١٤٥

اليمن

في الصحافة العربية

في

القرن العشرين

١٩٩٤

(١٤٥)

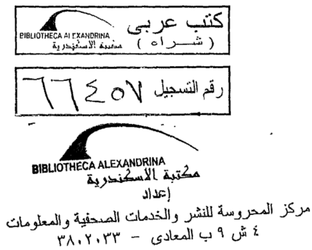
اليـــمـــن

فى الصحافة العربية

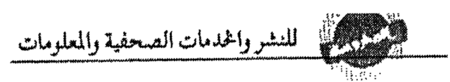
فى القرن العشرين

١٩٩٤

المجلد الرابع والأربعين



إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1994

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

على ناصر الى صنعاء منتصف الشهر الجارى				
اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	94-11-07	170
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع والاربعون) 1994				
قضية الملياردير النصاب تفجر الوضع الأمنيفى مأرب				
	اليمن	العالم اليوم	94-11-07	171
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع والاربعون) 1994				
يستحيل الغاء الاشتراكى بجرة قلم والانفصال خطأ قاتل				
يوسف الشريف	اليمن	العربى	94-11-07	173
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع والاربعون) 1994				
المصالحة الوطنية فى اليمن .. ضرورة لعودة الاستقرار				
	اليمن	اخر ساعة	94-11-09	176
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع والاربعون) 1994				
على صالح يعلن من لحج نهاية وثيقة العهد والاتفاق				
اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	94-11-09	177
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع والاربعون) 1994				
عائد الى اليمن والتوقيت مرتبط بتعهدات				
ابراهيم حميدى	اليمن	الحياة	94-11-10	178
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع والاربعون) 1994				
عدن : منع السلاح واستجواب المواطنين خارج المراكز الامنية				
اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	94-11-10	181
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع والاربعون) 1994				
الاجتهاد الجماعى وسيلة للقضاء على تضارب الفتاوى				
	اليمن	الاهرام	94-11-11	182
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع والاربعون) 1994				
البيض ما زال فى سلطنة عمان				
	اليمن	الحياة	94-11-11	185
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع والاربعون) 1994				
اليمن : المجلس ناقش بيان الحكومة والازمة الاقتصادية زادت سوءا				
فيصل مكرم	اليمن	الحياة	94-11-11	186
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع والاربعون) 1994				
خفايا احداث "الهاشمى والعيدروس" فى اليمن خلاف على ملكية منزل اشعل الشرارة				
تركى الدخيل	اليمن	المسلمون	94-11-11	187
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع والاربعون) 1994				
شيخ السلفيين لدى الرئيس				
	اليمن	المسلمون	94-11-11	193
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع والاربعون) 1994				
عناية رسمية...				
	اليمن	المسلمون	94-11-11	194
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الرابع والاربعون) 1994				



المصدر : الشرق القطرية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٣١/١٠/١٩٩٣

وزير الإعلام والثقافة لدى وصوله إلى صنعاء:

زيارتي فرصة طيبة لتطوير العلاقات الإعلامية بين قطر واليمن

صنعاء - محمد العريقي -
محمد عبدالسلام - ق.ن.أ

وصل الى صنعاء امس سعادة الدكتور حمد عبدالعزيز الكواري وزير الاعلام والثقافة والوفد المرافق في زيارة رسمية للجمهورية اليمنية تستغرق اربعة ايام بدعوة من سعادة السيد حسن احمد اللوزي وزير الاعلام اليمني وقد ادلى سعادة الدكتور حمد عبدالعزيز الكواري بتصريح لدى وصوله عبر فيه عن سروره البالغ لزيارة الجمهورية اليمنية شاكرا لسعادة السيد اللوزي هذه الدعوة ومشيدا بالعلاقات القطرية اليمنية ووصفها بانها علاقات طيبة ومميزة في كل المجالات.واضاف سعادته في تصريحه الذي ادلى به لوكالة الانباء القطرية قوله.. ان هناك اتفاقا اعلاميا وقع من قبل وسنتخذ من هذه الزيارة فرصة طيبة لتطوير العلاقات الإعلامية بين البلدين الشقيقين.وكان في استقبال الدكتور حمد الكواري لدى وصوله سعادة السيد حسن اللوزي وكبار المسئولين بوزارة الاعلام اليمنية وسعادة السيد محمد علي الانصاري سفير دولة قطر لدى اليمن.

وكان سعادة وزير الاعلام والثقافة قد غادر الدوحة صباح امس وكان في وداع سعادته بمطار الدوحة الدولي سعادة السيد مانع عبدالهادي الهاجري وكيل وزارة الاعلام والثقافة وسعادة السيد عبدالوهاب ناصر جحاف السفير اليمني لدى الدوله.ومن المقرر ان تبدأ اليوم جلسة المباحثات الرسمية الاعلامية بين الجانبين في صنعاء.. وعلمت «الشرق» ان هذه المباحثات ستركز على تطوير وتنمية العلاقات في المجالين الاعلامي والثقافي على ضوء الاتفاق المبرم بين البلدين الشقيقين في عام ١٩٩٠ كما سيلتقي سعادة وزير الاعلام والثقافة والوفد المرافق له يوم غد بالمسئولين بوزارة الثقافة اليمنية لمناقشة اوجه التعاون الثقافي مع وزير الثقافة والسياحة اليمني جار الله عمر.وقد عبر السيد حسن اللوزي وزير الاعلام اليمني عن عمق سعادته بزيارة وزير الاعلام والثقافة الى صنعاء والتي ستفتح افاقا لتطور ونامي العلاقات الاعلامية بين البلدين مؤكدا ان مثل هذه الزيارات تعكس عمق العلاقات الاخوية المتميزة بين اليمن وقطر والتي ستشهد تطورا افضل في المستقبل.وقد رحب وزير الخارجية اليمني السيد سالم محمد باسندوه بالزيارة التي بدأها امس الى صنعاء سعادة الدكتور حمد عبدالعزيز الكواري وزير الاعلام والثقافة. وقال في حديث لـ «الشرق» انه سيتم خلال الزيارة التوقيع على بروتوكول اعلامي بين قطر واليمن وعن العلاقات القطرية اليمنية قال وزير الخارجية اليمني ان هذه العلاقات عادت اقوى مما كانت عليه قبل اغسطس عام ١٩٩٠ وانها تشهد تطورا مستمرا بدليل زيارة سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية لصنعاء قبل ثلاثة اسهر، وقال ان اليمن حريص ايضا على تعزيز اواصر التعاون والتنسيق مع اشقائنا في الدوحة لما فيه مصلحة الشعبين خاصة والامة العربية والاسلامية عامة.

ومن جهة اخرى قام سعادته والوفد المرافق له الذي يزور صنعاء حاليا بجولة استطلاعية لمدينة صنعاء القديمة اطلع خلالها على المعالم التاريخية والاثرية والزخارف المعمارية حيث زار معصرة السمسم في باب اليمن والتي تدار بواسطة الجمال والتي يرجع تاريخها الى اكثر من اربعمائة وخمسين عاما.كما زار سعادة وزير الاعلام والثقافة بعد ذلك سمسرة النحاس والمركز الوطني لتدريب الحرف اليدوية.



وزير الاعلام اليمني لدى استقبال د. حمد عبدالعزيز الكواري وزير الاعلام والثقافة .ق.ن.أ.سبأ.

بعد اعادة انتخاب الرئيس وتشغيل الحكومة

اربعة تحديات تواجه "الجمهورية الثانية" بعد ان دخل اليمن مرحلة الاستقرار

□ مسقط -
من حسين عبدالغني:

■ بعد ثلاثة شهور تقريباً من انتهاء الحرب اليمنية بدات الدولة عملية اعادة بناء مؤسساتها السياسية عن طريق اجراء تعديلات دستورية جوهرية وعن طريق اعادة شغل المناصب العليا في الرئاسة والحكومة. فتم انتخاب الفريق علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية كما تمّ تعيين نائب له (تم التخلّص من صيغة مجلس الرئاسة التي استمرت منذ اقامة الوحدة اليمنية في ١٩٩٠ وحتى اندلاع الحرب) وجرى كذلك تشكيل حكومة جديدة برئاسة عبدالعزيز عبدالغني احد اقرب معاوني الفريق صالح.

لكن هل تكفل هذه العملية فك وتركيب مؤسسات الدولة - وما يمكن وصفه بـ «الجمهورية الثانية» بعودة الاستقرار السياسي الى اليمن؟

من الواضح ان الحرب خلّفت مجموعة من التحديات المعقّدة الداخلية والخارجية، السياسية والاقتصادية التي يجب مواجهتها وحلّها اولاً كي يتم الوصول الى مرحلة استقرار حقيقية في اليمن. ويمكن تحديد هذه التحديات في اربع نقاط رئيسية:

اولاً، تحدي المصالحة الوطنية والتعامل مع المعارضة. هناك ادلة واضحة على انه على كثرة ما مرّ باليمن من تجارب «صراعية» مريرة في مرحلة ما قبل الوحدة: داخل الشمال كعمليات الاغتيال المتكررة لعدد من رؤسائها (الحمدي والغاشمي) او داخل الجنوب كعمليات التصفية المتكررة بين قيادات الحزب الاشتراكي (عملية سالم ربيع وعملية علي ناصر محمد) او حتى الحروب بين الشمال والجنوب (١٩٧٢ و١٩٧٩) الا ان تجربة الحرب الاخيرة التي جرت بعد قيام الوحدة «التي كانت قد اثارت امال وتوقعات لدى الشعب اليمني بدخول مرحلة من الاستقرار والتنمية والوحدة الوطنية» قد فاقت في الامها وفي الثارات التي خلفتها كل التجارب والحروب السابقة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، لم تدمر المدن اليمنية خصوصاً عدن ومدن الجنوب والشرق الا في هذه الحرب، كما ان الخسائر البشرية التي لحقت بالمواطنين كانت الاكبر في اي صراع شهده اليمن. وعلى رغم هذه «الخلفية» فان هناك من مؤشرات «الخطاب السياسي» للرئيس صالح ولرئيس البرلمان الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر ومسؤولين اخرين ما يدلّ على ان العمل على انهاء هذا الكمّ الأليم للحرب، عن طريق تحقيق مصالحة وطنية شاملة لم يحتل الاولوية السياسية المتقدمة المتوقعة في برنامج «العمل الوطني» اللذين يقترحاه على النظام السياسي والحكومة الجديدة.

فمن ناحية الترتيب في الخطاب السياسي (كما تدلّ على ذلك كلمة الرئيس صالح لدى اعادة تنصيبه للمرة السادسة كرئيس لليمن) تقدمت اولويات اعادة الاعمار واصلاح العلاقات مع دول الجوار الاقليمي على اولوية المصالحة الوطنية، ومن الناحية العملية نفسها يبدو كان هناك تراجعاً ما عن التعهد الذي كانت القيادة اليمنية قد قطعته على نفسها - بعد انتهاء الحرب مباشرة - في رسالتين لكل من الامين العام للامم المتحدة (بطرس غالي) وللولايات المتحدة (تسلّمها روبرت بلليترو مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى) وتضمن التاكيد على عزم الحكومة اليمنية ايلاء مسالة المصالحة الوطنية والحوار الوطني بين جميع القوى السياسية (بما في ذلك القوى السياسية في الجنوب التي خاضت الحرب واعلنت ما سمّي بجمهورية اليمن الديموقراطية) اولوية قصوى.

كذلك حدث تراجع ما في اولويات تحقيق هذه المصالحة كما تدلّ على ذلك الخبرات المماثلة من الدول الاخرى، الا وهي اصدار العفو العام عن الخصوم واعطاء دور حقيقي لهم في النظام السياسي والمشاركة السياسية. فبعد ان كان قد جرى التعهد بالعفو عن الجميع عاد الرئيس صالح ومعه الشيخ الاحمر الى الاصرار على محاكمة ما بات يُعرف بقائمة الـ ١٦ (وفي مقدمهم السيد علي سالم البيض الذي لجأ الى سلطنة عُمان) بل ان نقل عن الفريق صالح قوله يوم الثاني من تشرين الاول (اكتوبر) الجاري «ان حكومته بصدد مطالبة دول عربية بتسليم القيادات الانفصالية الموجودة على اراضيها للسلطات اليمنية لمحاكمتهم وان مذكرة بهذا الخصوص سيتم توجيهها الى الدول المعنية متمنياً ان يتلقى اجابة ودية على طلب التسليم هذا».

الى ذلك تمّ استبعاد الحزب الاشتراكي تماماً من الائتلاف الثلاثي الذي كان يحكم اليمن قبل الحرب واقتصاره على حليفيه السابقين حزب المؤتمر الشعبي الذي يترأسه صالح، وحزب الاصلاح الذي يترأسه الشيخ الاحمر. او كما قال السيد صالح عباد (مقبل) الامين العام الجديد للحزب «ان الحزب أخرج بالقوة من الائتلاف الثلاثي».

وعلى رغم ان الرئيس صالح عيّن مجموعة من (معاوني الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد) في مناصب سياسية ووزارية مثل اللواء عبدربه منصور الذي عيّن نائباً للرئيس ومثل عبدالقادر باجمال الذي عيّن نائباً لرئيس الوزراء، فان ذلك ليس كافياً في ما يبدو لإشعار المواطنين اليمنيين في الجنوب فضلاً عن قواه السياسية انه تم تضميد جراحه والتعبير المناسب عنه في هيكل السلطة السياسية والتنفيذية،



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ اكتوبر ١٩٩٤

وأن البعض قد ينظر لوجود الجنوبيين الحاليين الموجودين في «الجمهورية اليمنية الثانية» الحالية على انه نوع من «توزيع غنائم النصر» بين القوى التي تحالفت وانتصرت في الحرب.

وعلى رغم ذلك كله فان فرصة الرئيس صالح - اذا اراد - لا تزال قائمة بل كبيرة لاستعادة زمام المبادرة في قضية تحقيق المصالحة الوطنية خصوصاً اذا اعاد وضعها كاولوية اولى متقدمة على جدول الاعمال الوطني واذا تغلب على روح الثار لدى بعض الجماعات القوية في الحكم الآن. ومن العناصر التي تشير الى استمرار فرص الرئيس في تعويض ما فات في قضية المصالحة الوطنية حال الضعف المستمرة في صفوف الحزب الاشتراكي وانقسامه على اساس (شمالي وجنوبي وداخل وخارج وايضاً الى فصيلين معتدل ومتشدد) كما تظهر ذلك ردود الفعل المتباينة لقادته حول اعلان جبهة جديدة للمعارضة في لندن اخيراً باسم (موج).

ثانياً، تحدي اصلاح الاقتصاد المنهار واعادة الاعمار:

تفيد الخبرات المعاصرة بما فيها خبرات لدول عربية وشرق اوسطية (مثل لبنان والعراق وايران) مرت بحرب اهلية او خارجية ان عملية

اعادة اعمار ما دمرته الحرب من بنية اساسية ومنشات انتاج فضلاً عن استعادة عافية الاقتصاد والعملة وحل مشكلة البطالة، هي من اصعب التحديات التي تحتاج الى وقت طويل والى موارد مالية والى مهارات متطورة والى دعم خارجي كبير. ولم يستطع بلد نفطي كبير مثل ايران حتى الآن انجاز كامل عملية اعادة الاعمار برغم مرور اكثر من ست سنوات على نهاية حربه مع العراق، ولم يستطيع بلد ذو خبرات ادارية وتقنية جيدة كلبنان انجاز عملية مماثلة رغم مرور اكثر من خمس سنوات على توقيع وتطبيق اتفاق الطائف الذي انهى الحرب الاهلية اللبنانية.

ويفتقر اليمن - مقارنة بالدول المذكورة - الى معظم العناصر الضرورية فضلاً عن فداحة التركة التي خلفتها له الحرب أيضاً مقارنة بما خلفته حروب هذه الدول لها.

فهناك اتفاق في التقارير التي تقول ان البنية التحتية لليمن خصوصاً في المحافظات الجنوبية والشرقية قد دمرت بشكل شبه كامل الى دمار جزئي في بعض المحافظات الشمالية.

ولا يمكن الاعتماد على موارد النفط فهي محدودة اذ لا يزيد انتاج اليمن على ٣٥٠ الف برميل يومياً يذهب نصفها الى الشركات النفطية العالمية المشاركة. كما يذهب جزء مهم من النصف الذي للحكومة لسداد قيمة المنشات النفطية (خصوصاً منشات النفط في المسيلة التي اقامتها شركة اوكسيدنتال وفي مارب التي اقامتها شركة هنت).

ويفترض أن هذه العائدات النفطية المحدودة هي اهم مصدر للدخل الوطني في اليمن الذي يتراوح عدد سكانه بين ١٣ و١٤ مليون نسمة.

فإذا اضيفت الى ذلك حقيقة ان الحكومة اليمنية نفسها تقدر ديونها الخارجية بثمانية بلايين دولار وتقدر خسائر الحرب بعشرة بلايين اخرى، اي ما مجموعه ١٨ بليوناً، فإن تحدي اصلاح الاقتصاد واعادة الاعمار يزداد صعوبة من دون دعم مالي ومساعدات خارجية اقليمية ودولية. وهو ما يبدو في هذه المرحلة على الاقل دعماً غير مرشح للتوافر بسبب العزلة الاقليمية التي تواجهها صنعاء قبل وبعد انتهاء الحرب.

ثالثاً: تحدي انهاء العزلة الاقليمية: كما يعتبر اليمن عنصراً مهماً في استقرار المحيط الاقليمي المجاور له (شبه الجزيرة العربية والخليج) فإن هذا المحيط يمثل عنصراً بالغ الاهمية في استقرار اليمن خصوصاً في ظل حاجة البلد ذات القاعدة السكانية الكبيرة الى مساعدات جوهرية من جيرانه لدعم التنمية وتخفيف صعوبات الاقتصاد والمعيشة لمواطنيه. ولقد تلقت علاقات اليمن العامة (وليست الثنائية بالضرورة) مع محيطه الاقليمي ضربة اساسية منذ اندلاع حرب الخليج ومواقف اليمن التي اعتبرتها المجموعة الخليجية متناقضة مع مواقفها المعروفة من هذه الحرب، وخلقت حالة من الفتور وشبه العزلة بين صنعاء ومجلس التعاون الخليجي سرعان ما اصبحت عزلة شبه كاملة اثر اندلاع الحرب الاخيرة واتهام اليمن الدول الخليجية بدعم الزعماء الجنوبيين «الانفصاليين».

وعلى رغم خلو البيان الاخير للمجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي (٩٤/٩/١٨) من اي اشارة الى الوضع الراهن في اليمن وما قد يوحيه ذلك من قبول فكرة «ان تصوغ كل دولة خليجية علاقاتها مع صنعاء» على اساس ثنائي «الا انه من الواضح ان الغالبية في مجلس التعاون الخليجي ما زالت عازفة عن تطبيع علاقاتها مع القيادة اليمنية على الاقل

حتى تسوى ديول الحرب اليمنية وتتم استعادة الحوار الوطني والمصالحة الوطنية، ويتم تنفيذ قرارات مجلس الامن في هذا الصدد، وهي القرارات التي كانت المجموعة الخليجية وراء اقرارها وتقديمها. اضافة الى مخاوف خليجية لما يتردد عن تطور في علاقات اليمن بالعراق (وهي مخاوف تشارك فيها الولايات المتحدة) فإن دول المجلس قد لا تقوم فعلاً باي خطوة جوهرية نحو انهاء عزلة صنعاء الخليجية او نحو تقديم مساعدات مالية لها الا اذا تيقنت من قضية رئيسية تتعلق بمستقبل الاستقرار في المنطقة ككل، الا وهي عدم تحول «الاصولية» في اليمن الى مصدر خطير لتهديد استقرار الدول المعتدلة في الخليج الذي ترشح اليمن له عملية النمو الواضحة للتيار الاصولي فيها خصوصاً بعد توقف الحرب.

رابعاً: تحدي نمو التيار الاصولي في اليمن: اضافة لما أكدته دولة مثل مصر أكثر من مرة من ان اليمن بات مركزاً للاصوليين في المنطقة ونقطة لالتقاء عناصرهم القيادية لشن عمليات استهدفت الاستقرار في بعض البلاد العربية، ولما أعربت عنه دولة مثل الولايات المتحدة من قلق من نمو القوى الاصولية ومن انها بدأت تقوى، وكذلك لقيام الدعاية السياسية للحزب الاشتراكي اثناء الحرب مع المركز في صنعاء على «مواجهة الخطر الاصولي القادم من اليمن». الى ذلك كله، فإنه بات في حكم المؤكد ان الاحزاب والقوى الاصولية في اليمن ستلعب دوراً أكبر في العملية السياسية وتوجيه الاحداث في اليمن في المهلة المقبلة ما لم تتخذ القيادة اليمنية مبادرات مختلفة للحد من ذلك.

اما اسباب التاكيد فترجع في حقيقة الامر الى واقع ان التحالف المنتصر في الحرب كان مكوناً بشكل اساسي من حزب المؤتمر الشعبي العام (الذي هو تجمع سياسي فضفاض يضم قوى مختلفة من بينها القوى الاسلامية) وحزب التجمع الوطني للاصلاح وهو حزب اسلامي يضم عدداً من التيارات



المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ١٤ اكتوبر ١٩٩٤

الاسلامية في مقدمها تيار الاخوان المسلمين، ويعطي هذا النصر لاعضاء التحالف اقتسام الكعكة السياسية للبلاد في مرحلة ما بعد الحرب.

ولا يهدف الاصلاح الى البقاء في مواقع نفوذه التقليدية في «الشمال» فحسب، بل وضع استراتيجية - اعلنها الاحمر خلال مؤتمره العام قبل اسبوعين - للتركيز على «التغلغل في المحافظات الجنوبية والشرقية» محاولاً بذلك ليس فقط الايحاء بان الجنوب يستحق الرعاية لدوره ومساهمته في الحرب، لكن ايضاً استغلال الفراغ السياسي في هذه المحافظات الذي تركه الحزب الاشتراكي.

ويبدو ان الاصلاح الذي يلعب ومجموعة «علي ناصر» الدور الاكبر في الجنوب في المرحلة الراهنة، سيعتمد في عملية تحقيق انتشاره هناك على قيادات من نوع عبدالمجيد الزنداني.

كل هذه العوامل وغيرها مثل وجود عناصر منتمية لتفكير وايديولوجية الاصلاح تجعل من كل يوم يمر قوة تدعيم لنشاط الاصولية في اليمن.

المصدر : الحياة الاردنية
التاريخ : ١٤ ايار ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

معارضان ينفيان منعهما من السفر

اليمن: ١٢ محافظاً للمؤتمر الشعبي وستة للاصلاح

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ علمت «الحياة» من مصادر مطلعة في صنعاء امس ان المشاورات مستمرة بين حزبي الائتلاف الحاكم في اليمن (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح) لاستكمال التعيينات في مرافق الدولة ومؤسساتها في ضوء التحالف الحكومي وتشكيل الحكومة الجديدة.

وحض الرئيس علي عبدالله صالح الحكومة الجديدة برئاسة السيد عبدالعزيز عبدالغني على اتخاذ الاجراءات العاجلة المتمثلة في معالجة الأوضاع التموينية والامنية والاسراع في إعداد برنامج الحكومة الذي ستنال على اساسه ثقة البرلمان.

ونفى عدد من زعماء المعارضة اليمنية ان تكون الحكومة اليمنية منعتهم من السفر الى خارج البلاد وحضور المؤتمر القومي العربي الاسلامي الذي انعقد اخيراً في بيروت.

وافادت هذه المصادر ان المشاورات الدائرة بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح تستهدف اكمال اجراءات تعيين المحافظين في المحافظات الـ ١٨ واكدت ان اقتسام مناصب المحافظين بين المؤتمر والاصلاح سيكون استناداً الى اسس تشكيل الحكومة، اذ من المتوقع ان يحصل الاصلاح على ستة محافظين وربما كانت محافظات صنعاء وصعدة والمهرة والجوف وذمار ولحج من نصيبه، فيما يتولى المؤتمر الشعبي تعيين المحافظين من اعضائه في بقية المحافظات وعددها ١٨ محافظة.

وخلصت تلك المصادر الى تأكيد ان المؤتمر والاصلاح يلتقيان عند فكرة عدم تكرار التقاسم في المناصب العليا لمفاصل الدولة كما كانت الحال بين المؤتمر والاشتراكي في المرحلة الانتقالية عقب اعلان الوحدة اليمنية باستثناء الوزراء والمحافظين فيما يترك لكل وزير اختيار نائبه ويكون معيار الكفاءة احد الأسس في اختيار رجال السلك الديبلوماسي وعلى

التتمة في الصفحة (٤)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٤ اكتوبر ١٩٩٤

اليمن : ١٢ محافظاً

تتمة الصفحة الاولى

راسهم السفير.

وكان الرئيس اليمني الزم الحكومة اليمنية في رسالة بثتها وسائل الاعلام اليمنية اول من امس اتخاذ كل الاجراءات والتدابير اللازمة لتحقيق برنامج الاصلاح والبناء في الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية والامنية.

وتضمنت الرسالة تأكيداً لاهمية إتخاذ الحكومة اجراءات عاجلة وآنية لكبح جماح الغلاء والحد من معاناة المواطنين.

الى ذلك نفى عدد من زعماء الاحزاب في المعارضة اليمنية ان تكون حكومة صنعاء منعتهم من السفر الى خارج البلاد.

وقال السيدان احمد الشامي زعيم حزب الحق وعبدالقدوس المضواحي احد زعماء التنظيم الوحدوي الناصري في تصريحات نشرت امس في صنعاء ان هذه الانباء لا صحة لها مطلقاً ولا تستند الى معايير الحقيقة.

واوضح الشامي والمضواحي في تصريحاتهمت انهما لم يتلقيا أي بلاغ بمنعهما من السفر إلى خارج البلاد ولا علم لهما باجراءات من هذا النوع اتخذت ضد شخصيات سياسية يمنية في احزاب المعارضة، بل على العكس هناك حرية مطلقة لمن يود السفر الى اي مكان يريد.

وخلصا الى القول ان عدم مشاركتهما في المؤتمر القومي في بيروت كان نتيجة تاخر اجراءات السفر وهي اسباب ادارية بحتة.

٠٤٠٠٠٦



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي اللبنانية

التاريخ : ١٤ [illegible] ١٩٩٤

قيادات جنوبية تؤكد انها جاءت في موعدها المناسب

تشكيل الجبهة الوطنية المعارضة يثير قلق عبد الله صالح

هل يعود الوضع اليمني الى التدهور مجددا ؟ السؤال طرحه اكثر من مراقب في اليمن وخارجه بعد الاعلان عن تشكيل « الجبهه الوطنية المعارضة »
من لندن . وعلى الرغم من الغموض الذي مازال يحيط باهداف هذه الجبهة ومخططاتها الحقيقية الا ان رد الفعل العنيف لها في صنعاء يعكس أجواء
القلق من ولادة معارضة يمنية تتجاوز الحزب الاشتراكي المهدد بانفجار داخلي وانشقاقات . وفيما وصف الزعيم الاصولي عبد المجيد الزنداني
الجبهة الجديدة بانها « انفصالية » شهدت مدينة عدن سلسلة عمليات اعتقال للمواطنين الذين اطلقوا النار فرحا بولادة هذه الجبهة فيما قام
الرئيس علي عبد الله صالح بابعاد ما تبقى من جنوبيين عن مواقع القرار العسكري تخوفا من اختراق المعارضة للمؤسسة العسكرية . ماهي
انعكاسات تشكيل « الجبهة الوطنية للمعارضة » على الوضع القائم في اليمن ومستقبله وكيف ستعمل الجبهة على تنفيذ ماورد في بيانها الاول عن
« رفض نتائج الحرب » وكيف ستعمل الجبهة من الداخل بالضبط هذه الأسئلة وغيرها طرحتها « الوطن العربي » على عبد الرحمن الجفرى رئيس
رابطة ابناء اليمن وعبد الله الاصنج وزير خارجية « اليمن الديمقراطي » .

واشنطن تعود الى اثارة مخاطر العلاقة بين صنعاء وبغداد والتيارات الأصولية



المصدر : الوطن العربي اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ اكتوبر ١٩٩٤


علي عبد الله صالح : تخوف

صنعاء تتخوف من ان تحقق «الجبهة» اختراقات على صعيد الجيش

• جاء تشكيل «الجبهة الوطنية للمعارضة» من لندن كما كان متوقعاً. إذ تشكلت من رابطة ابناء اليمن والتجمع الوطني اليمني وقيادات اشتراكية وعدد من ممثلي الشخصيات المستقلة. وكلها قوى جنوبية.

وعلى الرغم من ترك الباب مفتوحاً لأية قوة تتفق مع أهداف الجبهة للانضمام اليها الا ان الشعور العام هو ان هذا الباب ترك كذلك لكي لا يعطي الرئيس اليمني ورقة عمل سهلة لمهاجمة الجبهة الوطنية على انها جبهة إنفصالية. كذلك تم الاعلان عن الجبهة من لندن لكي تتجنب النقد والاتهام بانها موالية لبلد عربي او انها اداة في يد الخارج وايضا لكي تحترم الجبهة «شروط الضيافة» كما اوضح عبد الرحمن الجفري.

لكن ذلك قد يترجم لاحقاً، لاسيما في سبيل إدارة النشاط السياسي، بفتح مكاتب في عواصم عربية. ومن المتوقع أن تبدأ قيادات الجبهة بزيارات لعواصم عربية لتوضيح وشرح أسباب انتشار الجبهة ولفتح مكاتب لها في القاهرة ودمشق وعواصم عربية أخرى الى جانب مكاتب اعلام واتصال في لندن وباريس وواشنطن.

وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت قيادات الجنوب لاسيما الحزب الاشتراكي واحتمال حدوث عدة انشقاقات فيه، تم الاسراع بالاعلان عن الجبهة لسببين: الأول لتجنب النسيان الذي قرب العديد من جبهات المعارضة في البلدان العربية فكان لابد من العمل على الأقل للإبقاء على «صدقية الجبهة والقوى المتواجدة فيها» إن على الصعيد الداخلي أو الخارجي. وثانيا لأن هناك قناعة بأن الأوضاع الداخلية مؤاتية. فالأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وخصوصا الذل والاضطهاد الذي يشعر به أهل الجنوب يتطلب إنشاء جبهة حسب راي عبد الرحمن الجفري.

ولم يخل تشكيل الجبهة من المصاعب فالاحزاب المشاركة فيها لها تاريخ في التناقضات والصراع وكان لابد من استعادة الثقة والوقوف عند العديد من القضايا الهامة. كما أن الحزب الاشتراكي يمر في مرحلة صعبة. فهو مشتت وقياداته الداخلية تخضع لضغوط شديدة من قبل النظام وهناك إنشقاقات. وتشكيل الجبهة قد يصعد الوضع بين مختلف هذه القيادات وقد يسرع، حسب رأي سالم صالح محمد، في عملية التفجير الداخلي للحزب، لاسيما وان قرار المشاركة في الجبهة لم يأت بموافقة اللجنة المركزية ولا بقرار من المؤتمر العام للحزب لذلك اقتصرت الاشارة في البيان الى «قيادات في الحزب الاشتراكي».

وبيان الجبهة ترك الباب مفتوحاً لكثير من التكهنات والتحليلات خصوصا حول قضية الوحدة وصيغتها. فالبيان يشير الى قراري مجلس الأمن



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي اللبنانية

التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٤

٩٢٤ و٩٣١ الداعي الى وقف الاقتتال والحوار. ويرفض نتائج الحرب ويدعو الى استعادة الجنوب لهويته وشخصيته وبالتالي هناك دعوة ضمنية الى العودة الى الوراء الى ماقبل الحرب . هذه المسألة لم توضح كما اشار الى ذلك كل من عبد الرحمن الجفري وعبد الله الأصنج في حديثهما الى « الوطن العربي » (راجع المقابلتين)

ولم يتم وضع خطة واضحة للعمل ولا رسم صورة لأشكال هذا العمل ربما لأسباب سرية وهناك اعتقاد بان الخطة لم توضع بعد وهي قيد التفاوض . فالجميع يؤكد على ضرورة الانطلاق بالعمل من الداخل بتفعيل الكوادر الحزبية لكل الأحزاب والفعاليات القبلية والاجتماعية لكن قضية التنظيم واشكال واساليب العمل ما زالت غير واضحة تماماً.

فرح واعتقالات

ولوحظ ان ردة الفعل في الداخل على تاسيس الجبهة كانت قوية ففي عدن اطلق الأهالي النار فرحاً وجرت اعتقالات عديدة . أما في صنعاء فقد وصف عبد المجيد الزنداني الجبهة بالانفصالية وانتقد « مقبل » زعيم الحزب الاشتراكي في الداخل قرار قيادات اشتراكية بالمشاركة بأنه قرار فردي لا يمثل الحزب . وكانت ردة فعل عبدالله صالح متوترة حسب راي عبدالرحمن الجفري الذي علق على قرار تعيين جنوبي وهو عبد ربه منصور الامين نائباً للرئيس وابعاده عن رئاسة الأركان بمثابه دليل على قلق عبد الله صالح في تكوين الجبهة مما قاده الى تمثيل الجنوب في الرئاسة . الا ان حيدر ابو بكر العطاس اعتبر هذا الحدث اشارة واضحة من عبدالله صالح بانه لا يرضى بوجود جنوبي في موقع هام في الجيش خوفا من حدوث اختراقات بعد تكوين الجبهة . وقد تم فعلاً ابعاد جميع الضباط الجنوبيين الذين هم موالون لعلي ناصر محمد وشاركوا في القتال ضد الجنوب.

ويقول العطاس إن عبدالله صالح يشعر بالخوف الشديد بعد تصريح واشنطن بأنها قلقة من علاقة صنعاء بالعراق والتيار الأصولي . ويعتقد العطاس أن انشاء الجبهة الوطنية جاء في وقته المناسب ، لاسيما وأن من اهدافها المحافظة على الاستقرار في المنطقة وإعادة الاعتبار الى علاقات اليمن بجيرانها .

وجاء انتصار حركة الاخوان المسلمين في المؤتمر الأخير لحزب الاصلاح وتصدر زعيمها عبد العزيز ياسين ليشكل حسب راي عبد الرحمن الجفري دلالة على تغير موازين القوى داخل السلطة ضد مصالح الطرف القبائلي واضعاف موقع عبدالله صالح . وهذا يشكل بالتالي خطراً كبيراً على المنطقة ومن هنا يؤكد الجنوب ان تشكيل الجبهة جاء في موعده.

المصدر : الشـرق الأوسـط
اللندنية
التاريخ : ٤ أ[illegible] ١٩٩٤



بعد ما تردد عن رفض سلطات الخارجية إصدار جوازات

زعماء المعارضة اليمنية ينفون منعهم من السفر

صنعاء: من حمود منصر

نفى زعماء المعارضة اليمنية الانباء التي ترددت اخيرا عن منعهم من السفر لحضور اجتماعات المؤتمر القومي العربي الاسلامي في بيروت منتصف الاسبوع الجاري. وقال احمد محمد الشامي - الامين العام لحزب الحق المعارض - في تصريح لـ«الشرق الاوسط» انه اتصل بالرئيس علي عبد الله صالح - هاتفياً - للحصول على اذنه بالسفر، قبل أن يتوجه الى وزارة الخارجية لاستخراج جواز السفر، واكد ان الرئيس صالح قال له بصريح العبارة «ليس عليكم حرج، وبامكانكم ان تذهبوا الى حيث شئتم، وحينما شئتم، ومصلحة الوطن هي الاهم ومسؤولية الجميع».

وقال الشامي انه ضمن هذا القول في المذكرة التي تقدم بها الى ادارة المراسم في وزارة الخارجية لاستخراج الجواز، لكن الجواز لم يستخرج الا في وقت متاخر، بعد ان بدات اجتماعات المؤتمر في بيروت.

وقال عبد القدوس المضواحي عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري أن عدداً من زعماء المعارضة اليمنية يعتبرون اعضاء مؤسسين في المؤتمر القومي الاسلامي، وكانوا قد تقدموا الى وزارة الخارجية بصنعاء لطلب جوازات السفر يومي 6 و7 اكتوبر (تشرين الاول) الحالي، إي قبل موعد انعقاد المؤتمر بنحو 4 ايام، غير انهم ابلغوا من الجهات المختصة في وزارة الخارجية ان لديها توجيهات من وزير الخارجية السابق محمد سالم باسندوه بعدم اعطاء جوازات سفر لزعماء احزاب المعارضة، قبل العودة الى السلطات العليا. وقال انه احمد الشامي أبلغه بانه اتصل بالرئيس، واخبره بحقيقة الموقف في الخارجية، وأن الرئيس اكد أن من حقهم ان يذهبوا متى شاءوا وابنما شاءوا، وليس هناك اي حرج او توجيهات بخلاف ذلك، وبعدها عادوا إلى وزارة الخارجية، وابلغوا المسؤولين توجيهات الرئيس، لكن ذلك تم بعد فوات الاوان وبعد أن كان المؤتمر قد بدأ اجتماعاته في بيروت.

واكد عبد الملك المخلافي - الأمين العام للتنظيم الوحدوي الناصري - ان عملية «الأخذ والرد» التي اتبعتها الخارجية مع زعماء المعارضة بشأن استخراج جوازات السفر، كانت السبب الرئيسي في تاخيرهم عن حضور المؤتمر، ولكن المؤكد انه كانت هناك توجيهات بمنع استخراج جوازات سفر زعماء المعارضة، تراجعت عنها السلطات العليا في وقت لاحق. لكن احمد محمد الشامي الأمين العام لحزب الحق قال آن اتصاله بالرئيس صالح كان بهدف الاستئذان منه للسفر، وقد اذن لهم دون اي تساؤل.

وقال: مهما اختلفنا مع السلطة فاننا لن نكون في عداء للوطن، لاننا نختلف في اطار الوطن الواحد، ونتفق في اطاره ايضا. واشار الى ان هناك بعض المقربين من السلطة يؤججون هذه الأيام خطاب حرب جديدة، ربما لانهم لم يقتنعوا بما فعلته الحرب السابقة، وقال «ان خطبة الجمعة للمهندس عبد الله صعتر - عضو مجلس النواب وعضو التجمع اليمني للاصلاح - تنذر بالدعوة لحرب جديدة، وقال «ان هؤلاء هم الذين يصنعون الحروب ليعيشوا عليها».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوطن العربي اللبنانية
التاريخ : ١٤ تموز ١٩٩٤

«الوطن العربي» تحاور رئيس رابطة ابناء اليمن

عبد الرحمن الجفري : هكذا ستعمل جبهة المعارضة في الداخل



عبد الرحمن الجفري

علي عبد الله صالح حاكم ظالم ومعظم مناطق الشمال تعاني منه

- متى نشأت فكرة تكوين جبهة معارضة؟

■ ولدت فكرة الجبهة أثناء الحرب. إنها مولود طبيعي لما عايشناه في عدن أثناء الحرب. وقد بدأنا نتكلم عن المشروع بعد اسبوعين من الانسحاب وخروجنا من البلاد.

- لماذا تأخر إذن الإعلان عنها؟

■ إنكم تدركون الصعوبات. فنحن ممثلون لأحزاب وشخصيات مستقلة. وكانت الظروف صعبة إذ خرجنا بالألوف وكان يجب ترتيب اوضاعنا في الخارج لاسيما وأن وجود ١٣ ألفا خارج اليمن - ولد صعوبات فكان لابد من ايجاد حلول قبل البدء بأي تحرك. الآن الوضع جيد وافضل.

- الملاحظ أن الجبهة اقتصرت على قوى محدودة. هل تم الاتصال بقوى أخرى. وعلى سبيل المثال هل اتصلتم بالرئيس الأسبق علي ناصر محمد؟

■ الجبهة شكلت من القوى التي كانت متحالفة وموجودة في عدن. لكننا تركنا الباب مفتوحاً امام كل القوى التي قد تتفق مع أهدافنا وطروحاتنا. ولقد وضعنا علي ناصر محمد في الصورة من غير أن نعرض عليه الالتحاق بالجبهة. فاولاً يجب عليه ان يحدد اتجاهه ويوضح رأيه لاسيما وأن له مواقف سياسية عديدة وقال الكثير قبل الحرب واثناء الحرب وبعد الحرب. إنه شخصية هامة وله اتصالاته وعلاقاته. ولكن تركنا له الوقت كي يفكر جدياً. وفي اعتقادي ان لديه مشاريعه وأي مشاركة له معنا ستؤثر على مشاريعه التي خطط لها أن تبنى في صنعاء.

كارثة للمنطقة

- لاشك أنكم واجهتم مشاكل عديدة لتشكيل الجبهة. هل يمكن القول أن مشاكل الحزب الاشتراكي انعكست على الجبهة؟

■ إن من أسباب التأخر في إعلان الجبهة هي مشاكل الحزب الاشتراكي. لقد تركنا لهم الوقت لحل مشاكلهم ولملمة صفوفهم وحاولوا الكثير فعلاً لتحقيق ذلك سواء في إطار اجتماع المكتب السياسي للحزب في دمشق أو اجتماع اللجنة المركزية في صنعاء. وكانت القيادة الخارجية حريصة فعلاً على المحافظة على وحدة الحزب فتعبوا واتعبونا معهم لحرصهم على وحدة الحزب.

ولكن ظهر أن ذلك مستحيل وبذلوا كل جهدهم لمنع اي انشقاق فقرروا في النهاية العمل معنا. انا في الرابطة لديّ مشاكل ايضاً إذ أن هناك اربعة في قيادة الرابطة انشقوا وذهبوا الى صنعاء والى عبد الله صالح وشتموني اكثر من اية جهة أخرى.

وأؤكد أن ٩٠ في المئة من قيادة الحزب في الخارج هي مع الجبهة وهناك ايضا جزء كبير ممن في الداخل. وكما قلت وقال ممثلو الجنوب أن علي سالم البيض هو ممثل بالجبهة.

- ماذا تعني بالقول أن هناك جزءاً ممن في الداخل هم مع الجبهة. هل هم من الشمال أو الجنوب؟

■ افضل القول في الداخل فقط.

- هل أخذتم في الاعتبار الظروف الاقليمية قبل إعلان الجبهة؟

■ بالطبع جميع الظروف المحيطة. فمعلوم لدى الجميع انه في حال استمر الوضع على ماهو عليه في صنعاء فإن ذلك سيقود الى كارثة على صعيد المنطقة.

علي عبد الله صالح يردد انه مع استقرار المنطقة لكنه يفعل العكس تماماً. والدليل أن الحرب التي شنها ودبرها وخطط لها ونفذها هددت استقرار المنطقة وكادت تقود فعلا الى تفجير هائل. لاشك أننا اخذنا في الاعتبار الشروط الدولية والاقليمية وشعرنا لدى الجميع بأن الوضع السائد يجب أن يتغير.

ـ ماهو حجم الدعم العربي للجبهة؟

■ إذا دعمونا معنوياً فهذا يكفي. نحن حركة وطنية ليست في حاجة الى ضوء أخضر. قد تأتي حركتنا متضاربة احياناً مع مصالح اقليمية أو دولية غير أن الأهم لنا هو الا تكون متضاربة مع مصالح بلدنا. وطبعاً نحن مع الحفاظ على مصالح الآخرين.

ـ هل اعلمتم بمشروعكم بعض البلدان العربية؟

■ القضية لم تكن سرية ولا خفية وقد تم اعلام الجميع بما سنقوم به من تحرك ونبداه كنشاط وقد وضعنا الجميع في الصورة.

ـ من أين سينطلق عمل الجبهة؟

■ سيركز عملنا على الداخل وسيكون الخارج رديفاً. لنا تنظيماتنا في الداخل ولكن سيكون التوجيه من الخارج من حيث التخطيط والتوجيه على أن يكون العمل الحقيقي في الداخل وسيكون هناك اشكال عمل تنظيمي مبني على أساس الخلايا المشتركة أو المنفصلة ولكن المنسق بينها. العمل سيكون سريعاً بسبب انعدام الحرية والديمقراطية على عكس ماقاله عبد المجيد الزنداني الذي انتقد اعلان الجبهة بحجة انها انفصالية ولأن البلاد حسب رايه تعرف الديمقراطية. اية ديمقراطية هي التي يتكلم عنها الزنداني وعبد الله صالح. فهم الذين يشترون الذمم ويقتلون ويسجنون. لايحق لهم الحديث عن الديمقراطية.

ـ قلت أن البند الأول لم يؤد الى خلاف بين اطراف الجبهة. هل كانت هناك نقاط أخرى موضع خلاف؟

■ نعم. وهذا كان متوقعاً. ففي الحزب الواحدُ هناك خلافات وتعارض في وجهات النظر. لقد تمت مناقشة البيان والأسس وقتاً طويلاً واعيدت صياغة البيان عدة مرات. اولا وضعنا الأسس وهي غير معلنة. وبعد ذلك وضعنا البيان انطلاقاً من الأسس.

مراحل تصعيدية

ـ هل وضعتم خطة مرحلية للعمل؟

■ إننا ندرس ذلك بالتفصيل. ولكن اتفقنا على أن يكون هناك مراحل تصعيدية تقوم اولاً على التوعية وثانياً على تحديد نقاط هجوم على الخصم سياسياً. وتفعيل دور الناس ضد الخصم ومقاومته بكل اشكال العمل السياسي، بالتظاهر والاضراب. ويمكن أن يتطور العمل في حال استخدم النظام العنف. من حقنا استخدام جميع اشكال العمل وجميع الأساليب المشروعة عقلاً ومنطقاً وحقاً.

ـ أعود الى البند الأول الذي يشير الى رفض نتائج الحرب. ما معنى ذلك؟

■ إن قراري مجلس الأمن يهدفان أولاً الى وقف اطلاق النار. وهذا حدث بإنهاء القتال بالقوة وانتصار الشمال. وثانياً يطلب مجلس الأمن عدم حل المشاكل السياسية بالقوة وان أي حل يجب التوصل إليه بالحوار. إن ماحدث يخالف



المصدر : الوطن العربي
اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ اكتوبر ١٩٩٤

هذين البندين. إذن نحن نرفض ماحدث. إننا نرفض الاحتلال والقهر وما فرضه علي عبد الله صالح بالقوة. إننا مع الحوار لحل المشاكل ونرفض ما فرضه عبد الله صالح علينا.

- ماهو التصور الذي في إمكانك الخروج به من قراءة لوثيقة العهد والوفاق حول موضوع الوحدة؟

■ الوثيقة تؤكد على وحدة ولكن ليس هذه الوحدة التي يطبقها عبد الله صالح. لذلك أقول أنني مع وحدة وضد الوحدة. وثيقة العهد ترسم وحدة أقرب الى مفهوم الفيدرالية. وقد وقع عبد الله صالح على جميع بنودها. لكنه يرفضها ويرفض قضية الحكم المحلي كما هي في الوثيقة لأن ذلك هو ضد عقليته وطبيعته وتصوره للسلطة.

- هل هناك قوى في الشمال تلتقي معكم في هذا الطرح؟

■ نعم إن معظم مناطق الشمال متضررة من عبد الله صالح ومن حكمه. ولا أفرق بين مناطق زيدية وشافعية. الكل مظلوم والكل يطالب بالخروج عن الحاكم الظالم. وعبد الله صالح هو حاكم ظالم.

- هناك بند في بيان الجبهة يشير الى ترابط اقتصادي واجتماعي وسياسي بين شعوب بلدات شبه الجزيرة العربية. هل يعني ذلك أنكم ترغبون في الالتحاق بمجلس التعاون الخليجي؟

الخيانات لعبت دورا في الهزيمة وعلي صالح دفع مليار ريال لشراء قيادات قبائلية وضباط

■ سواء كان ذلك في إطار مجلس التعاون أو أي شكل آخر لابد من ربط جميع المصالح لمنع أي حاكم من المساس بها وبأمن المنطقة واستقرارها. إن ربط الجميع بعلاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية يحقق في النهاية استقرار المنطقة.

رشاوي وخيانات

- فوجيء الجميع خلال الحرب بأن الجنوب لم يكن مستعداً بل أنه لم يكن يتوقع الحرب هل حصل خطأ في رأيك؟

■ انا توقعت الحرب في يوم ١٨ كانون الثاني (يناير) أي يوم التوقيع على وثيقة العهد والوفاق. وقلت علنا وهذا نشر في الصحف أن الوثيقة ستقود الى «موقعة الجمل» ووقعت فعلاً موقعة الجمل ومعركة صفيان. وقلت أيضاً انه لن يحدث شيء خلال شهر رمضان المبارك ولا في الأعياد. وبعد معركة صفيان كانت الأمور واضحة. علي عبد الله صالح كان مخطط الحرب وجهز لها إعلامياً ومالياً وسلاحاً. الحزب الاشتراكي لم يكن يتوقع ذلك إنما توقع معارك حول المعسكرات الشمالية في الجنوب والجنوبية في الشمال وقالوا أن ذلك لن يتوسع الى حرب شاملة لأن اللجنة العسكرية المشتركة والتي يتمثل فيها الملحقان العسكريان الاميركي والفرنسي ستطوق الأمور وتطلب انسحاب الألوية الشمالية الى الشمال والجنوبية الى الجنوب. هكذا كان تحليل الحزب الاشتراكي. والحقيقة أن أي عاقل لا يتوقع الحرب إنما أي عارف يتوقع ذلك. علي عبد الله صالح. احتفظ بعقدة الانهزام في حرب ١٩٧٩ بين الشمال والجنوب فكان لابد له من أن ينتقم بأية طريقة. وهيأ الظروف لذلك. الشعب لم يكن مستعداً ولو كان كذلك لما استطاع عبد الله صالح الانتصار.

- القيادة الجنوبية لم تكن مستعدة للحرب لانها كانت تملك تحليلا مختلفا عنكم. الم تكن هناك اسباب لسقوط مناطق بسرعة مثل منطقة يافع ومنطقة شبوة؟

■ يافع دخلها الشماليون من دون قتال وكذلك شبوة. يافع من الناحية الاستراتيجية لم تكن على الطرق. فهي منطقة جبلية لم يحضر لها عبد الله صالح كما فعل مع شبوة، فقد احتلها في اليوم التالي لاعلان جمهورية اليمن

الديمقراطية. قبل ذلك نحن في الرابطة لم نكن نشجع القبائل على التحالف مع القيادة الجنوبية. منذ البداية وقبل الحرب قلنا لهم بالبقاء على الحياد لأننا لم نكن نعرف من سيبدأ الحرب ولأننا كنا نريد أن نحفظ المناطق من الدمار. ولكن بعدما بدأ علي عبد الله صالح الحرب ورفض ان يوقفها دخلناها ولكن كانت شبوة قد سقطت. لقد كان في وسعنا الدفاع عنها. ولكن تأخرنا.

الحكم في الجنوب لم يكن يدرك اهمية التحالف مع القبائل. ولو ادرك ذلك لما سقطت شبوة وغيرها. بالاضافة الى ذلك دفع عبد الله صالح الاموال لقيادات قبائلية وضباط. لقد صرف مليار ريال قبل الحرب وخلالها على القبائل والضباط. اي كانت هناك خيانات، وكانت بعض قيادات الاشتراكي مترددة في التحالف معنا ودعمنا بالسلاح. نحن في عدن لم تكن لدينا امكانية تشكيل لواء واحد في حين كان عدد المهاجمين يتجاوز المئة الف على المحاور الثلاثة.



المصدر : الوطن العربي اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ تموز ١٩٩٤

عبد الله الأصنج لـ «الوطن العربي» :

علي عبدالله صالح لا يملك وحده القرار وهو [illegible] تحالفاته

– شاركت في معظم المفاوضات أثناء الحرب، لوقف إطلاق النار وحل الخلافات عبر الحوار. هل يمكنك شرح موقف واشنطن ودورها في عرقلة المساعي للوصول إلى قرار أكثر وضوحا وشدة تجاه صنعاء؟

■ كان موقف واشنطن منذ بداية الأزمة وحتى إعلان الحرب وما تبع ذلك من محاولات لاحتواء الحرب غير واضح وغير جدي. كانت واشنطن على اتصال دائم بالرئيس علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض وحيدر العطاس. كما كانت هناك اتصالات مكثفة مع عدد من البلدان العربية المعنية بالصراع وبالأزمة اليمنية وهي التي كانت حريصة على عدم تطبيق مبدأ الاحتفاظ بالوحدة عن طريق القوة. الولايات المتحدة من خلال سفيرها ارثر هينز لم تبلغ علي عبدالله صالح رسالة واضحة، ولم تصل بموقفها إلى مستوى التحذير النهائي لوقف الحرب. وقيل لنا في واشنطن، في وزارة الخارجية إن من عادة الإدارة الأميركية ألا تعلن عن مواقف لا تستطيع الالتزام بها. وفي أحد اللقاءات التي أجريناها مع مسؤولين في الخارجية قيل لنا إن واشنطن لا ترغب بتوجيه إنذارات غير جادة. هذا الأمر أعطانا انطباعا بعدم جدية الموقف الأميركي من أساسه. وأن بيانات واشنطن لم تكن تحمل ردعا إنما نوعا من التهدئة ورفع العتب تجاه الجانب الجنوبي ودول المنطقة المتعاطفة معنا نتيجة موقف عبدالله صالح في استقرار المنطقة خلال أزمة الخليج وغزو العراق للكويت.

شعب الجنوب سيعارض بكل الوسائل تكريس الوضع القائم وسيضرب أية وحدة

– ألم يجر الحديث مع واشنطن حول رؤيتها لاستقرار المنطقة وموقف عبدالله صالح ؟.

■ كانت لواشنطن سياسة خاصة ولا اعتقد انها كانت واضحة بما فيه الكفاية لكي نقول إنها تقف إلى جانب شعب الجنوب لما يتعرض له من قهر وتجاوزات لحقوق الإنسان وحقه في تقرير المصير. الجنوب ليس دولة مستحدثة إنما ارادت استرجاع هويتها، وكان موقف الولايات المتحدة مثيرا للقلق ولعدم الارتياح أثناء مداولات مجلس الأمن حول القضية حيث اعاقت اكثر من مرة صدور قرار يلزم صنعاء بوقف الحرب ويهدد بأخذ إجراءات ضدها.

بيلليترو كان سائحا

– ماذا كان دور روبرت بيلليترو ؟

■ كان له دور السائح في المنطقة. إنه موظف في وزارة الخارجية الأميركية ولم يكن عليه بالتالي إلا تنفيذ سياسة مرسومة لشبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج. وبيلليترو لم يكن متحمسا للجنوب وكل ما صرح به لم يكن كافيا ومفيدا لنقول إن واشنطن تؤيد حق الجنوب بتقرير المصير أو انها تأخذ في الاعتبار بروز تيار ديني متطرف. بل إن احد المسؤولين قال لنا أن الكثير من المخاوف التي نشير إليها لا اساس لها من الصحة. وهنا اريد أن أشير إلى ان هذا الموقف السابق يتعارض مع ما صدر اخيرا من واشنطن من مخاوف تجاه تورط صنعاء بعلاقات مع العراق والسودان تهدد استقرار المنطقة.

– ما هي أسباب تغيير الموقف الأميركي أخيرا؟

■ ربما لأنه في السابق كانت المصادر الأميركية في داخل صنعاء ولم تكن قادرة على فهم ما يجري لأنها كانت تحت تأثير معلومات غير صحيحة لعناصر من داخل السلطة وهي مرتبطة بالسفارة الأميركية. اما الآن فتغيرت المصادر. هذا هو التفسير الوحيد لتغير الموقف الأميركي. ولكني اعتقد ان واشنطن مازالت غير جادة في أن تفي بالتزاماتها. إما لأنها مستهينة بأوضاع المنطقة ككل، وهذا مستحيل، وإما لأنها تريد أن تمارس مزيدا من الضغوط لاستثمار العلاقات لصالح سياسة اشمل على صعيد الشرق الأوسط.

– هل ضغطت واشنطن لمنع تعريب أزمة الخليج؟

■ في الحقيقة كانت الجامعة العربية تعيش ازمة بسبب الأوضاع العربية التي ولدت من حرب الخليج. والأزمات التي تعرفها البلدان العربية داخليا انعكست ايضا على الجامعة التي اتخذت خلال الحرب اليمنية موقف المراقب وواكبت موقف الأمم المتحدة. ولم يكن لها موقف مستقل وفضلت تدويل الأزمة. وستظل الجامعة غير قادرة على معالجة القضية اليمنية.

وهم القوة الإقليمية

– على ما تستند أميركا في القول بان هناك محورا يمنيا عراقيا سودانيا إيرانيا؟

■ لا أعتقد ذلك على ضوء التناقضات الموجودة بين التوجهات الأساسية للنظامين العراقي والإيراني وذلك برغم وجود التقاء عند بعض المواقف. في صنعاء تعيش السلطة في وهم وهو أن اليمن يمكن ان يكون قوة إقليمية. هذا الوهم زرعه في راس عبدالله صالح صدام حسين الذي يريد أن يجعل من اليمن شوكة في خاصرة المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي. وغذى هذا التطلع لدى عبدالله صالح الذي بدا يتصرف على هذا الأساس وشعر بان الوقت قد حان ليملي رغباته. هذا الغرور السياسي وصل لدرجة أن عبدالله صالح يحاول أن يطمئن جيرانه على أن «التجربة اليمنية الديمقراطية» لن تصدر إلى دول المنطقة. هذه هي أسباب تدهور العلاقات بين اليمن وجيرانه والذي ألحق الضرر بالشعب اليمني والاقتصاد. وازدياد عزلة اليمن عن دول شبه الجزيرة العربية ضاعف من الاختناق الاقتصادي وأعتقد أن الأوضاع الاقتصادية



والأمنية ستشهد المزيد من التدهور في الأثرة المقبلة.

– جبهة المعارضة اليمنية مكونة من عدة أحزاب إلى جانب شخصيات مستقلة ومن الواضح أن البيان الذي صدر عن تكوين الجبهة جاء كحد أدنى فكانت النقطة الخاصة بالهدف الأول للجبهة حول رفض نتائج الحرب غامضة. ما هو تفسيركم لهذه النقطة؟

■ إن رفض نتائج الحرب استنادا لقراري مجلس الأمن ٩٢٤ و٩٣١ لا يعني العودة إلى ما قبل الحرب. ولا يمكن تفسيره على أنه دعوة للانفصال. إنه دعوة لمصالحة سياسية وطنية شاملة تعيد صياغة العلاقة بين الشمال والجنوب. وارتكزنا في ذلك على مضامين وثيقة العهد والوفاق التي لو كانت طبقت لما حدثت الحرب. اليمن يعرف مركزية مطلقة والموظف الموجود في المحافظات لا يستطيع أن يأخذ إجازة ويحصل على علاوة إلا إذا ذهب إلى صنعاء وإلى الجهاز المركزي التابع له وقد يستغرق ذلك نصف الإجازة. إلى جانب انعدام التكافؤ في الحقوق بين أبناء المحافظات هذا ما أرادت وثيقة العهد تصحيحه. لذلك أوردنا في بيان الجبهة العودة إلى الوثيقة للخروج من الأزمة.

– هل يعني أيضا أن هذا الهدف هو شرط للحوار؟

■ الحوار من خلال الوثيقة.

– عمليا تطالبون عبدالله صالح بالعودة إلى الحوار مع القوى ذاتها؟

■ هذا من حق هذه القوى التي من حقها أن تعود إلى البلاد بضمانات كافية لئلا تواجه الانتقام والاضطهاد والقتل.

– وهل يعني أيضا انسحاب القوات الشمالية؟

■ طبعا القوات الشمالية في الجنوب لم يعد لها حاجة إذا كنا نؤمن أن حقوق المواطنة متساوية نحن نسعى إلى وحدة حقيقية على أساس المساواة بين المواطنين والمحافظات.

– بيان الجبهة أشار إلى ممثلين عن الأحزاب وفي الوقت ذاته إلى مشاركة قيادات في الحزب الاشتراكي وليس إلى قيادة الحزب؟

■ نحن لا نستطيع تجاهل الواقع. هناك قيادات للاشتراكي في الداخل وأخرى منتشرة في عواصم عربية يجري الاتصال فيما بينها وبيننا كقيادات في حزب واحد لم يكن في الإمكان الإشارة إلى الحزب الاشتراكي في البيان كما أشرنا إلى الأحزاب الأخرى كما هو الحال بالنسبة لرابطة أبناء اليمن. فالاشتراكي لم يعقد مؤتمرا ولم تجتمع اللجنة المركزية للموافقة على قرار إعلان الجبهة. لذلك اكتفينا بالإشارة إلى قيادات في الاشتراكي وافقت على إعلان الجبهة.

وحدة فيدرالية

– لم تكن فكرة الوحدة واردة في البيان في شكل واضح. ما هي الصيغة الأقرب التي يمكن الاتفاق عليها؟

■ إذا نظرنا للوضع الذي كان سائدا قبل الحرب لوجدنا أن «الوحدة لم تكن قائمة» وبقيت رمزية: علم ونشيد ووزارات مشتركة بالاسم ولكن موزعة



صدام حسين أقنع صالح بوهم القوة الإقليمية

"حكام صنعاء كانوا قبل الثورة مع الإمام.. وعادوا"

على أساس شمالي وجنوبي. ففي كل وزارة إذا كان الوزير شماليا كان الوكيل جنوبيا لم تكن هناك وحدة اندماجية. وجاءت الحرب وأعلنت صنعاء من باب المغالطة أنها مستمرة في الحرب دفاعا عن الوحدة. لذلك أؤكد بأن الحل يكمن في تطبيق وثيقة العهد التي تشدد على إدخال نظام اللامركزية وهذا أقرب إلى مفهوم الفيدرالية الواسعة. في هذه الحالة يمكن أن نحافظ على الوحدة التي ترضي كافة الأطراف.

– الكل يعرف أن الوثيقة كانت السبب في اندلاع الحرب ألا تعتقد أن إعادة طرحها كأولوية يعني استمرار الأزمة؟

■ إذا أردنا فعلا التغلب على مرارة الظروف التي تعرفها البلاد، لا سيما أهل الجنوب وما يشعرون به من إحباط ورغبة في الانتقام لابد من أن نسمي الأمور بأسمائها ونعالج الوضع بشكل صريح وصادق. أما إذا لم نتعامل بصدق فإن هذا الجيل والجيل المقبل في الجنوب سيعمل على ضرب أية وحدة وسيعارض بشتى الوسائل تكريس الوضع القائم. هذا ما نريد تفاديه.

– لك تجربة طويلة مع الرئيس عبدالله صالح هل تعتقد أنه سيقبل بهذه السهولة الجلوس على طاولة الحوار؟

■ الحقيقة أن عبدالله صالح أحاط نفسه بتحالفات ضيقت الخناق عليه، وأصبح لها مواقف قد لا تتفق معه ومع ما يفكر به. إنه سجين توجهات لم يعد قادرا على الخروج منها. لم يعد هو صاحب القرار لوحده. وهذا يجعلنا نعتقد بأنه ليس الطرف الوحيد الذي يمكن التحاور معه. هناك أطراف أخرى قبلية وحركة الإصلاح لابد أن تكون أطرافا في الحوار.

– في دول العالم النامي أي سلطة تخرج عن البلد يصعب عليها العودة. هل اليمن حالة استثنائية؟

■ لا أعتقد أن اليمن يشكل حالة استثنائية ولكن لا أعتقد أن كل من خرج ليس في وسعه أن يعود. مجموعة الحكام في صنعاء وخاصة الذين ينتمون إلى قبيلة سنحان، قبيلة الرئيس كانوا قبل الثورة مع الجانب الملكي الإمامي واليوم هم حكام. كبار ضباط صنعاء كانوا مع القوات الملكية التي حاربت الجيش المصري وعادوا. رابطة أبناء اليمن خرجت وعادت.

– هل سيكون هناك أشكال تنظيمية للجبهة في الداخل؟

■ نعم . . هذه قضية محسومة. المهم الآن عودة العدد الأكبر ممن خرجوا ومن ثم بدء الانطلاقة من الداخل على أن يكون الخارج إعلاميا فقط..

لندن – سعيد القيسي



المصدر : الأهرام
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ اكتوبر ١٩٩٤

مبارك بعيون عربية

□ مندوب اليمن بالجامعة العربية:

«مصر مبارك» تبنت الديمقراطية منهاجاً والتنمية وسيلة وتلعب دوراً ريادياً فى الوساطة بين الدول العربية

بمناسبة بدء عام جديد لرئاسة الرئيس حسنى مبارك لمصر ،اكد السفير احمد محمد لقمان مندوب اليمن الدائم بالجامعة العربية ان «مصر مبارك» تبنت الديمقراطية منهاجاً والتنمية وسيلة والتطور غاية وترسخت مفاهيم الإستقرار والأمن.

وقدم السفير تهانيه لمصر والأمة العربية بذكرى انتصارات اكتوبر المجيدة مؤكدا ان هذه الانتصارات جسدت ارادة وكرامة مصر والأمة العربية، ورفعت هامة مصر والعرب عاليا، واستشرقت افاق مستقبل اكثر التصاقا بالواقع ومواكبة للتغيير.

وقال إنه يهنىء فخامة الرئيس/ محمد حسنى مبارك بمناسبة توليه مسئولية الحكم فى مصر منذ ثلاثة عشر عاما، حيث اسس ثوابت واختط سياسات مستقرة ومستمرة داخليا وخارجيا، وعلى كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ففى خلال الثلاثة عشر عاما تبنت «مصر مبارك» الديمقراطية منهاجا والتنمية وسيلة والتقدم والتطور غاية، وترسخت مفاهيم الاستقرار والأمن. وتحت شعار «التنمية والاصلاح والتحرير» انطلقت مصر نحو الاصلاح الاقتصادى زيادة الانتاج القومى ورفع المستوى المعيشى وتوفير مناخ الاستثمار، وانفتحت مصر اقتصاديا على العالم وانفتح العالم على مصر. وارتبطت التنمية بالتنمية البشرية. وينعقد بعد أيام المؤتمر الدولى للاستثمار فى مصر كمؤشر جديد على جدية التخطيط من أجل اقتصاد افضل.

وأضاف ان دور مصر الريادى فى المنطقة العربية قد عاد بعودة العرب الى مصر وعودة الجامعة العربية الينا وقد ترسخ هذا الدور بدعوة مصر الى اجراء مصالحة عربية والى تنقية الأجواء. كما تلعب مصر ادوار الوساطة بين الدول العربية وبينها وبين دول الغرب، كما حدث فى أزمة لوكربى.

وأشار إلى ان علاقة اليمن بمصر علاقة ازلية، وفى نفس الوقت متنامية، وتشهد كل يوم رسوخا اكبر وتذكر اليمن لمصر بالفخار مواقفها الداعمة للثورة والبناء.. ثم للوحدة.

واكد ان هذه المؤشرات تدل على دخول مصر حقبة جديدة وتنبىء عن استعدادها لتلعب ادوارا ريادية فى ظل التغيرات العالمية الجديدة.

أكد ان الحزب لم يستعد شيئاً من ممتلكاته

الأمين العام للاشتراكي اليمني: اجبرنا على ان نكون في المعارضة

□ صنعاء –
من اقبال علي عبدالله:

■ اشار السيد علي صالح عباد (مقبل) الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني في حديث مع «الحياة» امس الى ان «الحزب شانه شان كل القوى السياسية وابن الشارع في اليمن كان يتوقع ان تشكل الحكومة الجديدة على اسس الوحدة الوطنية وليس كما جاءت بشكل ذاتي من طرفي السلطة او كما هو معروف من طرفي النصر في الحرب الاخيرة (حزبا المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح)».

واضاف «مقبل» الذي انتخب اميناً عاماً للحزب خلفاً للسيد علي سالم البيض في دورة اللجنة المركزية المنعقدة أوائل ايلول (سبتمبر) الماضي في صنعاء ان «الحزب حدد رايه بوضوح في تشكيل الحكومة وهو ان البلاد وبعد الحرب تعيش في مازق وتواجه معضلات جسيمة ليس بمقدور طرفي السلطة (المؤتمر والاصلاح) التغلب عليها كما ليس بمقدور ائتلاف ثلاثي كما كان قبل الازمة فعل ذلك، ولذلك يجب ان تكون هناك حكومة وحدة وطنية يشارك فيها الجميع».

واعتبر ان «ذلك لم يراع في التشكيل الحكومي الذي أعلن الاسبوع الماضي من عناصر بعضها خبرته المراحل السابقة وكشفت قدراته وامكاناته ومن الصعب الآن ان تاتي قوة خارقة من الخارج تخلق منه شيئاً جديداً. والبعض الآخر جديد لا يملك الخبرة. ومع ذلك فان الحزب الاشتراكي الذي ابعد بالقوة عن الائتلاف السابق (المؤتمر والاشتراكي والاصلاح) بعهد اول رصاصة في الحرب سيقف عوناً للحكومة الجديدة لتمكينها من التغلب على المعضلات في حدود امكاناتها وقدراتها».

وعن موقع الاشتراكي في المعارضة بعد تشكيل الحكومة قال: «نحن ومنذ الطلقة الاولى وجدنا انفسنا في المعارضة بالقوة وليس بالرغبة والاختيار، ولذلك ان نكون في المعارضة فهذا واقع الحال الذي وجدنا انفسنا فيه. وعلينا ان نشق طريقنا في هذا الاتجاه». وتابع: «دورة اللجنة المركزية الاستثنائية التي عقدت في ايلول (سبتمبر) الماضي في صنعاء وقفت امام مستقبل عمل الحزب وخرجت بقرار يطالب بالزام المكتب السياسي عدم الدخول في حكومة ائتلافية وسبق للحزب ان جرب مثل هذا الائتلاف، لذلك نحن طرحنا مبدأ ان ما آلت اليه البلاد لا يمكن التغلب عليه الا من خلال حكومة وحدة وطنية تشارك فيها كل القوى السياسية، لكن هذا لم يحصل ولذلك نحن الآن نتلمس طريقنا الى المعارضة».

وزاد «لكن عملية قيادة المعارضة ليست حقاً من حقوق الحزب، فالمعارضة وقيادتها تاتيان في اطار برنامج للمعارضة على اسس قانونية والحزب لا ينوي قيادة المعارضة، بل المشاركة الفعالة فيها».

وعن أسباب فصل اربعة قياديين سابقين في الحزب بينهم السيد علي سالم البيض وموقف الحزب في الداخل من المعارضة في الخارج قال: «تدركون ان اللجنة المركزية للحزب عقدت دورة كاملة في بداية ايلول الماضي ووقفت امام ظاهرتي الحرب والانفصال وادانة العملية وهذا جاء بناء على بيانين احدهما صدر في دمشق في آب (اغسطس) والآخر في صنعاء في الشهر نفسه. والبيانان يؤكدان ان القيادة هي في الداخل وطالبوا بعودة كل النازحين والاستفادة من قرار العفو العام الشامل الذي اصدره الرئيس علي عبدالله صالح عند بدء الحرب في ايار (مايو) الماضي. وفي هذا الاطار اصبح المكتب السياسي المنتخب من قبل هذه الدورة مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن ترجمة سياسة الحزب التي تقضي بان هذه القيادة الجديدة

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٥ اكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأمين العام للاشتراكي اليمني

تتمة الصفحة الاولى

هي التي تعبر عن سياسة الحزب وعن نسج تحالفاته، لكن الذي حصل بعد هذه الدورة ان الأخوة في الخارج على رغم علمهم بل واقرارهم بأن القيادة هي في الداخل ذهبوا بعيدا في التحدث باسم الحزب عاملين على نسج تحالفات وعملوا ايضاً على ادخال الحزب في اطار ما سمي «الجبهة الوطنية للمعارضة (موج)». وقبل ذلك ارسلوا رسالة من الخارج موقعة باسم ثلاثة من القياديين السابقين هم السادة سالم صالح محمد وحيدر العطاس وصالح عبيد تضمنت اعلان المبادئ لتصحيح مسار العمل السياسي والوطني للحزب وتحقيق مصالحة وطنية. ان اعلان المبادئ او الدخول في الجبهة الوطنية للمعارضة اكد انهم اتخذوا خطوات عملية تعتبر مخالفة صريحة لما صدر عن دورة اللجنة المركزية في صنعاء ومن هنا جاء قرار الفصل الذي لا يعني ان الحزب ادار ظهره لهم. بالعكس نحن ما زلنا عند موقفنا السابق المطالب بعفو عام شامل للجميع بما في ذلك الـ ١٦ المطلوبين من العدالة في صنعاء وحق كل فرد في ان يمارس حياته السياسية الطبيعية داخل اليمن وليس خارجها».

واكد أن «الموقف الحزبي شيء والموقف السياسي شيء اخر. و... كم كان بودي ان يظهر سالم صالح محمد وحيدر العطاس بتشكيلة سياسية بهما. سيكون ذلك موضع اعتزاز بهما وتقدير لهما، لكنهما أعطيا نفسهما التحدث باسم حزب له قيادة موجودة في الداخل».

وكشف بان «عدداً من القيادات السابقة للحزب سيعود الى البلاد خلال الايام القليلة المقبلة»، مشيراً الى اتصالات مع هؤلاء. وقال: «هناك تباين ملحوظ في مواقف القيادات الموجودة في الخارج. هناك من هو مع شرعية وجود حزب وقيادة في الداخل واخرون وهم قلة تمردوا على هذه الشرعية بينهم البيض وسالم صالح والعطاس وهيثم قاسم طاهر».

واكد ان «الغالبية مع شرعية الداخل وسيعودون لرفد الحزب بطاقات تساهم في النشاط السياسي المستقبلي للحزب داخل المعارضة الوطنية».

وقال انه: «لم يعد شيء مما صودر من ممتلكات الحزب ومقراته على رغم الوعود المتكررة من السلطات المتنفذة في صنعاء. سمح للحزب فقط باعادة اصدار صحيفته (الثوري) بعد توقف ستة أشهر. نحن الآن في الحزب الاشتراكي لا نملك غير الصحيفة». وتابع «انه لا يجوز الربط بين الافراج عن ممتلكات الحزب وحقوقه بالموقف المطلوب من الآخرين (اشارة الى طلب المؤتمر الشعبي والاصلاح فصل القيادة السابقة للحزب). انهما امران مستقلان. ان تطالبنا الحكومة او السلطة بشيء فهذا شانها، ولكن نحن لا نرسم سياستنا استناداً الى ما يطلبه الآخرون. سياستنا نقرها بانفسنا». واضاف: «نحن الآن نطالب بعودة مقرات الحزب وممتلكاته، ولدينا قرار بمقاضاة السلطة في حال اصرارها على عدم تنفيذ ذلك».

أمسية في باريس حول المرأة في اليمن

■ باريس - «الحياة» - اقيمت مساء اول من امس في «المركز الثقافي اليمني» في باريس امسية حول المرأة في اليمن تضمنت افتتاح معرض للصور الفوتوغرافية «نساء يمنيات» للمصورين الفرنسيين ماريا وباسكال ماريشو وعرض فيلم «المرأة في اليمن» لخديجة السلامة، المستشارة الاعلامية في سفارة اليمن في باريس ومحاضرة حول المرأة في اليمن قدمتها امة العليم السوسوة، وكيلة وزارة الاعلام في اليمن.

وامام جمهور كبير ضم العرب والفرنسيين، تكلمت امة العليم السوسوة عن وضع المرأة ومشاركتها في الحياة العامة في اليمن وقالت ان المرحلة الممتدة بين ١٩٨٢ و١٩٩٢ شهدت تقدماً ملحوظاً في عمل المرأة اليمنية وان نسبة النساء العاملات في القطاعين الاقتصادي والحرفي ارتفعت الى ٢٢ في المئة من مجمل القوة العاملة.

واوضحت ان المرأة اليمنية بدات تاخذ حصة اكبر في الحياة السياسية ان لجهة استخدام حقها في الانتخاب او لجهة ترشيح نفسها في الانتخابات الوطنية، وان القوانين الموجودة في الدستور او التي اقرت اخيراً تؤكد المساواة بين المرأة والرجل والديموقراطية وتقديم الفرص الى جميع المواطنين، رجالاً ونساء، وان البرلمان اليمني تبنى مشاريع لقوانين تنظر الى تحسين وضع العائلة عامة، والمرأة خاصة.

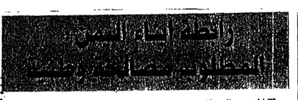
وفي الأجهزة العليا للاحزاب لا يوجد سوى ١٤ امرأة في تلك المراكز، في حين لا يوجد داخل البرلمان إلا امرأتان بين ٣٠١ نائب. وإن كانت المرأة اليمنية موجودة في الوظائف المتوسطة، الا انها شبه غائبة في الوظائف العليا، في حين وصل عدد النساء في السلك الديبلوماسي الى ٢٤ امرأة عام ١٩٩٤.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ اكتوبر ١٩٩٤



رابطة ابناء اليمن: المطلوب مصالحة وطنية

□ لندن - «الحياة»:

■ اصدر حزب رابطة أبناء اليمن الذي يراسه السيد عبدالرحمن الجفري وأمينه العام السيد محسن بن فريد العولقي بياناً امس بعد اللقاء التشاوري الذي عقدته قيادات الرابطة في احدى العواصم العربية. وذكر البيان ان «اللقاء الرابطي يدعو كل القوى الوطنية في الساحة للعمل معاً من أجل عزة الشعب وكرامته وحريته. وناشد الدول العربية والاسلامية والصديقة ان تمارس ضغوطها على النظام في صنعاء لتحقيق المصالحة الوطنية».

وقال: «أما نحن فقد عاهدنا شعبنا بمواصلة النضال بكل السبل والوسائل المتاحة من اجل تحقيق أهدافنا في الحق والخير والعدل والمساواة. وتؤكد الرابطة ان اي مصالحة لا بد ان تأخذ في الاعتبار المبادرات والبيانات العربية والقرارات

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٥ اكتوبر ١٩٩٤

رابطة ابناء اليمن

تتمة الصفحة الاولى

الدولية خصوصاً قراري مجلس الامن ٩٢٤ و٩٣١ وتؤكد ايضاً رفضها محاولة طمس شخصية الجنوب وإذلال الانسان فيه بقوة السلاح والقهر وتسلط الاستخبارات العنوية

وترى الرابطة ان اي مصالحة وطنية لا بد ان تأخذ في الحسبان معالجة ما نزل بشعبنا في الجنوب ومعالجة جراحات الصراع السياسي والاجتماعي في كل مراحله جنوباً وشمالاً والعمل بإخلاص وتجرد لايجاد صيغة صحيحة لاقامة وحدة تستند الى مضامين وثيقة العهد والاتفاق ويتفق عليها ويرتضيها شعبنا كما ينوه اللقاء الى حقيقة ان النظام في صنعاء يدعو الى مصالحة وطنية عادلة. فأي تناقض هذا؟»

واضاف البيان «ان اللقاء التشاوري وقف امام جملة من القضايا الخاصة بالبيت الرابطي وتم الترتيب العملي لنشاط الرابطة في الداخل والخارج وتفعيل الأجهزة الرابطية وإجازة التنظيمات الهيكلية لتحقيق الأهداف المرجوة في المرحلة القادمة كما ناقش اللقاء السلوك اللااخلاقي الذي لا يتفق مع قيم الرابطة ونهجها لخمسة من الاعضاء في الداخل، واتخذ حيال ذلك القرار الحاسم والحازم. ويؤكد اللقاء التشاوري ان أي اتجاه يدعي تمثيله للرابطة يخرج عن اتجاه الرابطة المعلن عنه في هذا البيان لا يمثل الرابطة ولا ينطق باسمها سواء كان في الداخل او الخارج».

ورفض البيان التعديلات الدستورية الاخيرة، وقال انه «ظهر جلياً استهانة النظام ورموزه بالشعب وممثليه بتفصيل تعديلات دستورية تخدم فئة دونما اعتبار للصالح العام، واغفلت حق الاحزاب وملاحظاتها، كما هو الوضع بالنسبة الى رأي حزبنا المعلن عنه والذي نشر في حينه. ويعلن اللقاء رفضه لكل تلك التعديلات التي تكرس مصالح فئة وتتجاهل مصالح الشعب والصالح العام.

ولقد تداولت قيادة الرابطة في اجتماعاتها السابقة بتمعن وسائل العمل الوطني وتجميع قوى الخير الفاعلة على الساحة لرفع المعاناة عن الشعب واقرت العمل على رص صفوف المعارضة في إطار تصور بناء للعمل الوطني. وكان لهذا الجهد وجهود الخيرين من ابناء الوطن ان تكلل بقيام الجبهة الوطنية للمعارضة (موج) والتي اعلنت اهدافها في مدينة لندن في ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٤ وانه ليسر اللقاء التشاوري الرابطي ان يعلن تاييده الكامل لاهداف الجبهة الوطنية للمعارضة (موج) واسسها».



يوميات

سباعية يمنية

سلمى سمر الدملوجي *

١- كانت ايام: ١٩٨٨/٨/٢٨

عدن. ارض يتخللها البحر. اتخيلها مدينتي؟ كلا. فانا لم اعرفها طفلة. بلاد اليمن النائية اصبحت موطن الف عام وعام من الحنين... تُرى لمَ لم نالفها من قبل؟

كل شتاء ارحل اليها وانا على موعد مع الهبوط في مطار عدن. لفح الهواء الساخن الرطب بعد هواء لندن القارص وبرودة تعلمت كيف اتجاهل وطأها... وسط الغمام حيث امشي يومياً من شقتي الى الجامعة حيث اعمل في «إكزيبيشن رود»... عشرون دقيقة ذهابا وإيابا اخترق خلالها بصمت قساوة البرد وشدة حجر رصيف الشوارع الاسمنتي، والذي اشك في قوة جاذبيته، اذ انه يجعل لكل خطوة صدى رصاصياً يثقل كاهل السائر ويجعل الرحلة مشقة. لندن، حيث لا تكفي ساعات النهار فتصبح انت على سباق خشية من حلول الليل (من دون شروق او غروب تدركه) بمنها الى عدن، وكانني افلحت في الانسلاخ عن حضارة الغرب لأعود الى رقة موطن الشرق وأصالته. عدن رمز الوصول. وحضرموت الحلم الحقيقي. أهي سر أم كنز خفي. اتساءل حين أصل الى غرفة الشاليهات المظلمة، وحيدة منتشية... فتدوم النشوة، في ظل الغربة والانتظار. وسعدي يكتب عن بار الشاليهات. حيث ادخل يومياً بحثاً عن مياه شملان المعدنية. غربان تطفو في سماء المدينة لتقلق القيلولة. وجبال جاثية بصمت تاريخي لا يعاهده الا حداثة أمواج البحر... ذلك المخملي الرائع. اخترق طيات سطحه الأملس كل صباح واهل المدينة غافلون. وحين اتساءل لم لا تنزل النسوة البحر يقولون لي «البحر للرجال والماء للنساء». بأي حق؟ ولكني اخترق جدار الحظر الخفي وأسعى اليه كل صباح بيدين منقوشتين بخضاب وحنة. واتجاهل نظرات الرجال واسمعهم يتهامسون: هذه يمنية. اي جمال هذا واية سكينة امتلك. ولا ارى الا اثار فجوات تركها سرطان البحر ضمن ذرات الرمال الذهبية. وفي الثامنة من صباح كل يوم حين يصبح الافق موطني في صخرة خليج الفيل السوداء، ابتسم لسماء صافية وأقول هذا البحر لي.

ذات ليلة. اصطحبني رفاق الى مخبازة صيرة. حين غادرتها، مكثت عيناي في زاوية ذلك المقهى البحري نراقب الصيادين. فرسمت مخططاً لبيت ما على ساحل عدن الصغرى: بعقود وقباب حجرية وفناءات. واستعدت ذكرياتي مع حسن فتحي، كان يقول حين ننهمك في التصميم، «نحن نحشش الآن». المكلا تقع على بعد ٦٠٠ كيلومتر عن العاصمة، أو ثماني ساعات بالسيارة. صمت يخترق صمت وانا في انتظار ان أرى امتداد زراق البحر في بير علي. أحقاً من هنا كانت تلتقي قوافل البخور فتغادر البحر الهندي الى جزر شرق اسيا؟ صخور «قنا» السوداء: مخلفات مدينة مملكة حضرموت وسبأ، باقية ومهجورة لتعاشر بوحدتها فراغ الارض الرملية ووسع البحر.

كم تبعد عدن من هنا. كم تبدو بعيدة بأهلها وحياتها وأحيائها. اسير وعيناي تحدقان بالبحر واعثر على كتلة من المرجان. ترى من نساء اي عهد تخلفت؟ ونتابع الطريق الى المكلا وزراق الساحل يرافقنا. ونصل المحافظة، نصل الى احياء المكلا ليلاً. حي «البلاد» وحي «الصيادين» ومسجد عمر: المدينة القديمة. تنبثق الشوارع الضيقة ممتدة بين ساحل البحر لترتطم بالجبل فتعلو العمارات محيطة بها، مكتظة ومكثفة، لكن، بنظام تقليدي متناسق وبارع الهندسة. فتبطن اقواس متاجر الطريق الرئيسي زخارف ورقية بارزة بالنورة المطلية. وعلى طول ذلك الممر، شريان المدينة الحي، تتشكل فتحات الابواب والنوافذ باقواس متغايرة، والمقاهي تنتشر على مقربة من الساحل، وتسير النساء في موازاتها ملثمات

بالسواد الحالك. فأسير بينهما بقبعتي القشية ونظارات الشمس، لأراقب مطاهر المدينة واسمعهن يتهامسن «هذه صينية».

دار الضيافة في فوّة يحتل موقعاً رائعاً واسطورياً.. تتوزع غرفه في قمة الجبل مسيطرة على منظر رحب لا يحده الا السماء والمدينة الواقعة على حافة البحر. المواجهة هنا تكمن وساعات الغروب والشروق.

٢- وقفة

عدن. شباط (فبراير) وأنا اتمتع بدفء الجزيرة العربية (والشتاء يعصف ثلجاً في بريطانيا) والعراق يتلقى الصواريخ تلو الاخرى في قلب عاصمته. بلغني ان صاروخاً سقط في حي قريب من دار أهلي، فرقصت احشائي خوفاً ومرارة... ولا احد افرّغ له قلقي ولا من وسيلة للاتصال ببغداد. فانا هنا وانتم هناك، حيث دجلة وذلك المقهى في أبي النواس كل خميس تجتمعون حول السمك المسقوف والعمبة.

هناك دجلة والرصيف اللامع في وهج القمر والاحياء المكدسة حوله تبدو بعيدة، فتكظم الخوف خوفاً من الخوف، وتبقى الايام وحدها حاملة اثر القلق في طيات ذلك الساحل الذهبي.

كتب محمود درويش عقب الاجتياح (الاسرائيلي لبيروت) في احدى قصائده: «لماذا هذا السفر... وكل البلاد مرايا وكل المرايا حجر...» أو شيء ما يشير الى ذلك... ألم يدرك أن السفر بقي منفذنا الوحيد، فلم يعد البقاء الا رمزاً أشبه بدورات القمر الشهرية؟

وقفة، لأعود واتحلى بذكرى كلام امرأة من سراب لقيتها بين عدن وغيل باوزير. تربعت على الأرض بردائها الأسود ترسم نقشات الخضاب الأسود على كفي بقلم خشبي، تخرج عنه خطوط لزجة متواصلة من مزيج العشب والحنة، لتضعها على اليد بدقة وخفة في آن... وفيما كنت احملق في سطح ظهر اليد التي بدأت تتحول الى عالم رحب من النقوش والزخارف المنتظمة بانتشارها، رددت قائلة: لو كنا نملك مدى الايام، بأيدينا هذه العارية...

ولو كانت الجرأة في وحدها التي تنجب السهولة، لتدفقت منها تلقائية الاعراب عما يجول، فتخلع النفس بكلمة واحدة (أو كلمتين) تطفو على بحر من الصفاء الهادئ والغامر، ولكان في وسعي، أو في ضيقي، ان أكمل ما بدأت، وافصحت عنه هنا وهناك...

في السطور جاءت الكلمات الموشومة لترسم ما يحق لنا احياناً ان نخطه بصمت مطلق، تعبيراً عن لون شط السكون الذي يؤويني. وفي مدينة الحامي الساحلية، حدثني القمر. في ليلة كنت انتظر إطلالته ولم يلح. قال الا أكترث غيابه، لأنه مندثر هنالك في زاوية جسدي.

أراحل انت؟ والصفحة ما زالت بيضاء ومغرية، والعيون تتحلى بالنسيان: فالأفق هنا حليم والذاكرة تراودني بالانزلاق فانزلق خطأ أو عمداً. لماذا يؤلمنا فراق عدن، المدينة؟ أم هو الغياب عن بحر فوّة؟

٣- حضرموت، آذار (مارس)

فيصل: مرة بعد أخرى أغادر وجهك وانت تقف والبسمة لا تفارق شفتيك... عيناك هناك وقلبك هنا - فتعلمت كيف تواصل اللعب بين شواطئ الزمن وحيداً من دون أن تفتقدني.

٤- حضرموت آذار ١٩٨٨

توجهنا الى دوعن. من المكلا عبر سيئون. توقفت في سيئون كي أعرج على تريم بحثاً عن معلم البناء رجب باغزال لاصطحبه الى وادي دوعن. الساعة الرابعة بعد الظهر وشمس مارس افرغت شوارع وساحات المدينة الا من شخص نحيل لاح لي وهو جالس على رصيف قصر حصن الرناد يصنع لفافته.

اليوم الثلثاء، عيد المرأة والدوائر الرسمية مبتدة. بصمت وقلق حاربت قدومنا عبثاً أو اي خيبة قد تستجد... فأنا لا اذكر موقع دار رجب، الا انه في جبل الفريط مطل على وسع تريم. وذاكرتي لم تسجل الا ذلك المنظر المشرف على دور وقصور ومنائر الطين المنتشرة بين وسط شريط الوادي الاخضر وجدران الجيلان الشمالية.

وكانت مشقة السفر المتواصل عبر الجول من المكلا اتعبت رفاق السفر، الا هادي السائق والمرافق الذي انتدبه لي محافظ حضرموت، ظل على استعداد لمواصلة الطريق الى تريم، في حين تركنا الباقين في سيئون للراحة. وعندما استعذرته، قال انه أصلاً من أرض مجاورة لتريم.



المصدر : .... الحياة اللندنية ...

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ١٥ ١٠ أكتوبر ١٩٩٤ ....

فاقترحت على هادي ان اقترب من ذلك الرجل الوحيد. لعله يرشدنا الى دار رجب.. حين وصلت نحوه اشعل لفافته ونظر الى السيارة، فكان كما توقعت رجب

وقال مبتسماً هل نحن على موعد؟ قلت نعم، من العام الماضي . لتذهب معي الى وادي دوعن.

٥- هوامش الزمن اللاعربي ١٩٩٠/١/١٥

الاغتراب حالة تفرض التساؤلات مراراً وتكراراً في اوقات متقطعة. وتطلق العنان للخيال في البحث عن المكان المنفصل عن زمن شوارع مدن الغرب التي تحتويني، تراقب تلك الاجساد التي لُفظت من بلادها (قسراً او طوعاً - او هو الطوع القسري). البلاد حيث اردت ان تكون فمُنعت لترحل الى حيث المحك هو ان تكون، فتحلم بأنهارها. وبعد سنوات طويلة، لربما بلغت الالف تصل الأوضاع السياسية أو الثقافية او الاجتماعية: بل جميعها مجتمعة الى حلقة مفرغة جاثية بحركات مملة وفارغة. فتهرب الى البحر، حيثما وجدته. الى عدن ومن عدن الى المهرة

ويتسرب الملل والفراغ الى بياض الصحف العربية، ومن دون أن تتعمد عدم قراءتها - تنسى قراءتها، لأن لا جديد فيها سوى الرتابة إياها. تلك الرتابة في الأحوال والنفوس والعلاقات المحنّطة التي خرجت عن اطار الزمان والمكان وطبعاً التاريخ والجغرافيا، فقراءة جريدة أو مجلة عربية في لندن لا تمت بأي صلة بالتطور او الطموح أو التقدم او الحلم او الحقيقة. فتلتبس القيم في بحر العدم، وترحل الى الصحراء الخالية، حيث الحلم والحقيقة.

ان كنت مسافراً عبر دولة عربية وفاتتك الطائرة التي ستقلك فسوف يقودك أفراد الأمن القومي العربي الى فندق المطار، وتصبح لأيام عربية ثلاثة قيد الاقامة الجبرية بين خلق الله: الفيليبينيين والهنود. الاقامة الجبرية طوعاً. اذ أن الخيار يكمن في السفر الى البحرين وقضاء ساعات مطار الليل الطويلة على كراسي المبنى البلاستيكية ثم السفر من هناك الى ابو ظبي والمكوث ٧ ساعات قبل ان تستقل طائرة الى الدوحة. ومن الدوحة في الإمكان السفر الى عدن والوصول بعد يومين مشبعاً بالمذلة والارهاق العقلي والجسدي وانت في العمق تتساءل أانا عربي وهذه البلاد الحديثة العهد عربية؟ اذن الاقامة الجبرية طوعاً فعل أمر وماض ومضارع. عام ١٩٩٠ تطلب من شرطي الأمن في الفندق الخروج لاستنشاق هواء بلاده الطبيعي، فيرد بأدب شديد أسباب المنع: أنت في منطقة محظورة أمنياً. لماذا؟ لوجود قاعة استقبال الأمراء والشيوخ على مقربة من المكان.

أيها المترئسون هذه الحال العربية الغبراء. اتدرون كم تتفاءل نفسي عندما ادرك انني افلحت في الاغتراب عن واقع متخلف عن معنى الزمن والمنطق. اتحسر رحمة على الناقة والجمل وعلى أصالة البدو التي ما زالت كامنة في طيبة رعيتكم، سمة على وجوههم.

نجمة حمراء على بطاقة السفر للدلالة على كونك عربياً، للتعريف على مصدر جذورك المقرونة بالارهاب. لا محالة. تلك وشمة انتمائك في مطار هيثرو... وتلك اشكال العنصرية الحديثة والتي اصبحت منبع المحظورات السياسية.. ثم تلحقها ست ساعات مقوقعة بين جدران الوقت المجرد. ثم الوصول الى دولة عربية خطأ.. فأنت راكب ترانزيت اذن غير موجود على أرض البلاد.

مطار الدولة مملوء بالهنود الوافدين الى كراتشي وبومباي. عيناك تجولان مرة بعد مرة لتقع على هندي أو هندية... حتى تضطر ان تذكّر نفسك انك لست هندياً. ويبقى السبيل الوحيد مرة أخرى هو الرحيل عن السواد لأنه الماضي في الذاكرة والواقع. وأنت تتفاعل خارجه. وتتساءل لماذا نتفاعل خارجه. أم هو خارجك. وكنت تعتقد ان ثمن الغربة باهظ، وتشكو الجهد الفكري والنفسي للتواصل في مكان يتعسر فيه الارتباط الروحي. ذلك الارتباط الذي يملأك تعلقاً وعشقاً بالأرض فيفرد أجنحة الأحلام السارية في موازاة سماء قصور الجيلان الحضرمية وامتدادها عبر ارض الله الواسعة في المهرة... ذلك الارتباط الالهي بالقمر وظله.

تتوهم ان الغربة قاسية. الى أن تصل الى بلد عربي وتدرك أهمية الغربة. وتتأكد اسبابها الحية... ويصبح الاغتراب حينها نشوة ضرورية لصيانة كيانك وإيمانك العربي بعيداً عن الواقع اللاعربي.

لذا ترحل الى الغربة وتعود لتدرك قلب الحلم هناك في اليمن أرض الزمن العربي الابدي.

٦- بالما دي مايوركا ١٩٩٤/٥/٧

بين عامي ١٩٨١ و١٩٩٤، ثلاثة عشر عاماً. رماني الله في ارض اليمن وقال سيري: فسرحت. في البدء كانت حضرموت. ثم يافع عدن ثم حضرموت، بيجان، شبوة والضالع. الى ان وصلت الى المهرة وتعذر الوصول الى يافع، الى ان اصبحت شبه المنال المستحيل، وتحدي الوصول الى جبل نقيل الخلاء - حيث تقترب من السماء، حيث سطح القمر وصفاء الوجود. وانتظرت ثلاث سنوات لأعود الى الهجر - عام ١٩٩٠، مديرية لبعوس. ال صلاح، المفلحي.

عام ١٩٩١ كانون الاول (ديسمبر) اصبحت الوجهة صنعاء... من صنعاء الى عدن، من عدن الى جبلة التي حكمتها الملكة اروى فترة ستين عاماً. امرأة حولت العاصمة، عاصمة الدولة الصليحية من صنعاء الى جبلة. ويقال لي ان قبائل حصن الدملوة موطنها حدا تعز

فرجعت الى صنعاء وجبلة وحضرموت وعدن صيف ١٩٩٢ وكان عيد الاضحى. والحصار مفروض على العراق، اهل العراق واطفاله، وما يزال.

في غياب المواصلات اوقفت سيارة تويوتا نقل خارج فندق السلام في سيئون لتقلني والمهندس المعماري المرافق الى تريم. فسألنا السائق من اي بلاد نحن «النصارى»؟ فاجبنا: اننا لسنا بنصارى بل مسلمون، على رغم اننا نعمل ابان اول يوم العيد، من العراق وليبيا. وفي مقدمة سيارته حيث جلسنا الثلاثة قال: «العراق وليبيا واليمن - نحن الدول المحاصرة...».

وكانت مهمتنا مسح قطعة الارض في عيديد الى جانب قصر القبة، لبناء مركز العمارة اليمنية.

كانت الوحدة. والمسؤولون من وزراء صنعاء يطرحون عليّ متى سابدأ العمل في الشمال، على غرار ما عملت في الجنوب... ولماذا اود انشاء مركز العمارة في تريم وليس في صنعاء. فقلت لهم لننشئه في يافع بين تريم وصنعاء، حيث رفاقي البناؤون في ال صلاح وسلمان وزير الانشاءات سابقاً، والاسكان والتخطيط الحضري حينها، سيدعمونني في انجاحه. فسكتت التساؤلات، واخترت جبلة عاصمة الملكة اروى كمحط لعملي في شمال البلاد، وتابعت ما بدأت في حضرموت.

وعدت عام ١٩٩٢ مرتين. مرة الى المكلا وتريم للعمل على دار عمر ال كاف في عشة ورفعة للترميم المعماري، ومرة لمرافقة فريق الهيئة البريطانية للتلفزة لتصوير شريط وثائقي عن عمارة الطين: واهل المدر - في تعبير جواد علي «اهل الحضر». ولم انس كرم بدو بيحان، على رغم ماء القربة في الصحراء التي فتكت بكبدي لاشهر ما بعد العودة الى لندن.

وعلى رغم كل المؤشرات لبداية حرب لفك عروة الوحدة، كنت على موعد سفر الى صنعاء وتريم في الثلاثين من نيسان (ابريل) ١٩٩٤. قال لي صديق في واشنطن: لن تستطيعي الذهاب الى اليمن. ستنشب حرب وتقسم البلاد الى اربع دول. حلقت عيناي ولم تريا (كان هذا في شباط/ فبراير) - كلام الديبلوماسيين الذين لم يزوروا اليمن، وهي مجرد اسم دولة وكيان عربي في مخيلتهم. كنت حينها غير مكترثة باعتكاف علي سالم البيض في حضرموت، ومسرورة لعودة الهيبة والسلطة الى عدن التي اهملت كلياً لتصبح «عاصمة اقتصادية» منسية يعبث فيها من شاء الهروب من صنعاء والشمال لشرب بيرة صيرة وريادة السواحل، ورؤية نساء عدن.

واخذت اؤجل سفري، بغض النظر عن الاوضاع السياسية التي اصبحت لا تعنيني بل اعيش بعيداً من دائرتها الواقعية - ذلك الواقع الذي عانيناه الى ان اعترفنا طوعاً او قصراً بمعنى اغترابنا - على مضض تعلمنا مرافقته.

اجلته لارتباطات تتعلق بتقديم مشروع توثيق عن توسعة الحرم المكي الشريف وتوسعة المسجد النبوي الشريف والفراغ من كتابة المخطوطات المعمارية بشانهما...

عدت من رحلة وجيزة الى المغرب وعلمت ان الوزير بن حسينون، في لندن. كيف لي ان اتناول وجبة الغداء في نادي الرحالة في بال مال مع رجل يقود اليوم جبهة الدفاع عن حضرموت في ثمود والعبر؟ قال لي: لن يعيق عملك ما يدور سياسياً. واتفقنا ان اسافر بعد عيد الاضحى في حزيران (يونيو). واعلمت في حينها ان سالم صالح في لندن، الرجل الذي لم التقه،

ابدأ في اليمن، (على رغم عبقرية اللحظة. بعد انتظار اسابيع في فندق الهلال لترتيب سيارة من وزير الثقافة للسفر الى يافع عام ١٩٩٠. وفي خضم اليأس وعدم قدرة الوزارة على تزويدي بسيارة، عزمت ان اكلم صديقاً في الحزب واطلب منه ان يكلم سالم صالح ويقول له: د. سلمى تحتاج سيارة للذهاب للعمل الى يافع. بعد عشر دقائق تماماً تلقيت مكالمة من سالم بركيير يقول ان مكتب مساعد الأمين العام سيرسل لك سيارة وسائقاً غداً. هكذا كانت يافع. وانا حين التقيت سالم بوكيير في عشاء على شرف الأمين العام للامم المتحدة اقامه رئيس الوزراء ووزير الخارجية طلبت منه ان يقدم شكري وامتناني لسالم صالح.

ولم التقه – رجل السلطة والحزب، بسبب انعزالي عن، او عيشي على، هامش السلطة، انما كنت... الا انني بعد سنوات حين التقيته ادركت كم انني اعرفه. بيافعه ويمنه.

وفي حين تدور رحى الحرب والقصف والدمار والقتل على جبهات الضالع. الوهط. الكرش. العند. ميفعة، بير حاف. عبر؟ صنعاء... اجدني ممزقة – احلق بغضب ممزوج بالجهل – لعله الخوف الذي تعلمنا كظمه. يؤلم ماجستي وينحط على كياني – من دون ان يأسره – وينبعث القلق الذي يدفق القوة ويفجر الطاقة التي تخطف القدرة على الوجود هناك. ولاننا اصبحنا نؤمن بالصوفية او الفلسفة البوذية، حيث ليس هنالك مكان للبغضاء: وحيث المطلق في تجاوز الاحوال والاشخاص او الدونية العابرة بشمالها وجنوبها بحدودها الوهمية، وحيث الحلم هو الحقيقة يستمر الواقع، اليمن... وتستمر انت رمزه – او تواصله.

ويستمر المحك في ان نقاوم التشرذم في ظل الشرذمة.

٧ – لندن ١٩٩٤/٧/٧

«انباء عن مقتل بن حسينون»

«الشرق الأوسط – لندن

«ليس هناك اي سبب لأي شيء. لو كنت اعلم، او استطعت ان ارى، او افهم، كان عليّ العودة الى الصمت والليل».

يوجين اونيسكو

---

* مهندسة وأستاذة في العمارة، لها مؤلفات ثلاثة بالانكليزية: «اليمن الواقع» «زليج: فن الخزف المغربي» و«وادي حضرموت: هندسة العمارة الطينية».



المصدر : المجلة
السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ اكتوبر ١٩٩٤

نص استجواب السفير الامريكي المعين في صنعاء امام الكونجرس:

استقرار اليمن يخدم مصالحنا كونها بلداً مهماً في منطقة مهمة

بعد تعيين السفير الامريكي الجديد في صنعاء ديفيد نيوتن من قبل ادارة الرئيس كلينتون، ليتولى تمثيل بلاده لدى الحكومة اليمنية الجديدة، اجرى الكونجرس جلسة استجواب معه، كما يحصل عادة مع السفراء الامريكيين قبل موافقة الكونجرس على تعيينهم وتمت مناقشة السفير امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب السناتور دانييل موينيهان.

وهذا محضر الاستجواب:

- السفير نيوتن: سأبذل كل ما استطيع لحماية المصالح الامريكية في اليمن، وفي تلك المنطقة المهمة. وانا سعيد بالعودة الى اليمن حيث عملت اول مرة كدبلوماسي سنة ١٩٦٦، خلال الحرب الاهلية. وعدت الى اليمن مرة اخرى، سنة ١٩٧٣ كقائم بالاعمال. وظللت انتبع اخبار اليمن، وانا اعمل في واشنطن، او اتنقل بين سفاراتنا في الدول المجاورة. وانا استعد الآن للعودة سفيرا، وسأستمر في صداقاتي القديمة، التي تعود الى قرابة ٣٠ سنة

● **السناتور موينيهان: انت تعود الى اليمن في ظروف صعبة. ومهمتك لن تكون سهلة بعد الحرب الاهلية الاخيرة هناك. قل لي: هل هذه الحرب كانت قبلية ام هي من بقايا مشاكل الحرب الباردة؟**

- السفير: قبل ٤ سنوات توحد شطرا اليمن الشمالي والجنوبي وكان في كل منهما نظام حكم يختلف عن الآخر لهذا لم تكن الوحدة سهلة. ولم تتحقق الوحدة المطلوبة التي لم تكتمل وظلت تواجه مشاكل منذ اليوم الاول.

● **السناتور: لماذا توحد الشطران؟ هل لهذا صلة بنهاية الحرب الباردة؟**

- السفير: مع معالم نهاية الحرب الباردة، والجدل العقائدي في المعسكر الشرقي، كان هناك جدل واختلافات وصلت الى حد القتال داخل المكتب السياسي للحزب الحاكم في الجنوب. لهذا فان الوحدة كانت من الخيارات المطروحة امام هؤلاء. وبصرف النظر عن الخلافات بين السياسيين، فان اغلبية الشعب اليمني، في الشمال والجنوب، ايدت الوحدة.

● **السناتور: هل تمت الوحدة بطريقة طوعية؟**

- السفير: نعم، كانت هناك احزاب، وفي وقت لاحق جرت انتخابات. والحزب الاشتراكي (الذي مثل الجنوب) حصل على منصب نائب رئيس الجمهورية. لكن، كما قلت، الوحدة لم تكن كاملة. وكان هناك جيشان شمالي وجنوبي، وعندما بدأت الحرب الاهلية، بدأت بين جيشين.

● **السناتور: وكانت هناك خلافات عقائدية ايضا. اليس كذلك؟**

- السفير: نعم

● **السناتور: اي نوع من الخلافات العقائدية؟ اسلامية؟ يسارية؟ علمانية؟**

٠٤٠٠٣١



- السفير: نعم، في اليمن، كل هذه الاتجاهات ولا ننسى سنوات الماركسية في الشطر الجنوبي في الماضي

● السناتور: اي نوع من الماركسية؟

- السفير: كانت هناك شعارات ولافتات بينها «المطرقة والمنجل» لكني لست متأكدا من مدى التزامهم بهذا الشعار، وقبل الوحدة، وبعد الوحدة، كانت الحكومات خليطا من القبلية والتكنوقراطية.

● السناتور: امامي هنا خريطة المنطقة كما جاءتني من وكالة المخابرات المركزية (سي.آي.ايه). الحدود الشمالية لليمن حدود دولية لا غبار عليها. لكني لاحظت ان الحدود الشرقية غير محددة. لماذا؟

- السفير: هذه منطقة الربع الخالي. وهي مناطق صحراوية، ظلت حدودها غير مؤكدة عبر التاريخ

● السناتور: اين يوجد البترول؟ الى الشمال ام الى الشرق؟

- السفير: الى الشرق، وهناك شركات بترول امريكية في المنطقة

● السناتور: الخريطة التي امامي تشير الى ان الحدود بين اليمن وعمان مكتوب عليها «منطقة ادارية». ما معنى ذلك؟

- السفير: هذه منطقة لم تحسم حتى الآن

● السناتور: عندما انظر الى التاريخ الاحظ ان اليمن كانت مستقرة اكثر قبل ١٠٠ سنة عما هي الآن. ففي ذلك الوقت كانت بريطانيا تتحكم بالطريق الى الهند، واعتقد أن مستعمرة عدن كانت مرتبطة بالامبراطورية البريطانية في الهند. وكان هناك هدوء واستقرار. لكن هذا زمان مضى، ولن يعود. والآن نجد انفسنا، نحن الامريكيون، نتحمل مسؤوليات كبيرة هناك. وها نحن نتحدث عن دورنا في دعم الديموقراطية في اليمن. هل نحن نريد تأسيس الديموقراطية في كل العالم؟ هل هذا يستحق كل هذا الاهتمام باليمن، وهايتي، ودول العالم الثالث؟

- السفير: صحيح، كما قلت: الماضي ذهب ولن يعود ولست متأكداً اذا كان احسن من الحاضر. والآن علينا وضع سياسات تخدم مصالحنا، واليمن مهمة في منطقة مهمة.

● السناتور: هل اليمن مهمة بسبب موقعها الجغرافي؟

- السفير: بسبب موقعها الجغرافي، كما ان الاستقرار فيها يخدم مصالحها هناك وفي المنطقة.

● السناتور: اليمن لم تكن حليفة لنا في حرب الخليج، اليس كذلك؟

- السفير: لا لقد تحالفوا مع صدام حسين.



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم
القاهرية

التاريخ : ١٦ / ١٠ / ١٩٩٤

مهام صعبة أمام حكومة «الاستاذ» فى اليمن

إصلاح الاقتصاد والمصالحة الوطنية وإعادة بناء العلاقات الخارجية

□ كتب: مجدى الدقاق.

بعد اداء الحكومة اليمنية الجديدة برئاسة عبد العزيز عبد الغنى اليمين الدستورية أمام الرئيس على عبد الله صالح بدأت فى تاريخ اليمن مرحلة جديدة يمكن وصفها بانها من أصعب واعقد المراحل التى مرت بها البلاد.. فاليمن الذى شهد تطورات سريعة متلاحقة منذ 22 مايو 1990م باعلان الوحدة بين شطرى البلاد وانتهت بإعلان الانفصال والحرب الاهلية ظل طوال هذه الفترة يعيش ازدواجية غريبة للسلطة وغيابا كاملا للاستقرار والأمن وتدهورا ملحوظا فى الاقتصاد وفوضى إدارية شلت مؤسسات البلاد، وجاءت الحرب لتضيف هما جديدا إلى هموم اليمن وهو إعادة بناء ماخربته الحرب ولهذا اطلق المهتمون بشئون اليمن على حكومة عبد العزيز عبد الغنى «حكومة المهام الصعبة»، ولعل اختيار «عبد الغنى» لهذه المرحلة جاء متوافقا مع رغبة القيادة السياسية اليمنية لمواجهة هذه المهام.

فعبد الغنى ـ الذى درس الاقتصاد بإحدى الجامعات الامريكية أكثر الشخصيات اليمنية خبرة فى الشئون الإدارية والاقتصادية وتولى هذا المنصب أكثر من مرة ولم يبتعد عن المواقع التنفيذية البارزة منذ عام 1962 ويتمتع عبد الغنى كذلك بعلاقات قوية بالولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الاوروبية وهو شخصية عملية لايحب الضجيج، ويعرف عنه أنه احد الساسة اليمنيين الحريصين على تحسين علاقات بلاده العربية وخاصة بدول الجوار.

وفى نفس الوقت يعتبر عبد الغنى شخصية وطنية مقبولة فى الداخل فهو أحد ابرز رموز الجناح المعروف فى اليمن «بالجناح المدنى» أى الذى يقف مع التطوير وفتح نوافذ المعرفة على دول العالم وينتمى عبد الغنى لمحافظة «تعز» أكثر المحافظات اليمنية عددا وثقافة ونشاطا وهى محافظة تربط بين المحافظات الشمالية والجنوبية ويعرف عبد الغنى بأنه أحد رجال الاصلاح الاقتصادى فى اليمن ذو التوجه الليبرالى وهو بالتالى سيكون المسئول الاول عن إعادة الحياة للاقتصاد اليمنى الذى تعرض للتدهور منذ عام 1990 حتى الآن.

وأمام رئيس الوزراء اليمنى ـ الذى يعتبر احد الشخصيات المقربة للرئيس على عبد الله صالح أولويات حددها هو بنفسه عندما أعلن أن برنامج حكومته يتضمن الاصلاح الاقتصادى ورفع المعاناة عن كل المواطنين ووقف ارتفاع الاسعار وتحديدها وتقوية العملة اليمنية، والتوجه نحو الانتاج وفتح مجالات الاستثمار الداخلى والخارجى والحد من البطالة وتحسين مجالات انتاج النفط والثروات المعدنية والغاز، وتشجيع التوجه نحو زيادة الانتاج الزراعى والسياحة.

ويبدو أن هذه الأولويات مرتبطة بشكل كبير بقضية الأمن والاستقرار حيث أكد على أهمية استتباب الأمن فى البلاد والاحتكام إلى القانون والدستور والاسراع بتطبيق قانون الحكم المحلى وتطبيق خطة جديدة للتنمية بشكل متوازن على جميع المحافظات مع اصلاح ما خربته الحرب.

ويعرف عن عبد الغنى وهو الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبى العام بأنه أحد المحاورين الرئيسيين مع القوى والاحزاب السياسية الاخرى فى البلاد ويعتبر قادة الحزب الاشتراكى الذى ابعد عن التشكيل الحكومى أن اختيار عبد الغنى لرئاسة الحكومة هو نوع من استمرار الحوار مع الحزب الذى أعلن قادة فيه من قبل انهم يثقون فيه باعتباره شخصية قابلة للحوار والتفاهم، وبذلك يأتى اختيار عبد الغنى اشارة جديدة من جانب الحكومة المركزية اليمنية لرغبتها فى الحفاظ على جسور التفاهم» مع الحزب الاشتراكى الذى تحول إلى حزب معارض فى الداخل بعد أن كان يتقاسم السلطة مع حزب المؤتمر، وتجمع الاصلاح ولعل هذه الثقة من جانب الحزب الاشتراكى فى رئيس الحكومة الجديدة ستكون بداية لمصالحة وطنية يسعى اليمنيون لتحقيقها بعد أن افرزت الحرب ونتائجها خريطة جديدة للقوى السياسية سواء فى مواقع الحكم أو فى مواقع المعارضة.

وتبقى علاقات اليمن الخارجية التى شهدت تغييرا ملحوظا فى خطوطها ولكنها لم تفقد ثوابتها التى يحرص عليها اليمنيون. وعبد العزيز عبد الغنى الذى يطلق عليه اليمنيون لقب الاستاذ حريص رغم بعض المتغيرات على التاكيد على ابراز تمسك اليمن بعلاقاتها الخارجية مع جميع دول العالم خاصة مع مصر والمملكة العربية السعودية ودول الخليج ولعبد العزيز عبد الغنى عبارات شهيرة حول هذه العلاقات فعن العلاقات مع مصر كان عبد العزيز عبد الغنى يصفها بالعلاقات التاريخية والازلية كما كان يتحدث عن التضحيات التى قدمتها مصر لليمن وعلاقات اليمن الاستراتيجية معها. وعن المملكة العربية السعودية كان رئيس الوزراء يتساءل مستغربا: من يستطيع الإساءة لعلاقات بلاده مع المملكة فالروابط بين البلدين حسب تعبيره أقوى من أية قوة تحاول الوقيعة بين الاشقاء وكذلك يقول عبد الغنى عن بقية دول الخليج. فهل يستطيع اليمن فى ظل حكومة الاستاذ أن يحقق اولوياته؟



المصدر : الحياة المصرية
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ أكتوبر ١٩٩٤

الاشتراكي يفصل البيض وسالم صالح



أصدرت قيادة الحزب الاشتراكي اليمنى قرارا بفصل كل من على سالم البيض امين عام الحزب السابق وسالم صالح محمد الأمين العام المساعد السابق وحيدر العطاس وصالح احمد العضوين السابقين في المكتب السياسي ، من عضوية الحزب .

وكانت الشخصيات الاربعة قد اشتركت مع عناصر معارضة اخرى في تكوين جبهة وطنية للمعارضة اعلنت في لندن باسم « حوج » .

وفي صنعاء أعلن يحيى منصور عضو المكتب السياسي .

ان قرار فصل البيض ومساعده سالم صالح والعطاس وصالح عبيد املته نتائج تحريات اجرتها لجنة خاصة حول تورطهم في العملية الانفصالية .

مما يعد تحديا سافرا لسياسات الحزب .

من ناحية اخرى تألفت لجنة حكومية في صنعاء برئاسة عبد العزيز عبد الغني رئيس الوزراء مهمتها وضع برنامج الحكومة.

ويركز برنامج الحكومة على الاصلاحات الاقتصادية ووضع خطط زمنية للتغلب على الخلل المالي والاداري والأمني.

وفي بيان لحزب « رابطة ابناء اليمن » المعارض أصدر الحزب بيانا قال فيه : « أن قيادة حزب الرابطة تشعر بالألم والضيق اذ تضطر للاجتماع خارج الوطن .

وقال البيان : « ان اللقاء التشاوري الموسع بقيادات الرابطة في الخارج يتزامن مع جملة الظروف الصعبة والمعقدة التي يمر بها اليمن وتتمثل في الخلل الكامل في التوازن السياسي والعسكري والقبلي على مستوى الساحة اليمنية عموما وبين الشمال والجنوب خصوصا ، واتهم البيان حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح بممارسة الدكتاتورية .

البيان ، ان حكام صنعاء مستمرون في سلوكياتهم العقلية المهيمنة والتي تتسم بالسيطرة وعدم ظهور اي مؤشر لتحقيق مصالحة وطنية شاملة .

وقد رأس اجتماع « رابطة أبناء اليمن » الذي عقد في لندن « عبد الرحمن الجفري » بأمانة محسن محمد ابو بكر .



الأوفر حظاً لرئاسة مجلس الشورى اليمني

الزنداني يشيد بالتجربة السودانية

☐ صنعاء -
من إقبال علي عبدالله:
☐ الخرطوم - من كمال حامد:

■ استبعدت مصادر سياسية في صنعاء امس «اسناد رئاسة المجلس الاستشاري الجديد الى القاضي عبدالكريم العرشي عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه رئيس الجمهورية الفريق علي عبدالله صالح».

واشارت الى أن «المشاورات الهادفة الى اختيار رئيس للمجلس الاستشاري الذي اعلن عن انشائه الخميس الماضي ما زالت جارية بين قيادتي حزبي المؤتمر والتجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب باعتبارهما حزبي السلطة بعد خروج الحزب الاشتراكي من الائتلاف معهما نتيجة هزيمته في الحرب واعلان قيادته السابقة الانفصال عن الوحدة».

ورجحت المصادر نفسها ان يكلف رئاسة المجلس الذي يتكون من ٥٩ عضواً الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس الشورى (اللجنة المركزية) للاصلاح، وقالت ان: «الرئيس علي صالح قد يسند هذه المهمة الى الزنداني الذي كان عضواً في مجلس الرئاسة الملغى بموجب التعديلات الدستورية الجديدة الخاصة بشكل رئاسة الدولة»، وتابعت ان: «حزب الاصلاح يصر على اسناد رئاسة المجلس الاستشاري لاحد اعضائه بعدما الت رئاستا الدولة والحكومة الى حزب المؤتمر، غير أن الرئيس علي صالح الذي خولته التعديلات الدستورية اختيار من يريد لهذا المنصب باعتبار المجلس هيئة استشارية لرئيس الجمهورية لم يتخذ قراره بعد».

وفي الخرطوم اعلن الزنداني ان بلاده ترغب في علاقة اخوية مع جيرانها وانها طوت صفحة الأمس، ووجه دعوة الى اليمنيين العاملين في الخارج للعودة الى بلادهم للمساهمة في تقدمها بعدما زالت اسباب اغترابهم «التي لخصها في الظلم والالحاد». واشاد الزنداني بالتجربة السودانية التي وصفها بانها «أول محاولة اسلامية للعودة الى الجذور والأصالة وازالة ما فعله الاستعمار في الشعوب المسلمة».

وكان الزنداني يتحدث في مؤتمر صحافي عقده امس في مبنى وكالة الأنباء السودانية، واعلن «ان الحركات الاسلامية الحديثة هي التي ستعيد نهج الصحوة الاسلامية لكنها تتعرض للبطش والقهر من الأنظمة التي صنعها الاستعمار». وقال: «ان الاسلاميين يواجهون الملاحقة من الحكومات ولا يجدون المحاكمات العادلة ويتعرضون للتعذيب الجسدي ولهذا لا يسلمون انفسهم للسلطات مما يضطرهم للدفاع عن انفسهم والحصول على السلاح». واضاف ان «العالم ينظر لرد الفعل لدى الاسلاميين وكانه ارهاب وينسى الفعل الأساسي الذي دفعهم الى ذلك».

وقال: «ان السودان أول دولة تحكم بالاسلام وقد اضطر حكامه الى عدم اعلان هويتهم في بداية ثورتهم خوفاً من التربص ووأد التجربة».

وفي لندن تلقت «الحياة» بيانا افاد ان السلطات الأمنية في صنعاء اوقفت السيد عبدالله ابراهيم محمد الوزير رئيس تحرير صحيفة «البلاغ» الاسبوعية.

واكد مصدر مطلع في صنعاء اتصلت به «الحياة» توقيف الوزير وعزت ذلك الى ان القضاء اليمني تحرك بعدما تجاوزت مجلته كل حدود في مجال التحريض على السلطة. واتهمت الوزير «بتاييد الخط الانفصالي، وبالتعاون مع الانفصاليين والتنسيق معهم».

واشار البيان الذي تلقته «الحياة» الى ان عبدالله الوزير اعتقل الخميس الماضي كما ان السلطات في مطار صنعاء احتجزت كتيبا اصدره السيد ابراهيم الوزير تحت عنوان «لهذا كنا مع علماء اليمن في عدن». واوضحت ان هذا الكتاب كان صدر عن «دار الطليعة» في بيروت.



المصدر : ....المجـــلــــة ...
السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ١٦-١٠-١٩٩٤ ....



الوحدة بين الشطرين جرت في المكان الخطأ والوقت الخطأ

علي العسكري وعلي الشيوعي لا يستطيعان قيادة تجربة ديموقراطية

مساعد وزير الخارجية الامريكي: مشاكل اليمن لا يمكن ان تحل بالطرق العسكرية

قال تقرير اصدره مكتب الابحاث التابع للكونجرس الامريكي في واشنطن، ان المصالح الامريكية في اليمن اساسها الموقع الجغرافي لليمن، الذي يربط بين البحر الاحمر والمحيط الهندي، كذلك قرب اليمن من دول صديقة للولايات المتحدة في المنطقة.

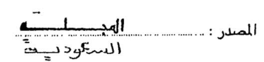
واضاف التقرير: ان موقف اليمن خلال حرب الخليج اثر سلبيا على العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة، خاصة لان اليمن التي كانت تحتل آنذاك مقعداً في مجلس الامن، صوتت ضد القرارت الدولية بمقاطعة العراق، واعلان الحرب، او امتنعت عن التصويت.

لكن التقرير قال ان العلاقات بين البلدين تحسنت بعد حرب الخليج، بعد ان كانت امريكا قد خفضت مساعداتها لليمن من ٥٠ مليوناً الى ٢ ملايين دولار.

وفي ابريل (نيسان) ١٩٩٣، عندما جرت الانتخابات في اليمن، تبنت الحكومة الامريكية ارسال مراقبين الى هناك للمساعدة على اجراء هذه الانتخابات، وللتأكد من نزاهتها، وارسل المراقبين المعهد الديموقراطي القومي للشؤون الدولية (التابع للحزب الديموقراطي) والمعهد الجمهوري الدولي (التابع للحزب الجمهوري). وكلاهما مرتبط بمؤسسة الصندوق القومي للديموقراطية (التي يمولها الكونجرس). وقال تقرير الكونجرس انه بعد الانتخابات هنأ الرئيس بيل كلينتون الرئيس علي عبد الله صالح، وتمنى قيام علاقات طيبة بين البلدين.

واشار التقرير الى الجهود الامريكية قبل الحرب الاهلية وبعدها والتي شهدتها اليمن في الصيف الماضي، وان مساعد وزير





الخارجية الامريكية، روبرت بيليترو زار اليمن قبيل بداية الحرب، وحاول منع قيام هذه الحرب، وقال في تصريحات صحفية ان الولايات المتحدة ترى ان مشاكل اليمن يجب ان لا تحل بالطرق العسكرية، وان هناك مخاطر كثيرة لدى اللجوء الى الحل العسكري».

واشار التقرير الامريكي الى الجهود التي قامت بها جامعة الدول العربية لحل المشكلة بالطرق الديبلوماسية، وخاصة جهود الامين العام للجامعة الدكتور عصمت عبد المجيد. وقال التقرير ان القيادة في الشطر الشمالي انتقدت هذه الجهود، ووصفتها بانها تدخل في شؤون اليمن الداخلية. وصدرت بيانات عن الحكومة المصرية وعن حكومات خليجية تنتقد الرئيس اليمني لانه خطط للحل العسكري، ولانه صمم على مواصلته رغم الدعوات التي وجهت اليه بأن يحل المشكلة بالطرق السلمية.

وقال التقرير ان عدم الثقة بين الجانبين الشمالي والجنوبي ظهر بعد الانتخابات، وان الحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي (وهو الشريك الاصغر في الائتلاف) شعر بأن الحزبين الكبيرين (الاصلاح والمؤتمر الشعبي) يزيدان في عزلته، وان نائب الرئيس علي سالم البيض اتهم الحكومة بأنها لا تريد معاقبة الذين قتلوا اكثر من ١٥٠ من اعضاء الحزب الاشتراكي (خلال ٣ سنوات)

لماذا فشلت الوحدة؟

وفي تقرير نشر في العدد الاخير من دورية «ميدل ايست بوليسي» التي يصدرها مجلس سياسة الشرق الاوسط في واشنطن، ورد تحليل اسباب فشل الوحدة في اليمن، وكتب التقرير مايكل دان، كبير المحللين في مؤسسة «انترناشيونال استيميت» في واشنطن، وهو من كبار المتخصصين الامريكيين في شؤون الشرق الاوسط.

ويرأس مجلس سياسة الشرق الاوسط في واشنطن جورج ماكجفرن (السناتور السابق الذي رشح نفسه لرئاسة الجمهورية ١٩٧٢) وهو صديق وفي ومهم للعرب. وتضم هيئة ادارة المجلس شخصيات امريكية معروفة بصداقتها للعرب مثل وزير الدفاع السابق فرانك كارلوتشي، ونجيب حلبي المحامي في واشنطن، ومدير ادارة الطيران المدني الامريكي سابقا.

وركز تقرير الدورية عن اليمن على اسباب فشل الوحدة، وهو الفشل الذي ادى الى نشوب الحرب الاهلية، وقال ان كثيرا من هذه الاسباب لا يزال قائما.

وجاء في التقرير ان الحرب انتهت بانتصار في معركة عسكرية بأسلحة تقليدية، وهذا معناه احتمال استمرار حرب داخلية. كما ان جزءاً كبيراً من الشطر الجنوبي



لم يتأثر بمجريات هذه الحرب، وخاصة منطقة حضرموت واضاف التقرير ان الوحدة التي اعيدت الى اليمن هي وحدة قائمة على انتصار عسكري، لا وحدة مفاوضات كما حدث سنة ١٩٩٠ وخلاصة الموضوع ان الوحدة فشلت، رغم انها اعيدت بالقوة.

وتحدث التقرير عن اسباب الفشل، فأشار الى الخلافات الجذرية، وقال ان معظم سكان اليمن يؤمنون بأنهم شعب واحد في الشمال وفي الجنوب، لكن الواقع يشير الى اختلافات عديدة

اما السبب الثاني للفشل، كما جاء في التقرير، فهو ان الوحدة لم تقم على اساس فدرالي لامركزي فالدستور الامريكي نفسه يتحاشى النظام المركزي القوي والذين قرأوا افكار الرؤساء السابقين، مثل هاملتون وماديسون، يلاحظون تركيزهم على النظام الفدرالي اللامركزي وفي اليمن لم يكن سليماً قيام نظام مركزي قوي مع الاختلافات التاريخية والدينية والقبلية، بين الشطرين فالجنوب كان ينوي نظاماً فدرالياً لامركزياً، وكان بحاجة اليه، وفي غياب هذا النظام كان لا بد ان تنهار الوحدة

وتحدث التقرير عن خطأ ثالث، وهو الاستعجال في تحقيق الوحدة سنة ١٩٩٠. وقال ان الشمال والجنوب اتفقا في ١٩٨٩ على وحدة خلال سنة تجري خلالها الانتخابات على اساس دستوري وقال ان ما حدث هل ان الوحدة اعلنت على عجل، وقبل اشهر من موعدها، وقبل الانتخابات

على العسكري وعلي الشيوعي

وتحدث التقرير عن مسؤولية الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن فشل الوحدة، وقال ان صالح رجل عسكري حسب المهنة، جاء الى الحكم بعد اغتيال سلفه، وهو نفسه أشترك في عدة انقلابات عسكرية. كما قضى

سنوات في الحكم يواجه محاولة انقلاب تلو الآخر ومحاولة اغتيال تلو الاخرى.

وقال التقرير ان هذا النوع من السياسيين يجب ان لا يقود عملية ديموقراطية. وهذا ينطبق على منافسه علي سالم البيض، الذي كان شيوعيا ماركسياً طول حياته، ولم يتغير الا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وتوقف مساعداته الى الشطر الجنوبي.

وجاء في ختام التقرير انه لولا حكمة الرئيس الامريكي ابراهام لنكولن، لما غدت الولايات المتحدة قوية بعد الحرب الاهلية التي دمرت فيها عاصمة الانفصاليين الجنوبيين. ولهذا فان اليمن تحتاج الى قائد في حكمة



المصدر : المسلمون السعودية

التاريخ : ١٠ تموز ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس لنكولن. كما ان تجربة الوحدة اليمنية لم تتم في معمل كيماوي، وانما على ارض اليمن الحقيقية. انها تجربة جرت في المكان الخطأ وفي الوقت الخطأ ■

واشنطن. محمد علي صالح



السفير الأمريكي الجديد في اليمن ديفيد نيوتن

١٩٦٦ ـ ١٩٦٧: ملحق اقتصادي في اليمن.
١٩٦٧ ـ ١٩٦٩: رئاسة الخارجية، قسم الجزيرة العربية.
١٩٦٩ ـ ١٩٧٣: مستشار سياسي في السعودية.
١٩٧٣ ـ ١٩٧٥: قائم بالاعمال في اليمن.
١٩٧٥ ـ ١٩٨١: قائم بالاعمال في سورية.
١٩٨١ ـ ١٩٨٤: سفير في رئاسة الخارجية.
١٩٨٤ ـ ١٩٨٨: سفير في العراق.
١٩٨٨ ـ ١٩٩٠: رئاسة الخارجية (مدير مكتب سورية والاردن ولبنان).
١٩٩٠ ـ ١٩٩٣: كلية الحرب العسكرية، ومستشار خلال حرب الخليج.
١٩٩٣ ـ ١٩٩٤: كبير المفتشين في رئاسة الخارجية.
١٩٩٤: عين سفيراً في اليمن.



بين «موج» وبيان ابو ظبي

خلافات المعارضة اليمنية كشفت عمق الصراع داخل الحزب الاشتراكي

عبد الرحمن الجفري لـ «المجلة»: لن يتحقق الاستقرار ما لم تتم مصالحة شاملة

اتفق ممثلو حزب رابطة أبناء اليمن (راي) وممثلون عن قيادات في الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع الوطني اليمني وعدد من الشخصيات المستقلة على تشكيل الجبهة الوطنية للمعارضة تحت اسم مختصر «موج».

ورغم أن الاعلان عن تشكيل الجبهة خلال مؤتمر صحفي عقده الزعماء الجنوبيون في فندق «جرافنرهاوس» في لندن جاء متأخرا بعد مرور حوالي ثلاثة اشهر على نهاية الحرب الاهلية اليمنية في السابع من يوليو (تموز) الماضي، الا أنه أحدث ردود فعل حادة سواء داخل اليمن او خارجها بسبب اصرار القادة الجنوبيين على مواصلة نضالهم ضد الواقع الذي أفرزته الحرب بعد أن تمكنت القوات الشمالية من تدمير الآلة العسكرية الجنوبية وازاحة الحزب الاشتراكي اليمني عن السلطة وابعاد قادته الى خارج البلاد.

لدى الزعماء الجنوبيين مشروع أساسي للمعارضة يقوم على الضغط السياسي الداخلي والخارجي وأن كان بعض زعماء الجبهة لم يستبعد اللجوء الى حمل السلاح لتحقيق الأهداف التي من أجلها صمموا على مواجهة السلطة في صنعاء. ومن أبرز هذه الاهداف ما يلي:

☐ تحقيق مصالحة وطنيه شامله تستهدف:

أ ـ اعادة الاعتبار الى الجنوب، ب ـ معالجة الاثار التي تركها الصراع السياسي والاجتماعي بين أبناء الجنوب وبينهم وبين أبناء الشمال.

ولم تغلق الجبهه الوطنية للمعارضة الباب أمام مصير ومستقبل الوحدة اليمنية ولكنها دعت الى وضع أسس وصيغة صحيحة لاقامة «وحدة» تستند الى مضامين «وثيقة العهد والاتفاق» والتي تعتبرها صنعاء لاغية وأن الحرب والانفصال وما نتج عنهما قد ابطلت مفعولها. ومن بين البدائل التي طرحتها المعارضة لانهاء الوضع القائم هو اجراء استفتاء شعبي عام في كل المحافظات الجنوبية والشمالية على صيغة «وحدة» يتفق عليها ويرتضيها الشعب.

كما ان قيادة المعارضة لم تطلق على نفسها صفة «الجنوبية» لتحول دون اتهام صنعاء لزعمائها بـ «الانفصاليين»، وتركت الباب مفتوحا امام كل اليمنيين للالتفاف حولها



ومناصرتها والانخراط في صفوفها، وجعل الصراع يشمل جميع اليمنيين شمالا وجنوبا ضد صنعاء اذا رفض الشريكان اللذان انتصرا في الحرب الاخيرة (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح) الاستجابة لمطالب المعارضة في اجراء المصالحة السياسية الشاملة التي تؤيدها معظم الدول العربية والاجنبية.

لكن لماذا انبرى عدد من القيادات في الاشتراكي هرب الى الخارج، الى الاعلان عن رفضه قيام هذه الجبهة؟

اعتبرت قيادة المعارضة ان البيان الذي أصدره الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس سكرتارية اللجنة المركزية للاشتراكي سابقا وآخرون موجودون في ابوظبي بأنه جاء بإيعاز من صنعاء لاحتواء أصداء بيان المعارضه الذي صدر في لندن وحظي باهتمام الاوساط السياسية وبين صفوف النازحين الجنوبيين في عدد من الدول. ويلاحظ من خلال بيان قيادة الاشتراكي الموجودة في أبوظبي والذي دار حوله جدل واسع انه قد أفضى الى توجيه أصابع الاتهام الى محمد سعيد عبد الله «محسن» عضو المكتب السياسي كزعيم لجناح الشماليين داخل الحزب الاشتراكي بأنه يحاول ضرب المعارضة والتقليل من أهميتها وفاعليتها، ويعكس هذا التطور عمق الصراعات بين الاجنحة المختلفة داخل الحزب الاشتراكي، وهو ما دفع ببعض القوى المتحالفة مع الحزب الاشتراكي خلال فترة الحرب والانفصال الى التقليل من نظرتها السابقة لقيادات الاشتراكي وأهمية دورها على صعيد العمل السياسي، خاصة أن رائحة العمولات من صفقات الاسلحة التي ابرمت قبل وخلال الحرب ومتابعة بعض تلك القيادات الموجودة في الخارج جنيها الان من شركات بيع الاسلحة وعبر سماسرة ووسطاء بدأت تفوح وسط تفاقم معاناة كثير من العسكريين والسياسيين والكوادر الجنوبية الموزعة على مختلف الدول والتي تشكو من نقص في المساعدات وتتساءل عن مصير ميزانية الحزب الاشتراكي التي يقدر البعض قيمتها بأكثر من مليار دولار أمريكي.

ولعل بيان أبو ظبي ومن ثم قرار قيادة الاشتراكي في صنعاء بفصل ثلاثة من قادته في الخارج قد كشفا عن حالة التخبط وعدم الاتزان السياسي داخل قيادة هذا الحزب بشكل عام. فبينما يعترف قادة الاشتراكي المعزولون في أبوظبي بأن القيادة الاصلية للحزب هي الموجودة في صنعاء والمخولة الحديث باسم أعضاء الحزب وينكرون صلتهم بثلاثة قياديين في الاشتراكي انضموا الى صفوف جبهة المعارضة هم: سالم صالح محمد الامين العام المساعد للاشتراكي وحيدر أبو بكر العطاس عضو المكتب السياسي والعميد صالح عبيد أحمد عضو المكتب السياسي فإنهم تخطوا صلاحيات قيادتهم في اصدار بيان ادان قيام جبهه المعارضة ومشاركة بعض قياديي الحزب فيها.

والبيان الذي صدر من أبو ظبي وقع عليه كل من محمد سعيد عبد الله «محسن» والدكتور ياسين سعيد نعمان وصالح عبد الله مثنى والسفير محمد عبد الله شطفة ونفى العميد هيثم قاسم طاهر والدكتور عبد العزيز الدالي اللذان ورد اسماهما في البيان أي علاقة او علم لهما به، وهذا مؤشر آخر على تجاوز الاعضاء في اتخاذ القرارات السريعة، بل يعكس حالة الانشقاق التي ضربت الحزب الاشتراكي منذ بداية الحرب وهروب كثير من قياداته الى الخارج بينما كانت عدن التي حكمها الاشتراكي لاكثر من ٢٢ عاما تقصف عشوائيا من قبل القوات الشمالية.

ويعتبر كثير من السياسيين الجنوبيين ان الحرب الأخيرة كشفت هشاشة الحزب الاشتراكي وان الكثيرين خدعوا به ويردد البعض انه كان يعتقد «أن تحت العمامة شيخا» بعد ان ثبت أن الاشتراكي لم يحسن ادارة الازمة وصعدها حتى انفجرت الحرب وعند بدئها تركت القيادة البلاد وهربت.

ويتفق عدد من السياسيين أيضا على أن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح استطاع ضرب الآلة العسكرية للاشتراكي وتدمير ترسانته كما تمكن من شق الحزب وتغذية الصراعات الداخلية عبر الاجنحة المختلفة فيه تمهيدا لانهائه ونقله الى متحف التاريخ السياسي.

ومع ذلك ترى القوى التي تحالفت مع الحزب الاشتراكي أثناء الحرب والشخصيات المستقلة الأخرى أنها معنية بقضية الجنوب بل مخولة الحديث باسمه وتعتبر تحالفها مع الاشتراكي لم يكن لانقاذ الحزب ولكن من أجل

التقسيم الهيكلي للجبهة الوطنية

- هيئة تنفيذية تتكون من اعضاء في اللجنة المركزية للاشتراكي وحزب رابطة ابناء اليمن الى جانب المستقلين والتجمع الوطني اليمني.
- قيادة عامة.
- مجلس وطني.
- افتتاح مكاتب في الخارج ومراكز اعلامية واصدار صحيفة تحمل رمز الجبهة «موج».

الدفاع عن الجنوب الذي ينتمون اليه. ولا يمكن اغفال بروز شعبية عبد الرحمن الجفري الذي عين نائبا لرئيس جمهورية اليمن الديموقراطية بسبب صموده بين أهالي عدن طوال فترة الحصار الذي عاشته المدينة، وكذلك عبد الله الاصنج الذي عين وزيرا للخارجية واستجابته للعودة الى الجنوب والصمود مع قيادته.

وقد حملت هذه القوى على عاتقها مشروع الجبهة الوطنية للمعارضة للبحث عن حلول سلمية لفتح باب المصالحة السياسية الشاملة لعودة الاستقرار الى اليمن. لكن الجفري الذي يرشحه الكثير من السياسيين لتولي زعامة الجبهة أكد لـ «المجلة» أنه لن يكون هناك استقرار في اليمن إذا بقيت الأمور كما هي. واضاف: «ليس لأننا نريد تفجير الاوضاع لكنها ستنفجر لسببين:

- فالناس في الجنوب قد وصل بها السيل الزبى وستتحرك تحركا ذاتيا غير محسوب وهذا يشكل متاعب كبيرة للبلاد وبالتالي لا يتحقق الاستقرار.
- والجماعات الاسلامية المتطرفة ستنقسم شمالا وجنوبا وبالتالي ستثير زوابع بين الشمال والجنوب».

وقال الجفري: « نحن لا نريد ان نشعل حربا بين الشمال والجنوب بل بيننا وبين النظام، ولا نريد ان نفجر الاوضاع الا إذا أرغم الناس في البلاد على ذلك». واكد ان المعارضة ستحرك الشعب في كل مكان ولن يكون هناك استقرار إذا لم تجر مصالحة سياسية شاملة ومتكافئة.

ويتوقع المراقبون أن تحظى الجبهه الوطنية للمعارضة بتأييد الكثير من الدول وخاصة أن مطالبها المعلنة لا تتضمن اللجوء الى العنف او الكفاح المسلح كاسلوب لارغام السلطة على الاعتراف بها والعودة الى طاولة المفاوضات، لكنها رسمت أهدافها التي تقوم على ضرورة اجراء مصالحة سياسية شاملة لتحقيق الاستقرار في اليمن والمنطقة. وكانت آخر هذه الدعوات النداءات التي أطلقها وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ورئيس الوزراء البريطاني جون ميجر خلال زيارته الاخيرة للسعودية وكذلك روبرت بيلليترو مساعد وزير الخارجية الامريكي. وبهذه الخطوة تكون الجبهه الوطنية للمعارضة قد أعلنت للعالم حسن نواياها ورمت الكرة في ملعب الحكومة في صنعاء لتحديد موقفها ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلـــة السعودية

التاريخ : ١٦ تموز ١٩٩٤

زعامات الجبهة الوطنية

- عبد الرحمن علي الجفري رئيس حزب الرابطة.
- سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني سابقا.
- سليمان ناصر مسعود عضو اللجنه العامه للمؤتمر الشعبي العام سابقا.
- حيدر ابو بكر العطاس عضو المكتب السياسي للاشتراكي سابقا.
- محسن محمد بن فريد الامين العام لحزب الرابطه.
- عبد القوي مكاوي رئيس التجمع اليمني الوطني.
- عبد الله عبد المجيد الاصنج وزير الخارجيه الجنوبي السابق.
- سيف محمد فضل العذيبي، مستقل. الى جانب زعامات اخرى هي: اللواء هيثم قاسم طاهر، محمد سليمان ناصر، احمد عبد الله المجيدي، مصطفى العيدروس، يحيى الجفري، الدكتور حازم علي شكري والدكتور احمد زين عيدروس.



مهام حرجة أمام حكومة عبد الغنى

100 مليار ريال يمنى بدون رصيد

□ صنعاء ـ العالم اليوم:

تبرز أمام الحكومة اليمنية الجديدة التى يرأسها عبد العزيز عبد الغنى خمس قضايا اساسية حسب الرسالة التى وجهها الرئيس اليمنى على عبد الله صالح إلى رئيس واعضاء الحكومة والتى تعكس بوضوح تام الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة التى وصلت اليها اليمن.

«العالم اليوم» تلقى الضوء على أهم الجوانب التى طالب الرئيس صالح بمعالجتها للخروج من المحنة الاقتصادية معتبرا أن على الحكومة الجديدة مهام عديدة للتغلب على الصعوبات والتحديات التى ستواجهها خاصة اعادة بناء ما دمرته الحرب.

القضايا الخمس الاساسية هى نفسها التى تتكرر مع كل ازمة سياسية وهى

1 ـ اتخاذ اجراءات عاجلة لرفع المعاناة المعيشية عن الشعب اليمنى والتصدى للتضخم المستمر.

2 ـ الحد من التسيب الادارى وفرض الانضباط الادارى الشامل للقضاء على روح اللامبالاة والاهمال والتواكل والانفلات فى جميع اجهزة الدولة وضرب الفساد.

3 ـ تكثيف الجهود الفعالة لترسيخ اوضاع الامن والاستقرار ومطاردة ومعاقبة كل من يحاول الاخلال بالامن أو اثارة وزرع الفوضى والاضطراب.

4 ـ البدء فى اتخاذ الترتيبات اللازمة لتطبيق اللامركزية الادارية والبدء الفورى فى اعداد مشروع قانون الادارة المحلية.

5 ـ اعادة اعمار ما دمرته الحرب بحشد الجهود الرسمية والشعبية لهذا الغرض.

ومن الواضح أن القضايا الخمس التى ركزت عليها رسالة صالح إلى الحكومة قد اختزلت هموم المرحلة القادمة التى ستواجهها اليمن وكشفت فى ذات الوقت مدى الحاجة إلى تضافر جهود الحكومة الجديدة التى تأتى فى اصعب ظروف بعد حرب دامت ثلاثة اشهر قضت على معظم البنى التحتية للخدمات وتكبدت اليمن من جراء تلك الحرب خسائر تتراوح من 7 ـ 11 مليار دولار حسب اخر التصريحات التى أدلت بها مصادر رسمية فى اليمن.

ومع ذلك يبقى السؤال الملح: هل ستعمل الحكومة الجديدة فى اليمن على تنفيذ ما طالب به الرئيس اليمنى؟!

مصادر سياسية قالت لـ«العالم اليوم» إن الامال معلقة على ذلك رغم أن الحكومة الجديدة لم تضم اليها أى عناصر جديدة وكان من المتوقع أن ينخفض سعر الدولار فى السوق الموازية كدليل على الثقة بالحكومة الجديدة إلا أن مثل ذلك الأمر لم يحصل بل إن الدولار واصل ارتفاعه من 82 ريالا إلى 90 وهذا مؤشر غير طبيعى.

واضافت نفس المصادر لـ«العالم اليوم» ان الأمر يتطلب جدية فى تنفيذ ما تضمنته «التتمة ص 6»



المصدر : الحياة اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ اكتوبر ١٩٩٤

100 مليار ريال يمنى بدون رصيد

رسالة الرئيس صالح إلى الحكومة وأن يتم البدء الفورى فيما يتعلق بتنفيذ وتطبيق الحكم المحلى والتخلص من المركزية الشديدة وإذا صحت الاقوال بأنه يتم الان الترتيب لتكليف محافظين جدد فى اطار التشكيل الحكومى الجديد بواقع 12 محافظا من المؤتمر ومن الاصلاح فهذا يعنى أن سياسة التقاسم مازالت واردة وأن الكلام شىء وما يدور على ارض الواقع شىء أخر وهذه السياسة تثير الشكوك فى مايقال عن الاصلاحات.

الدكتور محمد سعيد العطار نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة اليمنى ابدى هو الاخر تخوفه من المواجهات التى سيقابلها حكومة عبد الغنى ولهذا فقد قدم تصورا خاصا لما يجب أن تقدم عليه الحكومة فى اعادة النظر فى كافة السياسات الاقتصادية والادارية وفى مقدمتها الدعم الذى تقدمه الحكومة لبعض السلع الاساسية والذى وصل عام 1993 إلى حوالى (4β) مليار ريال ولم يصل إلى مستحقيه من المواطنين حسب رأى الدكتور العطار وإنما ذهب إلى جيوب مافيا الفساد.

والحقيقة ليس الدكتور العطار هو الوحيد الذى نبه إلى الصعوبات التى ستواجه الحكومة القادمة ولكن الكثير من المؤسسات المختصة قد أكد على أن العجز المالى هو الجزء المهم للوضع الاقتصادى المتردى ويرجع السبب إلى الانفاق الذى تجاوز الخطوط الحمراء وطبع عملة جديدة بدون رصيد (100 مليار ريال) ويرى خبراء الاقتصاد أن الخروج من هذا الموقف يتمثل فى كبح جماح الانفاق وتنفيذ سياسة للتقشف.



عمر الجاوي لـ الشرق الاوسط

المعارضة من الخارج غير مجدية وندعو لمعارضة سلمية يمنية من الداخل لتصحيح المسار

لندن: من لطفي شطارة

دعا عمر الجاوي الامين العام لحزب التجمع الوحدوي اليمني الى معارضة سلمية في الداخل لتصحيح مسار الوحدة والديمقراطية. وقال - الذي يعتبر اشد معارض للسلطة - في حديث لـ «الشرق الاوسط» ان حزبه سيظل يتمسك بوثيقة العهد والاتفاق وكل وثائق المعارضة. وحذر من التلاعب بمستقبل اليمن ارضا وشعبا وقيما بعد ان شهدت السنوات الاربع الماضية تناقضا بين الاقوال والافعال والذي توسع مداه اليوم.

وجاء الحديث كالتالي:

● الحرب الأهلية الأخيرة افرزت واقعاً سياسياً جديداً في اليمن. كيف تقيمون هذا الواقع ومدى تأثيره سلباً او ايجاباً على الحريات العامة ومن بينها نشاط الأحزاب؟

- الحرب لم تغير شيئاً وبقي الوضع نفسه في ما يخص الداخل والعلاقات الخارجية بمجملها. اشعر ان التغيير قد تم على نطاق السلطة باقصاء احد اطراف الائتلاف الثلاثي في الحكم واعني الحزب الاشتراكي اليمني الذي طُرد حتى موظفوه العاديون. وتبدلت المواقع واتسع نفوذ حزب الاصلاح في قيادة شؤون المحافظات بقرار رسمي واستعجل وضع السلطة الجديدة في تعيين الحكام وتشكيل الحكومة وتعديل الدستور واختل التوازن في البلاد وليس منع المطابع من طبع الصحف الحزبية في عدن بالذات الا احدى الظواهر البسيطة اذا ما قيست بشق الاحزاب.

● الجبهة الوطنية للمعارضة الموجودة في الخارج دعت الى تصحيح مسار الوحدة في اطار مصالحة سياسية شاملة وتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق. هل تقبلون كمعارضة في الداخل هذه الصيغة؟

- ان العمل السياسي الوطني يحتاج الى معارضة داخل الوطن وبالطرق السلمية للمحافظة على البقية الباقية لنصحح مسار قضية الوحدة والديمقراطية بعد اعلان الائتلاف الثنائي، وبطبيعة الحال ليست المسألة في قبول الصيغة من قبل المعارضة في الداخل رغم انها صيغة طارئة تخرج تماما عن المتفق عليه في وثائق المعارضة.

سنظل نتمسك بوثيقة العهد والاتفاق وكل وثائق المعارضة ولا نلام اذا ما قلنا ان بلاداً كبلادنا لا تنفع معها معارضة من الخارج ولم يحصل ذلك في تاريخنا المعاصر، انها ستكون من وجهة نظري «معارضة اعلامية» ان وجد من يقبل النشر بعد حين.

● الى اي مدى تمكنت الحرب ونتائجها من ترسيخ الوحدة؟

- الوحدة راسخة قبل واثناء وبعد الحرب، ولا اقول ذلك جزافا لأن الشعب اليمني، لا يملك غيرها مكسب المكاسب، هي راسخة في نفوس مواطنينا بصرف النظر عن الجرائم التي ارتكبت باسمها.

اني اشعر ان الحرب قامت لغرض آخر وان الانفصال قد اعلن لنفس الغرض، وتم بالفعل تدمير بلادنا وهو المطلوب.

● هل شاركت المعارضة في تصحيح مسار الاوضاع التي خلفتها الحرب ومن بينها التعديلات الدستورية التي وافق عليها البرلمان اخيراً؟

- حاولت المعارضة المشاركة في تصحيح الاوضاع وتلافي اي اقتتال قادم، ولكنها عوملت كانفصالية جنوبية حتى وان كان بعض زعمائها من صعدة. ولم تتمكن المعارضة من القيام بدورها على الاطلاق خاصة وقد استولى حزب الاصلاح بسرعة البرق على مواد الدستور وشكلت حكومة لسد الفراغ وفي هذه الحالة لا بد ان تطور المعارضة نفسها وتتماسك لكشف كل التجاوزات.

● كانت مواقفكم وحزبكم قبل الحرب متطابقة مع رابطة ابناء اليمن. هل تعتقدون ان هناك امكانية للعمل والتنسيق مع الرابطة والشخصيات الوطنية الاخرى لتجاوز الوضع القائم؟

- كنا مع حزب الرابطة برئاسة عبد الرحمن الجفري في المعارضة بل وحتى قبل تشكيلها، بدانا التنسيق المباشر في ما يخص قضية الديمقراطية والمساواة وحقوق الانسان ضمن الوحدة اليمنية، وتفرقت بنا السبل قبل اعلان الانفصال بايام بعد ان عمل مع الحزب الاشتراكي على اعلان ما سمي بجمهورية اليمن الديمقراطية، نريد من الرابطة وغيرها ان يستوعبوا الوحدة اليمنية بعيدا عن المغامرات والاوهام ولا يجوز تحويل محاربة الحكام الى محاربة الوطن.

هناك امكانية كبيرة لتعاون



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ اكتوبر ١٩٩٤

القوى السياسية من منطلق الوطنية اليمنية لان الوحدة باقية وثابتة.

● بفعل نشاطكم السياسي في الداخل، هل تعتقدون أن المعارضة في الخارج تستطيع تحقيق اهدافها اذا ما وضعت يدها بيد المعارضة في الداخل؟

- اشك في ذلك، لان الذين ينشطون في الداخل يريدون تحقيق اهداف المعارضة في الداخل وقد يصيب معارضة الخارج رذاذ أي تقدم يحصل ان وضعت يدها بيد معارضة الداخل، وهذا يحتاج منهم الى غربلة ومعاناة، فالذي صار قد ادمى الوطن من راسه حتى اخمص قدميه.

وكل شيء جائز في اليمن الذي اطلق عليه احدهم «الرمال المتحركة».

● منع قادة احزاب المعارضة في الداخل من السفر ووضعت قيود على صدور الصحف والاعلان الرسمي للتصدي لديمقراطية «الباب المخلوع». كيف تنظرون من خلال كل ذلك الى مستقبل الديمقراطية في اليمن؟

- باب اليمن مخلوع تماما في هذه الآونة وليس باب الديمقراطية فقط. ان التناقض الذي تم خلال السنوات الاربع الماضية بين الاقوال والافعال يتسع مداه اليوم الى حد التلاعب بمستقبل البلاد ارضا وشعبا وقيما.

وكيف ننظر الى مستقبل الديمقراطية كمعارضة وفي هذه الفترة بالذات بعد ان التهم الدستور واصبحت نواميسنا اوراقا صفراء من مخلفات القرون الوسطى، الدستور والاجراءات القائمة تنذر بالنكوص والردة وتعتبر ضمن مخلفات الحرب والانفصال، وربما نتحدث عن ديمقراطية لاحقة بعد ازالة هذه المخلفات.



المصدر : الوسط الملحق ...

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ اكتوبر ١٩٩٤

اجراءات عاجلة من بينها رفع الدعم وتثبيت سعر الريال

عبدالعزيز عبدالغني لـ «الوسط»: الاقتصاد أولاً

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

في هذه المرحلة اليمنية «الدقيقة والخطيرة» كما وصفها الرئيس علي عبدالله صالح، يريد اليمنيون من حكومة السيد عبدالعزيز عبدالغني ان تكون «حكومة انقاذ»، وينظر اليها المراقبون على انها «حكومة الترميمات»، ويتوقع لها بعض اعضائها أن تكون «حكومة المحاولات». وكما ان كلاً من هذه الأطراف الثلاثة يبني وصفه للحكومة الجديدة من زاويته الخاصة، فإن المواطنين الواقعين تحت «طاحونة» الغلاء المتصاعد والفساد الاداري والبطالة ينتظرون من هذه الحكومة ان تنقذهم من أزمات الواقع الصعب. بينما يرى المراقبون انها في حالة استمرارها لفترة السنوات الأربع المقبلة قد تنجح في تحريك الاجهزة الادارية والمالية وترميم البنى التحتية للخدمات الأساسية. ويتخوف بعض الوزراء من أن يؤدي ازدحام وتماثل الأولويات الى تشتيت طاقات الحكومة في المحاولات التي تنتهي بالاخفاق، ولعل اولاها محاولة رئيس الحكومة الاعتذار عن عدم القبول بتشكيلها ولكن اصرار الرئيس صالح على قراره كان اقوى من محاولة الاعتذار، حسب ما علمته «الوسط» من مصادر مقربة من رئيس الوزراء.

من جانب آخر ينظر اليمنيون الى عبدالعزيز عبدالغني رئيساً للحكومة الجديدة من خلال فريقين مختلفين الى حد التناقض، أولهما يرى فيه الرجل المناسب في المكان والزمان المناسبين، ليس فقط باعتباره، من وجهة نظر هذا الفريق، رجل اقتصاد وتجربة عملية وخبرة ادارية من خلال المناصب الوزارية التي تقلدها على مدى ٢٧ عاماً وانه يراس الحكومة للمرة الرابعة، بل بالدرجة الأولى لما عرف عنه من اعصاب هادئة ومرونة في التعامل، لدرجة انه الوحيد من القادة اليمنيين الذي استطاع ان يحافظ على علاقات حسنة مع جانب من القوى والأطراف السياسية وغير سيئة مع الجانب الآخر في الداخل والخارج. وبالتالي فانه، حسب هذا الفريق، رجل المرحلة الذي يستطيع على الأقل ان يعيد الى اليمنيين نوعاً من الهدوء بعد فترة العنف السياسي والعسكري التي عاشوها اربع سنوات مضت باعصاب متوترة وصلت الى حد ظهور ثلاث حالات من الانتحار في فترة قصيرة (شهر أيلول/ سبتمبر الماضي) بين اوساط المثقفين من الشباب لأول مرة في تاريخ الجيل المعاصر في اليمن (محمد الزبلي شاعر وملحن وعبدالرحمن الحجري شاعر وخالد المتوكل صاحب ورئيس تحرير صحيفة «صوت الحقيقة»).

وفريق آخر يرى العكس، وهو ان المرحلة الحالية لا تتناسب مع رئيس الوزراء الجديد ولا هو يتناسب معها للأسباب ذاتها التي اوردها الفريق الأول تقريباً، لأن هذه المرحلة تتطلب ان تكون على راس الحكومة شخصية قادرة على اتخاذ القرار القوي وتنفيذه بسرعة. ويعتبر ان نجاح عبدالغني في الحكومات الثلاث السابقة لم يعد متوقعاً لأن الظروف والمتغيرات الكبيرة قطعت سالف التجربة (العزيزية) عن حاضرها، خصوصاً في مواجهة هذا الركام من المخلفات والمتطلبات الكثيرة والكبيرة

أما رئيس الوزراء نفسه فإنه يمثل ربما موقفاً وسطاً بين الفريقين مع تفاؤل بالمستقبل وإدراك لجسامة المهمة التي تضطلع بها حكومته، ولذا يرى «أن الموضوع يتطلب تعاون الجميع وجهود الجميع بما فيها الجهود الشعبية» كما جاء في حديث سريع خص به «الوسط». وقال عن أولى الأولويات في قائمة اهتمامه «لا شك في أنها تتمثل في الوضع الاقتصادي عامة والحالة المعيشية التي يعاني منها المواطنون خاصة، وهنا لا بد من أن تقوم الحكومة باتخاذ اجراءات تضمن أولاً، توفير السلع (الغذائية) الأولية واستقرار اسعارها. وتحقيق هذه الغاية يتطلب ان ترافقها اجراءات لتثبيت سعر الصرف (للعملة المحلية) الذي يعكس نفسه على الأسعار تلقائياً».

ولكن هناك اكثر من علامة استفهام حول الطريقة التي يمكن بها اتخاذ هذه الاجراءات، يكتفي رئيس الوزراء اليمني بالاشارة من بعيد بتأكيد «الحقيقة التي قد تكون مُرة، وهي أن الاجراءات هذه



تتطلب تضحيات من الجميع، رسمية وشعبية، ونحن واثقون من ان الشعب سيتعاون مع الحكومة لتحقيق المعالجة، والمهم البداية». وفي هذا اشارة واضحة الى ان من الاجراءات رفع الدعم تدريجياً عن السلع المدعومة «لأن الدعم يصل الى ٧٠ مليار ريال في السنة من دون أن يذهب كله الى المواطن المستهلك. كما ان الدعم الذي تقدمه الدولة ليس مقصوراً على السلع الغذائية بل هناك سلع اخرى مدعومة، مثل البنزين (٦ ريالات قيمة الليتر) والديزل (٣ ريالات لليتر) الذي يباع للمواطن باقل من تكلفة النقل، وكذا الكهرباء والاتصالات الهاتفية». وهنا يلمح رئيس الوزراء اليمني الى ان الاجراءات التي ستتخذها حكومته لمعالجة الاقتصاد لن تكون مقصورة على رفع الدعم عن السلع الأساسية، ولكنها ستشمل رفع اسعار المشتقات النفطية وما شابهها.

خطوات متزامنة

وما هي نقطة البداية وكيف تتوقعونها؟ يجيب السيد عبدالغني، «هناك أكثر من بداية متزامنة، فالبداية ان تنطلق التنمية من جديد وان يتحقق الاستقرار المعيشي للمواطن حتى يحس فعلاً ان دخله لم يعد يتناقص يوماً بعد آخر. وإعادة تحريك الاقتصاد وتنشيطه لتعود عجلته الى الدوران ويجد الناس معه فرصاً جديدة للعمل». وعن موقع «استئصال الفساد» من هذه الأولويات، قال رئيس الوزراء اليمني، «واستئصال الفساد اولوية يتطلب خطوات إدارية وامنية وقضائية...».

رأي الشريك الآخر

وكيف ينظر الشريك الرئيسي في الائتلاف الى مدى قدرة هذه الحكومة على مواجهة مجمل هذه الاولويات المتزامنة؟

يرد نائب رئيس الوزراء الأمين العام المساعد للتجمع اليمني للاصلاح السيد عبدالوهاب الآنسي بإجابة مشروطة، «اذا صدقت النيات وعملت الحكومة كفريق واحد وواجهت المشاكل بوضوح وضمن اولويات متفق عليها، فعندنا أمل على رغم كثرة المشاكل التي يعاني منها الشعب». ويضيف في حديث لـ «الوسط»، «ان الشعب لا بد ان يطمئن الى ان هناك جدية في العمل وان يجد هذا في خطوات عملية ملموسة لمعالجة قضاياه، خصوصاً تلك التي لا يتحمل استمرارها اكثر، وفي مقدمتها الوضع المعيشي واستئصال الفساد. والمهم ان يلمس المواطنون خطوات عملية، حتى ولو كانت بسيطة، وان يساهم الاعلام في ايصال المعلومات عن طرق المعالجات، وفي هذه الحالة فإن المواطنين مستعدون لأن يصبروا ويساهموا ويتحملوا اكثر» ■



الوسط
المصدر : اللندنية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٧ اكتوبر ١٩٩٤
اليمن

علي صالح لـ «الوسط»: الاشتراكيون أخطأوا في قراءة موقف أميركا

الاصلاح يلتزم الثوابت والتداول السلمي للسلطة

صنعاء – فيصل جلول

لا جدوى من البحث عن مظاهر انتصار في صنعاء بعد مضي شهرين على حرب الصيف الماضي. فالجميع يبدون حرصاً على تجنب «عرض العضلات» ويردد مسؤولون في السلطة والجيش والحزب الحاكم جملة واحدة: «لقد انتصرت الوحدة».

وتسأل محدثيك بالحاح: «لكن القوات الحكومية هي التي حققت هذا الانتصار»، فياتيك الجواب: «انها قوات وحدوية قبل أن تكون حكومية»، فتقرر البحث عن شيء آخر علّه يُرشد الى الآثار الحقيقية التي خلفتها حرب الصيف الماضي على العلاقات اليمنية – اليمنية.

لم يعرض الحكم اليمني مدرعاته وآلياته في الذكرى الـ ٣٢ لثورة ٢٦ سبتمبر (ايلول)، واكتفت السلطة، في المناسبة الوطنية الأولى بعد الحرب، بحفلة تخريج للضباط في الكلية الحربية في العاصمة. ولم توجه الدعوة الى الصحافيين كما جرت العادة في مثل هذه المناسبات. وفهم الجميع ان الدولة عازمة على طي صفحة الماضي بسرعة والنظر الى المستقبل

في مساء اليوم نفسه اقيمت حفلة فنية في «المركز الثقافي». وفي المناسبتين أذيعت خطبٌ عن «الوحدة» تخللتها عبارات قاسية ضد الانفصال و«الانفصاليين» من دون تسمية هؤلاء فلم يذكر السيد علي سالم البيض بالاسم ولم يات احد على ذكر المهندس حيدر ابو بكر العطاس او السيد سالم صالح محمد او غيرهم، وإذا ورد ذكرهم فبطريقة مخففة جداً.

نُزعت صور البيض من الساحات العامة وزجاج السيارات، لكن صنعاء لم تغرق في بحر من صور الفريق علي عبدالله صالح، فصور الرئيس تجدها هنا وهناك من دون مبالغة مرتبطة بالحرب. فلا أحد يرغب في اعطاء الهزيمة والانتصار طابعاً شخصياً. ويُصرّ الجميع على حصر الانتصار بـ «الوحدة» والهزيمة بـ «الانفصال». ولعل ذلك يتمّ عن خبرة في مخاطبة مشاعر اليمنيين وفي معرفة حساسياتهم وردود فعلهم

ولا يرتسم هذا السلوك في الخطب وحدها فهو اصبح سياسة رسمية منذ ان انتهت الحرب في ٧ تموز (يوليو) الماضي. فقد بادر رئيس الجمهورية – وكان حينذاك رئيساً لمجلس الرئاسة – الى الاتصال هاتفياً في مناسبات عدة بعدد من القيادات الاشتراكية من بينها البيض والعطاس وجارالله عمر وغيرهم، ودعاهم للعودة الى صنعاء. وعلى رغم حصر «قانون العفو العام» بحدود زمنية معينة، فإن الرئيس



ومساعديه كانوا يوسعون هذه الحدود، وما زالوا حتى الان عازفين عن حصرها على ذلك يؤدي الى طي صفحة الحرب الى الأبد.

اما الذين عادوا والذين لم يغادروا البلاد من الحزبيين فلم يتعرضوا لأعمال انتقامية. وفي هذا الصدد قال الرئيس صالح في لقاء خاص مع «الوسط» قبل ايام: «لا تسألونا نحن عن الأعمال الانتقامية اطرحوا السؤال على الاشتراكيين. اطلبوا منهم ان يقدموا دليلاً واحداً على عمل انتقامي استهدف شخصاً واحداً. نحن لم ننشأ على الحقد والانتقام وانما على التسامح والوئام. لقد اصدرنا قانون العفو العام وسط لهيب المعارك حرصاً على حقن الدماء وهذه حالة نادرة في بلدان عرفت حروباً وشهدت صراعات كالصراع الذي شهدناه».

لا محاكم ولكن...

لا يعيش الاشتراكيون في صنعاء وسط رايات الانتصار لكنهم لا يخضعون في المقابل لـ «محاكم التفتيش»، وبعضهم يشارك في المقايل اليومية التي يحضرها «مؤتمريون» أو «اصلاحيون». علي صالح عباد المعروف بـ «مقبل» انتخب اميناً عاماً للحزب خلفاً للبيض، فاصبح المسؤول الأول عن الحزب ونائب رئيس البرلمان. وهو يحتفظ بحراسة شخصية، لكن مشاكله وشكاواه ليست من النوع الشخصي.

هل يخضع الاشتراكيون لـ «محاكم تفتيش» وهل يتعرضون لأعمال انتقامية؟ في رده على السؤال ينفي المسؤول الاشتراكي وقوع اعمال انتقامية بعد الحرب، ويقول: «... عندما منح الرئيس علي عبدالله صالح وسام الوحدة لمحافظتي شبوة وابين في ٢٦ ايلول (سبتمبر) اتصلت به هاتفياً وقلت له لا يجوز ان تمنح ابين وسام الوحدة وان تبقي في السجن ١٥ حزبياً ما زالوا محتجزين منذ اندلاع الحرب. فاستغرب ذلك وأمر باطلاقهم. وبالفعل اطلقوا في اليوم التالي».

وينفي «مقبل» وقوع اعمال انتقامية بعد الحرب، لكنه يصف بعبارات مأسوية تفاصيل دقيقة عن خضوع منزله للتفتيش والدهم خلال الحرب. ويتحدث عن اهانات لحقت بحراسه وعن تجريدهم من السلاح وفقدان بعض المجوهرات الشخصية من منزله بعد اعادة قسم منها.

راشد محمد ثابت عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الذي جمد عضويته في الحزب منذ اربع سنوات، كان وزيراً للوحدة ووزير دولة لشؤون مجلس النواب (سابقاً) يؤكد بدوره عدم وقوع اعمال انتقامية. ويقول ان احداً لم يخبره عن عمليات قتل متعمد او اغتيال سياسي او عمليات تعذيب وقعت من جراء الحرب. لكنه يتحدث هو ايضاً عن نهب منزله في صنعاء وتدمير منزله الثاني في عدن واحتلاله (راجع الوثيقة) وقد رفع مذكرة الى المعنيين بالامر في ٢٨ أيلول (سبتمبر)، فاسترجع منزله في عدن لكنه لم يسترجع حاجياته واغراضه.

لا محاكم تفتيش، لا اعمال انتقامية، لا اغتيالات سياسية، لا اعمال تعذيب ولا سجن تعسفياً. هذه اللاءات يؤكد عليها يحيى منصور ابو اصبع عضو المكتب السياسي للاشتراكي. لكنه كغيره من المسؤولين الحزبيين يتحدث عن تجاوزات مماثلة حصلت خلال الحرب. ويتحدث نواب الحزب واعضاؤه عن اعمال نهب وسرقة خصوصاً في عدن. لكنهم يجمعون على ان الحكم لا يرغب في الوقوع في مطب الانتقام والانتقام المضاد، خصوصاً ان مثل هذا المطب يلحق أذى بمستقبل البلاد ويؤسس لنزاعات محلية لا تنتهي.

ويعترف المسؤولون في صنعاء بوقوع تجاوزات خلال الحرب، لكنهم يميلون الى التقليل من شأنها. وعندما تحدثهم عن اعمال النهب والاحتلال والتدمير يحيلونك على الحزبيين انفسهم. ويتحدثون عن تصفية حسابات محلية بعضها يعود الى فترة «الحكم الشمولي». وإذا كان هؤلاء يرغبون في غسل أيديهم من كل تجاوز ممكن وبالتالي جعل انتصارهم مجرداً من كل عيب، فإن مسؤولين آخرين يعترفون بوقوع التجاوزات. لكنهم يردون اسبابها الى ظروف الحرب ويحلو لهؤلاء عقد مقارنة بين ما حصل في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ وما حصل خلال سقوط عدن في تموز (يوليو) الماضي لتبيان الفارق بين «التسامح والانتقام». وفي الحالتين يؤكد هؤلاء ان الدولة تعالج يومياً الآثار الناتجة من الحرب وتسعى الى تعويض المتضررين وان هذه المهمة ليست سهلة.

حادثة العيدروس

على رغم ندرة الأعمال الانتقامية، بشهادة الاشتراكيين انفسهم، تظل حادثة «العيدروس» وتدمير الأضرحة والقبور في عدن العلامة الفارقة الوحيدة في فترة ما بعد الحرب، فهل يمكن النظر اليها بوصفها دليلاً على تنامي التيار الأصولي في عدن، وبالتالي على نوع آخر من الانتقام، أم انها حادثة معزولة انتهت بضبط مسببيها؟

يبدو الرئيس علي عبدالله صالح حاسماً في رده على هذه المسألة فهو يؤكد ان الدولة «ضبطت منفذي الاعتداء على بعض القبور وأودعناهم السجن وهم يخضعون الآن لتحقيقات قضائية لمعرفة دوافعهم. وقد طلبنا اصلاح الأضرار الناجمة عن الاعتداء وعادت الأمور الى نصابها». ويعتبر ان الحادث «صغير جدا ولا يستحق الضجيج الذي اثير حوله».

وإذا كان الرئيس لا يرغب في الخوض في تفاصيل هذا الحادث، معتبراً انه قد دخل في مسؤولية القضاء، فإن مصادر أمنية رفيعة المستوى أكدت لـ «الوسط» ان منفذي الحادث يمثلون مجموعة متطرفة وصغيرة ولا علاقة لهم بالتجمع اليمني للاصلاح، وانهم تحركوا بأمر من قائدهم وهو داعية يرفض كل المظاهر الموجودة في هذا العالم والتي لا تشبه ما كان قائماً



في القرن الهجري الأول

وترى المصادر نفسها ان افراد هذه المجموعة يمثلون انفسهم ولا يعبرون عن تيار اسلامي في اليمن، بدليل ان أياً من ممثلي التيار الاسلامي المعروف لم يتعاطف معهم قبل تنفيذ حادثة العيدروس وخلالها وبعدها.

والمخاوف من نمو التيار الاسلامي ليست متصلة بحادث «الأضرحة» وانما بمشاركة «الاصلاح» في الحكم فالذين ينظرون من الخارج الى التطورات اليمنية يؤكدون ان «التجمع اليمني للاصلاح» يعمل على «أسلمة اليمن» وعلى نشر الاصولية في البلاد. وهنا ايضاً لا يقيم الرئيس اليمني اعتباراً اساسياً لهذه المخاوف فهو يقول: «قضية الاصوليين والاسلاميين وما شابه من التسميات مضخمة كثيراً في الخارج. ما هو الخطر الذي يشكله الاصوليون وعلى من يقع هذا الخطر؟ اذا كان المقصود بذلك التجمع اليمني للاصلاح فهو حزب كغيره من الاحزاب الكبيرة في اليمن. واذا أردنا العمل بمبدأ الديموقراطية كيف يمكننا السماح بوجود حزب اشتراكي او ليبيرالي او قومي عربي وحظر حزب يعمل سياسيا بمنظور اسلامي، خصوصاً اذا كان هذا الحزب يمثل تياراً مهماً لدى أبناء اليمن؟».

ويستدرك الرئيس: «اما الحديث عن اسلمة اليمن فهو حديث ساذج لأن اليمن بلد اسلامي واليمنيين مسلمون منذ فجر الاسلام وهم كانوا في طليعة المشاركين في الفتوحات الاسلامية والاصلاح حزب مؤمن بالثوابت الوطنية وبمبدأ التداول السلمي للسلطة، ويلتزم الدستور والقوانين. اما المتطرفون الذين يخرجون على القوانين، سواء كانوا من اليمين او اليسار والذين يسعون الى إحداث الإرباكات وإعاقة جهود بناء الدولة فهؤلاء يتولى القضاء امرهم. فلماذا التهويل والخلط وبث مخاوف لا مبرر لها؟».

الموقف الاميركي

وفي حديث الرئيس اليمني رغبة واضحة في إرساء قواعد لعبة سياسية داخلية لا تتحكم فيها النزعات الانتقامية والثارية، لكنها تظل لعبة محكومة بنتائج الحرب وهنا يعود الرئيس قليلاً الى الوراء للإشارة الى إحدى خلفيات الحرب المتصلة بالموقف الاميركي من الحزب الاشتراكي. ويقول صالح ان الحزب «بنى اوهاماً كبيرة على الموقف الاميركي وأخطأ في تقدير هذا الموقف. فقد اكد لي السفير الاميركي في صنعاء ان بلاده لم تشجع الحزب على الانفصال وانما كانت تحضه على التخلي عن التفكير الشمولي والتزام اللعبة الديموقراطية وان اميركا كانت تنصح الجميع بالحفاظ على التوازن السياسي بين الاحزاب اليمنية الأساسية. لكن الحزب فهم ذلك بطريقة خاطئة».

واكد الرئيس اليمني ان حكومته تنظر الآن الى المستقبل، وان الماضي لا يشكل هاجساً لدى اليمنيين الا بمقدار ما يفيدهم فى ترسيخ الوحدة الوطنية وتدعيم الديموقراطية.

والنظر الى المستقبل يطرح اسئلة عدة عن الاصلاحات الاقتصادية والادارية ومحاربة الفساد وتوفير فرص عمل للخريجين ومعالجة الآثار التي خلفتها الحرب.

يقول الرئيس صالح ان الحكومة اليمنية الجديدة ستعمل على تنفيذ اصلاحات اقتصادية شاملة تاخذ في الاعتبار متطلبات العصر ورفع انتاج الاقتصاد، وان ذلك يتطلب إعادة النظر في دور القطاع العام. ويعطي مثالاً على ذلك بقوله، «لناخذ حالة محددة. في عدن فندق معروف اسمه غولدن مور يملكه القطاع العام، ويضم ٤٠٠ موظف. ان اية محاولة لاصلاحه تصطدم بعدد موظفيه الذين يفيضون عن حاجته. وهو يحتاج الى دخول هائلة لكي يربح ويلبي رواتب موظفيه. وهذه الدخول لا يمكن ان تاتي الا لفنادق من المستوى الرفيع لذا فان غولدن مور محكوم عليه بالفشل والخسارة الدائمة اذن لا بد من بيعه للقطاع الخاص والشركة التي تشتريه تتولى تعويض عماله وتسييره بطريقة ناجحة. وهذا المثال يصح ايضاً على نماذج من القطاع العام في كل مناطق البلاد وليس في عدن وحدها كمصانع البسكويت والمصانع الاخرى التي تملكها الدولة وتشكل عبئاً على الاقتصاد».

وينهي الرئيس، «ما يهمنا ليس الحفاظ على مؤسسات اقتصادية فاشلة وانما دفع عجلة الاقتصاد الى امام والا تتحول المؤسسات العامة الى عبء على الاقتصاد الوطني».

وتؤكد مصادر اقتصادية في صنعاء ان الترجمة العملية لهذا الكلام ستؤدي الى تحرير القطاع العام بنسبة ٣٠ في المئة وفي صورة تدريجية خلال السنوات المقبلة، وان هذا التوجه يتناسب مع النصائح التي قدمتها المؤسسات المصرفية الدولية الى اليمن.

كنديان أوكسي

حديث الاصلاح الاقتصادي يشمل النفط بطبيعة الحال (٤٠٠ مليون دولار سنوياً). ويلاحظ مراقبون محليون أن الحرب تركت آثاراً طفيفة على النفط، وان صنعاء لا تعاني من مصاعب حقيقية في علاقتها بالشركات النفطية. وهذا ما يؤكده الرئيس اليمني عندما يقول، «لا توجد لدينا مشاكل إلا مع شركة واحدة بادرت الى تحويل ٢٧٠ مليون دولار الى عدد من القادة الانفصاليين. ونحن نعدّ ملفاً عن هذه القضية لمتابعة الموضوع. اما الشركات الأخرى فتعمل في اليمن في صورة طبيعية».

الشركة التي لم يرغب الرئيس في تسميتها هي



«كنديان اوكسي» التى كانت تعمل فى مجال تسويق النفط في عدن والتي انتهى عقدها مع الحكومة اليمنية في تموز الماضي ولم بجدد ربما للسبب المذكور الامر الذي حمل الشركة على اقامة دعوى والمطالبة بتعويض مقداره ٤٤ مليون دولار.

وفي باريس اكد مصدر نفطي لـ «الوسط» انه لا يوجد دليل على تعامل طوعي بين الشركة وبعض القادة الاشتراكيين. ورجح ان تكون الشركة خضعت لضغوط اشتراكية. ورأى انه لا يوجد من حيث المبدأ ما يستدعي اعادة النظر في العلاقة بين الحكومة اليمنية والشركات النفطية بعد الحرب

الفساد

ولا يستوي الحديث عن الاصلاح الاقتصادي مع اغفال الحديث عن الفساد. فهذا الموضوع تجده على كل شفة ولسان في صنعاء. بعضهم يحصر الفساد بالحزب الاشتراكي من دون غيره، لكن هذا الكلام لا

مذكرة راشد ثابت الى الرئيس صالح. (الوسط)

يُقنع احداً. فالشارع اليمني يردد الكثير من الاشاعات عن قصص الفساد والفاسدين ويغزل الخيال الشعبي قصصاً وروايات عن شخصيات ومؤسسات وموظفين كبار وصغار، بما يشكل ظاهرة مخيفة.

والرئيس صالح يتحدث هذه الايام عن الفساد في كل المناسبات العامة. وحدد لحكومته الجديدة شعاراً واضحاً ينص على محاربة الفساد حتى قيل في حكومة عبدالعزيز عبدالغني انها حكومة تطهير البلاد من الفاسدين ويرى الرئيس اليمني في الفساد «ظاهرة موجودة لدى الكثير من المجتمعات وهي موجودة عندنا وعند غيرنا ولا بد من القضاء عليه لئلا يستشري في المجتمع. ويتم ذلك عبر تقديم الفاسدين الى المحاكمة وفضحهم في وسائل الاعلام، والتشدد في تطبيق القوانين». فهل يتمكن الاعلام اليمني من فضح الفاسدين ومساعدة الدولة على محاكمتهم؟

صحافي يمني مقرّب من الدولة يعترف بان هذه المهمة ليست سهلة لان الفاسدين يملكون وسائل قوية للدفاع عن انفسهم وان محاربتهم تستدعي توافر ارادة حكومية قوية، خصوصاً ان السلطة في اعلى مراتبها ترغب في محاربة هذه الظاهرة ويرى ان الشارع ومجلس النواب لن يتسامحا مع الحكومة الجديدة إذا فشلت في هذه المهمة.

ويطالب نائب رئيس الوزراء عبدالوهاب الآنسي (يمثل الاصلاح في الحكومة) باصلاحات جذرية من بينها رفع الدعم عن المواد الأساسية، خصوصاً القمح والدقيق. ويرى ان «مافيا» حقيقية تستفيد من الدعم الرسمي للأسعار وليس الشعب. ويؤكد ان دعم الأسعار يلتهم عوائد النفط (٤٠٠ مليون دولار) وكان يلتهم من قبل اكثر من مليار دولار.

ويروي الآنسي ان الدعم الرسمي للاسعار كان يفترض ان يحصل المستهلك على كيس القمح بسعر يبلغ ١٦٠ - ١٧٠ ريالاً يمنياً، لكن المواطن يدفع ثمن هذا الكيس ٦٠٠ ريال. وهو مع ذلك لا يجده في الأسواق ذلك ان الوسطاء والفاسدين يلتهمون الدعم الرسمي ويعملون على زيادة سعر الكميات التي تنزل الى السوق ما يستدعي في نظره رفع الدعم وترك التجار يتنافسون بحرية تامة، عندها يستقر السعر عند حد معين، وتوفر الدولة كلفة الدعم لصرفها في مشاريع مفيدة، وبذلك تنتهي «مافيا» حقيقية تفيد من هذه العملية.

لن يكون لدى الاصلاح ما يعوقه عن تنفيذ هذه المهمة ما دام ان احد وزرائه يدير الآن وزارة التموين وان رئيس الجمهورية يرفع شعار محاربة الفساد ورئيس الحكومة مكلف تنفيذ هذا الشعار.

... يصعب حصر هموم اليمن بعد الحرب وهي تشمل السياسة والاقتصاد والمجتمع والادارة، لكن الهم الخارجي يظل طاغياً. فصنعاء تدرك أن كسب العالم باسره لا يغنيها عن اقامة علاقة جيدة مع دول الجوار، لكن مسؤولين يمنيين تملكهم اليأس من المحاولات الفاشلة والمتكررة لتحسين العلاقات مع البلدان المحاذية، بدأوا يبحثون عن فكرة الاهتمام بالقرن الافريقي. وقد تبدو هذه الفكرة مغرية للوهلة الأولى، وقد تبدو ممكنة بعد ترسيخ النظام الجديد، لكنها في الواقع لا تستطيع تجاوز حقيقة متعلقة بالجغرافيا السياسية للجزيرة العربية، فسياسات الدول ستظل محكومة بجغرافيتها، على حد تعبير بونابرت، واليمن لا تشكل استثناء عن القاعدة ■

الحزب الاشتراكي اليمني سيطالب بانتخابات مبكرة

□ صنعاء -
من إقبال علي عبدالله:

■ افادت مصادر سياسية امس ان قيادة الحزب الاشتراكي اليمني (في الداخل) ستصدر بياناً مؤيداً لبيان حزب التجمع الوحدوي الذي دعا الى اجراء انتخابات عامة مبكرة وذلك بعد انتقال الحزب الى المعارضة.

كذلك سيدعو الاشتراكي حزبي السلطة (المؤتمر والاصلاح) الى إعادة النظر في التشكيلة الحكومية الحالية وتحويلها الى «حكومة وحدة وطنية تستطيع إزالة التركة الثقيلة لذيول الحرب والانفصال».

واشارت تلك المصادر الى ان «قيادة الحزب الاشتراكي التي تجري حالياً مشاورات مع قيادات احزاب المعارضة لايجاد برنامج عمل مشترك للمعارضة خلال الفترة المقبلة ستقدم مشروع بيان مشترك الى تلك الاحزاب للدعوة الى اجراء انتخابات اشتراعية جديدة السنة المقبلة بسبب ادخال تعديلات واسعة على الدستور تستوجب استفتاء الشعب عليها وليس نوابه فقط».

وكان حزب التجمع الوحدوي اليمني المعارض دعا الى انتخابات نيابية جديدة. واعتبر الحزب الذي يتزعمه السيد عمر عبدالله الجاوي في بيان له امس عقب اجتماع هيئته القيادية في صنعاء ان «التغييرات الواسعة والكبيرة في الدستور (إشارة الى التعديلات الدستورية الاخيرة) التي اقدم عليها حزبا المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح من خلال مجلس النواب الشهر الماضي غير شرعية». وقال انها: «جاءت منافية للاجماع الوطني ولشرعية هذا الاجماع والمنصوص عليها في وثيقة «العهد والاتفاق» الموقعة في شباط (فبراير) الماضي في عمان».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ اكتوبر ١٩٩٤

أحد قادة "الاشتراكي" في الداخل يستقيل من الحزب

اليمن: "المؤتمر" و"الاصلاح" يبلوران أسس تحالفهما

□ صنعاء –
من إقبال علي عبدالله:

■ قال السيد عبدالسلام العنسي عضو اللجنة العامة (مكتب سياسي) رئيس الدائرة العامة في المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه رئيس الجمهورية الفريق علي عبدالله صالح: «اننا في المؤتمر الشعبي نعكف جاهدين مع قيادة التجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه رئيس البرلمان الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر على بلورة الاسس والأهداف التي قام عليها الائتلاف الثنائي (المؤتمر والاصلاح) لتتولى الحكومة الجديدة التي اعلنت في السادس من تشرين الأول (اكتوبر) الجاري برئاسة السيد عبدالعزيز عبدالغني الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي، وضع برنامجها في ضوء ذلك».

واشار الى ان «المهمات والأهداف الرئيسية والالتزامات والاجراءات للمرحلة المقبلة ستنصب في اتجاه تحقيق كثير من القواسم المشتركة التي يلتقي عليها، ليس فقط الحزبان المؤتلفان، وإنما ايضاً بقية القوى السياسية وجماهير الشعب».

الوحدة الوطنية

واوضح العنسي وهو الشخصية القيادية الثالثة في حزب المؤتمر الذي قاد النصر على الحزب الاشتراكي في الحرب التي شهدتها البلاد خلال شهري أيار (مايو) وحزيران (يونيو) الماضيين وادت الى فرار قادة «الاشتراكي» خارج البلاد، بانه «في مقدم المهمات التي يدعو اليها الائتلاف الثنائي تمتين عرى الوحدة الوطنية وحمايتها والدفاع عنها وتعزيز النهج الديموقراطي الشوروي القائم على التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة وتثبيت تقاليد سليمة لممارسة الديموقراطية وضمان الحريات العامة وحقوق الانسان واستكمال بناء دولة المؤسسات وتحقيق الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري وصيانة المال العام، وتجسيد مبدأ استقلال القضاء وإصلاحه وضمان نزاهته، وانتهاج سياسة اقتصادية تقوم على مبدأ السوق والمنافسة المشروعة في الانشطة الاقتصادية».

واكد العنسي في حديث نشر في صنعاء اول من أمس ان «هذه الاهداف هي التي تمثل القواسم المشتركة لطرفي الائتلاف».

من جهة اخرى، اعلن السيد محمد علي بامسلم عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني (قيادة الداخل) «خروجه من الحزب وعدم رغبته في الاحتفاظ او البقاء في عضوية اللجنة المركزية او اي مستوى من مستويات قواعد الحزب».

وجاء قرار بامسلم وهو عضو في البرلمان عن الحزب الاشتراكي في رسالة وجهها الى قيادة الحزب برئاسة الامين العام الجديد السيد علي صالح عباد (مقبل) وتسلمت «الحياة» نسخة عنها قال فيها: «بعد ان تاكدت شكوكي وظنوني عن المبالغة التي ليس لها ما يبررها واستمرارها، وبعدما توافرت الاسباب والمستندات الكافية التي بموجبها اعلن عدم رغبتي في المواصلة والارتباط بالحزب بعد ان استنفدت المقومات التي كانت تربطني فيه وكان اخرها اعلان واقرار قيادته الانفصال عن جسم الوحدة في ٢١ ايار (مايو) الماضي وخروج قيادته عن الثوابت الوطنية وخرقها للدستور وقانون الاحزاب. كل ذلك يكفيني لعدم الاستمرار معه او الاحتفاظ بعضويتي في اللجنة المركزية او البقاء في اي مستوى من مستويات قواعده».

عدن

وفي عدن كشفت مصادر سياسية مطلعة أمس أن «الرئيس علي عبدالله صالح طلب من الحكومة الجديدة ممثلة بوزارة الانشاءات والاسكان والتخطيط الحضري ومن محافظ عدن والهيئة العامة للاستثمار الغاء جميع العقود التي بموجبها منحت الاراضي في مدينة عدن تحت ستار الاستثمار الوهمي، وأن يتم حجز تلك الاراضي وتشكيل لجنة من الجهات الحكومية المعنية لتقويم تلك العقود وتحديد المشاريع الاستثمارية الحقيقية وكشف ما عداها».

وقالت المصادر نفسها لـ «الحياة»: «ان العقود التي تم بموجبها منح اراضي في عدن خلال الفترة السابقة تحت ستار الاستثمار لشركات وهمية وبعض الاشخاص الموالين للحزب الاشتراكي بهدف شراء الذمم والتلاعب بالممتلكات العامة، منحت لعدد من المسؤولين المتنفذين في الحزب الاشتراكي ولابنائهم واسرهم بهدف المضاربة في الاتجار بالاراضي وإثراء هذه الشريحة بغير وجه قانوني».

المدونة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشرق الأوسط اللندنية
التاريخ : ١٨ أيار ١٩٩٤

الائتلاف الحاكم يتراجع عن مبدأ ترشيح الوزراء لنوابهم

عضوية المجلس الاستشاري تشمل قيادات معارضة ومشائخ قبائل لتوسيع دائرة المشاركة في اليمن

لندن: من حمود منصر

يواصل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مشاورات مكثفة لاختيار اعضاء المجلس الاستشاري، الذي اصدر مرسوما بتشكيله يوم الخميس الماضي طبقا للدستور المعدل، الذي يقضي بتعيين 59 عضوا في المجلس، بينهم رئيس ونائب لرئيس المجلس وثالث مقرر.

وقالت مصادر مطلعة في صنعاء لـ«الشرق الأوسط» ان اختيار اعضاء المجلس سيخضع لمعايير التوازنات المنطقية، بحيث يتضمن الكثير من الشخصيات السياسية والاكاديمية المستقلة والمعارضة، في اطار التوجه الجديد للقيادة اليمنية، لترشيد العملية الديمقراطية، والسعي لاستيعاب اكبر عدد ممكن من الاصوات اليمنية المعارضة في المجلس الجديد، لتوسيع دائرة المشاركة الشعبية في الحكم.

كما ستتضمن قائمة اعضاء المجلس المتوقع اعلانها خلال الساعات المقبلة عددا من زعماء احزاب المعارضة، وبعض الشخصيات الرسمية التى استبعدت من التشكيل الحكومى الجديد، او يتوقع استبعادها من بعض المناصب الادارية.

في التغييرات التي يجري التشاور بشانها بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح، ضمن التعيينات المتوقع اعلانها قريبا على مستوى المحافظات، وباقي المؤسسات والمصالح الحكومية الاخرى. ومن بين الاسماء المرشحة لعضوية المجلس الاستشاري، كل من عبد السلام خالد كرمان - وزير الشؤون القانونية السابق - وهو عضو في تجمع الاصلاح، وعبد الملك الطيب - سفير اليمن لدى باكستان - والشيخ ناجي عبد العزيز الشائف - احد اكبر رموز قبيلة بكيل - والشيخ محمد ناجي الغادر - شيخ قبائل خولان ورئيس المجلس الاعلى لمؤتمر (سبا) للقبائل اليمنية - واحمد محمد الشامي - الامين العام لحزب الحق - والدكتور عبد العزيز المقالح - رئيس جامعة صنعاء - والشيخ سنان ابو لحوم - رئيس اتحاد القوى الوطنية.

كما توقعت المصادر ان يضم المجلس الاستشاري ممثلين للمحافظات بالتساوي، ورجحت اختيار عضوين عن كل محافظة من المحافظات الـ 18 - على اساس التمثيل الجهوي، ورشحت فضل محسن عبد الله - وزير الثروة السمكية السابق، والعضو القيادي في الحزب الاشتراكي اليمني - لتمثيل محافظة لحج الجنوبية، وقالت ان فضل محسن يتحرك باتجاه تحقيق انفراج كامل في علاقاته مع قيادتي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح، بما يمكنه من التحرك باسم محافظة لحج.

وفي حين اكد قانون المجلس الاستشاري - الذي اصدره الرئيس صالح اواخر الاسبوع الماضي - على اهمية توخي الخبرات والكفاءات في اختيار اعضاء المجلس، الا ان معايير الانتماء الاجتماعي والتمثيل الجغرافي ما زالت تفرض نفسها في هذا الاطار، من اجل السعي لتحقيق حد ادنى من المصالحة الوطنية، عبر تمثيل مختلف الجهات والمحافظات في عضوية المجلس الاستشاري، رغم ان صلاحياته لا تتعدى ابداء الراي والمشورة حسب طلب رئيس الجمهورية، وحول قضايا محددة نص عليها قانون انشاء المجلس، تتعلق ببعض التشريعات والسياسات التي تضعها الحكومة.

وتجنب الدستور المعدل تحديد اي اختصاصات للمجلس الاستشاري، كما تجنب قانون المجلس تحديد اي صلاحيات له تتعارض او تتقاطع مع صلاحيات مجلس النواب، بصفته الهيئة التشريعية العليا المنتخبة في اليمن، والحق المجلس الاستشاري مباشرة برئيس الدولة، الذي يخوله القانون الاشراف على وضع اللائحة الداخلية المنظمة لعمل المجلس.

كما حدد القانون مدة عمل المجلس بـ 5 اعوام، وهي نفس المدة الرئاسية، غير انه اعطى فرصة للتغيير في رئاسة المجلس كل عامين ونصف العام، فنص على ان يكون للمجلس رئيس ونائب رئيس ومقرر ينتخبون كل عامين ونصف العام.

وجاء تشكيل المجلس الاستشاري حسب الدستور المعدل بطريقة مختلفة تماما عما كانت قد اوضحته «وثيقة العهد والاتفاق»، التي وقع عليها القادة اليمنيون في 20 فبراير (شباط) عام 1994 في العاصمة الاردنية عمان.

وما زالت المشاورات مستمرة في الوقت الحاضر بين قيادتي الحزبين الحليفين في الحكومة اليمنية الجديدة (المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للاصلاح) لتعيين محافظين جدد، ونواب الوزراء، ووكلاء الوزارات.

وقالت مصادر مقربة من الحكومة في صنعاء لـ«الشرق الأوسط» انه كان قد اتفق من حيث المبدأ على ان يرشح كل وزير نائبه، لتجنب التناقضات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ [illegible] ١٩٩٤

والعلاقات المتنافرة التي سادت خلال تجربة الائتلاف الثلاثي، واثناء الفترة الانتقالية بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي، لكنه اختلف على هذا المبدأ بمجرد تقديم بعض قوائم الترشيحات من بعض الوزراء، مما اضطر قيادتي المؤتمر والاصلاح للعودة الى الاسلوب القديم بحيث يقدم كل حزب قائمة باسماء مرشحيه لتولي مناصب نواب الوزراء والمحافظين.

وتوقعت المصادر ان تعلن اسماء المحافظين الجدد، ونواب الوزراء خلال اليومين المقبلين، باعتبار ذلك من الاجراءات العاجلة، التي حث الرئيس صالح الحكومة الجديدة على اتخاذها، دون انتظار نيل الثقة البرلمانية، ومناقشة برنامج عملها امام مجلس النواب، خاصة ان ما يزيد عن ثلث المحافظات اليمنية تعيش منذ اكثر من عام دون محافظين، مثل محافظات صعدة وصنعاء في الشمال، وذمار وإب في المناطق الوسطى، عدا المحافظات الجنوبية، التي عين لها محافظون اثناء الحرب، ضمن سياسة سد الفراغ والحسم السياسي التي اتبعتها صنعاء انذاك للحيلولة دون حدوث اي اختلالات ادارية او امنية تعيق تقدمها لحسم الموقف العام.

اليمن: منظمة انسانية تناشد تسهيل عودة نازحي الحرب

□ صنعاء -
من اقبال علي عبدالله:

■ ناشدت المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الانسان والحريات الديموقراطية الحكومة اليمنية الجديدة التي يراسها السيد عبدالعزيز عبدالغني «تقديم التسهيلات الى الراغبين من النازحين اثر الحرب الاخيرة التي شهدتها البلاد في العودة الى اليمن وضرورة توفير جوازات سفر لكل من لا يملك ذلك كي تتوفر لهم حرية الحركة والاختيار الحر للعودة او الانتقال الى بلد اخر».

وقالت المنظمة في بيان صدر امس في محافظة عدن ان «ذلك الاجراء يهدف الى منع ابتزاز النازحين في بعض البلدان المقيمين فيها حالياً لعدم وجود جوازات سفر لديهم نتيجة فرارهم بعد هزيمة القوات الجنوبية الموالية للحزب الاشتراكي ودخول القوات الحكومية عدن في السابع من تموز (يوليو) الماضي».

وذكرت المنظمة في بيانها انها: «تلقت عدداً من الاتصالات من بعض النازحين اليمنيين في الخارج يطالبون بالعودة الى البلاد والعيش مع اسرهم بعد قرار العفو العام الذي اصدره الفريق علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في ايار (مايو) الماضي، لكنهم لا يملكون جوازات سفر وغالبيتهم في وضع معيشي صعب».

يذكر ان المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الانسان والحريات الديموقراطية تاسست بعد اعلان الوحدة عام ١٩٩٠ في مدينة عدن وهي منظمة غير حكومية.

ودعت المنظمة في الوقت نفسه «الدول التي يقيم فيها النازحون الى تسهيل عودة الراغبين بذلك وتقديم الامكانات الى الذين يرغبون في البقاء خارج اليمن مثل حرية الحركة وفق انظمة هذه الدول من دون ارغام او قسر».

ويقدر عدد النازحين اليمنيين في الخارج نتيجة الحرب الاخيرة بنحو سبعة الاف نازح بينهم عدد كبير من العسكريين.

الى ذلك قالت مصادر رسمية في صنعاء امس لـ «الحياة» تعقيباً على بيان المنظمة ان: «العدد الذي قدرته المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الانسان والحريات الديموقراطية مبالغ فيه وهو لا يتجاوز الف شخص وان عدد العسكريين لا يتجاوز بضع مئات».

وتابعت ان «الحكومة اليمنية وبتوجيهات مشددة من الرئيس علي صالح وجهت اوامرها لسفاراتها في هذه الدول بتوفير كل التسهيلات ومنح كل الضمانات للراغبين في العودة الى البلاد استناداً الى قرار العفو العام الشامل، حتى اولئك الذين تطلب النيابة العامة عودتهم (اشارة الى قائمة الـ «١٦» المعروفة).

واكدت ان «المطلوبين من العدالة لارتكابهم جريمة الحرب والاعلان والمشاركة في قرار الانفصال سيقدمون الى المحاكمات العادلة وسيتم التعامل معهم بشكل مرن وستمنح لهم كل الضمانات والحقوق في الدفاع عن انفسهم من دون تدخل اي سلطة سياسية او تنفيذية».

وزادت ان «صدر اليمن متسع للجميع والمطلوب فتح صفحة جديدة لبناء ما خربته الحرب وتحقيق مصالحة وطنية على اساس الاعتراف ان هناك جريمة استهدفت تمزيق الوطن ووحدته».

وقالت المصادر ان: «قرار العفو العام سيكون مفتوحاً شريطة عدم تورط المستفيدين منه في اعمال تمس امن وسيادة الوطن وكذلك عدم المشاركة في تنظيمات في الخارج تدعي المعارضة (اشارة الى الجبهة الوطنية للمعارضة «موج» التي اعلنت الشهر الماضي في لندن بمشاركة عدد من قادة الحزب الاشتراكي السابقين).

اليمن يدعو الى اتفاق يضمن استقلال الكويت

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ دعا مجلس الوزراء اليمني الى «إتفاق شامل ودائم في الخليج العربي» يضمن استقلال الكويت وسيادتها، وعدم المساس بوحدة العراق ورفع الحظر الدولي المفروض عليه.

وقال وزير الاعلام السيد محمد سالم باسندوة ان المجلس اصدر بعد اجتماعه برئاسة رئيس الحكومة السيد عبدالعزيز عبدالغني بياناً اعرب فيه عن «اسف اليمن الشديد للتداعيات الخطيرة التى شهدتها منطقة الخليج اخيراً، وارتياحه الى ظهور مؤشرات مشجعة لاحتمال حدوث انفراج قريب في ضوء ما أعلنه العراق امام مجلس الامن، من استعداد لحل مسالة الاعتراف بسيادة الكويت وحدودها في شكل ايجابي.

ودعا البيان الى «اتفاق شامل ودائم في الخليج العربي يضمن لدولة الكويت أستقلالها وسيادتها وعدم تعرضها مستقبلاً لاي تهديدات عراقية، ويكفل فى الوقت نفسه عدم المساس بوحدة العراق وسلامة اراضيه، ورفع الحظر الدولي عليه في ضوء تاكيده الالتزام بقرارات الشرعية الدولية».

ولفت الى اهمية «التضامن القومي كضرورة لصون الحقوق الشرعية العادلة للأمة العربية، والدفاع عن مصالحها القومية والوطنية المشروعة، ما يؤكد وجوب مضاعفة الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة العربية الشاملة على اساس الاحترام المتبادل». وخلص البيان الى ان مجلس الوزراء اليمني وقف امام معاهدة السلام التي وقعت بالاحرف الاولى بين الاردن واسرائيل، وأعرب عن امله بان «يشكل هذا الاتفاق خطوة اخرى على طريق التوصل الى سلام شامل ودائم وعادل في الشرق الاوسط، مشدداً على حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعلى ضرورة انسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية المنحلة بما فيها هضبة الجولان وجنوب لبنان».

وقال باسندوة ان مجلس الوزراء اطلع على رسالة الرئيس علي عبدالله صالح الى رئيس الحكومة الجديدة وأعضائها فى شان برنامج عملها، مؤكداً ان البرنامج سيكون جاهزاً ليعرض على مجلس النواب قريباً كي تنال الحكومة ثقة البرلمان.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ١٠ / ٢ اكتوبر ١٩٩٤

علي صالح في المعقل السابق للبيض

منع دهم المنازل في عدن بعد مقتل ٢ من رجال الأمن

□ صنعاء - من فيصل مكرم واقبال علي عبدالله:

■ وصل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الى مدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت (شرق البلاد) الغنية بالثروات النفطية امس في زيارة للمحافظة هي الاولى منذ نهاية الحرب في اليمن في ٧ تموز (يوليو) الماضي. وتهدف الزيارة الى الاطلاع على احوال محافظة حضرموت وسير اعمال شركات التنقيب عن النفط والمشروعات الاستثمارية فيها وتفعيل حركة الخدمات في اجهزة الحكومة.

وتاتي زيارة علي صالح الى حضرموت قبيل صدور الصيغة النهائية لقرارات تعيين محافظي المحافظات ونواب الوزراء واعضاء المجلس الاستشاري في ضوء التحالف الحكومي الجديد بين المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح.

ومعروف ان المكلا كانت معقل السيد علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكي في اثناء الحرب وهو انتقل الى سلطنة عمان ولا يزال فيها حالياً.

وفي عدن تلقت السلطات المحلية في المحافظة التي يتولى شؤونها السيد طه احمد غانم أوامر أمنية عليا من صنعاء بشان «منع تفتيش منازل المواطنين في المحافظة الا بإذن خطي مسبق من النيابة العامة».

وذكرت مصادر أمنية في عدن لـ «الحياة» امس ان «هذه الاوامر جاءت اثر مقتل اثنين من أفراد الأمن الجمعة الماضي في منطقة الشيخ عثمان اكبر مناطق عدن وذلك لدى دهم مجموعة من رجال الامن وبشكل عشوائي منزل احد المواطنين بحثاً عن أسلحة ومشروبات كحولية».

وقالت هذه المصادر ان «رجال الامن الذين وجدوا المنزل خالياً من الاسلحة المحظورة والمشروبات الكحولية اخذوا بعض سبائك الذهب والاموال الخاصة. ودفع ذلك صاحب المنزل الذي كان يملك سلاحاً شخصياً الى اطلاق النار على رجال الامن ما ادى الى مقتل اثنين منهم وفرار بقية افراد المجموعة مع الذهب والنقود».

واكد شهود عيان لـ «الحياة» ان «العملية التي اثارت السكان تمت بشكل استفزازي ودون علم الجهات الامنية المسؤولة في المحافظة» مشيرين الى ان «الحادث ليس الأول من نوعه، اذ شهدت بعض مناطق عدن في الاشهر الماضية حوادث مماثلة حين اقدمت مجموعات مسلحة ادعى بعضها الانتماء الى الامن على اقتحام منازل المواطنين تحت ذريعة البحث عن اسلحة أو مشروبات كحولية». ويذكر ان الرئيس اليمني وجه بعد دخول القوات الحكومية عدن في السابع من تموز (يوليو) الماضي امراً بمنع مداهمة اي منزل دون امر من النيابة العامة.

من جهة اخرى ذكرت مصادر موثوق فيها في محافظة ابين (٥٠ كلم شرق عدن) ان «المحافظ علي الشيخ وهو من قيادات المؤتمر الشعبي العام لم ينفذ فتوى صدرت عن بعض العلماء بالمحافظة تقضي ببطلان تحويل دار سينما في جعار (عاصمة المحافظة) الى مسجد واعادة الدار الى اصحابها بعدما حولت عناصر مسلحة متطرفة اخيراً السينما الى مسجد مستخدمة قوة السلاح».

وأشارت هذه المصادر الى اقدام عناصر متطرفة اخرى على «استخدام السلاح لتحويل مدرسة حكومية في المحافظة الى معهد علمي» وقالت ان «هذه الممارسات وغيرها تاتي في اطار السعي الى خلق وضع متازم في المحافظة يظهر السلطات في مظهر العاجز امام الجهات العليا في صنعاء حتى تتمكن جهة سياسية من السيطرة على المحافظة وفرض وصايتها الكاملة عليها».

تحالف الإصلاح والمؤتمر أحسم الاشتراكي وأحزاب المعارضة

اليمن :

العودة الى الحزب الواحد

هل تعود اليمن إلى سياسة الحزب الواحد، وتلغي من المعادلة الحزبية أحزابا كانت إلى وقت قريب شريكة في السلطة والقرار، أو حليفا في صفوف المعارضة؟ هذا السؤال برز على الساحة اليمنية مؤخرا في أعقاب التعديلات الدستورية التي أنهت صيغة هيئة مجلس الرئاسة. واستبدلتها برئيس ونائبه، وكذلك تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة عبدالعزيز عبدالغني، وهي الوزارة التي دخلها ٩ وزراء من حزب الإصلاح، بعضهم من الصقور (عبدالوهاب الأنسي) بينما تم استبعاد الحزب الاشتراكي تماما من الحكومة، وثمة شواهد أخرى على احتكار حزبي المؤتمر والإصلاح لمفاتيح القرار السياسي في اليمن.

صقور «الإصلاح» حصلوا على ٩ حقائب وزارية والاشتراكي (صفراً)

ولم يكن التشكيل الوزاري الأخير هو الدليل الوحيد على انفراد المؤتمر والإصلاح على ما بينهما من وشائج ارتباط - بالحقائب الوزارية والقرار، وإنما هناك دلائل رصدها الجاوي على النحو التالي:

■ التعديلات الدستورية الأخيرة وضعت السلطة بأكملها في يد الرئيس، والبرلمان في يد الشيخ عبدالله الأحمر في حين أن تشكيل مجلس شورى حزب الإصلاح جاء لمصلحة الزنداني، الأمر الذي يؤكد أن التحالف الأصولي القبلي صار هو المهيمن الوحيد على المعادلة السياسية في اليمن.

■ الإصرار على محاكمة قيادات الاشتراكي الـ ١٦ بمن فيهم البيض والجفري، وطلب تسليمهم عن طريق سفراء اليمن في الدول التي يقيمون فيها يعكس رغبة انتقامية ستترك آثارا على العمل السياسي والحزبي في اليمن. لاسيما أن هناك اتجاها قويا إلى تهميش الحزب الاشتراكي، وسد الطرق أمامه لكي لا يشترك مع المعارضة الداخلية في صياغة جبهة قوية.

■ التضييق على قيادات أحزاب المعارضة لمنعهم من إعادة الروح إلى تكتل المعارضة وهي صيغة جبهوية كانت قد ظهرت أيام الأزمة كوسيط نشيط وفاعل تبنى تصورات لم يعمل بها الطرفان، المؤتمر والاشتراكي.

■ تصريحات الشيخ عبدالله الأحمر التي اعتبر فيها أن وثيقة العهد والاتفاق قد ماتت بدعوى أن قادة الاشتراكي لم يلتزموا بها، على الرغم من أن هذه الوثيقة تمثل ضمير الشعب اليمني، وهي الصيغة الممكنة للتعايش السلمي بين الأحزاب.

الحرب مستمرة

- وكيف تنظرون إلى التشكيل الوزاري الأخير؟

■ **يقول عمر الجاوي:** المشكلة في اليمن ليست التعديلات الدستورية، ولا التشكيل الوزاري، وإنما سيطرة قوى قبلية وأصولية تريد إعادة اليمن إلى القرون الوسطى، وهذه القوى ليست وحدوية وإن رددت ليل نهار شعارات وحدوية، وهي ليست تقدمية لكنها ستؤدي إلى تمزيق اليمن إلى خمس دويلات، وهذا المخطط يمضي حاليا بقوة، بدليل الممارسات القمعية ضد أبناء الجنوب لمجرد أنهم جنوبيون وليسوا اشتراكيين فقد تم فصل عدد كبير من الجنوبيين من وظائفهم، ويعاملون حاليا وكأنهم مواطنون من

علي صالح : سياسة الحزب الواحد



المصدر : الوطن العربي - الدمشقية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢١ اكتوبر ١٩٩٤

عمر الجاوي : «الإصلاح» يرش مقراتنا وصحفنا ونحن على قيد الحياة

الدرجة الثانية، وهذا الأسلوب سيؤدي إلى نتائج على المدى البعيد، هناك ايضا إثارة النزعة القبلية، والتمييز في دواوين الحكومة بين ابناء هذه القبيلة وتلك، وإذا استمر هذا الأسلوب فإن الحرب الأهلية ستزور اليمن بدون دعوة.

– وما هي تصوراتكم لتحقيق الاستقرار في اليمن؟

■ نحن نعمل في ظروف صعبة، فالحكومة لم تعد راغبة في وجود المعارضة، وتسعى إلى تحويلها لديكور فقط، لكي تعطي انطباعات بوجود معارضة في حين ان القرار والسلطة والإعلام حكر على (الإصلاح والمؤتمر) لكننا مع ذلك نسعى إلى حوار ديمقراطي حقيقي يحقق التقارب مرة اخرى بين المؤتمر والاشتراكي فهذا هو البديل الوحيد.

– أي اشتراكي تقصد، القيادات الموجودة في الداخل أم التي في الخارج؟

■ الاثنان معا، إذ بدون الحزب الاشتراكي فإن معادلة الوحدة والديمقراطية ستظل مهددة، وستتجه اليمن إلى سيطرة الحزب الواحد، وتنتهي تماما التعددية الحزبية، وبصراحة فإن حزب الإصلاح ليس حزبا ديمقراطيا. ولا يؤمن بالتعددية، وقد داهموا مقرات حزبنا، ويحاصرون نشاطنا، ويمارسون ضدنا كل صنوف التهديد، مع ان حزبنا وقف معهم وقت ازمتهم.

– كيف؟

■ عندما كان الاشتراكي شريكا في الائتلاف الحاكم، ووقعت بعض الاغتيالات تم القبض على عدد من المشتبه فيهم من أنصار حزب الإصلاح، وأودعوا سجن (المنصورية) لكنني تدخلت شخصيا كوسيط للإفراج عن هذه العناصر، وفي وقت لاحق كنا وسطاء لحوارات بين الاشتراكي والإصلاح.

– وما هو سبب عداء الإصلاح لحزبكم؟

■ إننا حزب ديمقراطي وتقدمي، ونسعى إلى تحديث اليمن، ونعتقد ان اليمن لا يمكن ان يحكمه حزب واحد مهما بلغت قوته، ولا قبيلة واحدة، لكنه يحكم بالديمقراطية والائتلاف والتعددية، ووفق برنامج سياسي طموح لتحقيق التنمية، ورفع المعاناة عن الشعب، وهذه الطروحات لا تلقى قبولا عند الإصلاح. لاسيما الاتجاه المتشدد الذي سيطر مؤخرا على التشكيلات القيادية في الحزب، ويتعامل بأسلوب ومنهج (من ليس معنا فهو ضدنا) وهو مبدأ غير ديمقراطي، بل وخطير جدا في اليمن، لذا فإننا نحذر من أن الحرب لم تنته بعد، وان آثارها مازالت قائمة وتحتاج إلى من يطفيء الجذوة قبل أن تشتعل، وعندها لن يكون هناك إصلاح ولا يمن.



عبد الله الاحمر : تأميم الحياة السياسية

ضد المعارضة

وما قاله الجاوي اكدته الوقائع، فقد منعت وزارة الخارجية -مؤخرا- سفر عدد من قادة المعارضة اليمنية للمشاركة في مؤتمر عن الحوار القومي الإسلامي عقد في بيروت، وجرى إبلاغ عمر الجاوي (التجمع الوحدوي) واحمد الشامي (حزب الحق) وعبدالقدوس المضواحي (الناصري) وزيد بن علي الوزير (مستقل) بمنعهم من السفر من دون ذكر اسباب واضحة لهذا القرار، غير أن مصادر في التنظيم الوحدوي الناصري قالت: «إن الأوضاع تسير في إتجاه دفع احزاب المعارضة إلى إغلاق مقراتها وصحفها، وأن تبحث لها عن أحد اختيارين لا ثالث لهمّا، إما أن تنضم إلى المؤتمر الشعبي، أو إلى حزب الإصلاح».



المصدر : الوطن العربي اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٤

أحمد طربوش : انتهت معركة الصواريخ والدبابات وبدأت معركة التكفير

واكدت المصادر الناصرية «انه تم وقف الدعم الحكومي المخصص للأحزاب وصحف المعارضة بدعوى عدم وجود سيولة مالية، وتم إبلاغ احزاب المعارضة بأن تبحث لنفسها عن موارد مالية للإنفاق على حركتها التنظيمية والجماهيرية» ورصدت المصادر في هذا السياق «تدخل أجهزة حكومية لإحداث انقسامات وانشقاقات في احزاب سياسية تحظى بثقة المواطن اليمني.

حقائب الإصلاح

وتؤكد مصادر في حزب الحق، وهو حزب ذو ميول دينية ويتزعمه احد علماء الإسلام في اليمن هو الشيخ أحمد الشامي «أن حزب الإصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله الأحمر وشريكه في القيادة الشيخ عبدالمجيد الزنداني يهدف إلى تأميم الحياة السياسية لصالحه، لاسيما بعد أن تم تعديل الدستور، وإعلان التشكيل الوزاري الذي استأثر فيه الإصلاح بنصيب وافر من الحقائب». وقالت مصادر حزب الحق «إن حزب الإصلاح حصل على ٩ حقائب وزارية في التشكيل الوزاري الأخير، وبما يعادل ثلث عدد الحقائب، بينما استأثر المؤتمر الشعبي بالنسبة الباقية ولم تمنح احزاب المعارضة الأخرى اية فرصة للمشاركة في إدارة الشؤون التنفيذية في البلاد، بل على العكس تماما فإن أحزاب وصحف المعارضة مازالت تحت رقابة أمنية مشددة بفعل قوات الأمن التي تحاصر المقرات، وعودة الرقابة على الصحف، ومراقبة الاتصالات الهاتفية لمنع هذه الأحزاب من تنسيق المواقف فيما بينها».

عدن بلا صحف

— وقد تعرضت صحيفة «الشورى» المعارضة إلى المصادرة اربع مرات خلال الشهور الثلاثة الماضية، فيما تم منع صحيفة (الوحدوي) من الطباعة، وصدرت تعليمات أمنية لجميع المطابع بعدم طباعة اية صحيفة حزبية إلا بعد عرضها على رقيب لا يتواجد على مكتبه اغلب الوقت في مقر وزارة الإعلام، الأمر الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى عدم طباعة الصحيفة، كما صدرت تعليمات أخرى إلى شركات التوزيع بعدم توزيع بعض صحف المعارضة خاصة في المحافظات الجنوبية، التي تعاني من حرمان شديد، وعزلة إعلامية كاملة، الأمر الذي دفع عبدالقادر باجمال نائب رئيس الوزراء، ووزير التخطيط (وهو جنوبي) إلى الاحتجاج علنا في أول اجتماع لمجلس الوزراء مشيرا إلى أنه لم تعد اي صحيفة تصدر في عدن وحضرموت، كما أن الصحف المعارضة التي تصدر في المحافظات الشمالية لا تصل إلى المحافظات الجنوبية.. وتضامن مع كلام باجمال خمسة وزراء جنوبيين دخلوا التشكيل الوزاري الجديد ليس بينهم اي عضو في الحزب الاشتراكي.

عودة الاشتراكي

وربما السؤال المنطقي هنا هو : كيف تم التوصل إلى تشكيل وزاري باستبعاد الحزب الاشتراكي الذي كان قد حصل على ٦٨ مقعدا في البرلمان؟

«الوطن العربي وجهت السؤال -في صنعاء- إلى أحمد طربوش عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الناصري فقال: من الناحية القانونية فإن ائتلاف حزبين فقط هما المؤتمر والإصلاح يكفي لتحقيق اغلبية برلمانية يناط بها مسؤولية تشكيل الحكومة، لكن من الناحية الواقعية ليس منطقيا استبعاد الحزب الاشتراكي من الحكم، فهذا الحزب كان يقود دولة هي التي ساهمت في تكوين الوحدة، ولولا قناعاته الوحدوية لكانت هناك دولتان حاليا، لذا فإن احتكار المؤتمر والإصلاح للحقائب الوزارية سيخلق



المصدر : الوطن العربي اللبنانية

التاريخ : ٢٠/١/١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشكلات بالجملة، لأن القاعدة التي حكمت المرحلة الانتقالية الماضية وتتعلق بضرورة التشاور مع الأحزاب الفاعلة في الساحة قبل إصدار أي قرار تم الاستغناء عنها، بدليل أن التعديلات الدستورية تمت في اجتماع كوميدي في البرلمان، أما التشكيل الوزاري فكان مفاجأة شديدة، لأن هذه الحكومة لا نستطيع أن نصفها بالتكنوقراطية ولا البيروقراطية وإنما هي حكومة الراسين، رأس المؤتمر الشعبي، ورأس الإصلاح بعد أن تم استبعاد الاشتراكي.

– وكيف تنظرون إلى قرار تعيين اللواء عبدربه منصور نائبا لرئيس الجمهورية؟

■ نحن نعتقد أنه قرار يستهدف تحقيق توازن شكلي بين المحافظات الشمالية والجنوبية، وعمل نوع من الإرضاء لجماعة الرئيس الأسبق علي ناصر محمد والتي شاركت في الحرب إلى جانب قوات الوحدة ضد الانفصاليين، لكن يظل هذا القرار شكليا مالم تتجسد مصالحة وطنية حقيقية في أرض الواقع، تفتح المجال لمشاركة فعالة لأحزاب المعارضة والاشتراكي بعيدا عن سياسة التكفير التي يتبعها حزب الإصلاح مع خصمه الأساسي وهو الاشتراكي.

– تقصد التكفير بالمعنى الديني؟

■ المقصود هو تكفير بالمعنى الديني والسياسي. وهو أسلوب خطير يؤدي إلى تقسيم المجتمع على أسس طائفية، لأنه في الواقع لا يوجد كفار في اليمن، لكن يوجد مؤمنون بالوحدة والديمقراطية ومعارضون لها.

– وما هو تصوركم كأحد أحزاب المعارضة الفاعلة لطبيعة الأوضاع ومستقبلها؟

■ نحن نعتقد أنه آن الاوان لتحقيق مصالحة على أسس موضوعية، لقد انتهت الحرب العسكرية، وبدأت حرب التعمير وإعادة البناء، ولا يمكن أن يتحقق ذلك في ظل «شراكة ميتة» أي شراكة الإصلاح والمؤتمر فقط، لأنهما في الواقع وجهان لعملة واحدة، ومن مصلحة اليمن أن تكون هناك تعددية في المنابر والرأي والتمثيل، لكنني لا أعتقد أن المناخ مهيأ لسماع صوت العقل، هناك حالة (دروشة) مسيطرة على عقول عدد كبير من زعماء الائتلاف الحاكم حاليا لا تمكنهم من النظر لمسافة أبعد. وهذه الحالة ستخلق مشكلات بالجملة في اليمن.

– وما العمل؟

■ أن يكون هناك حوار وطني على قاعدة وثيقة العهد والاتفاق وأن تتوقف أية إجراءات قمعية أو تصفية حسابات خاصة في المحافظات الجنوبية، وتفرض الدولة هيمنتها لمنع المتطرفين من تكرار حوب الأضرحة أو الاعتداء على النساء في الشوارع مثلما جرى في عدن قبل شهر تقريبا.

صنعاء – الوطن العربي



توقع انفجارا قريبا بين الإصلاح والمؤتمر

سالم صالح : مصير السلطة مجهول وما ينتظر اليمن أصعب من السابق !

منذ إعلان تشكيل الحكومة اليمنية برئاسة عبدالعزيز عبدالغني، تؤكد الأنباء الواردة من صنعاء أن قوات الأمن المركزي، وهو الجهاز الذي يشرف عليه مباشرة الرئيس علي عبدالله صالح، نشط وبدأ حملة اعتقالات جديدة واسعة في أوساط المعارضة في المناطق الجنوبية والوسطى وفي العاصمة. وجرت إعادة اعتقال عدد من الضباط الذين عادوا إلى البلاد بعد الحرب وسرحوا من مناصبهم. ما هي آخر التطورات في اليمن وما رأي سالم صالح بما يجري؟



المصدر : الوطن العربي اللبنانية

التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لماذا شملت الاعتقالات جماعة علي ناصر محمد!

تؤكد المصادر اليمنية التي اتصلت بها «الوطن العربي» «ان صنعاء تجري تحقيقات في أوساط فئات موالية للرئيس الأسبق علي ناصر محمد، الموجود حاليا في باريس حيث جاء لإنشاء مركز للدراسات في العاصمة الفرنسية بعدما تخلى عن فكرة تأسيس المركز في صنعاء. وتشير هذه المصادر إلى ان الاعتقالات شملت ٢٠٠ ضابط بينهم ٤٠ ضابطا موالين للرئيس الأسبق علي ناصر وهم الذين شاركوا في الحرب إلى جانب القوات الشمالية وتم تسريحهم فيما بعد.

وفسرت عملية الاعتقالات بأنها جاءت بعدما شعرت صنعاء بأن هؤلاء الضباط قد ينشطون لتنظيم انفسهم وهم على اتصال بالجبهة الوطنية المعارضة التي تشمل احزابا وشخصيات جنوبية مستقلة.



سالم صالح : المصير مجهول

الإخوان المسلمون هزموا تيار الزنداني

وأكد لـ «الوطن العربي» سالم صالح محمد، الأمين المساعد للحزب الاشتراكي «أن صنعاء اختارت هذه الإجراءات القمعية جوابا على تأسيس الجبهة الوطنية المعارضة ورفضت اهداف الجبهة. وهي أهداف حسب رأيه مقبولة ووسط يمكن التفاوض على أساسها لإخراج البلاد من ازمتها.

فاشلة ومشلولة

ويرى سالم صالح أن الإجراءات القمعية جاءت أيضا لتؤكد على ان الحكومة الجديدة فاشلة ومشلولة منذ تشكيلها. فتركيبتها عكست في الحقيقة الصعوبات التي تواجه الرئيس والقوى المؤتلفة في تقاسم الحصص. فالأزمة سياسية واقتصادية إذ ان العديد من شركات النفط التي كانت تعمل في الجنوب قبل الحرب لم تعد وتحاول بيع الحقول بنصف أسعارها وليس هناك من يشتري. وإلى ذلك ترفض فرنسا تجديد بروتوكول التعاون مع صنعاء مالم تتم المصالحة الوطنية فيما لو توقفت الولايات المتحدة عن الدعم.

والمشكلة الآن هي كيف يمكن توظيف الأزمة والسخط العام ضد السلطة بحيث يتم بناء قاعدة فعالة للمعارضة؟ وفي اعتقاد سالم صالح أنه يجب الإسراع في العمل ليتم، في أقرب وقت، تكوين مجلس وطني يمثل الأحزاب والقوى المشاركة في الجبهة الوطنية، وتشكيل جهاز قيادي بصيغة لجنة تنفيذية وبدء العمل في الداخل من خلال قيادات تمثل الجبهة وتقوم على تنظيم القوى وقيادة التحركات بالقدر الذي تسمح به الظروف.

ومن الواضح أن مشاكل الجبهة عديدة قبل أن تتمكن من مواجهة ما يجري في المناطق الجنوبية ويتم استغلال الأزمة في إطار عمل منتظم وفعال. ومن أهم هذه المشاكل الانشقاقات التي لم تعلن والتي يعيشها على الأرض الحزب الاشتراكي. فالأمين المساعد للحزب سالم صالح والمهندس حيدر أبو بكر العطاس تم فصلهما اخيرا. ويقول سالم صالح إنه «حين قررنا المشاركة في الجبهة الوطنية لم نكن ندعي تمثيل كل الناس في ظل الوضع الاستثنائي القاهر الذي يعيشه الحزب، خاصة وأن الضربة الرئيسية وجهت إليه. فهناك من الكوادر في الخارج وفي الداخل من يعيشون حالة من القهر والإرهاب والنهب» وأضاف بأن القيادة في الخارج شجعت الداخل على القيام بأية خطوة لإعادة



المصدر : الوطن العربي اللبنانية

التاريخ : ٢١ اكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعارضة الخارجية تستعد لتحريك الملف اليمني دوليا

التوازن إلى الحزب ومن منظور جديد وعلى أساس أفكار جديدة تم تحديدها في ورقة إعادة إصلاح مسار الحزب للوصول إلى مصالحة وطنية في البلاد. وأشار إلى وجود قيادات في الخارج لها وجهة نظر مختلفة.

وفي رأي سالم صالح أن ردود الفعل على ورقة القيادة كانت مقبولة فالداخل ليس له القدرة حاليا على اتخاذ مواقف واضحة خوفا من الملاحقات «ونحن نفهم صعوبات الرفاق. فالأقوال لا تعبر عن الأفعال» وقال إن البعض اعتبر ورقة إصلاح المسار السياسي للحزب بمثابة تحول يصب في النهج الإسلامي وهذا غير صحيح إنما قلنا إنه لابد من الاعتراف بتراثنا الفكري. واعتبر أن اجتماع اللجنة المركزية الذي تم في صنعاء وأدى إلى انتخاب قيادة داخلية لم يمتلك في الحقيقة النصاب القانوني وقلنا أنها محاولة لملمة الأوضاع في إطار الضغوط التي يخضع لها الحزب للذوبان والانتهاء. واعترف بأن القيادة في الخارج لم توافق على الاجتماع ولكن في الوقت ذاته لم تعلن عدم موافقتها. وأشار إلى أن هذا الموقف يعكس رغبة لدى القيادة بأن «تترقب مدى الضغوط وتأثيرها على الحزب فإذا نجحت تلك الضغوط سيكون للقيادة رأيها ووجهة نظرها».

ويؤكد سالم صالح بأنه نبه القيادة في الداخل إلى ما يجري وإلى محاولة السلطة فرض أشخاص للتكلم باسم الحزب بهدف إيجاد شرخ كامل فيه والتسليم بطبيعة ما نتج عن الحرب. وقال «هناك مجموعة من العناصر التي هي أصلا من زملائنا في مناطق الشمال تحاول أن تطرح صيغا وأفكارا عجزت السلطة أن تفرضها علينا». هذا الأمر غير مقبول وعمليا الحزب الاشتراكي معروف أين نشأ وكيف تشكل وما هو تاريخه، ولا يستطيع أحد في السلطة أن يمسح ذلك بقلم فأنا أطالب الإخوة بالعمل على الدفاع عن رفاق لهم ملاحقين وطردوا من وظائفهم.

قرار الفصل مرفوض

وحول الضغوط التي يواجهها الحزب في الداخل يقول سالم صالح إن المهمة التي رسمها علي عبدالله صالح للحزب هي فصل القيادة في الخارج. وهذا يعني أن قرار الفصل الذي تم اتخاذه أخيرا ضد سالم صالح والعطاس هو قرار جاهز من السلطة ونفذته أدوات في الحزب الاشتراكي. ويؤكد سالم صالح أنه كان يتوقع هذا القرار، معتبرا الأمر غير شرعي إذ «لا أحد يمتلك حق أحد بأن يعمل ويطرح قضايا. فنحن طرحنا أهدافا فليناقشوها. وطرحنا سياسة فليتفاوضوا عليها».

ويضيف سالم صالح أن «قرار الفصل مرفوض، وقد تجاوزت قيادة الداخل الخطوط الحمر وهي خضعت كليا لضغوط السلطة.

وكل شيء أصبح واردا الآن لا سيما وأن الحزب ضرب في الجنوب وهو في حاجة لفترة زمنية للم الشمل. فالحزب له وجود مهم لكنه غير منظم ولابد من إعادة بنائه على أسس ومنظومة جديدة من العلاقات». ومن غير المستبعد أن يكون الرد على فصل القيادة الخارجية هو إعادة تكوين الحزب من جديد في



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي اللبنانية

التاريخ : ١ آب أيلول ١٩٩٤

الجنوب، حسب توقعات قيادات في الداخل عارضت قرار الفصل.

والواقع أن قيادة الخارج أو بعضها، تتطلع إلى صياغة جديدة قريبة من ورقة الإصلاح التي عرضت لإصلاح مسار الحزب أي التقرب من القوى التقليدية والابتعاد عن المفهوم التاريخي للاشتراكية. وتأتي هذه النظرة من قراءة للتحولات التي طرأت في المجتمع من حيث توسع دور القيادات الإسلامية.

ويقول سالم صالح إن ما حدث بعد مؤتمر الإصلاح هو أن التحالف القبلي الإسلامي في الشمال تغير لصالح الإخوان. ففي حزب الإصلاح انتصر الجناح الذي يؤمن بالتنظيم وبالفكر واستبعد الواجهات والعناصر الهامشية (ويقصد هنا تيار عبدالمجيد الزنداني). «فمجيء ياسين عبدالعزيز وهو «شخص احبه وهو قدير وفاضل ومن خلال جلسات معه اعتقد أنه يمثل الراس التنظيمي المستنير البعيد عن الدعاية والإرهاب، هو انتصار لمجموعة الإخوان المسلمين الحقيقيين في اليمن». ويعتقد سالم صالح انه تم تهميش مجموعة الزنداني الذي ارتبطت به الكثير من الأعمال الإرهابية وكذلك استبعد الشباب الليبرالي داخل الإخوان. وهذا سيعمق الخلاف مع المؤتمر الشعبي لتصبح المواجهة في الفترة المقبلة بين الإصلاح والمؤتمر. فتركيبة السلطة حاليا حسب رأي سالم صالح تحمل في جذورها الصراع الحقيقي الذي لابد أن يؤدي إلى إخضاع طرف لآخر. ومن الصعب على علي عبدالله صالح الانتصار حاليا لأن الإصلاح في الجنوب هو الأقوى وهو الذي يمثل تقريبا كل المراكز ويمسك بالسلطة بالإضافة إلى وجوده الفعال والقوي في تعز وأبين.

ويعتقد سالم صالح أن ياسين عبدالعزيز قرر البروز لأن ما حدث كان الفرصة الذهبية لمجموعة الإخوان. «لذلك أصبح مصير السلطة مجهولا وما ينتظر اليمن وضع أكثر صعوبة من السابق».

وهذا الأمر سيؤدي إلى انعدام الاستقرار وسينعكس ذلك على المنطقة. وفي هذا الصدد ستحاول الجبهة الوطنية تنشيط العمل بقراري مجلس الأمن لاسيما الجانب الذي يطالب بالحوار والمصالحة الوطنية. وتجري حاليا اتصالات بمبعوث الأمم المتحدة ومجلس الأمن الأخضر الإبراهيمي لمعرفة مدى استعداد الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لتنشيط دور المجلس ومواصلة العمل على تنفيذ القرارين. ولا ينكر سالم صالح أن الولايات المتحدة أعطت الأمل في تنشيط دور المبعوث الرسمي للأمم المتحدة، حينما أعلنت أن السلطة في صنعاء لم تقم بما كان مطلوبا منها لإعادة الاستقرار إلى البلاد وتنقية الأجواء.

ومن الواضح أن الاعتقالات الأخيرة وعمليات الدهم المتواصلة في الجنوب من شأنها أن تعيد تحريك الملف اليمني. وهناك احتمال أن يتم الاتصال بالبلدان العربية المؤثرة لإعادة فتح هذا الملف لاسيما بعد وصول أنباء عن وجود علاقات بين أطراف أصولية معارضة في بعض الدول الخليجية والنظام اليمني.

باريس – سعيد القيسي



المصدر : [illegible]
القاهرية

التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٩٤

ضم قيادات المعارضة للمجلس الاستشارى اليمنى الجديد

يواصل الرئيس اليمنى- على عبد الله صالح- فى هذه الأيام مشاوراته بشان اختيار أعضاء المجلس الاستشارى الجديد الذى قرر تشكيله طبقاً للدستور المعدل، وتتضمن قائمة أعضاء المجلس عدداً من زعماء أحزاب المعارضة وحزب الإصلاح ذى التوجه الإسلامى الذى سيعين منه «عبد السلام خالد كرمان»، عضو الحزب ووزير الشئون القانونية السابق. وقد أكد قانون المجلس الاستشارى أهمية توخى الخبرات والكفاءات عند اختيار أعضاء المجلس، وإن كان الدستور المعدل لم يحدد أى اختصاصات المجلس، كما تجنب تحديد صلاحيات له تتعارض أو تتقاطع مع صلاحيات مجلس النواب بصفته الهيئة التشريعية العليا المنتخبة فى اليمن، بينما خضع المجلس الاستشارى مباشرة لرئيس الدولة الذى يخوله القانون الإشراف على وضع اللائحة الداخلية المنظمة لعمل المجلس ولا تزال معايير الانتماء الاجتماعى والتمثيل الجغرافى تفرض نفسها فى مسالة اختيار أعضاء المجلس بهدف تحقيق حد أدنى من المصالحة الوطنية من خلال تمثيل مختلف الجهات والمحافظات فى عضوية المجلس



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٩٤

علي صالح: هدف البيض كان دولة حضرموت

□ صنعاء - من فيصل مكرم وإقبال علي عبدالله:

■ شن الرئيس علي عبدالله صالح الذي يقوم بزيارة لحضرموت هي الاولى منذ انتهاء الحرب حملة شديدة على السيد علي سالم البيض والسيد حيدر ابو بكر العطاس والسيد صالح ابو بكر بن حسينون الذي قتل في المعارك. وقال ان الهدف «الاستراتيجي» لهؤلاء كان «فصل حضرموت». واضاف: «ان الخونة نسوا ان حضرموت هي اكثر محافظات اليمن وحدوية». واتهم البيض والعطاس وبن حسينون بتسلم اموال «اشتروا ببعضها أسلحة الموت والدمار وجيروا البعض الاخر الى حسابات خارجية خاصة». واكد «ان ابناء حضرموت لم ينسوا ما فعله بهم الانفصاليون في قيادة الحزب الاشتراكي من قتل للعلماء وسحل للمشايخ والشرفاء من ابناء حضرموت الذين وقفوا في وجه البطش والارهاب والتسلط الحزبي».

واوضح ان «حضرموت لم تكن ولن تكون الا مع الوحدة لأنها محافظة الثقافة والحضارة والسلام. وقد نشر ابناؤها الدعوة الاسلامية في اصقاع بعيدة في الارض في شرق اسيا وبلدان افريقيا وكانوا رسل محبة وسلام».

واشار في كلمة له امام عدد من قيادات وعلماء ومشائخ حضرموت الى ان «القيادة الانفصالية في الحزب الاشتراكي وعلى راسها البيض والعطاس مارست كل انواع الفساد وكانت حجرة عثرة امام ايصال مشاريع الخدمات والتنمية الى محافظة حضرموت حتى لا يشعر المواطنون بخير الوحدة».

وقال «لو كان في الانفصاليين خير لكانوا رصدوا من تلك الاموال التي تسلموها ثمناً لخيانتهم في تنفيذ مخطط الانفصال، لإنجاز المشاريع التنموية والخدماتية المهمة في المحافظة، لكنهم حفظوها لأنفسهم وجيروها الى حساباتهم الخاصة... ولكن ماذا يمكن ان تفيدهم تلك الاموال التي حصلوا عليها؟ هل سيصطحبونها معهم الى قبورهم؟ ولماذا اشتروا طائرات «ميغ - ٢٩» والقواعد الصاروخية والاسلحة الحديثة؟ هل من اجل اقامة دولة حضرمية» ان ابناء حضرموت اكثر وحدوية منهم وانا اعرف الارتباط التاريخي لأبناء المحافظة بالوحدة، ولم تات تلك القيادات الانفصالية التي تدعي الوصاية على حضرموت من قاعدة شعبية بل جاءت بقوة الحديد والنار والقهر».

واكد وهو يتحدث في مدينة المكلا عاصمة حضرموت (معقل البيض خلال الحرب التي شهدتها البلاد في شهري أيار (مايو) وحزيران (يونيو) الماضيين والمكان الذي اعلن منه البيض قرار الانفصال على الوحدة في ٢١ أيار الماضي) ان «الانفصاليين ارادوا التخلي عن اليمن الكبير الذي يمتد شريطه الساحلي على أكثر من الفي كلم ويتجاوز عدد سكانه الـ ١٤ مليون نسمة من اجل اقامة دويلة صغيرة قزمة. ومن اجل اطماعهم وانانيتهم نسوا أن الانسان لدينا اغلى من مليون أو حتى عشرة ملايين برميل نفط». وقال: «البشر هم ثروتنا الحقيقية... فالانسان اليمني انسان مكافح يركض وراء رزقه أينما كان في شرق الدنيا وغربها وجنوبها وشمالها».

وكشف: «ان الانفصاليين كانوا يخططون للتمترس في المكلا بمجرد هزيمتهم في عدن». وقال «لقد باع هؤلاء الوطن بثمن بخس وسيحاكمهم حتى الأطفال الذين لم يولدوا بعد لانهم خانوا الوطن والدستور والشعب».

وعلمت «الحياة» من مصادر قريبة من علي صالح ان «الرئيس اليمني سيزور عدن قريباً وسيمكث فيها اكثر من شهر تنفيذاً للقرار السابق الذي اتخذه في تموز (يوليو) الماضي والقاضي بان تكون عدن العاصمة الشتوية للبلاد تنتقل اليها كل السلطات الاشتراعية والتنفيذية لممارسة عملها» وتوقعت المصادر ذاتها ان «يعلن الرئيس اليمني عند زيارته عدن قرارات مهمة في شان المنطقة الحرة».



المصدر : العالم اليوم
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢-٢ اكتوبر ١٩٩٤

ندوة يمنية ناقشت تطويره

70 ملي[illegible]ن دولار من البنك الـــدولى لتحديث برامج التـدريب المهنى باليمن

□ صنعاء - محمد على الديلمى:

خصص البنك الدولى 70 مليون دولار لدعم مشروع التدريب المهنى باليمن أكد ذلك يوجندر راساران ممثل البنك فى صنعاء الذى شارك فى أعمال الندوة الوطنية حول مشاركة القطاع الخاص فى إدارة وتمويل التدريب المهنى باليمن.

وشدد ممثل البنك الدولى على ضرورة إجراء إصلاحات أساسية فى نظم التدريب داخل سوق العمل فى اليمن لوجود ضعف فى النظام التدريبى القائم وأكد أهمية دور القطاع الخاص فى توفير العمال المهرة.

وتعد الندوة أول نشاط للحكومة اليمنية الجديدة لتشجيع القطاع الخاص واقيمت تحت رعاية الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية ووزارة التامينات والشئون الاجتماعية وشارك فيها عدد من المنظمات الدولية كاليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة للانماء.

وأوضح محمد حسن الزبيرى نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية ان الهدف الأساسى للندوة هو الاستفادة القصوى من برامج التنمية التى تقدمها الامم المتحدة والتعرف على وجهة نظر أصحاب الاعمال للاستفادة من برامج التدريب المهنى وأضاف ان القطاع الخاص طالب بإنشاء هيئة مستقلة ماليا واداريا تدير مراكز التدريب التى تديرها الحكومة حاليا.

وفى دراسة قدمها للندوة مصلح محسن العزيز من هيئة التدريب المهنى أوضح الباحث المعوقات والصعوبات التى يعانى منها جهاز التدريب المهنى ومنها تعدد الجهات المشرفة على الجهاز وافتقاد الدعم المادى اللازم لتاهيل المتدربين.

وصرح المهندس جمال عبد الخالق الخولانى نائب رئيس هيئة التدريب لـ «العالم اليوم» بأن أهمية الندوة تكمن فى اتجاه الدولة نحو الاصلاح الاقتصادى الذى يعتمد فى الاساس على مشاركة القطاع الخاص وتاهيل الكوادر الفنية اللازمة ورفع مستوى مهارتها.

كما تقدمت ادارة التدريب المهنى فى اليمن بمقترحات تؤدي إلى تطوير النظام القائم بإنشاء مجلس وطنى للتدريب المهنى يتشكل من عضوية ممثلين عن القطاعين العام والخاص وينتخب رئيسه من بين الاعضاء وتكون مسئوليته جعل نظام التدريب أكثر فعالية وكفاءة.



الوزير السابق وعضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي صالح مثنى لـ «الشرق الأوسط»

الرئيس اليمني لديه نوايا طيبة لتأمين العمل السياسي والوضع الراهن بداية مرحلة توفر للقيادة فرصة القرار

لندن: من عبد الله حموده

اكد صالح عبد الله مثني ـ عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، واحد القيادات التي غادرت جنوب اليمن بعد الهزيمة في الحرب الاخيرة ـ ان المشكلة التي تواجه اليمن حاليا ذات شقين، الاول: يتعلق باعادة صياغة علاقات القوى السياسية في اطار استراتيجي بناء. والثاني: هو معالجة الازمة الاقتصادية المتفاقمة، والمشكلات الاجتماعية والامنية الناتجة عنها، بهدف تحقيق الوحدة الوطنية.

وقال انه «في الطريق للعودة. اذا سهل لنا الاخوان ذلك»، ونفى تاييده للمعارضة في الخارج، «الا اذا كانت جزءا من المعارضة الوطنية في الداخل». واضاف قوله «كنا نتمنى ان يبقى كل اعضاء الحزب يمارسون عملهم السياسي في اطار الحزب الاشتراكي.. خدمة للمصالح الوطنية العليا». وذكر ان سبب تاخر عودة كثير من القيادات هو رغبتهم في التاكد من حصولهم على حقوقهم كاملة بما فيها منازلهم وسياراتهم.

وكان صالح مثني يشغل منصب نائب وزير امن الدولة في الشطر الجنوبي من اليمن قبل الوحدة، ثم تولى وزارة النقل في حكومة الفترة الانتقالية، ولم يدخل حكومة الائتلاف الثلاثي (بين المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح والحزب الاشتراكي) بعد انتخابات ابريل (نيسان) 1993، ولم يشغل منصبا رسميا في دولة اليمن الديمقراطية التي اعلنت اثناء الحرب اليمنية الاخيرة.

وفي ما يلي نص الحوار الذي تم عبر الهاتف بين «الشرق الاوسط» في لندن، ومقر اقامة صالح مثنى في ابوظبي.

● كيف ترى الموقف في اليمن حاليا؟ هل تهيأت الظروف لازالة أسباب الازمة السياسية، التي ادت الى نشوب الحرب الاخيرة؟

ـ لكي نتوصل الى اجابة وافية للشق الأول من السؤال، لا بد أن يعتمد الانسان على تقييم متكامل للوضع الراهن، وبالنظر الى ان ذلك لا يسهل التعبير عنه في اجابات مقتضبة، فإن المرء يمكن أن يقول ان الوضع الراهن هو بداية مرحلة جديدة من العمل السياسي، يمكن ان يترتب على خوض غمارها مستقبل الوطن، وامكانيات استقراره.

ويعتمد ذلك بدرجة اساسية على مجموعة السياسات التي تتبناها القيادة اليمنية وعلى درجة ومستوى تعامل مختلف القوى السياسية مع تلك السياسات. فالوضع خرج لتوه من مواجهة كبيرة، وحرب وطنية شاملة، وربما تتوفر الآن ظروف ملائمة لطي صفحة الماضي، والشروع في خوض مرحلة البناء الوطني، خاصة بعد ان تجاوز الوضع حالة المجابهات السابقة، وانتقل الى مرحلة تستطيع فيها قيادة السلطة ان تحدد الوضع الذي تريد ان تبنيه في الوطن.

● هل انتفت ظروف الازمة السياسية؟

ـ اذا دققنا بمسؤولية في الامور، سنجد ان عوامل الازمة السياسية ما زالت قائمة، وهي مجموعة من المشاكل بحاجة الى حل فعلي وجاد. و مشكلة العمل السياسي تعتبر في مقدمة المشاكل التي ادت الى الازمة.

وفي اطار المناخ الديمقراطي الذي ينبغي ان يترسخ في البلاد يتعين على القوى السياسية ان تعيد صياغة علاقاتها في اطار استراتيجي بناء، بحيث تسعى الى عملية اصلاح الاوضاع، وليس الى تغييرها، وتعتمد على التعايش بدلا من المجابهة، وتشكل وضعا للوفاق الوطني، بدلا من الاستئثار من اي نوع كان.

والمشكلة الثانية هي الازمة الاقتصادية المتفاقمة، ويترتب على حلها تحقيق وضع افضل للاستقرار السياسي، ومراجعة الازمة برمتها. وهناك مشاكل اجتماعية ومشاكل امنية اعتقد انه من اللازم فهمها ومعالجتها، لتحقيق الوحدة الوطنية والاجتماعية للشعب. واذا كان هناك من شيء اخر، فإنني اقول انه في مقدمة تلك المشاكل، التي ينبغي الشروع في حلها للسيطرة على

عوامل الازمة السياسية، هي: اذا لم نقل بالطموح الكبير بناء الدولة، فإنها بناء ادارة فعالة، تستطيع ان تكون اداة للبناء الوطني الشامل، الذي يؤدي الى تجاوز ضعف البناء المؤسسي المتوارث للدولة.

مواقع المعارضة

● ما هو موقفك من الدعوة الى تشكيل جبهة وطنية للمعارضة في الداخل، وهل تعتبر مشروعا مقبولا للعمل السياسي في اليمن؟

- نحن خرجنا من احداث كبيرة جدا، ومثلما قلت فإن اي عمل سياسي يفكر احد في القيام به، يجب ان يخضع لعملية تقييم متكاملة، بحيث نستخلص دروس الماضي، ونعتمد على تحليل الوضع الراهن، وتوصيف المشكلات التي يعيشها الوطن، وبالتالي نبحث في اشكال العمل السياسي المناسبة لمعالجة تلك المشاكل.

ونحن لسنا امام مباراة لكسب السباق، وحمل الالقاب، فالعمل الوطني اكبر من ذلك بكثير. وتشكيل الجبهة الوطنية للمعارضة في الداخل يجب ان يقوم على مقومات البناء الديمقراطي للدولة، وليس على منهج معارضة مهني بحت، الا في حالة ان تتوقف عملية المشاركة الوطنية في ادارة شؤون البلاد.

من وجهة نظري، الظروف الصعبة التي يمر بها اليمن لا تحتمل معارضة بالمعنى التقليدي، بحيث يدخل الوضع في حالة اخرى من المجابهات السياسية. وينبغي ان يتوفر لدى كافة القوى السياسية شعور عال بالمسؤولية، يدفعها للعمل المشترك لحل مشكلات الوطن الكبرى.

ومع ذلك، اذا ارادت سلطات الدولة والقوى السياسية الاخرى ان تصيغ علاقاتها في اطار سلطة ومعارضة، فإن ذلك امر ممكن، ولكن هذه الجبهة ينبغي التريث في اقامتها، الى ان يكتمل حوار وطني شامل، يستطيع ان يخرجها، بحيث تؤدي وظيفة بناءة في اطار الوضع الوطني.

● ما هو موقفكم من زملائكم في الجنوب، الذين اختاروا طريق المعارضة في الخارج - على الاقل في المرحلة الحالية؟ وهل توجد احتمالات للتنسيق معهم في مرحلة لاحقة؟

- لسنا مع اي معارضة في الخارج الا في حالة ان تتوقف كل الفرص لوجود معارضة في الداخل، اذا كان لا بد للمعارضة ان تنشا. وثانيا فإن اي معارضة في الخارج لا تستطيع ان تخدم العمل الوطني بصورة بناءة، الا اذا كانت جزءا من المعارضة الوطنية في الداخل.

وبالنسبة لزملائنا في الحزب، كنا نتمنى ان يبقى كل اعضاء الحزب يمارسون عملهم السياسي في اطار الحزب الاشتراكي اليمني. وهذا يعني ان يحصلوا على تخويل من قيادة الحزب في الداخل لأي دور سياسي يريدون الاضطلاع به، خدمة للمصالح الوطنية العليا.

احتمالات التنسيق

● هل هناك امكانية للتنسيق مع الاشتراكيين المعارضين في الخارج؟

- قيادة الحزب في الداخل هي المعنية برسم سياسات وانشطة الحزب، ودور اعضائه، وهي المعنية بايجاد ذلك التنسيق.

● ولكن ذلك يثير قضية وحدة الحزب من ناحية، وقضية عمل المعارضة في الداخل والخارج من ناحية اخرى؟

- مثلما قلت، فإن القيادة في الداخل هي المعنية بتحديد مثل هذه الامور، ولكنني اعتقد ان فعالية اي عمل سياسي تكون في الاطار الاوسع والاشمل. كنت اود ان اقول ايضا ان هذه المعارضة، تاتي انطلاقا من النتائج التي وصلت اليها الاوضاع بفعل الحرب، والمعطيات المحيطة بالوضع اليمني بشكل عام، ومن ثم ينبغي ان تكتسب بعدا وطنيا وسلميا، وان لا تثير ممارستها اي اشكاليات في العلاقة بين اليمن وجيرانه واصدقائه في الخارج.

وسير التطورات الماضية يبين ان هناك شبه اجماع اقليمي وعربي ودولي حول استمرار الوحدة اليمنية، واي معارضة لا تستوعب هذه المسالة لا تستطيع ان تحقق اي نجاح.

● ما هي ظروف اصدار بيان ابوظبي، الذي حمل اسمك ضمن اسماء اخرى، واعترض على اعلان الجبهة الوطنية للمعارضة (موج)؟

- بمراجعة الاجابات السابقة يمكن فهم ردنا على مضمون هذا السؤال. ولكن مثلما جاء في البيان، نحن لم نستشر، وبالتاكيد لم يوفق هذا العمل - الذي جرى الاعلان عنه - في ان يكون تعبيرا عن اجماع وطني لكل القوى السياسية، التي ترى نفسها خارج السلطة وتعارضها، وبذلك فإنه يفتقد فرص النجاح، ويمكن فهمه على انه يسير في طريق تفكيك العمل السياسي، بمعنى انه عمل محدود.

● بعض قادة جبهة المعارضة قالوا انهم اطلعوكم على مضمون بيان اعلانها مسبقا، فكيف لم تستشاروا؟

- لم يكن لدي علم بذلك، وفهمت من الاخوة الذين يقيمون هنا (في ابوظبي) انهم لم يعلموا بذلك ايضا.

● ما هي ظروف وضع اسم اللواء هيثم قاسم طاهر على بيان ابوظبي دون علمه؟

- اعتقد انكم تحدثتم اليه، وهيثم في وضع خاص، ربما لا يستطيع ان يزج بنفسه في اي عمل، اكثر مما حدث في الماضي، وعليه مسؤوليات نحو زملاء، وعليه ان يعرف كيف يتصرف، لكي لا يعرضهم لمزيد من الضرر والخسارة.

● تردد الحديث كثيرا عن عودة قيادات - او عناصر - الحزب الاشتراكي الموجودة في الخارج، ولكن ذلك لم يحدث حتى الآن، فما هي اسباب هذا التأخر؟ وما هو موقفكم من قيادة الحزب في الداخل؟

- التاخر في العودة ليس موقفا من القيادة في الداخل، ومعظم اعضاء الحزب في الخارج يتوقون للعودة الى الوطن، والكثيرون منهم فقدوا منازلهم وممتلكاتهم وسياراتهم، واصبحوا لا يجدون مكانا ياوون اليه، كما ان البعض ممن عاد لم يحصل على حقوقه كاملة، مثلما يؤكدون ذلك في اتصالاتهم، وهم ياملون ان يعودوا الى اعمالهم، او الى اي اعمال تسمح لهم بتامين حياة كريمة، وينتظرون مبادرة السلطة في دعوتهم للمشاركة في البناء الوطني.

مخاوف العودة

● هل تخشون من قيود على حركتكم او ممارستكم لأي نشاط سياسي لدى عودتكم؟ وهل ما زالت المشكلة الامنية - التي هددت قيادات الاشتراكي بالاغتيال في المرحلة السابقة - قائمة؟

- ليست هناك مخاطر جدية، لانني اعتقد ان الاخ الرئيس لديه نوايا طيبة، وارادة لتامين ظروف امنة للعمل السياسي بشكل عام، ولا اعتقد ان هناك سياسة قائمة غير ذلك. وتحتاج القيادة - بصورة اكثر - الى ان تحكم سيطرتها على كل اطراف النظام، وان تحد - بصورة حازمة - من نمو مراكز قوى او سلطات متباعدة داخل دولة واحدة.

وحتى الشركاء الآخرين في النظام - من التجمع اليمني للاصلاح - كما جاء في قرارات مؤتمره الاخير، فإنهم يتمسكون بسياسات بناءة للعمل السياسي الوطني، ولدي انطباع بانهم قادرون على تقديم نموذج حقيقي للتعايش والمشاركة في الحكم، من خلال عملهم في اطار نظام ديمقراطي وسلمي، وشركاء مع القوى السياسية الاخرى.

بمعنى آخر فإنه في الوطن تتوفر ظروف استقرار سياسي وامني، يزيل كل المخاوف الامنية، ولكننا سنرى كل شيء على ارض الواقع في المستقبل.



بوادر تفاؤل

● بما انك تتحدث بهذا القدر من التفاؤل عن المستقبل، هل يعتبر تشكيل الحكومة اليمنية الجديدة خطوة على الطريق الصحيح لاعادة البناء؟

- بالتاكيد.. تتعلق آمال الناس جميعا بدور الحكومة في معالجة المشاكل التي تواجهها البلاد، وفي المقدمة معالجة المشكلة الاقتصادية، وبناء سلطات الدولة على صعيد الوطن باسره، وتحديث الادارة، بحيث نتمكن من استقطاب كافة الكفاءات الشابة، القادرة على تحمل مسؤولياتها بكفاءة افضل.

وهناك جيل من الكوادر الوطنية والسياسية، يتطلع الى ان يحتل مكانه الطبيعي في ادارة الدولة الجديدة، وربما يتوقون الى دور اكبر في المستقبل. لانهم يشعرون انهم يستطيعون ان يساهموا بصورة اكثر فعالية في معالجة المشكلات الاقتصادية والادارية.

● قلت في اجاباتك السابقة ان المشكلة الامنية انتهت، كما انك متفائل بشأن حل المشكلات الاقتصادية، رغم ان سياسات الحكومة اما غير واضحة، او تواجه صعوبات كبيرة؟

- يجب ان لا نستبق الامور، فالحكومة لم تقدم برنامجها بعد، ويتطلع الناس لان يشمل برنامجها كثير من السياسات التي تسعى الى ايجاد معالجات لكل المشاكل القائمة، ونتمنى لهم التوفيق في ذلك.

قضية الدعم

● ركزت في حديثك على اهمية معالجة القضايا الاقتصادية، وقد اعلنت الحكومة عن توجه لرفع الدعم عن السلع الاساسية مما يهدد باثارة مشكلات اجتماعية وسياسية، فما هو تصورك بقضية رفع الدعم على وجه التحديد؟

- هذه المسالة تحتاج الى تقييم حقيقي، فاذا كان هذا الدعم يصل الى المواطن الذي يستحق، فانه من الصعب على اي مواطن ان يوافق على رفعه، اما اذا كان رفع الدعم سيؤدي الى ان تتمكن الحكومة من معالجة الجوانب المختلفة للوضع الاقتصادي، بما يحقق نتائج ايجابية، لتحسين الحياة المعيشية للناس، فهذا امر ممكن.

ورفع الدعم لا ياتي بنتائج نهائية ايجابية، الا اذا اخذ في اطار استراتيجية اقتصادية متكاملة، تسمح بان توظف هذه العملية في تقليص العجز في الموازنة العامة، ومكافحة ارتفاع معدل التضخم وتوظيف الوفورات المحققة من رفع الدعم، في مشروعات اقتصادية واجتماعية جديدة.

● اين يذهب الدعم الآن؟

- الوضع الاداري القائم ليس على درجة من التكامل، بحيث يصل الدعم الى المواطن بنفس المعدلات وبنفس الحجم الذي تقرره الحكومة لان الدعم خصصت له مبالغ هائلة، ولكن اثر الدعم لا يظهر عند وصول السلع للمواطن.

● هل يمكن ان تقدم التنمية الاقتصادية حلا للمشكلات السياسية في اليمن في الامد المتوسط؟

- اعتقد ان ذلك صحيح بالكامل، فالمشاكل الاقتصادية هي سبب كبير جدا لعدم الاستقرار السياسي، وانا اعتقد ان الجهود التي تبذل لاستقرار الاوضاع السياسية ينبغي ان تتركز على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

وفي ذلك السياق ينبغي التفكير بصورة جدية في السير على طريق الحرية الاقتصادية ، وتجعل ادارة مؤسسات القطاع العام امام تحد حقيقي، لكي تجد لها مكانا وسط السوق، للاعتماد على كفاءة ادائها، وليس على حماية السلطة، وبفتح فرص كبيرة للاستثمار الخاص الوطني والاجنبي، في ان يطرق كل مجالات التنمية.

جراة الطرح

● لماذا لم يطرح الحزب الاشتراكي هذا الخيار بجراة عندما كان في الحكم؟

- الحزب الاشتراكي قرر منذ فترة ما قبل الوحدة اعتماد برنامج الاصلاح السياسي والاقتصادي، وكان يشق الطريق نحو اعتماد مبدأ الحرية الاقتصادية في نهاية المطاف، ولكنه كان في مرحلة دراسة هذه المسالة. والحزب الآن في مرحلة انتقالية، يحتاج فيها الى التجديد الجذري لبرنامجه السياسي والاقتصادي، وليس امامه مفر من ان يعتمد سياسة الحرية الاقتصادية، اذا اراد فعلا ان يغير من سياساته السابقة، وان يقدم نفسه كشريك مامون في العمل الوطني، وقد تحرر كلية من آثار الايديولوجيات الجامدة، التي سيطرت عليه في السابق.

ولا يعني ذلك ان نفهم الحرية الاقتصادية بالمعنى الذي يؤدي تطبيقه الى تعميق المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، اذ ان الكثير من البلدان - في اطار الحرية الاقتصادية - يعتمد اجراءات فعالة للملاءمة بين مبادئ الحرية، وتحقيق التطور الاقتصادي المتوازن. وهناك على سبيل المثال - المدرسة الاشتراكية الديمقراطية في المعالجة.

● متى تعود الى اليمن؟

- نحن في الطريق، اذا ما سهل لنا الاخوان ذلك؟



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم القاهرية

التاريخ : ٣ اكتوبر ١٩٩٦

القمح

اليمن يقدم عرضا جديدا لشراء النوع الامريكى

□ شيكاغو-رويتر.

قال مصدرون امريكيون ان اليمن تقدم بعرض جديد لا تغير فيه لشراء 60 الف طن من القمح الشتوى الاحمر الصلد والابيض بموجب دعم الصادرات للشحن فى الفترة بين شهرى فبراير (شباط) ومارس (اذار).

واضافوا قولهم ان اليمن عرض 149 دولارا للتسليم على ظهر السفينة سعرا للقمح الابيض و 143 دولارا للقمح الاحمر الصلد.

وكانت وزارة الزراعة الامريكية رفضت عطاءين مماثلين فى وقت سابق امس.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢-٢-اكتوبر-١٩٩٤

اتخذ اجراءات سريعة بعدما قطع مشاورات مع «الاصلاح»

علي صالح انتقل الى حضرموت اثر أنباء عن تدهور إوضاعها

□ صنعاء
من فيصل مكرم وافبال علي عبدالله:

■ تابع الرئيس علي عبدالله صالح امس جولته في محافظة حضرموت وهي بدات الاربعاء الماضي. وقالت مصادر سياسية في صنعاء ان الرئيس اليمني بدا هذه الجولة التي تستهدف اتخاذ اجراءات سريعة لتحسين الاوضاع في المحافظة التي قال ان «هدف الانفصاليين كان تحويلها الى دولة».

واوضحت هذه المصادر انه وفي ضوء التقارير التي تتلقاها الحكومة في صنعاء نباءً عن الاوضاع المتدهورة في محافظة حضرموت في ميادين الخدمات العامة ونظرا الى ان حضرموت موطن للثروة وميدان خصب لمختلف مشاريع الاستثمار المحلي والعربي والاجنبي. قطع علي صالح مشاوراته مع قيادات الشريك الجديد في الائتلاف الحاكم (التجمع اليمني للاصلاح) والمتعلقة باستكمال قرارات تعيين المسؤولين في مختلف مفاصل الدولة بدءا بالمحافظين ونواب الوزراء مرورا بالمجلس الاستشاري الذي صدر اخيرا قانون بإنشائه. وغادر صنعاء صباح الاربعاء في زيارة لحضرموت. ولم يتأكد حتى الآن ما اذا كانت الزيارة بداية جولة تشمل محافظات اخرى. وبعيد وصوله، استدعى الرئيس اليمني تباعاً عدداً من المسؤولين في الحكومة من صنعاء واصدر توجيهاته بتعميم البث التلفزيوني للقناة الاولى في صنعاء على كل من محافظتي حضرموت والمهرة وتوفير عدد من المولدات الكهربائية الاحتياطية للتغلب على مشاكل الكهرباء بصورة موقتة ريثما تقام محطة كهربائية متكاملة واجراء اصلاحات سريعة للطريق المعبد بين مدينتي سيؤن والمكلا والتي تبلغ طولها ٣٥٠ كلم، كما أمر بتوفير مبلغ ٥٠ مليون ريال لمشروع جامعة حضرموت وانشاء كلية للهندسة في مدينة المكلا ووضع حجر الاساس لعدد من المدارس. كذلك اصدر اوامر بحل الكثير من المشاكل التي تعترض اجهزة الدولة والمؤسسات العامة وسرعة توفير المواد الغذائية الضرورية بالاسعار الرسمية.

وجاءت زيارة علي صالح الى حضرموت لشعوره باهمية الاعتناء بالمحافظة والاقتراب من مشاكل ابنائها الذين وقفوا الى جانب قواته موقفاً ايجابياً وكان دورهم عاملاً في حسم المعارك العسكرية لمصلحة القوات الحكومية في وقت راهن السيد علي سالم البيض على قيادة دولة الجنوب التي اعلن انفصالها عن دولة الوحدة من مدينة المكلا في حضرموت. واكد علي صالح ان مخطط القيادات الانفصالية كان اقامة دولة حضرمية في محافظة حضرموت الغنية بالنفط وذات الموقع الاستراتيجي على البحر العربي، خصوصاً ان المحافظة توفر مقومات لدولة اذ فيها موانئ وثروة ومدن ومطارات وأراض مترامية الاطراف. الى جانب ذلك شعر الرئيس بنوع من الاستياء لدى ابناء حضرموت من الشخصيات التي تبوأت مناصب في الدولة بحكم انتمائها الى المحافظة باستثناء السيد فيصل بن شملان وزير النفط والمعادن الذي يتمتع بشعبية كبيرة في حضرموت بحكم مكانته القبلية ولانه لم تكن تربطه بالحزب الاشتراكي علاقة ابان حكم الحزب لجنوب اليمن قبل الوحدة.

وتعمد علي صالح في خطاباته التي القاها في حضرموت ان يذكر انه كلف بن شملان مهمات ليست من اختصاص وزارته مثل توفير المحركات الكهربائية وتمويل العديد من المشاريع.

ولن يغادر علي صالح حضرموت قبل ان يضمن شعبية له في المحافظة وهذا مرهون بتنفيذ المشاريع التي امر بتنفيذها خلال فترة وجيزة.

ومعروف انه رغم ان حضرموت لم تتعرض لخراب ودمار بسبب الحرب، الا ان معاناتها المتمثلة في شح الخدمات المهمة لابنائها من كهرباء ومشاريع المياه

والتعليم والصحة والطرق شكلت قلقاً كبيرا للحكومة ولعلي صالح الذي فشلت محاولاته خلال فترة وجود الاشتراكي في السلطة في احداث تغيير يلمسه ابناء المحافظة ويجعلهم يشعرون بالنقلة النوعية من مرحلة التشطير الى مرحلة الوحدة بسبب التجاذب بين الحزبين الحاكمين انذاك وهما المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي التي استمرت اربع سنوات وانتهت بالحرب الاخيرة.

وادى امس السيد محمد سالم باسندوه اليمين الدستورية امام الرئيس اليمني فى مدينة سيؤن في حضرموت كوزير للاعلام في الحكومة الجديدة التي شكلت في السادس من تشرين الأول (اكتوبر) الجاري برئاسة السيد عبدالعزيز عبدالغني.

وكان باسندود وزيراً للخارجية في الحكومة السابقة التي راسها السيد حيدر أبوبكر العطاس منذ ايار (مايو) العام الماضي حتى ابعاده في ايار (مايو) الماضي.

وشغل السيد باسندوه حقيبة الاعلام في حكومة عبدالغني عام ٧٩ ثم انتقل عام ٨٠ الى رئاسة بعثة اليمن الشمالي (سابقا) في الأمم المتحدة.

ويذكر ان وزير الاعلام الجديد الذي خلف السيد حسن اللوزي كان خارج البلاد لدى تشكيل الحكومة وتادية اعضائها اليمين في التاسع من الشهر الجاري، وهو من ابناء عدن لجا الى شمال البلاد بعد استقلال الجنوب من بريطانيا عام ١٩٦٧.

على صعيد اخر قالت صحيفة «الثوري» الناطقة باسم الحزب الاشتراكي امس ان: «اوساط الحزب الاشتراكي اليمني في محافظة تعز شهدت خلال الأيام المنصرمة، حملة اعتقالات واسعة اقدمت عليها اجهزة امن السلطة دون أية مبررات قانونية».

واضافت ان: «بين المعتقلين اربعة من قيادة الحزب في المحافظة هم عبدالجليل عبده عثمان وغالب عبدالله عابد ومحمد مهيوب شريان وعبدالرحيم ناجى صالح الى جانب اعتقال ١٧ اخرين من اعضاء الحزب في محافظة ابين (شرق عدن) في اليومين الماضيين».

واكدت الصحيفة التي عاودت الصدور اوائل تشرين الاول (اكتوبر) الجاري بعد توقف لاكثر من خمسة اشهر ان «عدداً من المعتقلين تعرضوا للتعذيب الجسدي» وعلمت «الحياة» من مصادر قيادية في الحزب الاشتراكي بصنعاء ان «الحزب سيصدر بياناً يتحدث فيه عن الممارسات غير الانسانية التي يتعرض لها اعضاؤه في العديد من المحافظات».

وامتنع مسؤولون في الحزب عن التعليق على الاعتقالات واكتفوا بالاشارة الى البيان الذي سيصدره المكتب السياسي فى اليومين المقبلين.

قيادة جديدة

وانتخبت منظمة الحزب الاشتراكي اول من امس السيد عبدالواسع سلام سكرتيرا اول للحزب في محافظة عدن خلفاً للسيد صالح شائف حسين الذي ورد اسمه في قائمة الـ ١٦ المطلوبين من السلطة في صنعاء وهو تمكن من الفرار الى خارج البلاد عند دخول القوات الحكومية عدن اوائل تموز الماضي

وذكرت مصادر في الاشتراكى ان «هذا الاجراء اتخذ فى اطار اعادة ترتيب الاوضاع القيادية لمنظمات الحزب في المحافظات التى تضررت بصورة مباشرة من جراء كارثة الحرب والانفصال».

ويذكر ان سلام كان وزيرا للعدل في اول حكومة بعد تحقيق الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ٩٠ وتعرض لمحاولة اغتيال مطلع عام ٩٢ عند بوابة الوزارة نقل على اثرها الى المانيا واميركا لمعالجته وانتخب عضواً في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى فى الدورة الاستثنائية التى عقدت اوائل أيلول (سبتمبر) الماضى فى صنعاء.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢٤ اكتوبر ١٩٩٤

«الاشتراكي»: عسكريون محتجزون في صنعاء ويتعرضون للتعذيب

□ صنعاء -
من إقبال علي عبدالله

■ كشفت مصادر مسؤولة في الحزب الاشتراكي اليمني في صنعاء وجود عدد من العسكريين الجنوبيين في احد السجون العسكرية في العاصمة صنعاء.

وأبلغت هذه المصادر الى «الحياة» امس ان هؤلاء العسكريين احتجزوا اثناء المعارك التي جرت في ايار (مايو) وحزيران (يونيو) الماضيين بين القوات الشمالية والجنوبية وانتهت بهزيمة الاخيرة في السابع من تموز (يوليو) الماضي.

وقالت المصادر ان عدداً من اسر العسكريين تمكن باشكال مختلفة من زيارة المحتجزين وشاهد بعضهم وقد تعرض للتعذيب الجسدي والنفسي «بهدف معرفة بعض الاسرار العسكرية الخاصة بالقوات الجنوبية سابقاً».

واوضحت ان احد المحتجزين، وهو ضابط في القوات الجنوبية ممن اسروا في منطقة خرز القريبة من عدن في حزيران الماضي «كشف لاحد افراد اسرته زاره في السجن اخيراً انه تعرض للتعذيب المبرح ووجهت اليه الأسئلة التالية: ماذا تعرف عن البيض (زعيم الاشتراكي سابقاً)؟ من هم القادة المتشددون في الحزب الاشتراكي والجيش الجنوبي؟ هل لديك وثائق عسكرية، او خرائط عن زرع الالغام؟ من احرق الوثائق العسكرية اثناء دخول قوات الشرعية؟ هل تعرف اين اخفى المتمردون (إشارة الى الاشتراكي) المعدات والاسلحة؟ هل هناك أجانب شاركوا في الحرب؟ ما نوع الطائرات والاسلحة التي خاضت الحرب كذلك

التتمة في الصفحة (٤)



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٤ اكتوبر ١٩٩٤

«الاشتراكي» : عسكريون

تتمة الصفحة الاولى

التي تم استيرادها قبل الحرب او اثناءها؟ ما اسماء الطيارين المنفذين للطلعات الجوية؟».

وأكدت مصادر الاشتراكي انه، الى ذلك، تشكو اعداد كبيرة من المنتسبين الى القوات المسلحة في معسكرات عدن بالذات والمواقع العسكرية المختلفة فيها، من «سوء التعامل معهم من جانب الجهات العليا في وزارة الدفاع ومختلف القوى والأسلحة والألوية التابعة لها».

وقالت ان هذه الجهات تطلب من المنتسبين الى القوات المسلحة وهم جنوبيون، الانتقال الى صنعاء لمتابعة اوضاعهم الجديدة، ولا يتم تسليمهم مرتباتهم «إلا بعد تعذيبهم نفسياً عبر اجراءات ادارية معقدة وتحقيقات سياسية وامنية طويلة واستفزازية». وتابعت انه على رغم ذلك «لم يحصل عدد كبير منهم على مرتباتهم او حقوقهم المالية الاخرى منذ بضعة اشهر، اضافة الى اجبار بعضهم على الانتقال للعيش والعمل في محافظات بعيدة بغية معاقبتهم على اشتراكهم الى جانب الاشتراكي في الحرب، وتحويل بعض آخر الى وظائف لا تتلاءم مطلقاً مع تخصصاتهم الفنية ومؤهلاتهم العلمية».

وتفيد مصادر سياسية في صنعاء ان الحزب الاشتراكي بدأ يوجه انتقاده للسلطة للمرة الاولى منذ خروجه الى المعارضة وتعرض عدد من قادته وكوادره في بعض المحافظات الى الاعتقال والملاحقات فضلاً عن دهم منازلهم من جانب الاجهزة الامنية التابعة للسلطة في صنعاء.

ويذكر ان زعيم الحزب الاشتراكي السيد علي صالح عباد (مقبل) الذي انتخب اميناً عاماً للحزب اوائل ايلول (سبتمبر) الماضي خلفاً للسيد علي سالم البيض الموجود حالياً في سلطنة عمان، اكد لـ «الحياة» بانه «يصعب إقصاء الاشتراكي من الحياة السياسية او تهميش وجوده ودوره». وقال ان «شريكي الظفر العسكري (إشارة الى حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح) كانا قد أعلنا التزامهما العفو العام امام الراي العام المحلي والخارجي، واذا كان القصد من ذلك هو الدعاية السياسية فقط، فإننا نقول ليس هكذا تكون الدعاية، لان لشعبنا وللعالم ذاكرة لا تنسى بسرعة، وسيتحول هذا النوع من الدعاية الى عمل مضر بسمعة السلطة نفسها».

واضاف «ان طرد الموظفين من وظيفتهم لانتمائهم للحزب الاشتراكي هو سابقة خطيرة تقترفها السلطة وتنتهك بها حقوق المواطنة وتسيء الى الوظيفة العامة وتضعفها في الوقت نفسه». واكد انه «لا بد من مقاومة هذه الاجراءات التعسفية بكل الوسائل الشرعية والقانونية».



المصدر : الوسط
اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤-٢-أكتوبر ١٩٩٤

اليمن: تغييرات إدارية وغربلة ديبلوماسية

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

تتجه الحكومة اليمنية الى اجراء عملية تغيير واسعة في اجهزة الدولة تشمل السلطات التنفيذية والقضائية والعسكرية والسلك الديبلوماسي. ففي الادارة التنفيذية فرض ائتلاف المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي في الحكم، عن طريق دمج الدولتين اللتين كانتا قائمتين في الشمال والجنوب قبل الوحدة، ايجاد مناصب جديدة وتعدد القياديين في المركز الواحد لاستيعاب قياديي ومسؤولي الدولتين في دولة واحدة، ما ترتب عليه تعيين نواب للوزراء بعدد الوزارات، اضافة الى حوالي ثلاثة مستشارين وثلاثة وكلاء لكل وزارة كمعدل متوسط، فضلاً عن المديرين العامين. وادى هذا الواقع الى كثير من التناقض والازدواجية داخل اجهزة الدولة واظهر سلبيات تقاسم السلطة. ويشمل هذا الجانب الأجهزة الادارية في المحافظات الثماني عشرة والبعثات الديبلوماسية في الخارج.

وقالت مصادر يمنية ان الرسالة التي وجهها الرئيس علي عبدالله صالح الى الحكومة لم يكن هدفها توجيه الحكومة بقدر ما كانت تمهيداً للتغييرات التي يجري اعدادها وتأكيداً من قيادة الدولة عن دعمها ومشاركتها الحكومة في مسؤولية وضع وتنفيذ الخطة.

وكان الرئيس صالح أشار في رسالته الى «الاختلالات التي افرزتها عملية الدمج والتوحيد للمؤسسات والمرافق الحكومية». وتطرقت الرسالة الى السلطة القضائية والى «احترام الاحكام والقرارات الصادرة» عنها وتنفيذها، ومنع «التدخل في شؤون القضاء».

واعتبرت مصادر سياسية ان نجاح الحكومة في القضية الامنية يتوقف على تنفيذ الاحكام القضائية التي تعطل تنفيذها في الماضي. وتوقعت ان لا يكون اعلان خطة التغييرات سهلاً، ولكن الأصعب هو البدء بتنفيذها نظراً الى احتمال ظهور ردود فعل متنوعة الأغراض والأطراف.

بتكلفة 150 مليون دولار

إنشاء أول مصنع خاص للأسمنت فى اليمن

□ عدن - رويتر:

وضع الرئيس اليمنى «على عبد الله صالح» امس الاول حجر الاساس لمشروع إنشاء مصنع للأسمنت بتكلفة 150 مليون دولار فى منطقة المكلا بمحافظة حضرموت. ويعد المصنع أول مشروع من نوعه يقيمه القطاع الخاص فى اليمن وتبلغ الطاقة السنوية المبدئية للمصنع حوالى 500 الف طن على ان ترتفع لتصل إلى مليون طن ومن المتوقع الإنتهاء منه خلال ثلاثة سنوات.

ويذكر أن اليمن تمتلك حاليا حوالى ثلاثة مصانع للاسمنت مملوكة بالكامل للقطاع العام وتبلغ اجمالى طاقتها 1.3 مليون طن سنويا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم القاهرية

التاريخ : ٢٤-١٠-١٩٩٤

البرلمان يناقش الإصلاحات قريبا

ضغوط غربية على اليمن لاتباع نظام السوق الحر

□ صنعاء ـ العالم اليوم:

يستعد رئيس الوزراء اليمنى الجديد عبد العزيز عبد الغنى لطرح برنامج الاصلاح الاقتصادى على البرلمان اليمنى خلال الايام القليلة المقبلة، يرتكز البرنامج على اتخاذ عدة اجراءات للقضاء على ظاهرة التضخم وترشيد الانفاق ورسم خطط عادلة لتوزيع المشروعات الانمائية وتشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية فى مجالات النفط والمعادن والزراعة.

وكشفت مصادر سياسية مطلعة لـ «العالم اليوم» عن تعرض الحكومة اليمنية لضغوط من جانب عدد من الدول الغربية وعلى رأسها المانيا وايطاليا وفرنسا وبريطانيا لدفعها نحو تعديل سياساتها الاقتصادية، واشارت المصادر أن هذه الدول ربطت معوناتها الاقتصادية لليمن بشروط خاصة يأتى فى مقدمتها اتباع سياسة الاقتصاد الحر وتخفيف المصالحة الوطنية الشاملة التى تعهدت بها الحكومة من خلال رسالة الضمانات التى سلمت للأمين العام للأمم المتحدة «التتمة ص 6»



ضغوط غربية على

د. بطرس غالى عند انتهاء الحرب الأخيرة. وقالت المصادر إن التزام الحكومة اليمنية بتنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادى واتباع نظام السوق الحر فإن ذلك سيكفل لليمن الحصول على منح سنوية وقروض تتراوح مابين 300 ـ 400 مليون دولار كانت تلك الدول قد تعهدت بمنحها بمجرد البدء فى الاصلاحات الاقتصادية فضلا عن ضمان استقرار الاوضاع السياسية فى اليمن.

وكان البنك الدولى قد افرج مؤخرا عن حوالى 35 مليون دولار من أموال القروض التى سبق تخصيصها لليمن للمساهمة فى عمليات إعادة الإعمار العاجلة على أن يكون هذا المبلغ مسحوبا من اصل 80 مليون دولار كانت مخصصة لشروعات الصحة والتعليم فى اليمن على مدى العامين الماضيين وتم تجميدها خلال الحرب الاهلية الأخيرة. وتعول الحكومة اليمنية الجديدة كثيرا على المنح والقروض التى تقدمها الدول المانحة كما تعول اكثر على معونات دول الخليج ورغم الصعوبات الكبيرة فى هذا الشأن فإن القيادة اليمنية تراهن على حل هذه المشكلة باعتبار ان دول الجوار كانت على الدوام معينا اقتصاديا وكانت تسهم فى حل المشاكل اليمنية.

وهناك رهان آخر تتبناه الحكومة اليمنية وهو الاتجاه نحو دول القرن الافريقى إلا إنه من الصعوبة بمكان التوصل إلى نتائج ايجابية فى هذا المسعى باعتبار ان معظم دول القرن الافريقى تعانى من نفس المشاكل التى تواجه اليمن من ازمات اقتصادية فائقة ولهذا يرى بعض السياسيين اليمنيين ان التعويض بالقرن الافريقى عن دول الجوار لن يكون موفقا.

وإذا كانت القيادة اليمنية لم تتمكن حتى الآن من تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة فإن هناك تحديات أخرى تتمثل فى إعادة هيبة وسيطرة الدولة فمازالت أعمال السلب والنهب مستمرة رغم مرور أكثر من ثلاثة أشهر على توقف الحرب خاصة فى مدينة عدن وهو الامر الذى تؤكده صحف المعارضة اليمنية على صدر صفحاتها الاسبوعية وتنشر عددا من الحوادث التى يتعرض لها السكان فى تلك المحافظات من أعمال اعتداء اسفر آخرها عن مصرع جنديين من رجال الشرطة حاولا اقتحام منزل أحد المواطنين بحجة البحث عن اسلحة، والتحدى الآخر الذى يواجه حكومة عبد الغنى إعادة الثقة لدى المستثمر الاجنبى من خلال التأكيد على تطبيق النظام والقانون على الجميع بلا استثناء وتعديل قانون الاستثمار بما يزيد من الصلاحيات والتسهيلات التى تخول للاستثمار مواجهة أى مصاعب كما ان التحديات الإدارية والمالية التى تتلخص فى مواجهة الفساد الشامل وتطبيق نظام الحكم الذى اصبح بندا من بنود الدستور الجديد وإذا ما اجتهدت الحكومة فى تخفيف كل تلك التحديات فإنها بذلك ستعمل على تحقيق انفراج اقتصادى واستقرار سياسى كبيرين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط اللندنية

التاريخ : ٢٠٤ اكتوبر ١٩٩٤

الشيخ عبدالله الأحمر يروي ذكرياته لـ «الوسط» (١)

لن يحكم علماني اليمن ولو فُنينا

● آل الأحمر يتولون مشيخة «حاشد» منذ أكثر من ٣٠٠ سنة

● قال لي الامام أحمد: سأقطع رؤوس زعمائكم وسأهدم بيوت آل الأحمر



المصدر : الوسط
اللندنية

التاريخ : ٢٤-١-١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صنعاء – فيصل جلول

الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر سياسي يمني مخضرم، عاصر الأحداث السياسية في اليمن خلال العهد الأخير من مرحلة الحكم الامامي، ولا يزال يلعب دوراً أساسياً منذ اندلاع ثورة ١٩٦٢ الجمهورية وحتى اليوم. تولى مسؤوليات قبلية منذ ان بلغ السادسة عشرة، ومسؤوليات سياسية في أعلى مراتب الدولة الجديدة والنظام الجمهوري. وهو يشغل الآن منصب رئيس البرلمان اليمني ورئيس التجمع اليمني للاصلاح وشيخ مشايخ قبيلة حاشد. ويعتبر الشخصية الثانية في الدولة بعد الرئيس علي عبدالله صالح.

ولد الأحمر في العام ١٩٣٢ في حصن حبور المعروف بـ«طليمة حاشد» في محافظة حجة. وهو وريث سلسلة من مشايخ آل الأحمر الذين تولوا مشيخة حاشد قبل أكثر من ٣٠٠ سنة من دون انقطاع. وحاشد ائتلاف قبائل متفاوتة الأهمية والحجم. وتعتبر قبائل حاشد وبكيل ومدحج الجسم الأكبر للمجتمع اليمني المبني أساساً على العلاقات القبلية والعائلية، خصوصاً في المحافظات الشمالية من البلاد. وتظل بكيل أكبر القبائل اليمنية وأوسعها انتشاراً.

لا يحب الأحمر الحديث عن حياته الشخصية. وعندما يتحدث عن عائلته يستخدم عبارات من نوع «الوالد» وليس «والدي»، ويذكر بدلاً من «أخي» إسم أخيه «حميد» مجرداً من النسبة. لكن المحيطين به يقولون انه تزوج مرات وانجب عشرين طفلاً بين ذكور وأناث. وانه تزوج في المرة الأولى وكان عمره ١٧ عاماً. وللشيخ عبدالله نجل هو «حميد الأحمر» أو «الولد حميد» كما يسميه. وهو عضو في مجلس النواب. ويرتبط الأحمر بمصاهرة مع شيخين يمنيين عبر شقيقتيه الوحيدتين، الأولى متزوجة من العميد مجاهد أبو شوارب (حاشد) والثانية من محمد أبو لحوم (بكيل) وهو ديبلوماسي مقيم في باريس في صورة شبه دائمة.

ذاكرة الشيخ الأحمر تضم أحداثاً ملكية بتواريخ هجرية، وجمهورية بتواريخ ميلادية. وهو في حديثه الطويل مع «الوسط» ينسب الأحداث الامامية الى التاريخ الهجري والجمهورية الى التاريخ الميلادي وحافظنا على التواريخ كما وردت في الحديث.

تناول الحديث مع رئيس مجلس النواب اليمني طول الفترة الامامية منذ كان يافعاً. وتطرق الى ظروف نشأته الدينية والسياسية، والى مشيخة آل الأحمر في حاشد. وكشف ظروف اعدام والده وأخيه بعدما فشلت محاولة اطاحة الامام أحمد (١٩٥٩م) وفق مخطط ناصري بالاتفاق مع ولي العهد والامام اللاحق «محمد البدر بن أحمد بن يحيى حميد الدين» والمعروف باسمه المختصر «البدر».

وتتناول الحلقة الأولى من الحديث ذكريات الأحمر عن مجالس الأئمة وسجونهم ونظرتهم الى رعاياهم وعلاقتهم بهم. ودور حاشد سواء في نصرة الأئمة أو التمرد عليهم. ويكشف جانباً من الدور السياسي المصري في اليمن. كما يتحدث عن مواقف

المشايخ والعلماء والمثقفين ورجال السياسه الجمهوريين من التطورات السياسية خلال المرحلة الامامية.

وأكد الشيخ الأحمر في حديثه الطويل انه يمكن التوفيق بين الشريعة الإسلامية والديموقراطية، وقال: «نحن نؤمن بالديموقراطية إلا ما يتعارض منها مع حكم الله». وشدد على انه لن يحكم اليمن علماني «أبداً أبداً ولو فنينا». وأضاف: «لو حصلنا في الإنتخابات المقبلة على الغالبية الساحقة لن نتولى الرئاسة الأولى لأننا مؤمنون بأن المسؤولية يجب أن تكون مشتركة بين كل الأحزاب».

● هل لنا ان نعرف شيئاً عن ماضيك؟ نشأت في العهد الملكي وأنت مسؤول الآن في نظام جمهوري، كيف بدأ تكوينك السياسي وكيف تفتح وعيك الاسلامي؟ هل درست في مدرسة دينية؟

– الشعب اليمني باسره هو نتاج بيئته الزاخرة بالاتجاهات الاسلامية والسلوك الاسلامي والآداب الاسلامية، كانت هناك مدارس في البيوت لتدريس تعاليم القرآن ومبادئه. اذكر اننا عندما كنا صغاراً كنا ننهض لتادية صلاة الفجر مع النساء والرجال وكل من في المنزل ولا نعود بعد الصلاة الى النوم.

● يصلّي الرجال والنساء معاً؟

– لا كلٌ على حدة، بعد صلاة الفجر لا ننام كلٌ يمسك بمصحفه ويقرا القرآن حتى تاتي ساعة الفطور. فنتناول الطعام ويذهب كلٌ الى عمله. وكان لدينا في المنزل مسجد خاص بنا نؤدي فيه الصلاة، فضلاً عن مسجد للجميع في القرى. أذكرُ ان بيوتاً كثيرة كانت تضم مساجد خاصة. كان الأطفال يقراون القرآن ويتسامعون. لذا كان كل طفل ينشا نشاة قرآنية متشبعا في الأصل من بيئته الاسلامية.

● لم تتعرف خلال نشأتك إلى أي شخص علماني؟

– «ما فيش». حتى في المدن الكبيرة وفي العاصمة صنعاء فما بالك في الريف. كان الذي يقطع الصلاة والذي لا يشاهده الناس وهو يصلي يعتبر منبوذاً، لذا لا يتجرا احد على قطع الصلاة. يجب لفت الانتباه إلى انه في تلك الفترة، لم تكن توجد اشياء تجذب الرجال والنساء وتدفعهم إلى السهر حتى منتصف الليل. لا نوادي ولا تلفزيونات ولا شي من هذا. عند التاسعة مساء كان الجميع يخلد إلى النوم ثم النهوض للصلاة فجراً وفي الصباح يذهب الصغار الى الكتاتيب اذ ان المدارس لم تكن متوافرة في حينه، وبالنسبة الى الشبان كانت توجد مدارس علمية وحلقات في المساجد.

● هل تذكر المرة الأولى التي صُمت فيها خلال شهر رمضان؟

– كان الصوم يبدأ بمجرد ان يتحمل الطفل اعباء الصوم. في سن العاشرة وما فوق. أما من هم اقل من العاشرة فيصومون نهار الجمعة او الخميس او يومين في شهر رمضان كانت الأم تشجع ابنها على الصيام

وكان الاب يحض اولاده على تادية هذه الفريضة. لم يكن الطبيب يمنع صيام الطفل كما يحصل الآن. وكان المفهوم الاسلامى الطاغى هو، علموا اطفالكم الصيام من سن السابعة واضربوهم ابتداء من العاشرة اذا لم يلتزموا الصلاة والصيام.

● هذا الأمر كان قاصراً على بيتكم أم انه معروف في كل أنحاء اليمن؟

– لا، لا، عند غيرنا اكثر منا، لا بديل من الاتجاه الديني عند الشعب اليمني. وهذا شيء ياتي معنا بالفطرة. نشانا بحمد الله نشاة اسلامية متدينة.

تنصيب الامام

● ماذا كان موقع عائلتك في ذلك الحين؟

– كان الوالد ومن قبله الأجداد يحتفظون بمكانة خاصة في البلد عند الدولة. وكانت الدولة عندما تعاني من الضعف تطلب مساعدتهم فينصرونها جدي لوالدي، الشيخ ناصر، تدخل ذات مرة في رفع احد الائمة الى السلطة، ففي العام ١٣٢١هجرية توفي الامام وجرى التداول في اختيار خليفة له. اجتمع العلماء والمشايخ لمبايعة الامام الجديد وكانت المبايعة تتم على الطريقة الاسلامية، وكان محظراً دفن الامام قبل اختيار خليفة له. اجتمع العلماء والمشايخ اذن لمبايعة الخليفة وجاؤوا من كل انحاء البلاد وكان عليهم ان يختاروا من بين المتنافسين على الخلافة. كان جدي ناصر حاضراً.

كان على الخليفة ان يكون حائزاً ١٤ شرطاً تنص كلها على ان يكون الحاكم عادلاً ونزيهاً وشهماً وقوياً وعالماً... الخ.

● من كان يحكم على صلاحية الشروط، بعبارة أخرى من يقيسها أو يحددها؟

– علماء الدين، اعود إلى الرواية الأولى، عندما اجتمع العلماء والمشايخ والوجوه للنظر في هذا الموضوع توصلوا الى اقتناع بان الامام يحيى يحوز ١٣ شرطاً وينقصه شرط واحد. ساعتئذ تقدم جدي ناصر ورفع عصاه وقال للحضور هذا هو الشرط الرابع عشر المكمل للشروط وخاطب الجميع بقوله «الخليفة هو الامام يحيى» فقال العلماء حسناً. وهكذا اصبح يحيى اماماً بفضل ضمانة جدي للشرط الرابع عشر. اكرر القول كنا نحن (بيت الأحمر) وغيرنا من المشايخ ننصر الدولة عندما تكون ضعيفة. وكان المشايخ قادة جيوش الدولة التي لم تكن تحتفظ بجيوش نظامية.

أذكر هنا ان الامام يحيى واتباعه كانوا بمثابة «اللاجئين» عندنا في حاشد يوم كان الأتراك يحتلون صنعاء عشية الحرب العالمية الأولى، ولكن كانت لهم حظوة في اوساط البلد والناس وكانوا محبوبين ومكانتهم كبيرة لانهم كانوا يتعاملون مع الناس كانصار وليس كرعايا. ولكن عندما دخل الامام يحيى صنعاء بعد انسحاب الأتراك في الحرب العالمية الأولى انقلب اسلوبه ولم يعد يتعامل مع المشايخ، ومن بينهم جدي، كما كان يتعامل معهم من قبل.

في صنعاء أراد الامام يحيى ان يتعامل معهم بصفته حاكماً وبوصفهم مواطنين ورعايا. لذا وقعت مشاكل بين جدّي والامام قبل ان يتوفى. لم يتمكن الامام يحيى من عمل شيء ضد جدي ناصر قبل وفاته سنة ١٣٤٠ هجرية. وبعد وفاته وقع الاختيار على والدي واخوته لتحمل شؤون المشيخة واصبحوا



المصدر : الوسط
المدينة

التاريخ : ٢٤ اكتوبر ١٩٩٤

مسؤولين عن حاشد.

المشيخة والمسؤولية

● ما هو التاريخ الذي بدأت به مشيخة بيت الأحمر في حاشد؟

– بدأت مشيختنا على حاشد منذ العام ١٠٦٠ هجرية.

● يعني ذلك انكم مشايخ منذ حوالى ٣٥٠ سنة من دون انقطاع؟

– من دون انقطاع، ربما كان احد المشايخ اضعف من الذي سبقه. وربما برز شيخ اكثر من غيره، لكن المشيخة كانت وما زالت لنا منذ ذلك التاريخ.

● هل يمكن ان تسمي سلسلة المشايخ ممن سبقوك؟

– نعم، كان جدي الأول الذي تسلم مشيخة حاشد هو علي بن قاسم الأحمر. اختلف في حينه مع الامام منصور حسين وذهب على راس جيش الى صنعاء حيث مقر الامام، فطوق المدينة وحاصرها. عندئذ ارسل إليه الامام رسولاً في محاولة للتوسط وطلب منه اللقاء خلف السور، وكانت صنعاء مسورة حينذاك. في هذا الوقت كان الامام طلب من عبيده سراً ان يغدروا بجدي فغدروا به وقتلوه وهرب الامام الى داخل صنعاء وامر باغلاق ابوابها، وكان جدي هذا ابرز مشايخ آل الاحمر. وجاء بعده الشيخ قاسم ثم الشيخ مصلح ثم الشيخ صالح وبعده الشيخ مبخوت وخلفه الشيخ ناصر بن مبخوت واتى بعده الشيخ حسين بن ناصر ثم عبدالله بن حسين (الاحمر).

● هل تحدثنا عن مصير هؤلاء المشايخ، هل كانوا يموتون على فراشهم أم اغتيالاً كما هي الحال بالنسبة إلى جدك الأول علي بن قاسم الأحمر؟

– لم يُعدم الا جدي علي. ولكن كان يقتل مشايخ اثناء المعارك.

● نعود قليلاً الى الوراء، كيف تفتح وعيك السياسي؟ هل يربي الشيخ أولاده تربية سياسية باعتبار أن أحدهم سيخلفه؟

– كان الشيخ يربي اولاده تربية سياسية واجتماعية ويشدد على الناحية الاجتماعية اكثر من اي شيء آخر. لكن المشايخ كانوا يتعلمون من مدرسة الحياة اولاً واخيراً. عندما توفي جدي لوالدي ناصر، عاد الامام الى مواجهة والدي وأعمامي فسجنهم واتعبهم بوسائل وطرق كررها مراراً من سنة ١٢٤٠ هجرية حتى سنة ١٣٨٢ هجرية، اي لاكثر من ٤٠ سنة عانوا خلالها كثيراً. كانت لدينا املاك تستر على حالنا، ولولا هذه الأملاك لكان من الصعب علينا ان نقاوم ونصمد لأن مزايدات الامام كانت كبيرة

● جدي الأول علي بن قاسم الأحمر
اغتاله عبيد الامام على أبواب صنعاء القديمة

● إنهار الامام البدر بعد عودة أبيه
وطلب مني أن أنصح أخي حميد بالهرب

● كان عبدالناصر ضالعاً في خطة
لاعتقال الامام أحمد في القاهرة وتولية البدر مكانه

● ضعف البدر كان سيخدمنا لو تولى مكان أبيه
لكنه أضرنا عندما فشلت الخطة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط اللندنية

التاريخ : ٢٤ اكتوبر ١٩٩٤

وحبوساته كثيرة بحق العائلة

اما انا فتسلمت مسؤولية حاشد في سن الـ ١٦ واصبحت المسؤولية توجهي في المنطقة، لأن الوالد كان مسجونا مع اخي حميد بعد مقتل الامام يحيى سنة ١٩٤٨ ميلادية

عندما قتل الامام يحيى خلفه الامام احمد الذي اعتقل اخي حميد في مدينة تعز عندما دخل مقامه ليسلم عليه. فكان عليّ ساعتئذ ان اتحمل مسؤولية المشيخة ولي من العمر ١٦ سنة. توليتها بقدر الامكان طبعا وكان ذلك في سنة ١٩٥٠ ميلادية. في ذلك الحين توجهت الى قصر الامام للمطالبة باطلاق والدي الذي كان مسجونا في تعز.

سجنت بدلاً من شقيقي

● ذهبت على رأس وفد من حاشد أم منفرداً؟

– اصطحبت معي مرافقين فقط. لم يستجب الامام طلبي على الفور، لكنه وافق بعد سنة ونصف سنة على اطلاقه على ان يذهب الى البلاد لمدة ٣ او ٤ اشهر، وسجنني بدلا منه. والسجن ليس كما هو اليوم خصوصاً بالنسبة إلى المشايخ وذوي المراتب الاجتماعية العالية. كانت لدى الامام طرق عدة للحبس بعضها أشبه بالاقامة الجبرية ولكن ليس في بيت الشخص المعني وانما في مقر الامام. وأنا لم اكن محبوساً في السجن، وانما في مكان يراقبه العسكر ويحرسونه.

منذ العام ١٩٥٠ دخلت في شريط من الأحداث السياسية وكان عليّ ان أحتك بالناس والعلماء والسياسيين. وهذا مصدر كبير للمعرفة لأن الانسان لم يكن يعرف شيئا الا في العاصمة. وكان مقام الإمام في العاصمة مقرا يجتمع فيه العلماء والمشايخ والمثقفون وتتم فيه مداولات مهمة. لم تكن الوسائل الاعلامية متوافرة في ذلك الحين كما هي الحال اليوم ولم تكن تنقل المعرفة الى البيوت المنعزلة في القرى النائية. هكذا دخلت منذ ٥٠ سنة في معترك الحياة السياسية والاجتماعية.

● ما هي المواصفات التي يجب ان يتمتع بها الشيخ؟ وهل تكفي الوراثة وحدها؟

– لا. ابداً. ليس بالوراثة يصبح المرء شيخاً. بعد الاب تجتمع القبيلة وتوقّع صك اختيار الشيخ البديل.

● ... وفقاً لأية شروط؟

– الشروط كثيرة من بينها السلوك الخلقي الجيد وهذا الشرط يأتي في الطليعة. ناهيك عن الاستقامة واداء الفرائض الدينية والعبادات.

● هل للشجاعة دور حاسم في اختيار الشيخ؟

– الشجاعة والاخلاق والمقدرة على العطاء وحسن المعاملة...الخ.

● هل يدخل الغنى المادي عنصراً حاسماً في اختيار الشيخ؟

– لا. ابداً.

● عندما عُيّنت شيخاً هل كان في حاشد من هم اكثر غنى منك مادياً؟

– طبعا ولكن في المناطق الشمالية من اليمن لا يوجد عموما اغنياء الغنى المادي ليس من العناصر المؤثرة في اختيار الشيخ

● هل يجب على الشيخ ان يجيد فنون القتال باعتبار ان القبائل كانت بمثابة جيوش للائمة ومشايخها قادة لهذه الجيوش؟

– لا يخضع الشيخ لاختبار معين لمعرفة هل هو مقاتل ام لا. هذا الامر لم يكن وارداً.

● لكنك تجيد فنون القتال؟

– هذا معروف عند الناس، ولا حاجة إلى الحديث عن هذا الجانب. ان طبيعة حياتنا في المجتمع اليمني كانت تقتضي ذلك. لكن هذا الامر ليس شرطاً. من الشروط المهمة اذكر، الحفاظ على الشعائر الاسلامية وحسن السلوك والتعامل مع الآخرين والمقدرة والكفاءة...الخ.

● سجنت سنة ١٩٥٠ ميلادية فكم دام سجنك؟

– بقيت مسجونا بدل الوالد حتى سنة ١٩٥٣م

● هل تصف لنا السجن؟

– كان سجناً محترماً. انه سجن تحفظي في قصر الامام وليس سجناً كالسجون العادية. فانا لم ارتكب جريمة.

● هل كنت تحضر الجلسات التي كانت تعقد في قصر الامام؟

– اذا رغبت في ذلك. كان يجب طلب استئذان من الامام وبعدها يُسمح لي بالحضور.

شهم ومستبد

● عرفت الامام احمد فما هو انطباعك الشخصي عنه؟

– شخصية نادرة، شهمٌ شجاعٌ كريمٌ عالمٌ شاعرٌ محنكٌ جبريٌ صاحب قرار صاحب رأي ظالم مستبد.

● ماذا فعلت بعد خروجك من السجن عام ١٩٥٣؟ الى اين توجهت؟

– عدت الى قبيلة حاشد ومعي اخي حميد الذي يكبرني بحوالي سنتين. وحصلت له على ترخيص من الامام الى نائب حجة حيث كان مسجونا وذلك لكي يتزوج. ومدة الترخيص ٣ اشهر، ولم يكن حميد قد تزوج بعد. انا تزوجت قبله في سن الـ ١٧. وعاد اخي بعد زواجه الى تعز بدلاً من حجة وهناك فاجأ الامام بوجوده. فرحّب به وبقي هو ووالدي في مقام الامام.

● ماذا كان موقفه من حركة التمرد عام ١٩٥٥؟

– كان يقاتل الى جانب الامام وكان موجوداً معه.

● لماذا قاتل مع الامام؟

– كان السياسيون والمفكرون يرون حينذاك ان الإمامة يجب ان تبقى للإمام البدر. وكان في حينه ولياً للعهد، وكانوا يراهنون عليه آملين ان يكون منفتحاً وان يغيّر البلاد ويرفع مكانة اليمن. وكانوا يعتقدون بان خروج الإمامة من ابيه وتحويلها الى سيف



المصدر : الوسط
اللندنية

التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الاسلام الحسن وعبدالله بن الامام سيؤديان الى قيام نظام اكثر تشدداً واسوأ واقسى من النظام القائم، لذا وقفوا الى جانب الامام احمد وابنه البدر.

خطة عبدالناصر

● وقفوا مع الامام الذي اعدم في ما بعد والدك وأخاك؟

– لم يكن اخي وحيداً في هذا الموقف. فقد التف حول الامام رجال السياسة والعلماء والمشايخ والمثقفون ومن ضمنهم القاضي عبدالرحمن الارياني والغمري والسلال وغيرهم. التفوا جميعاً حول الامام احمد وانتزعوا منه ولاية العهد للإمام البدر. وكان منافس البدر في حينه عمه حسن. فتغلبنا على هذا الأخير وحصلنا على ولاية العهد للبدر الذي كان مصدر آمال كبيرة للجميع في حينه.

وهنا ألفت الانتباه الى ان الامام احمد كان مريضاً وكان الجميع يراهن على موته المبكر لذا اجتهدوا لتولية البدر. لكن احمد لم يمت كما كان متوقعاً. وكان الجميع يخاف ان يؤثر الهاشميون واسرة حميد الدين في قرار الامام احمد بالنسبة الى تولية البدر ونزع الولاية منه واعطائها لأحد اخوته.

مع اشتداد المرض على الامام، قرر الذهاب الى روما للعلاج سنة ١٩٥٩ ميلادية. وكان البدر متفقاً مع الشخصيات التي ذكرتها على الاصلاح وبدأت الخطط ترتسم في هذا الاتجاه خلال غياب الامام الذي كان له انصار في صنعاء وفي اليمن فارسل هؤلاء من يخبره بحقيقة ما يُرتّب للبلاد من التيار المتمحور حول البدر. لذا عجّل الامام عودته واختصر اقامته في روما.

وكان المصريون في حينه ضالعين في خطة تعيين البدر بدلاً من الامام احمد وكان جمال عبدالناصر ضالعاً في هذه الخطة وكانت تربطه علاقة جيدة مع البدر من خلال سفيره في صنعاء.

● علاقة خفية أم ظاهرة؟

– خفية وظاهرة. ظاهرة باعتباره ولياً للعهد وامام المستقبل. اتفق البدر في حينه مع عبدالناصر على ان الامام إذا رجع من روما سيمرّ حتماً في مطار القاهرة فيحتجزه عبدالناصر في مصر ويضعه قيد الاقامة الجبرية ويظل هناك لتمضية ما بقي من حياته فيُتاح للبدر تسلم الحكم من اجل اصلاح الاوضاع في اليمن.

عندما علم الامام احمد بالخطة المدبّرة، امتنع عن ركوب الطائرة وقرر العودة الى اليمن بالباخرة. والواقع انه تبلّغ الخطة وهو في الجو فأمر قائد الطائرة بالعودة الى روما ومنها ركب الباخرة. ولدى مرور الباخرة في قناة السويس التقاه جمال عبدالناصر وطلب منه النزول في القاهرة ورفض الامام وواصل سفره حتى ميناء الحديدة وهناك اعلن الصرخة الكبرى الشهيرة التي قال فيها ان الامام لا يُطوى له علم، وان من يريد ان يجرّب حظه فلينزل الى الميدان وانه سيقطع رأس كل من يتحرك ضده وقال «لا ابالي من احمر ولا اصفر ولا اخضر».

● الاحمر اشارة اليكم؟

– نعم وهدد بقطع الرؤوس بالسيف ونفّذ تهديده. فلم تمض ايام حتى جرّد جيشاً كبيراً ضد قبيلة حاشد. ثم جاؤوا بوالدي الذي دخل الى مقام الامام وسلم نفسه. اما اخي حميد فهرب وكان مقرراً ان يذهب الى بيحان.

● هل قاتلت حاشد دفاعاً عن والدك واخيك؟

– لم يقاتلوا. تخاذلوا. وعندما وصل حميد الى الجوف في طريقه الى بيحان قبضوا عليه وكان الوالد يظن انه نجا واصبح في بيحان.

اعدام ابي وشقيقي

● اين كنت في ذلك الحين؟

– كنت عند الامام. كان عدد كبير من المشايخ ملتفين حول الامام البدر في صنعاء. لكنهم هربوا بعد الصرخة التي اطلقها الامام احمد. في ذلك الحين قال الوالد «ننزل عند الامام وكان يسميه الامام الفقيه وكان الامام يحترمه كثيراً. دخلنا مقام الامام في الحديدة وخرجنا معه منها وجرت محاولات لتلطيف الاجواء ولكن من دون نتيجة. وعندما خرجت الجيوش الى حاشد دخل الوالد في وجه البدر وهرب حميد. اما انا فابقاني الامام عنده الى اليوم الذي قرر اعدام الوالد واخي حميد، وبدلاً من ان يحتجزني عنده ارسلني الى سجن المحابشة الواقع شمال مدينة حجة وفي



المصدر : الوسط
الحديثة

التاريخ : ٢٤ اكتوبر ١٩٩٤

● نشأت في بيئة اسلامية وكان لنا في البيت مسجد خاص ومارست الصيام في سن مبكرة

المدينة نفسها اعدم والدي واخي وبقيت انا في السجن ثلاث سنوات.

● **هل كنت موافقاً على الرهان الذي عقده عبدالناصر والاحرار على البدر؟**

– كان البدر ضعيفاً وكان ضعفه سبباً في الرهان عليه، لأن الاحرار كانوا يعتقدون بانهم سيقودونه كما يشتهون وكما كان ضعفه مفيداً في حال تسلمه الحكم، كان مضراً عندما فشلت الخطة. فهو اصيب بالانهيار عندما وصل والده الى الحديدة ولم يعد قادراً على المواجهة. واذكر انني دخلت الى مقامه وقلت له لقد خرج الجيش (الامامي) على حاشد والوالد واخي حميد يعتمدان عليك. فقال لي لا استطيع ان افعل شيئاً، قل لحميد ان يهرب. لم يتمكن البدر من عمل شيء رجا الامام احمد كثيراً لكنه لم يستمع اليه وسخر منه وتحامل عليه. لم ينفعنا ضعف البدر.

● **كيف تلقيت نبأ اعدام «الوالد» و«حميد» وماذا كان وقع الحدث عليك؟**

– تولدت لدي مشاعر احباط ومشاعر حزن واسى وحيرة ولكن لم يتملكني الياس وان الحياة لم يعد لها معنى. بقيت انظر الى المستقبل. وادير حاشد من السجن خلال ٣ سنوات (١٩٥٩ – ١٩٦٢) ورسائلي الى المشايخ تشهد على ذلك. وكان شركاؤنا واولاد عمي والجميع مرتبطين بي وانا في السجن.

حاشد تتراجع

● **كيف أعدم والدك واخوك؟ هل وصفت لك العملية ما دام انك كنت في السجن؟**

– تم الاعدام بطريقة سرية، لم يكن الامام يعدم كبار الناس في الساحات العامة تم الاعدام في السجن وبواسطة السيف ولم يحضره احد. كنت اتوقع ان يحصل الاعدام منذ ان اعتقلني الامام. وكنت اخاف ان يعدم الوالد «لانه شايب» ومكانته كبيرة ولم يكن من الناشطين في الحركة كحميد. راجعت الامام قبل القبض على حميد فقال لي، «والله لن ادع راساً الا واقطعه ولن ادع بيتاً من بيوت الاحمر الا واهدمه من الخصري الى قلعة سنجد غرب حجة حيث يقيم آل الاحمر». عندما سمعت هذا الكلام ارسلت الى الوالد وحميد رسالة طلبت فيها ان يقاتلوا ووصلت الرسالة وكان والدي ما زال في البيت في حاشد، لكنه كان يعتقد بان حميد هرب ونجا وكان يظن ان فرار حميد يحمي الجميع، وهو لم يكن خائفاً على نفسه، لكنه لم يعمل برسالتي.

● **ماذا كان رد فعل حاشد على مقتل «الوالد» وحميد؟**

– «والله تفاشلوا». عندما اعدم الامام اخي حميد ابقى على الوالد ١٥ يوماً في سجن سري لمعرفة رد فعل حاشد ولم يكن احد يعرف هل أعدم أم لا. وعندما ايقن ان حاشد لم تتحرك اعدم الوالد بعد ١٥ يوماً.

● **هل تأسف لهذا الموقف الذي اتخذته حاشد؟**

– لا، لقد كفرّوا عن هذا الموقف عند قيام الثورة. التفوا حولي التفافاً كبيراً وبذلوا تضحيات كبيرة. وبذلوا خيرة رجالهم دفاعاً عن الثورة ■

الأسبوع المقبل:
الحلقة الثانية.



صنعاء تنفي مزاعم الاشتراكي عن احتجاز عسكريين

علي صالح: الانفصاليون تسببوا بخسائر قيمتها ٨ بلايين دولار

□ صنعاء -
من إقبال علي عبدالله:

■ انتقل الرئيس علي عبدالله صالح من محافظة حضرموت الى المهرة (البوابة الشرقية لليمن والواقعة على الحدود مع سلطنة عمان)، في وقت كان السياسيون يتوقعون انتقاله الى عدن.

وقال علي صالح في مهرجان جماهيري اقيم في عاصمة المحافظة مساء أول من امس: «نحن الآن نبني دولة جديدة على انقاض التخريب ومخلفات التشطير». وأضاف: «الآن سنبدأ البناء من الصفر ومطلوب تعاون كل الناس الشرفاء لتحقيق كل ما نطمح اليه جميعاً بخاصة ونحن نعرف امكانات الدولة لأن الانفصاليين خربوا ما يساوي ٨ بلايين دولار من المشاريع والخدمات» وزاد: «لو انهم لم يأخذوا قيمة طائرات ميغ - ٢٩ لكنا رصدنا مبلغاً لتزفيت طريق المهرة - حضرموت».

وذكرت مصادر قريبة من علي صالح امس ان «الرئيس سيلتقي في المهرة عدداً من الجنود والضباط الجنوبيين الذين عادوا اخيراً من عمان بعد هروبهم مع بعض قادة الاشتراكي عند سقوط مدينة المكلا عاصمة حضرموت في أيدي القوات الحكومية الشمالية الموالية للرئيس علي صالح، في السابع من تموز (يوليو) الماضي».

وفي صنعاء نفت مصادر سياسية وحكومية «الانباء التي اشاعها الحزب الاشتراكي في الداخل اول من امس عن وجود عدد من العسكريين الجنوبيين في أحد السجون العسكرية في العاصمة صنعاء».

وقالت هذه المصادر لـ «الحياة» امس ان «مثل هذه الأنباء تؤكد افلاس الاشتراكي في العمل حتى في صفوف المعارضة بعدما مارس الخيانة وهو مشارك في السلطة الى جانب حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح» وتابعت ان: «ادعاءات الاشتراكي تلك لا اساس لها من الصحة وعليه ان يبرهن عن مزاعمه تلك والهادفة الى عودة التوتر السياسي كما كان يعمل وهو في السلطة».

واكدت المصادر نفسها ان «قرار العفو العام الذي اصدره الرئيس علي صالح في أيار الماضي طبق بشكل كامل ولم يتعرض أحد للسجن او الاستجواب كما يدعي قادة الاشتراكي في الداخل».

وحذرت «الحزب الاشتراكي من اللعب بالنار مجدداً مستغلاً وضع انتقاله الى المعارضة» وقالت ان «المعارضة لها أهداف تساهم في بناء الوطن وليس في خلق التوتر واشاعة الاكاذيب». وطالبت «قيادة الاشتراكي بالافصاح عن أسماء المحتجزين ومواقع سجنهم في صنعاء».

الأحمر الى تركيا

على صعيد آخر ذكرت انباء قريبة من رئيس البرلمان الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر ان «الشيخ عبدالله سيقوم غداً باول زيارة له كرئيس للبرلمان الى تركيا تلبية لدعوة نظيره حسام الدين مندروك».



المصدر : العالم اليوم القاهرية

التاريخ : ٢٢ اكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لاول مرة منذ 20 عاما

القطـــاع الخاص اليمنـــى يبنـــى فى حضرمـــوت

□ عدن - رويتر:

بدات إحدى شركات القطاع الخاص فى اليمن تنفيذ مشروع إسكانى فى محافظة حضرموت الجنوبية لاول مرة منذ اكثر من 20 عاما. ويشمل المشروع إقامة ضاحية سكنية فى مدينة «المكلا» بتكلفة 500 مليون ريال يمنى «7,7 مليون دولار بسعر السوق الحرة». تنفذ المشروع مجموعة «بالهؤل» التى يمتلكها صالح عمر العمودى، ويتضمن إقامة 85 فيلا و20 مبنى سكنيا وفندقا ومركزا تجاريا. وكانت مشاركة القطاع الخاص محظورة فى المشروعات السكنية بموجب قانون أصدره النظام الأشتراكى السابق عام 1972.. وتم إلغاء القانون عام 1990 عقب وحدة شطرى اليمن ولكنه لم يجذب المستثمرين. ■



المصدر : الحياة اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ أكتوبر ١٩٩٤

علي صالح انتقل الى شبوه ومجلس الشورى في الاصلاح باشر اجتماعاته

□ صنعاء -
من اقبال علي عبدالله:

■ وصل الرئيس علي عبدالله صالح امس الى محافظة شبوة (شرق اليمن) الغنية بالثروة النفطية بعد زيارة لمحافظتي حضرموت والمهرة بدات الاربعاء الماضي.

ويتوقع سياسيون في صنعاء وصول الرئيس اليمني اليوم الى محافظة ابين قبل زيارته لعدن التي قد يمكث فيها قرابة شهر تنفيذاً لقراره السابق في تموز (يوليو) الماضي باعلان عدن عاصمة شتوية تمارس السلطات التنفيذية والاشتراعية مهماتها فيها خلال موسم الشتاء.

الاصلاح

وفي صنعاء، بدا مجلس الشورى للتجمع اليمني للاصلاح امس اول اجتماع له منذ انتخابه في المؤتمر الاول للاصلاح اواخر ايلول (سبتمبر) الماضي. ومجلس الشورى هو بمثابة اللجنة المركزية للحزب. وافادت مصادر مسؤولة في الاصلاح ان الاجتماع الذي راسه الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس المجلس «وقف امام اللائحة العامة (النظام الداخلي) للحزب بهدف اقرارها والعمل بها حتى انعقاد المؤتمر العام الثاني عام ١٩٩٦ حسب قرار المؤتمر الاول للتجمع». واشارت هذه المصادر الى ان اجتماع مجلس الشورى سيستغرق اياما عدة وسيناقش عدداً من القضايا المهمة المطروحة امام الاصلاح منها الخطوط العامة لسياسة الحزب للمرحلة المقبلة في ضوء ائتلافه مع حزب المؤتمر الشعبي العام وتقرير عن الوضع الداخلي.

واضافت هذه المصادر ان «مجلس الشورى سيناقش ايضا الخطوط العريضة لمشروع برنامج الحكومة الذي يعده فريق من حزبي الاصلاح والمؤتمر لتقديمه الى مجلس النواب لنيل الثقة».

وذكرت مصادر في مجلس النواب ان الحكومة الجديدة التي يراسها السيد عبدالعزيز عبدالغني ستعرض برنامجها على المجلس في ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) الجاري وفقاً لاحكام الدستور المعدل الذي ينص على اعطاء الحكومة فترة ٢٥ يوماً من تشكيلها لتقديم برنامجها الى البرلمان.

على صعيد آخر نفى مصدر مسؤول في صنعاء «مزاعم الحزب الاشتراكي اليمني من توقيف كوادره القيادية العاملة في فروع الوزارات والمؤسسات في عدن».

واكد المصدر في تصريح الى «الحياة» امس ان «تلك المزاعم لا صحة لها مطلقاً». وقال ان «العاملين يزاولون اعمالهم بصورة طبيعية وفقاً للانظمة، واذاعة مثل هذه المزاعم ياتي في اطار الدعاية الاعلامية المضللة التي داب بعض العناصر الانفصالية في الحزب الاشتراكي على ترويجها».

وكان مصادر في الحزب الاشتراكي (في الداخل) وزعت قائمة باسماء الكوادر القيادية في فروع الوزارات ومؤسسات الدولة المدنية المنتمية الى الحزب التي طلبت السلطات في صنعاء بقاءها في المنازل وعدم مزاولة اي نشاط». وشملت قائمة الاشتراكي اكثر من ١٤٣ كادراً وموظفاً بينهم ١١ عاملاً في الاذاعة والتلفزيون في عدن وخمسة من الصحافيين في جريدة «١٤ اكتوبر» اليومية التي تصدر في عدن.

علي صالح وصل الى عدن

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ للمرة الاولى منذ دخول القوات الحكومية مدينة عدن في السابع من تموز (يوليو) الماضي شهدت المدينة امس تظاهرة طلابية شارك فيها المئات من تلاميذ المرحلة الابتدائية احتجاجاً على النظام التعليمي الجديد الذي اقرته وزارة التربية في العاصمة صنعاء ويطبق على المحافظات الجنوبية.

وتزامنت التظاهرة مع وصول الرئيس علي عبدالله صالح الى المدينة مساء امس بعد زيارته لمحافظة ابين (شرق عدن) وتسليمها «وسام الوحدة» (٢٢ ايار/ مايو ١٩٩٠) لمشاركتها الى جانب القوات الحكومية في حربها ضد القوات الموالية للحزب الاشتراكي اليمني التي منيت بهزيمة في السابع من تموز الماضي.

وقال سياسيون ان تظاهرة الطلاب امس «مؤشر خطير لتظاهرات اخرى قد تشهدها المدينة خصوصاً بعد الارتفاع الكبير في اسعار المواد الغذائية والاستهلاكية واستمرار تدهور العملة المحلية (الريال) امام الدولار الاميركي».

اشتراكيون عادوا واليمن يشتري ٣٠ «ميغ - ٢٩»

علي صالح في عدن لمعالجة أوضاع المحافظات الجنوبية

□ عدن -
من اقبال علي عبدالله:

■ بعد ١٥ ساعة من وصوله الى عدن توجه الرئيس علي عبدالله صالح امس الى محافظة ابين. وافادت مصادر سياسية في عدن ان علي صالح «سيتخذ من عدن مقراً شتوياً ينطلق منه لزيارة المحافظات القريبة خصوصاً ابين ولحج لمعالجة اوضاعها وذلك لعدم توافر مقر لاقامته في هذه المحافظات». وزادت ان «اللقاء بالمسؤولين ورجال الدين والشخصيات السياسية والاجتماعية في عدن سيكون غداً او بعد غد».

وقالت المصادر نفسها بان «علي صالح سيناقش مع المسؤولين في عدن القضايا الاساسية اهمها الاسراع في اعادة اعمار ما خربه الانفصاليون في الحزب الاشتراكي وتنشيط العمل في المرافق والمؤسسات والمصالح الحكومية، بما يكفل تحويل عدن الى عاصمة شتوية».

ورحب سكان عدن بالزيارة الثانية للرئيس منذ انتصار القوات الحكومية على القوات الموالية للحزب الاشتراكي في السابع من تموز (يوليو) الماضي. ووجه بعض القيادات والشخصيات الاجتماعية في المحافظة امس برقية الى الرئيس اليمني جاء فيها: «ان الامل ليحدونا جميعاً بان تكون هذه الزيارة فاتحة خير لهذه المحافظة التي حرمت على مدى العقود التي رزحت فيها تحت نير الحكم الشمولي لعصابة الردة والانفصال في الحزب الاشتراكي من ابسط المشاريع الحيوية والتنموية».

عودة الى اليمن

من جهة اخرى، عاد الى صنعاء من القاهرة عدد من قادة الاشتراكي

التتمة في الصفحة (٤)

علي صالح في عدن

تتمة الصفحة الأولى

بينهم السادة محمد حيدرة مسدوس وسيف صائل خالد عضوا المكتب السياسي ومحمود سعيد مدحي وراجح صالح ناجي عضوا اللجنة المركزية، والاخير كان رئيساً للنقابات قبل ابعاده بعد انتصار القوات الحكومية ودخولها عدن. واكدت مصادر في الحزب الاشتراكي لـ «الحياة» امس ان «عودة هؤلاء القياديين تاتي استجابة لنداء القيادة الجديدة للحزب والاستفادة من قرار العفو العام الذي اصدره الرئيس علي صالح في ايار (مايو) الماضي بعد ايام من اندلاع المعارك».

واشارت الى ان «عدداً اخر من القادة السابقين للحزب سيعود قريباً الى البلاد باستثناء الواردة اسماؤهم في قائمة الـ ١٦».

واوضحت ان «اعادة ترتيب أوضاع العائدين قيادياً في الحزب ستتم في المؤتمر العام الرابع المقرر اوائل العام المقبل».

صفقة طائرات

في صنعاء كشفت مصادر مطلعة لـ «الحياة» اول من امس ان «الحكومة اليمنية قررت شراء ثلاثين طائرة حربية من طراز ميغ - ٢٩ من جمهورية مولدافيا». واكدت ان «السفير اليمني في روسيا الاتحادية السيد عبدالله علي بجيري أجرى اخيراً محادثات في هذا الصدد مع بافل كريابخية وزير الدفاع المولدافي واتفق على توريد الدفعة الاولى من الصفقة وتشمل عشر طائرات منتصف العام المقبل».

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام
القاهرية

التاريخ : ٢٩ اكتوبر ١٩٩٤

الرئيس اليمنى يجتمع بالقيادات العسكرية والأمنية فى عدن

عدن - ا.ش.ا: اكد الرئيس اليمنى على عبد الله صالح اهمية التنسيق والتعاون بين القوات المسلحة والاجهزة الامنية فى اليمن من اجل تعزيز الامن والاستقرار ومكافحة الجريمة وكل مظاهر الاخلال بالأمن وفرض احترام النظام والقانون، وشدد صالح خلال لقائه أمس مع القيادات العسكرية والامنية بمحافظة عدن على اهمية الارتقاء بمستوى الاداء لخدمة المواطنين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٩ اكتوبر ١٩٩٤

اليمن: بدء الاجراءات لتحويل عدن عاصمة شتوية

□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ دعا الرئيس علي عبدالله صالح الحكومة الجديدة التي يراسها السيد عبدالعزيز عبدالغني الى «ممارسة مهماتها من عدن باعتبارها عاصمة شتوية للبلاد تنتقل اليها كل الاجهزة التنفيذية والسياسبة خلال موسم الشتاء تنفيذاً للقرار الذي اتخذه علي صالح عند زيارته الاولى لعدن، بعد انتهاء الحرب في اب (اغسطس) الماضي.

واكدت امس مصادر مسؤولة ترافق علي صالح في زيارته الحالية لعدن التي بدات الاربعاء الماضي ان «الرئيس أمر بالإسراع في استكمال الاجراءات الخاصة بإعداد مساكن للمسؤولين والترتيبات لتجهيز المرافق والخدمات الاساسية حيث يتمكن المسؤولون في الحكومة من اداء مهماتهم في العاصمة الشتوية لدولة الوحدة على اكمل وجه».

واوضحت هذه المصادر ان «رئيس الحكومة الجديدة واعضاءها سينتقلون مباشرة الى عدن بعد تصويت مجلس النواب على البرنامج العام للحكومة الذي ستقدمه بعد غد الاثنين».

وعلمت «الحياة» ان «الرئيس علي صالح بدأ امس لقاءات مع المسؤولين في عدن لدرس الاوضاع المتردية التي تعاني منها المحافظة من جراء ما خلفه الانفصاليون في الحزب الاشتراكي من دمار في البنية الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية».

الى ذلك تلقى علي صالح مساء أول من امس رسالة خطية من الدكتور بطرس غالي الامبن العام للامم المتحدة. وذكرت وكالة الانباء اليمنية «سبا» ان رسالة الامين العام للأمم المتحدة تضمنت دعوة الرئيس علي صالح الى حضور القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي ستعقد في كوبنهاغن من ١١ الى ١٢ اذار (مارس) المقبل.

وفي صنعاء ذكرت مصادر مسؤولة في الحزب الاشتراكي اليمني امس ان «اجهزة الامن في مطار صنعاء الدولي اقدمت مطلع الاسبوع الجاري على انتهاك الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها عضو مجلس النواب السيد عثمان عبدالجبار راشد عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي خلال

مغادرته البلاد الى القاهرة للعلاج».

واكد الاشتراكي ان «اجهزة الامن قامت بتفتيش حقائب السيد راشد واوراقه بصورة تجاوزت الدقة الى الاستفزاز المتعمد». واشارت الى ان «ذلك لم يكن ليحدث لو لم يكن راشد عضواً قيادياً في الحزب الاشتراكي».

واضافت ان «هذه الواقعة ليست الاولى خلال فترة ما بعد الحرب اذ اقدمت اجهزة الامن في مطار صنعاء على الشيء نفسه مع عضو مجلس النواب السيد عبدالحبيب سالم مقبل لدى عودته الاسبوع الماضي الى صنعاء من القاهرة».

شورى الاصلاح

على صعيد اخر «اقرّ مجلس الشورى (اللجنة المركزية) للتجمع اليمني للاصلاح اللائحة العامة للتجمع بصورتها النهائية ووضع التصورات والسياسات التي ينبغي ان يقوم بها الاصلاح مستقبلاً بالتعاون مع المؤتمر الشعبي العام (حزبي الائتلاف الحاكم) الى جانب القوى السياسية الاخرى في البلاد».

وقال الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس الشورى للتجمع اليمني للاصلاح في اختتام اعمال الدورة الاستثنائية للمجلس اول من امس في صنعاء ان «هذه الدورة جاءت متزامنة مع تقديم حكومة الائتلاف التي يراسها السيد عبدالعزيز عبدالغني برنامج عملها الى مجلس النواب الاثنين المقبل ليبدا اليمن مرحلة جديدة في ظل الوحدة بعد الانتصار على عناصر الردة والانفصال».

واعرب الزنداني عن امله بان «تعمل الحكومة الجديدة على رفع وطاة ارتفاع الاسعار عن كاهل الشعب وتعمل على اصلاح الاوضاع الاقتصادية والامنية»، مشيراً الى «اهمية المرحلة المقبلة والدور المنتظر من الائتلاف».

وكانت الهيئة العليا للاصلاح برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر اقرّت اخيراً الترشيحات لشغل الدوائر الرئيسية داخل التجمع واختارت تسعة من قياديي التجمع لهذه الدوائر.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٩ [illegible] ١٩٩٤

مدير عام المنطقة الحرة في عدن لـ الشرق الأوسط

عدم تسليمنا الأراضي المحددة لنشاط المنطقة الحرة جعلنا كالجندي الذي يحمل سلاحاً بدون ذخيرة

● الخلافات السياسية عطلت بدء النشاط الفعلي ● نخطط لقيام صناعات الحلي والمجوهرات والاقمشة ● التسهيلات والإمتيازات والإعفاءات المطلقة من الجمارك والضرائب قادرة على استقطاب رأس المال ● القانون منح الهيئة العامة صلاحيات إبرام الاتفاقات.. غير أنه لم يحدد العلاقة بينها وبين الدولة



المصدر : الشرق الاوسط
اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ ٢ اكتوبر ١٩٩٤

عدن: من عبد القوي الشامي

ودعت عدن عقد الثمانينات المنصرم بوعود التحول الى منطقة تجارية حرة دخلت الوحدة بامال العاصمة الاقتصادية التجارية لليمن.

«الشرق الأوسط» التقت عبد القوي محمد رشاد عضو الهيئة العامة للمناطق الحرة اليمنية مدير عام المنطقة الحرة في عدن واجرت معه الحوار التالي حول مستجدات مشروع المنطقة الحرة بعد نهاية الحرب الاهلية.

● المتتبع للخطاب السياسي اليمني الرسمي منذ انتهاء الحرب في يوليو (تموز) الماضي يلحظ تراجعا في الحديث عن المنطقة الحرة في عدن . هل لنا اعتبار ذلك مؤشرا تراجعيا عن قرار إعلان عدن منطقة حرة؟

ـ قرار المنطقة الحرة في عدن لا يزال ساري المفعول ولم نلمس اي مؤشرات تراجعية، والقرار حدد 25 سنة لتحويل عدن بكاملها الى منطقة حرة تجاريا وصناعيا على اربع مراحل تستمر الاولى لسنتين وتمتد الثانية 5 سنوات، والثالثة 8 سنوات، اما الرابعة 10 سنوات، والمنطقة الحرة في عدن لم تمليها الضرورات السياسية ليتم التراجع عنها بل املتها دواعي الاصلاح الاقتصادي والسياسي الشامل في اليمن معززة بمقومات ذاتية وموضوعية قد لا نجدها في اي موقع آخر داخل اليمن او خارجه. كما ان الخبراء الذين زاروا عدن قد اجمعوا بان عدن هي البداية الناجحة لنشاط المناطق الحرة في اليمن لموقعها المتميز ولتوفر المتطلبات الاولية لخدمة النشاط التجاري والصناعي الحر مثل القوى العاملة ونواة الخدمات المصرفية وخدمات التامين وغيرها.

● نسمع عن جعجعة تحويل عدن الى منطقة حرة ولكننا لم نر طحينا كما جاء على لسان احد الساسة اليمنيين قبل بضع سنين، فهل ستطول الجعجعة ويطول غياب الطحين؟

ـ الخلافات السياسية طغت على كل ما عداها خلال المرحلة الانتقالية التي اعقبت قيام الوحدة وتقهقرت امور الاقتصاد وضرورات التنمية بفعل الجدل السياسي الذي ساد خلال تلك المرحلة.. فالاستقرار السياسي والاجتماعى ضرورات يصعب تجاوزها عند القيام باي نشاط اقتصادي اكان استثماريا عاما او في اطار منطقة حرة، لهذا نستطيع القول بان الخلافات السياسية التي عاشها اليمن خلال المرحلة المنصرمة قد اضعفت من حركة التنمية عموما في المجتمع وعطلت من جهود بدء نشاط فعلي في المنطقة الحرة بعدن.

● عدن شهدت نشاطا تجاريا حرا قبل الاستقلال في 1967 وها هي اليوم تحاول استعادة ذلك الدور في ظل وجود مناطق منافسة.. فهل انتم متفائلون من ذلك؟

ـ عدن بموقعها الاستراتيجي المعروف وقربها من خط الملاحة الدولية تمتلك مقومات النجاح وهذا ما اجمع عليه خبراء التجارة والاقتصاد الحر الذين زاروا عدن، كما إن النشاط المخطط له في عدن لن يقتصر على الاستيراد واعادة التصدير والتخزين والتجميع بل يتعداه من خلال انشاء مناطق صناعية حرة للتصدير في الميناءين البحري والجوي اولا ومن ثم في المناطق الاخرى المحددة لهذا الغرض.. لذا فنحن متفائلون ولا نشعر باي امكانية لتاثير المنافسة سلبا على النشاط الحر في منطقة عدن.. وكل ما يهمنا الآن هو تجهيز الميناء البحري واعداده لاستقبال سفن الحاويات الضخمة وتجديد المطار واعداده لاستقبال الطائرات الضخمة وايضا تجهيز البنى الاساسية مثل الكهرباء والمواصلات والطرقات وغيرها من الخدمات التكميلية للمنطقة الحرة.. ولا يفوتنا ان نشير الى ان عدن تتمتع بموروث خبرة وتجربة ونظام اداري ومالي تراكمت خلاله الخبرة السابقة للاستقلال.

● ما هي الصناعات التي تخططون لها ان تقام في عدن؟

ـ هناك صناعات مجدية في عملية التصدير مثل الحلي والمجوهرات وصناعات الاقمشة والمنسوجات والاحذية والجلود والمعدات الالكترونية المتنوعة، وهي صناعات لا تعتمد بالضرورة على المواد الخام المحلية وانما على الخامات المستوردة.

● ما هي الضمانات القانونية المساعدة على قيام نشاط استثماري ناجح في عدن يخدم اليمن وراس المال المستثمر، يمنيا ام غير يمني؟

ـ قانون المناطق الحرة الصادر عام 1993 اعطى امتيازات تشجيعية للنشاط الاستثماري في المناطق الحرة. وهذه التسهيلات والامتيازات ان لم تكن افضل مما تقدمه المناطق الحرة المشابهة فهي لا تقل عنها مستوى ومنها منح اعفاءات مطلقة من الجمارك والفوائد وكل انواع الضرائب لمجموع النشاط الاستثماري في المنطقة الحرة بشقيه الاستيرادي والتصديري وذلك لمدة 15 سنة قابلة للتجديد لمدة 10 سنوات اخرى. وفي جوانبه الاجرائية يتصف قانون المناطق الحرة بالمرونة اذ اعطى صلاحيات مطلقة للهيئة العامة للمناطق الحرة بتوفير الشروط والمناخات التشجيعية لاستقطاب رأس المال للاستثمار في المنطقة الحرة. كما منح القانون الهيئة صلاحيات التفاوض وابرام الاتفاقيات مع المستثمرين.. واذا كان هناك من قصور في احكام القانون وبنوده فبالضرورة ان يكون عدم تحديد نوعية العلاقة بين سلطة الدولة المحلية في المنطقة الحرة والهيئة العامة للمناطق الحرة، ونأمل تجاوز هذا القصور من خلال اللائحة التفسيرية للقانون التي نسعى جاهدين الى استصدارها قريبا.

● انقضت اربع سنوات على قرار انشاء الهيئة العامة للمناطق الحرة فما هي الاعمال التي انجزتموها على مستوى منطقة عدن وكيف تقيمون نشاطكم خلال السنوات الاربع؟

ـ منذ صدور القرار رقم 49 القاضي بانشاء الهيئة العامة للمناطق الحرة ثم القرار رقم 50 لعام 1991 والقاضي بتسمية اعضاء مجلس ادارة الهيئة، قامت الهيئة بانجاز المهام التالية:

1 ـ استصدار القرار الوزاري القاضي بتحديد المناطق الحرة وعددها 15 منطقة على مستوى محافظة عدن.

2 ـ في اطار النشاط الترويجي قامت الهيئة باعداد كتيبين عن المنطقة الحرة في عدن الى جانب فيلم دعائي ترويجي.

3 ـ اعداد استمارة استبيان خاصة بالمنطقة الحرة بعدن.

4 ـ بهدف الاستفادة من تجارب الآخرين في نشاط المناطق الحرة قام اعضاء مجلس الادارة بزيارات استطلاعية لبعض المناطق الحرة في المنطقة العربية وجنوب شرق آسيا وغيرها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ : ٢٩ اكتوبر ١٩٩٤

5 - تنظيم ندوات عن المنطقة الحرة في كل من عدن وصنعاء حضرها رجال الاعمال ومسؤولو الغرف التجارية والصناعية ورؤساء المرافق الحكومية الى جانب الصحف الاجنبية وممثلي الاعلام المحلي.

6 - استقبلت الهيئة اعدادا كبيرة من طلبات الاستثمار من مستثمرين يمنيين مقيمين ومغتربين ومستثمرين اجانب في مجالات الصناعة المختلفة والسياحة وجوانب الخدمات المختلفة وبمبالغ ضخمة.

● يقال ان العديد من الشركات التي كانت تعمل في عدن قبل قانون التأميم الصادر عام 1969 تفكر في العودة للنشاط مرة اخرى في عدن وبعضها تقدم بطلبات بهذا الخصوص.. الى اي مدى صحة ما يقال؟

- صحيح البعض من تلك الشركات تقدم بطلب العودة الى عدن مثل شركة «البينو» وغيرها والبعض الاخر قد عاود نشاطه فعلا مثل شركة «بي بي» البريطانية التي تقدم خدمات تزويد الطائرات بالوقود في مطار عدن. والكثير من تلك الشركات تقدم بعروض مباشرة للقائمين على ميناء عدن خاصة ان النشاط الحر لم يدشن بعد في عدن وهو الامر الذي اعاق مؤقتا عملية البت في مجموع الطلبات المقدمة الينا في الهيئة العامة للمناطق الحرة.

● ما هي المعوقات والصعوبات التي تواجهكم على مستوى ادارة منطقة عدن او على مستوى الهيئة العام للمناطق الحرة عموما؟

- من اهم المشاكل التي تواجهنا على مستوى ادارة المنطقة هي احجام الحكومة عن تسليمنا الاراضي المحددة لقيام النشاط الحر كما حددها القرار الوزاري الصادر عن رئيس الوزراء عام 1993، الامر الذي ساعد على اقدام البعض للبسط على الارض المحددة لحرم المنطقة الحرة، بشكل رسمي عبر فرع وزارة الاسكان او عبر ادارات فروع المؤسسات او بشكل عشوائي. وهذه المشكلة جعلتنا في الهيئة العامة وادارة منطقة عدن كالجندي الذي يعطى له سلاح ولكن بدون ذخيرة ويطلب منه الدخول في المعركة. والنشاط الاستثماري عموما لا يمكن ان يقام في الهواء والارض هي مرتع النشاط وتسليمنا الارض هو احد مؤشرات التوجه الجاد للدولة نحو النشاط الحر في منطقة عدن وبدون الارض سيظل معلقا في الهواء كما هو الحال بالنسبة للمعسكرات المنتشرة في عدن، نامل ان يتم حسم موضوعها وتسليمها للهيئة مثل جبل حديد ومعسكر طارق ومعسكر بدر والنصر.

ومن الصعوبات التي تعيق تحركنا الفاعل باتجاه البدء بالنشاط العملي والتنفيذي والتي تتطلب حسما صريحا وواضحا من قبل الدولة هو موضوع المطار والميناء وتبعيتهما للهيئة العامة للمناطق الحرة او تحديد اجزاء منهما لنشاط المنطقة الحرة دون ذلك يصعب الحديث عن اي نشاط حر في عدن. ومن مقومات البدء في النشاط الحر عدم جاهزية الخدمات الضرورية للمنطقة مثل الكهرباء والمياه والاتصالات والمواصلات.. الخ خاصة ان الدولة لم تقم حتى اللحظة برصد المبالغ الضرورية لتحديث هذه المجالات الخدمية بما يواكب النشاط المستقبلي للمنطقة كما لم تقم برصد المبالغ الضرورية لمسح الاراضي الخاصة بالمنطقة وتجهيزها لاستقبال النشاط الحر. اما ميزانية الهيئة فهي عبارة عن اجور ومرتبات تم اعتمادها عام 1992 وتكرر سنويا بنفس المبلغ.. ومن الامور التي تعيق الهيئة عن البت في طلبات الاستثمار في منطقة عدن ان الحكومة لم تحدد القيمة الرمزية للارض التي ستقام عليها المشاريع الاستثمارية ونامل ان يتم ذلك في القريب العاجل ان شاء الله.

● ما هي الشروط والمقومات الكفيلة بانجاح نشاطكم الاستثماري اللاحق على مستوى منطقة عدن التي يراد لها ان تكون نقطة انطلاقة باتجاه اقامة اكثر من منطقة حرة يمنية وبالاشتراك مع دول الجوار؟

- من وجهة نظرنا نعتقد بان الارض ورأس المال والمنافذ الجوية والبحرية المناسبة هي من اهم المقومات الضرورية لنشاط اي منطقة حرة اينما كانت وبالنسبة لنا في ادارة منطقة عدن لا بد من صلاحيات مطلقة لادارة المنطقة وتنفيذ سياستها العامة ضمن اطار الرؤية العامة للهيئة واعداد الكادر المتخصص في مختلف اتجاهات النشاط الاقتصادي الحر مع اتاحة الفرصة للاستعانة بتجارب الاخرين فى هذا المجال.

اما الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي فإنه يمثل حجر الزاوية لاي نشاط استثماري وبدونه يستحيل التقدم ولو خطوة واحدة الى الامام، كما ان وحدة القرار السياسي للدولة وتجانس موقف الحكومة هما من العوامل الاساسية المساعدة على ممارسة اي نشاط اقتصادي.

● ما هو الهدف المرجو من اقامة منطقة حرة في عدن؟

- الكل يعرف بان المرض المزمن الذي اضعف الاقتصاد اليمني ويكاد يهلكه هو العجز المتصاعد في ميزان المدفوعات لهذا جاءت الضرورة باقامة مناطق حرة على الارض اليمنية بدءا بعدن تهدف الى المساعدة في معافاة هذا الواقع الاقتصادي المتدهور وهي من المعالجات التي كان لها حضور في التخفيف من تعثرات الواقع الاقتصادي لبعض دول العالم النامي ونشير هنا الى ما تلعبه المناطق الحرة في بلاد اشتراكية كالصين وما تدره تلك المناطق التي تجاوز عددها الـ18 منطقة من عملات صعبة لرفد الاقتصاد الصيني عموما وايضا في مناطق عدة من جنوب شرق أسيا ومصر والخليج.

لذا فالهدف من اقامة المنطقة الحرة هو اقتصادي قبل ان يكون اي شيء اخر.

● هل لديكم من جديد تفصحون عنه باتجاه تدشين النشاط العملي في المنطقة الحرة؟

- في الوقت الحاضر ليس لدينا من جديد اكثر مما اشرنا اليه، ولكن نحن متفائلون في ما يخص المراحل القادمة بان تحمل لنا الجديد الذي ذهبتم اليه.



قبل مزاولة مهامها من عدن العاصمة الشتوية:

مجلس النواب يبحث خطة الحكومة اليمنية غدا

الأحمر: العلاقات مع مصر كتبت بالدم المصرى الذى لا يمكن نسيانه

عدن - انقره - وكالات الانباء - اعلن الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ان الحكومة اليمنية ستزاول مهامها من مدينة عدن العاصمة الجنوبية «الشتوية» بعد ان تعرض غدا برنامج عملها على مجلس النواب للمصادقة عليه.

واكد الرئيس اليمنى ان الحكومة ستعمل على جعل مدينة عدن منطقة تجارية حرة، واشاد فى هذا الصدد بالادارة الامريكية التى ابدت استعدادها لتقديم اكثر من ١٠٠ مليون دولار لتنفيذ هذا المشروع ومن جانبه اشاد الشيخ عبدالله الاحمر رئيس البرلمان اليمنى بالعلاقات المصرية اليمنية وقال انها علاقات تاريخية ومتميزة كتبت بالدم المصرى وهو ما لا يمكن نسيانه وقال الاحمر الذى يزور تركيا حاليا فى تصريحات لوكالة انباء الشرق الاوسط فى انقرة امس ان العلاقات المصرية اليمنية ظلت متميزة وان زيارة المبعوث الشخصى للرئيس مبارك لصنعاء مؤخرا تركت اثرا طيبا لدى المسئولين اليمنيين.

وقال الشيخ عبدالله الاحمر ان خسائر اليمن من الاحداث الاخيرة تقدر بمليارات الدولارات لذلك فاننا نتطلع الى مساعدة الدول المجاورة لليمن لتقديم يد المساعدة مثل دول الخليج ومصر، واضاف ان ابار البترول لم تتاخر بسبب الاحداث الاخيرة وان كان معدل الانتاج ليس بالشكل المطلوب او الكافى.

علي عبدالله صالح

واكد ان الحكومة تبذل جهودا كبيرة لتعيد اصلاح ماافسدته الحرب كما اكد المسئول اليمنى ان بلاده لم تساند على الاطلاق الغزو العراقى للكويت بل كانت هناك مظاهرات شعبية فى شوارع اليمن تدين الغزو العراقى للكويت كما ان هناك مظاهرات حدثت ايضا بسبب تدخل قوات اجنبية فى النزاع ، واضاف ان تاييد الكويت للانفصال كان اقوى واشد ضراوة من موقف اليمن من حرب الخليج . واكد ان اللجنة المشكلة بين اليمن والسعودية بشان مشكلة الحدود بين البلدين سوف تستانف عملها قريبا موضحا ان هناك نوايا طيبة بين البلدين لتسوية هذا النزاع بالوسائل السلمية وان اليمن ترغب فى وجود علاقات طيبة مع السعودية.



المصدر : الوسط اللندنية

التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن

شيخ مشايخ حاشد يروي ذكرياته لـ «الوسط» (الحلقة الثانية والأخيرة)

الأحمر: نعارض الاندماج بين المؤتمر الشعبي والاصلاح

- يمكن التوفيق بين الشريعة والديموقراطية
- الاشتراكي أمم المقاعد النيابية في المحافظات الشرقية والجنوبية

صنعاء – فيصل جلول

استعاد الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، في الحلقة الأولى من حواره مع «الوسط»، بعضاً من ذكرياته عن مرحلة الحكم الإمامي في اليمن وكيف سجن. ويتناول شيخ مشايخ حاشد، رئيس مجلس النواب زعيم التجمع اليمني للاصلاح، في هذه الحلقة الثانية والأخيرة، المرحلة الجمهورية، بدءاً بعهد الثورة في ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢ وحتى انقلاب ابراهيم الحمدي نهاية العام ١٩٧٤، ثم هموم المرحلة الحالية، بعد الحرب الأخيرة في البلاد.

● كيف كنت تدبر قبيلة حاشد من السجن؟

- كنت أحاول توفير الحد الأدنى من الارتباط معها، كنت أكتب للمشايخ ويزورونني حتى في سجن المحابشة، وكان لدي ستة اشخاص في السجن يساعدونني في هذه المهمة.

● هل فكرت في الهرب من السجن؟

- لا. ذات يوم جاءني رسول من عدن وقال لي انهم مستعدون لتدبير هروبي بواسطة زورق ياتي الى سواحل تهامة الشمالية واستقله من هناك الى عدن فرفضت

● هل انقطع الاتصال بينك وبين الإمام أحمد خلال سنوات السجن (١٩٥٩ - ١٩٦٢)؟

- لم يحصل شيء، سوى انني ابرقت له برقية واحدة فقد راجعته في شان ممتلكاتنا التى صادرها وبيوتنا التي خربها. كانت لنا بيوت كثيرة في مناطق مختلفة خرّبها الإمام واقتلع اشجار البن من اراضينا

● من كان يتولى شؤون عائلتكم أثناء غيابكم؟

- الوكلاء، وهم كانوا على اتصال دائم بي.

● لم يكن لديكم اخوة غير حميد؟

- اخ صغير جداً. وعيال عمي غالب لكنهم كانوا مهزومين وخائفين. كنت أدير كل شيء من السجن.

● قبل أن نبدأ الحديث عن فترة الثورة هل تخبرنا كيف أصبحت جمهورياً؟

- كنا نحضّر للجمهورية منذ زمن، وكان الالتفاف حول الإمام البدر يتم في هذا الاطار. كان الجميع يعتقدون بانه كان صالحا، فإذا لم يكن كذلك يتحول النظام الى نظام جمهوري. التاثربالجمهورية مرده الى ثورة مصر وسورية وغيرهما، كان النظام الجمهوري هو النظام البديل.

شعارات من مصر وسورية

● ما معنى الجمهورية بالنسبة اليك؟

- كان معنى الجمهورية في أعتقادي هو التخلص من إمام متسلط، وان تسود الشورى في البلاد. كانت آمالنا اكثر بكثير مما حصل في الواقع، كانت الشعارات تستهوينا في السجن. فالاشتراكية كانت بالنسبة إلينا شعاراً جميلاً يطرح العدل بدل التسلط والاستبداد والفقر. وكانت الأنباء الواردة من مصر وسورية وصوت العرب تزيد الناس طموحا وآمالاً.

● هل طلب منك البدر الوقوف الى جانبه في الاسبوع الذي تولى فيه الحكم؟

- رفض اطلاقي من السجن. اطلق كل السجناء في كل مكان وأبقاني. وجاءته وفود من حاشد وبكيل للتوسط من أجل الافراج عني لكنه رفض.

● لماذا؟

- لم يقدم سبباً للرفض. لكن ما هو معروف أن البدر خيّب امل الناس فيه من اليوم الأول لتسلمه الحكم، فبعد دفن والده مباشرة ذهب الى الجامع الكبير والقى خطبة شهيرة اكد فيها أنه سيسير على خطى والده وسيتبع سياسته الرشيدة فضرب بذلك كل الآمال المعلقة عليه، وانطلق الضباط في ثورتهم.

● كيف كانت علاقتك بالزبيري (شاعر الثورة اليمنية وأحد أهم رموزها)؟

- علاقة روحية. كان الزبيري بمثابة النور الذي نقتبس منه وكانت كتبه تصلني الى السجن، ومنها كتاب جزر "واق الواق" وهو رواية عجيبة يتخيل فيها انه دخل الى الجنة والتقى هناك الوالد واخي حميد.

● ... وعلاقتك بالقاضي عبدالرحمن الأرياني (خلف المشير عبدالله السلال في الحكم)؟

- كانت علاقتنا وثيقة وقوية. التقيته مراراً في مقام الامام كان مرجعاً كبيراً من مراجع الثورة، والعقل المدبر للجمهورية والثوار. (يعيش الأرياني اليوم متنقلاً بين صنعاء ودمشق حيث له منزل خاص).

● ... وبالمشير عبدالله السلال (توفي الصيف الماضي أثناء الحرب)؟

- علاقة جيدة، لم اكن أعرفه من زمن بعيد في ذلك الحين. كان السلال من ثوار ١٩٤٨ ومن الذين سجنوا في تلك الفترة، لكنه لم يكن الأبرز بين الضباط. كان الضابط حمود الجائفي هو الأبرز. لكنه خيّب الآمال يوم الثورة عندما هرب الى الحديدة ورفض تولي المسؤولية.

خبر الثورة

● من أخبرك بوقوع الثورة؟ وهل تذكر اليوم الأول لاطلاق سراحك؟

- علمت بالخبر من خلال الاذاعة. وكان معي جهاز راديو في السجن. كان ذلك صباح يوم الخميس. عندها خرجت من السجن وشجعت عامل المنطقة على تاييد الثورة واصدار برقية تاييد للثوار. وهيأت نفسي للسفر صباح اليوم التالي الى صنعاء. بعد الظهر وعندما فرغنا من الغداء والتخزين (مضغ القات) جاءت برقية من السلال الى عامل المدينة تطالبه باطلاق الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر وابلاغه الذهاب بسرعة الى صنعاء. جاءني مدير السجن وقال لي: من هو السلال؟ إنا لا أعرفه. أريد أمراً باطلاقك من الإمام البدر. فاجبته، "ما عدش في إمام. هو تحت الانقاض" (في اليوم الأول للثورة اطلقت الدبابات قذائف مدفعية على قصر الإمام وهدمته واعتقد



الجميع بأن الإمام قضى تحت الانقاض) ورد علي المدير بقوله، «هذه أخبار صوت العرب وليست اخبار اذاعة صنعاء». فقلت له: «شوف يا شيخ علي، أنا موجود عندك في السجن منذ ٣ سنوات. كنا خلالها عبارة عن ضيوف عندك لم تجرحني ولم تتعرض إلي بالاساءة. كثّر خيرك وانا شاكر لك. لذلك لا تغيّر موقفك وتجعلني اغيّر رأيي فيك انا مسافر غداً صباحاً سواء جاء أمر باطلاقي من السلال أو من السماء. انا مسافر صباحاً رضيت أم كرهت». فأجابني، «أنت محبوس عندي منذ ثلاث سنوات وغداً تكون ضيفي. ما عدتش محبوس، وتأتي الى منزلي ونتغدى وتمشي». وكان بيته قريباً من السجن. قلت له «تمام».

في الليل سمعنا من اذاعة لندن ان الامام البدر خرج من الانقاض وتوجه الى جبال حجة المنيعة. وقد حصل ذلك بالفعل. فقال لي أحد المرافقين انه اذا سمع الشيخ على هذا النبأ يمكن أن يسلمك هدية الى البدر وطلب مني السفر ليلا فقلت والله لن أمشي إلا في الصباح وفي الصباح صلينا الفجر ومشينا.

● كيف انتقلت من حجة وبأية وسيلة؟

- أولاً على الحمير، الى ان وصلنا الى عبس ومنها استأجرنا سيارة وبدلناها بأخرى في الزيدية. ووصلنا نهار السبت الى الحديدة ويوم الأحد الى صنعاء.

مشهد عظيم... ومطاردة

● هل تذكر المشهد في صنعاء ذلك اليوم؟

- كان المشهد عظيما منذ سمعنا الخبر في الاذاعة كان الشباب المؤيدون للجمهورية يرقصون في كل مكان وكانت القبائل تستقبلني في كل مكان نزلت فيه بالتظاهرات. واذكر أن مدينة عبس خرجت باسرها لاستقبالنا.

● هل كانوا يعرفون سلفاً بوصولك؟

- لا. لا. نحن وصلنا الى منزل خارج المدينة لاستطلاع رأي الناس في الثورة فانتشر الخبر وخرجت المدينة لاستقبالنا، وقدمت الينا الضيافة وألقيت خطب عظيمة، ووصلت الى صنعاء ليلاً وفي صباح اليوم التالي خرجت لمطاردة البدر.

● من كان معك؟ جنود أم رجال قبائل؟

- كانت معي حاشد باسرها. عندما وصلت الى خمر (أحد مراكز آل الاحمر بالقرب من صنعاء) كان الناس يستقبلونني بالأعراس ويخرجون سلاحهم من بيوتهم ويلتحقون بي لمطاردة البدر. ووصلنا الى تهامة وهناك التقينا جيشاً يقوده مجاهد ابو شوارب، وكان مؤلفاً من مقاتلين من حاشد ومن ضباط نظاميين في الجيش.

● هل تقدر عدد الذين طاردوا البدر؟

- بالآلاف. كانوا يلتحقون بي فور علمهم بوجودي لم نأخذ معنا شيئاً من صنعاء كنا نقاتل بوسائلنا الخاصة طاردنا الإمام لمدة سنة على نحو متواصل. وقاتلنا في مناطق كثيرة وكنا نطوّع المتمردين تدريجاً.

● ألم تخش من الثأر القبلي بسبب هذا القتال؟

- لا. لا. لم تكن القبائل تعتمد الغدر او العيب. لا تلك التي مع الملكيين ولا التي مع الجمهوريين لكن القتال لم ينته خلال سنة بل ظل قائماً حتى العام ١٩٦٩. واستمر التمرد بعد ذلك في لواءي صعدة وحجة.

● كان واضحاً أن لحاشد دوراً مهماً في حماية صنعاء والثورة؟

- هذا معروف عند الكتّاب والسياسيين والمؤرخين والقبائل والمشايخ، معروف عن كل الناس ان حاشد حمت الثورة والنظام الجمهوري. «الجمهورية حقنا». والدافع الوحيد لحاشد في حينه هو الثأر للوالد ولحميد، وإلا فانهم كانوا سيتصرفون كما تصرفت القبائل الأخرى. لكنهم كانوا يريدون التكفير عن خطيئتهم و«تفاشلهم» عندما اعدم الوالد وحميد. ويريدون التعويض عن ذلك.

● بمعنى ما اعتذروا منك؟

- اعتذروا بالدماء وبحماية الثورة.

● هل تقدر عدد الذين قتلوا من حاشد في تلك المعارك؟

- لم يكن يومها السلاح فتاكاً، ولكن سقط كثيرون من خيرة شباب حاشد.

● ما الذي فعلته خلال حصار الـ٧٠ الذي فرضته جيوش البدر على صنعاء وكاد أن ينهي الجمهورية؟

- كنت في صنعاء وكانت حاشد معي ودافعنا عن الثورة، وهذا معروف لدى الناس ولا حاجة الى تكراره.

● هل كانت السنوات الأولى للجمهورية كما كنت تتمنى؟

- كنا راضين عن التغيير كيفما كان، ومهما تخللته اخطاء ومساوئ. وكان لنا رأينا في الأخطاء، واختلفنا مع (المشير عبدالله) السلال في ذلك. كان مأخذنا الاساسي عليه انه استسلم للمصريين بالكامل.

المصريون تدخلوا

● ... لكن المصريين جاؤوا لمساعدتكم؟

- جاؤوا بالفعل لمساعدتنا، لكنهم تدخلوا لاحقاً في شؤوننا تدخلاً كبيراً. والسلال سلمهم زمام الأمور. وكان هذا رأي القاضي عبدالرحمن الارياني والقاضي الزبيري والأستاذ أحمد محمد نعمان. ونحن كنا ملتفين حولهم لأنهم كانوا زعماءنا السياسيين.

● كان هذا مأخذك الوحيد على السلال؟
– نعم هذا المأخذ الأساسي، اضافة طبعاً الى الاخطاء التي ارتكبها، وسياسة التهييج التي اعتمدها.

● في هذه الحال كانت علاقتك سيئة بالجنود المصريين؟
– لا، لم يكونوا على اطمئنان إلا معي ومع حاشد. كنا نفديهم بنفوسنا. اشتركنا في معارك واحدة خلال سنوات عدة وكنا نضحي من اجل حمايتهم وهم بذلوا تضحيات عظيمة في خدمة الثورة. اما الخلاف معهم فكان خلافاً سياسياً فقط وظل محصوراً في هذا الاطار. كان السلال معزولاً في مصر وكانوا يريدون فرضه علينا. ولا ابالغ في القول ان الصف الجمهوري باسره كان ضد السياسة التي اعتمدها السلال في ذلك الحين. لهذا السبب ابقاه عبدالناصر عنده وفوجئنا فيما بعد برجوعه وبمحاولة فرضه علينا لذا اختلفنا مع المصريين، واذكر ان الحكومة باسرها ذهبت الى مصر لمحاورة عبدالناصر واقناعه، لكنه اعتقلهم وارسل السلال.

عبدالناصر

● لماذا لم تذهب معهم؟
– لا. كان لي راي مخالف، قلت لهم بدلاً من ان تذهبوا الى مصر تعالوا الى حاشد لتكون جمهورية هناك في انتظار تسوية الموقف، واعتقد بان ذلك حصل في العام ١٩٦٦.

لكنهم رفضوا واصروا على الذهاب الى مصر وكان رائدهم في هذا المسعى القاضي عبدالرحمن الارياني الذي اكد في حينه انه يرغب في احراج عبدالناصر عالمياً. لكن عبدالناصر لم يحرج واعتقلهم

كانوا حوالي ٤٠ شخصا اي الدولة بكاملها في ذلك الحين بما في ذلك كبار الضباط والعسكريون والعلماء. وفي صنعاء جرت عمليات اعتقال كبيرة في صفوف الجمهوريين ولم يبق في الساحة سوى السلال وجماعته. اما انا فخرجت الى حاشد وتجمّع الناس عندي خصوصاً من بقي من المثقفين والضباط والسياسيين. اجتمعوا في خمر وظلت الحال على ما هي حتى حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، عندها دخلنا صنعاء لكننا لم نشمت، بل طلبنا من عبدالناصر ان يسمح لـ ٣ آلاف مقاتل من حاشد بالوصول الى عدن ومنها الى مصر للدفاع عنها كرد جميل لدفاع المصريين عن الثورة

● هل تذكر لقاءاتك مع عبدالناصر؟
– التقيته في القاهرة مراراً.

● لماذا لم تناقش معه القضايا المختلف عليها؟
– لم يكن بيني وبينه اتصال قوي. كان تعاملي مع المصريين قائماً على مبدأ مستقل. كان تعامل الند للند.

● خلعتم السلال بعد ذلك؟
– خلعناه بعد النكسة. جئنا من خمر مع المشايخ الجمهوريين ودخلنا صنعاء ومعنا الضباط والجيش. مع دخولنا العاصمة اطلق عبدالناصر السجناء في القاهرة ومن بينهم القاضي الارياني. واجتمعنا في الحديدة وبدانا نرتب للانقلاب على السلال. وما سهل مهمتنا مبادرة السلال بالسفر الى العراق، فحصل الانقلاب في ٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٧، وادى هذا الانقلاب الى حماية الثورة والجمهورية لأنه لو استمر السلال لكانت الجمهورية سقطت. ذلك ان الصف الجمهوري لم يكن راغباً في الالتفاف حول السلال وفي الدفاع عن حكمه وانما عن الجمهورية.

● كانت هذه المناسبة هي الأولى التي يتحالف فيها الضباط والمشايخ والسادة والقضاة في معركة واحدة؟
– كنا معاً من أول الثورة.

● أقصد المرة الأولى من دون تدخل الجيش المصري؟
– نعم تحملنا المسؤولية. لم يكن لدينا احد نعتمد عليه. اعتمدنا على انفسنا وعلى الله سبحانه وتعالى.



الفترة الذهبية... وتصدير الثورة

● كيف تصف هذه الفترة فترة القاضي عبدالرحمن الأرياني؟

– كانت فترة ذهبية فريدة في حكم اليمن.

● لكنها لم تكن مستقرة سياسياً؟

– بالعكس كانت فترة استقرار وحكم ديموقراطي ولم تشهد اليمن مثيلاً لها. وكان الحكم فيها مبنياً على قناعة والاستقرار على قناعة وليس على تحالفات اصطناعية، وكان القاضي الأرياني عادلاً وعالماً وديموقراطياً، لكنه، ويا للأسف ترك في نهاية هذه الفترة «الحبل على الغارب» للأحزاب والتيارات اليسارية. وجاءت الثورة الشيوعية في عدن لتصب الزيت على النار. لم يواجه الأرياني هذا المد الخطير كما ينبغي بسبب بعض العناصر التي التفت حوله. لهذا اختلفنا معه.

● ما الضرر الذي كان يمكن أن ينشأ عن وجود أحزاب؟

– في تلك الفترة كان التيار اليساري يطغى على كل شيء وكان مرتبطاً بعدن ويرغب في تصدير الثورة الشيوعية الى اليمن والى الجزيرة العربية، لم يواجه القاضي عبدالرحمن هذا المد وهذا التيار الخطير وترك له «الحبل على الغارب».

● ماذا كان مصدر الخطر الفعلي؟

– لقد وصلت الجيوش الشيوعية الى إب والى المناطق الوسطى واحتلت البيضاء وقعطبة وكادت ان تحتل اليمن (١٩٧٢) هذا هو الخطر.

● في هذه الفترة كنت رئيساً لمجلس الشورى؟

– قبل ذلك في العام ١٩٦٩ شكل المجلس الوطني، من أجل العمل بشيء من الديموقراطية، واختيرت لهذا المجلس نخبة وطنية وشعبية مهمة من ٤٥ شخصاً. وكان المجلس يتمتع بسلطة اشتراعية من ضمنها سن القوانين ووضع دستور للبلاد. وبالفعل وضعنا الدستور الدائم وهو الدستور الأول لليمن في العهد الجمهوري. ثم جرت انتخابات لاختيار مجلس للشورى مؤلف من ١٥٠ عضواً، وكانت انتخابات نزيهة في المناطق التي يسودها الأمن والاستقرار، واقل نزاهة في المناطق المضطربة التي سادتها التزكية اكثر من الانتخابات الحرة والنزيهة. وفي الجلسة الأولى انتخبت رئيساً بالاجماع. وظل هذا المجلس يقوم بوظائفه الى ان حله ابراهيم الحمدي سنة ١٩٧٥.

● لكن الشائع انك تقدمت باستقالتك من رئاسة المجلس للمقايضة باستقالة القاضي الأرياني؟

– يوجد شيء من هذا النوع.

الأضرحة... والأفغان

● ما هي علاقتكم بالمتهمين في قضية تحطيم المزارات والأضرحة في عدن؛ قيل إنهم ينتمون الى «الاصلاح»؟

– لا يدعي تنظيمنا انه الممثل الوحيد للاسلام والمسلمين في اليمن، انه تنظيم سياسي اسلامي، لسنا مسؤولين عن الأفكار الاسلامية ذات المناهج المتعددة ولا نمثل كل الاتجاهات الاسلامية. نحن نمثل اتجاهاً واحداً وهو اسلامي عربي يمني معتدل ومنصف للآخرين. اسلام يتسع للآخرين ويؤمن بحقوق الآخرين وبالديموقراطية للجميع. هذا هو تنظيمنا. اما الذين اتهموا بما حدث في عدن فنحن براء منهم.

● هل تتفهمون دوافعهم؟

– اختلفت الأقوال والروايات عن دوافعهم، بعضها يقول ان لهم دوافع شخصية نابعة من ثقافتهم السلفية المتشددة، وانهم يعتبرون ان كل شيء مخالفاً لما كان في عهد الرسول والخلفاء الراشدين هو مجرد بدعة، ومن هذه البدع الأضرحة وزيارتها والتبرك بها. وهناك روايات أخرى تقول ان دوافعهم خارجية او داخلية. في كل الحالات هم يمثلون تياراً من بين التيارات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط
اللندنية -

التاريخ : ٢٠١ اكتوبر ١٩٩٤

المنتشرة في اليمن وغير اليمن انهم شبان مندفعون وطائشون لا نتحمل مسؤوليتهم وليست لنا علاقات تنظيمية او سياسية معهم.

● هل يوجد «أفغان» في صفوفكم؟

– مصطلح الافغان لا يرتكز الى المنطق. لقد جاهد مسلمون في افغانستان بدوافع اسلامية لأنهم مؤمنون بالجهاد وهو اقدس المقدسات ويُعتبر ذروة الاسلام. كان بينهم يمنيون ومصريون وجزائريون وغيرهم. لا يعني ذلك ان من ذهب منهم الى افغانستان وعاد يجب أن يتبنى شعار العنف في الضرورة وانه ارهابي، هذا ظلم، هنا الفت النظر الى ان الطائشين موجودون في كل مكان ويمكن ان نجدهم بين فئات لم تجاهد لا في افغانستان ولا في غيرها.

● بهذا المعنى يمكن القول ان في صفوفكم «أفغاناً» عاقلين؟

– (محتداً) لماذا تسميهم افغاناً؟ انهم مصريون واردنيون وجزائريون... لقد سافروا الى افغانستان بجوازات سفر شرعية من بلدانهم وبموافقة دولهم ثم عادوا بعد انهيار الشيوعية فلماذا نسميهم «أفغانا» ونصرّ على التسمية بما يوحي انهم مصابون بالكوليرا او الطاعون؟ انهم اخواننا. وأذكّر الجميع باننا في اليمن شعب مسلم وليست بيننا اقليات غير مسلمة.

● ما عدا اليهود؟

– لا يعدون شيئاً، ولا واحد في المئة. هم اقل من الف شخص. لا يوجد في اليمن فرد واحد ليس مسلماً. لا اقليات دينية ولا اقليات عرقية ليس بيننا خليط من المهرة حتى الحديدة. اكثر من ذلك لا توجد بيننا اقليات غير يمنية عربية قحطانية. نحن الشعب الفريد في العالم العربي الذي يمثل هذه الحالة.

● ولكن توجد في عدن كنائس...؟

– (مقاطعاً). كانت عدن مستعمرة بريطانية وبالتالي مقر اقامة للوالي البريطاني وللموظفين والتجار والعسكريين البريطانيين. كانت عروس البحر وعروس الجزيرة العربية. كانت مزدهرة ازدهاراً كبيراً وكانت ميناء وممراً للاستعمار البريطاني في شبه القارة الهندية. واستمر هذا الاستعمار ١٢٤ سنة وكان لا بد من وجود كنائس لخدمة المقيمين وللصلاة ولأيام الآحاد والأعياد.

● لقد جرى التعرض لهذه الكنائس أخيراً فهل أنتم مع إزالتها؟

– لا. ابداً. نحن مع بقائها كمعلم تاريخي ومكان للعبادة لاحدى الديانات السماوية.

بين الشريعة والديموقراطية

● صارت الشريعة الاسلامية في التعديلات الدستورية الأخيرة المصدر الوحيد للتشريع. وينص الدستور اليمني

– انه مستند الى الشريعة والشعب في الماضي والحاضر والمستقبل ان شاء الله

● لكن ذلك يتعارض مع المبدأ الديموقراطي الذي ينص على التداول

– نحن نعتقد بانه يمكن التوفيق بين المفهومين. تخاف الانظمة العربية والتيارات اليسارية من حكم الشريعة لانها تمارس السلطة وفق قوانين وضعية. وهي مارست الظلم ضد الشعوب وخرجت على العدل وفق القوانين الوضعية، لا تعارض في نظرنا بين الديموقراطية والشريعة. فالاسلام دين الحرية والمساواة والعدل والرحمة والشريعة وجدت العدل والانصاف في كل الدنيا، وهي سائدة في اليمن بحمد الله. انها الفيصل في كل قضايانا.

● ما دام ان الشريعة سائدة بينكم فلماذا اختلفتم عليها؟

– لأن دستور دولة الوحدة ناتج من اتفاقنا مع النظام الشيوعي الذي كان يحكم المحافظات الجنوبية قبل الوحدة. لقد وجدت ثغرات في هذا الدستور وهي من خارج الشريعة. ما حصل كان عبارة عن ورقة وفاق بين الدستور الاسلامي في الشمال والنظام الشيوعي في الجنوب. عندما اعلن الدستور في دولة الوحدة اليمنية (لم يكن ينص على الشريعة بوصفها مصدراً وحيداً وانما مصدراً اساسياً للتشريع) عارضه الشعب في الشمال والجنوب بسبب هذه النقطة، وطالب بتعديله لذا وعد الرئيس علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض (نائب الرئيس آنذاك) بتعديل الدستور وإعادة المادة الثالثة المتعلقة بالشريعة كما كانت قبل الوحدة في دستور الشمال. نحن لم نطالب بشيء جديد وإنما بما هو موجود وبما يمثل قناعة كل الشعب اليمني وإرادته.

● التعريف اليوناني للديموقراطية يقول انها حكم الشعب لنفسه بنفسه، وتطبيق هذه القاعدة يتم عبر التمثيل النيابي، والتمثيل يعني خضوع الاقلية للأكثرية في البرلمان. لنفترض ان الاكثرية اليوم، وهي للمؤتمر الشعبي والاصلاح قد اصبحت أقلية في الانتخابات المقبلة وان الاكثرية صارت للبعث والناصري والاشتراكي فهل تخضعون لهذه الأكثرية؟

– نحن نؤمن بالديموقراطية الا ما يتعارض منها مع حكم الله سبحانه وتعالى. ان اي جانب من جوانب الديموقراطية المنفتحة في الغرب يكون متعارضاً مع نص من نصوص الشريعة نعارضه ولا نقبل به.

● في هذه الحالة سيكون محكوماً على الاشتراكي والبعثي والناصري بأن يظلوا أقلية مدى الحياة؟

– نحن اذا اختلفنا في شيء نحتكم الى كتاب الله وسنة رسوله.

● معنى ذلك ان الاكثرية اذا كانت لغيركم في البرلمان وإذا أرادت هذه الاكثرية تعديل الدستور فانكم ترفضون لأن الدستور لا يمس كونه مستنداً الى الشريعة؟

– انه مستند الى الشريعة والشعب في الماضي والحاضر والمستقبل ان شاء الله.

● لكن ذلك يتعارض مع المبدأ الديموقراطي الذي ينص على التداول السلمي للسلطة. كيف يمكن أن يحصل هذا التداول ما دام انه ليس في وسع فريق غير اسلامي بالمعنى السياسي، أن يصبح يوماً صاحب غالبية؟

– لا. لا يوجد تعارض. اذا وصل الامر الى حزب من الاحزاب وتمكن من الحصول على الغالبية فله الحق في ان يكون الحاكم من بين صفوفه لكن الحاكم سيكون مطالبا من الشعب بالا يحيد عن الشريعة الا في حدود المصلحة العامة التي لا تتعارض مع الشريعة.

لن يحكم علماني اليمن

● تريد القول ان علمانياً لن يحكم اليمن ذات يوم؟

– أبداً. ابداً حتى لو فنينا الشعب لا يمكن ان يقبل. لا يمكن. (رددها اكثر من ثلاث مرات).

● والناصري هل يمكن ان يحكم؟

– الناصري ليس علمانيا والبعثي الآن ليس علمانيا.

● تطبيق الشريعة يعني التزام الحدود (قطع يد السارق ورجم الزانية...)؟

– هذا موجود منذ ما قبل الوحدة وكان معمولا به في عهد الوحدة. كانت اليد تقطع، وعلي سالم البيض موجود (في صنعاء). هناك ضوابط كثيرة للحدود، بل كثيرة جداً. والشهادة في الحدود أصعب بكثير من الشهادة في القوانين الأخرى.

● انتم تسعون الى نشر المعاهد التعليمية (الاسلامية) في المحافظات الجنوبية والشرقية...

– (مقاطعا) العكس هو الصحيح. اهالي هذه المحافظات ياتون الينا والى الرئيس ويطالبون بفتح المعاهد. كل الشعب هناك ياتي الينا لهذه الغاية.

● لكن هذا الشعب انتخب لتوّه نواباً اشتراكيين بالاجماع في تلك المحافظات فهل يعقل ان ينقلب فجأة؟

– وهل تتصور ان الانتخابات تمت وفق إرادة الشعب؟

● أنا لا أتصور شيئاً. أطرح سؤالاً فقط.

– كان الناس في تلك المحافظات مغرراً بهم.

● لا حاجة الى اضافة «عربية» و«اسلامية» الى اسم الدولة اليمنية

● أراد الارياني احراج عبدالناصر فاعتقله في القاهرة مع أركان الدولة

● عهد الارياني كان الأكثر ديموقراطية لكنه تساهل مع اليسار

اما الانتخابات فقد زوّرها الحزب الاشتراكي، ونوابه لا يمثلون الشعب وارادته الحقيقية لقد صرحت بذلك فور اعلان النتائج وما زلت مقتنعا بان نواب الاشتراكي في البرلمان لا يمثلون القناعات الحقيقية لأبناء المحافظات الجنوبية والشرقية، لقد أمم الحزب مقاعد تلك المحافظات وأمم ارادة الشعب وأنا قلت ذلك في حينه على الملأ.

● يبدو لي أنك تنظر الى الحزب كأنه يمثل مجموعة من المرتزقة، في حين انه قاتل بضراوة خلال الحرب وقتل معه كثيرون من اجل افكار الحزب ومشاريعه؟

– نعم قاتلوا، لكن القتال ظلّ محصورا بالقوات المسلحة وهي اصلاً مؤلفة بكاملها من حزبيين اما الشعب فليس حزبيا.

● اقترح بعض النواب، اثناء جلسات التعديل الدستوري تغيير اسم الدولة من «جمهورية اليمن» الى جمهورية اليمن العربية أو الاسلامية فلماذا عارضتم الاقتراح؟

– لا نحتاج الى تغيير اسم الدولة فنحن مسلمون واليمن مسلم منذ قرون وهو ساهم في الفتوحات الاسلامية منذ انطلاقتها، وبالتالي لا

لزوم لتأكيد ما هو مؤكد واليمن عربي لا يسكنه غير العرب وهو البلد الوحيد الذي ينتمي كل ابنائه الى العروبة وبرجعون كلهم الى قحطان

لن نتولى الرئاسة

● هل تطمحون الى تولي الرئاسة الأولى في صنعاء باعتبار ان حزبكم سياسي وغاية كل حزب هي الوصول الى الرئاسة الأولى بالوسائل الديموقراطية؟

– اننا مقتنعون اقتناعاً حاسماً باننا لو حصلنا في الانتخابات المقبلة على الغالبية الساحقة فاننا لن نتولى الرئاسة الاولى لاننا مؤمنون بأن المسؤولية يجب ان نكون مشتركة بين كل الأحزاب ولا يجوز لحزب ان يستأثر بالسلطة وحده لأن ذلك يؤدي الى احداث خلل كبير بالديموقراطية ونحن رسحنا الرئيس علي عبدالله صالح للانتخابات الرئاسية لأنه حقق الانتصار على الانفصاليين

● هل تندمجون مع المؤتمر الشعبي العام في المستقبل؟

– نتمتع نحن والمؤتمر برؤية موحدة لأوضاع البلاد. ولكن لكل منا وسائله الخاصة في التطبيق. ونحن ضد الاندماج لأنه يلحق الضرر بالديموقراطية. فإذا اندمجنا نحن والمؤتمر من يبقى في الساحة؟ انا كنت ضد اندماج المؤتمر والاشتراكي عندما ناقشا مشروعاً للاندماج قبل الحرب، وذلك للأسباب التي ذكرت وهي نفسها التي تحملني على رفض الاندماج بين الاصلاح والمؤتمر.

● هل توافقون على صيغة المصارف اليمنية التي تتعامل بالفائدة؟

– الدولة اليمنية تتعامل مع مصارف ومؤسسات نقدية دولية تعمل بالفائدة وتقول الدولة انها تتلقى قروضاً من الخارج بفوائد ولا يمكنها بالتالي ان تتعامل بنظام مصرفي آخر. وفي اليمن اناس يودعون اموالاً في المصارف ويعيشون من هذه الاموال وهي مصدر دخلهم الوحيد اذ لا عمل آخر لهم، وإذا حرموا من اموالهم يموتون جوعاً. هذا أمرٌ واقع لا يمكن تجاوزه وللضرورة احكام.

● لكن الفائدة هي الربا بنظر المسلمين. والربا يدخل في نطاق المحرمات. واذا خيرت بين مصارف تتعامل بالفائدة وأخرى تتعامل بغير الفائدة ما الذي تختاره؟

– اختار بكل تأكيد المصارف التي لا تتعامل بالربا.

الفساد والرشوة

● طرح الرئيس علي عبدالله صالح شعاراً للحكومة الجديدة هو محاربة الفساد، كيف يمكن التصدي لهذه الظاهرة من وجهة نظر اسلامية؟

– الفساد والرشوة والاهمال والعبث بالحقوق العامة وظلم الناس، هذه ظواهر محرّمة اسلامياً وغير اسلامي، والدولة مسؤولة عن التصدي لهذه الظواهر سواء كانت اسلامية أو مسيحية. ومسؤوليتها كاملة لا لبس فيها في الدول غير الاسلامية يعاقبون الفاسدين بالسجن أو بغيره وفي الدول الاسلامية يعاقبونهم بما يتناسب مع جريمتهم، خذ اندونيسيا مثلاً، لقد اعدموا شخصاً قبل اسبوع لانه يتاجر بالمخدرات. والمخدرات مصدر للفساد

● هل من الجائز اقامة الحد على الفاسدين؟

– الفساد أنواع. فهناك الفساد الأخلاقي والسرقات والرشوة وغيرها والشريعة الاسلامية حددت انواع العقوبة اللازمة لمرتكبي هذه الأعمال. واكدت على الحدود عندما يتعلق الأمر بجرم يستلزم تطبيق الحدود. اما ما يتصل بجرائم اخرى فعقوبتها السجن والغرامات وغيرها. والجرائم التي لا ينطبق عليها النص الشرعي الصريح اي تطبيق الحدود، فان المحاكم الشرعية مكلفة ايجاد الحكم الملائم.

● أشار الرئيس علي عبدالله صالح الى ان مجلس النواب يتحمل مسؤولية مراقبة مكافحة الفساد؟

– للمجلس حق المراقبة وهذه المراقبة يمكن ان تشمل كل الميادين العامة ولا سيما منها الاصلاح المالي والاداري؟

● اذا فشلت الحكومة في ضرب الفساد هل تطالبون باستقالتها؟

– لا تحصل الحكومة على ثقة المجلس الا بعد تقديم شيء ما. تلتزم الحكومة بيانها فتواصل الحصول على ثقة المجلس وإذا قصّرت فلمجلس النواب الصلاحية الكاملة لسحب الثقة منها ومحاسبتها. وهذا الأمر معمول به في كل المجالس النيابية في العالم.

● قبل الانتقال الى الأسئلة المتعلقة بالسياسة الخارجية أود معرفة رأيكم في ما يقال ان «الشيخ الأحمر» هو صمام الأمان للحكم في صنعاء فهل ينطبق هذا الوصف على الواقع؟

– بعض التمجيد والثناء نابع من قناعات وبعضه الآخر صادر عن مجاملات واطراء. في



اليمن وفي غيره من البلدان توجد عناصر يكمل بعضها بعضاً وتسعى الى حفظ التوازن في البلاد والسير بها الى الأمام.

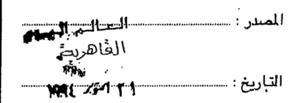
● سؤالي الأخير يتصل بالجزائر: أنتم بطبيعة الحال من جيل أيد الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي ويؤيد اليوم الجبهة الاسلامية للانقاذ أليست في الأمر مفارقة؟

– لم تنتصر الثورة الجزائرية إلا بالاسلام. لكن الثورة التي جاءت الى الحكم بجبهة التحرير الوطني، اعتمدت نظاماً اشتراكياً وابتعدت عن الاسلام. والنظام الاشتراكي هو الذي دمر اقتصاد الجزائر. وعلى رغم ذلك واصلنا تاييد الجزائر ما دام الشعب الجزائري يؤيد الى ان صارت الانتخابات واصبح الشعب يطالب بتغيير هذه السياسة التي دمرت البلاد واقتصادها وافقرت الجزائر وهي من اغنى الدول العربية. واستجاب الرئيس بن جديد وفتح الباب للديموقراطية. لكن الجيش وقف، ومن ورائه دول غربية وعربية ضد الديموقراطية، فادى ذلك الى ضرب الديموقراطية وضارب الاتجاه الاسلامي معاً. من هذا المنطلق نتعاطف مع الشعب الجزائري. ونحن الآن نبارك الحوار القائم بين الطرفين ونعتبره الطريق الصحيح وطريق العقل

● هل تتعاطفون مع الاسلاميين في مصر؟

– هناك اختلاف كبير بين ما جرى في الجزائر وما يجري في مصر. في مصر لم تقع انتخابات أما في الجزائر فوقعت انتخابات حرة شهد بها العالم وتكالبت عليها دول العالم. في مصر لم يحصل شيء من هذا ■





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الطماطيس» حلم فقـــــراء اليمن وبورصة سوق الملح تتلاعب بالدولار!

□ صنعاء - يوسف الشريف:

اصبح البيض والدجاج وحتى الطماطم التى يسميها النـــاس «طماطيس» حلما يـــراود الفقـراء ومحدودى الـــدخل فى اليمن، بينما ظاهرة التسـول تشكل عبئا نفسيا على المارة وراكبى السيـــارات واصحـاب المحـلات التجـاريـة فى الـوقـت الـذى يجلس فيـه مئـات المتعطلين عن العمل فى المقـــاهى وارصفـة شـــوارع صنعـاء وتلك بعض مـلامح الازمة الاقتصـادية الحادة التى تـواجـه اليمن الآن فى أعقـاب نهايـة الحرب التى كلفت ميـزانيـة الـدولـة مـابين 4 ـ 6 مليارات دولار!

الاوســاط المالية والمصرفيـة تضيف عبئـا جديـدا يفاقم الأزمـة الاقتصادية عبر الانخفاض المستمر لقيمة العملة اليمنيـة مقابل ارتفاع سعر الدولار حيث كان يساوى 45 ريـالا قبل انـدلاع الحرب وبعدهـا ارتفع تـــدريجيـا، حتى وصل الاسبوع الماضى إلى 95 ريـالا من فئة المائة و85 ريالا من فئة العشرة دولارات و80 ريالا مقابل الدولار الواحـد إلى فئة العشرة دولارات فى ضـوء المحـاذيـر المفـروضـة على تهريب العمـــلات الصعبـــة إلى الخارج!

وتقول تلك الاوســاط إن ارتفاع سعـر صرف الـــدولار غير طبيعى رغم ضآلـة حجم السلع والمنتجات اليمنية التصديـرية وانقطاع سيل المعونات الخارجية الذى كان يشكل نسبـة كبيرة من بنود الـواردات فى الميزانية العـامة للدولة، إثـر انهيار المنظومة الاشتراكية ونتيجة لموقف اليمن من ازمة الخليج وما أدت إليه من انقطاع تحويلات المغتربين عقب عودة نحو مليون و200 الف منهم إلى اليمن والانفـــاق البـــاهظ على تمويل المجهود الحربى خلال فترة الحرب التى استغـرقـت أكثـر من شهـرين بين القـــوات الحكـوميـة وقوات الحزب الاشتراكـى أما لماذا رغم كل هذه العـوامل السلبية كان سعـر صرف الـدولار وارتفـاعـه تدريجيا غير طبيعى، فلأن بورصة العمـلات فى «ســوق الملح» الشعبى يتحكم فى تسييرهــا ارتفـاعــا أو انخفـاضـا مجمـوعـة من التجـار والسماسرة ويكفـى ان يسحـب أحدهم مجرد نصـف مليون دولار حتى ترتفع فجـأة قيمته وتنخفض بالتالى قيمة

«التتمة ص 6»



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

التاريخ : ٢١ أكتوبر [illegible]

«الطماطيس» حلم فقراء اليمن

صرف الريال وتشتعل حدة ارتفاع الاسعار تلقائيا حتى اسعار السلع التى تعتمد على الخامات المحلية المتوافرة وفجأة ينزل التاجر إلى السوق ويطرح فى بورصة سوق الملح نفس المبلغ الذى سحبه منذ اسبوع ويحقق ارباحا خيالية فى ضوء ثبات الارتفاع غير الطبيعى الذى تحقق للدولار! وعلى الرغم من ان 20 شركة امريكية وغيرها من الشركات متعددة الجنسيات التى تمارس نشاطاتها فى استكشاف البترول باليمن فإن الرهان على عائداته فى حل الازمة الاقتصادية لايزال ضعيفا فى الوقت الراهن وتتجه خطة الحكومة المستقبلية إلى استغلال احتياطيات الغاز فى تشغيل المصانع والورش ومحطات توليد الكهرباء بعد ادخال التعديلات الفنية اللازمة خاصة ان بعضها يعمل بالكهرباء وغيرها بالسولار ولاتزال العروض المقدمة من الشركات الامريكية والاوروبية والاسيوية الخاصة باجراء تلك التعديلات محل نظر لاختيار افضلها واقلها من حيث السعر وتيسيرات الوفاء باقساط الديون وسعر الفائدة!



صراع على السلطة .. لا على الوحدة!!

القتال في اليمن قد يتجاوز التشطير الى التفتيت القبلي والطائفي

يكاد يجمع المراقبون ان الشعب والوحدة اليمنية التي تم اعلانها في مايو ١٩٩٠ هي الضحية الاساسية للصراع المحتدم في اليمن منذ اشهر الماضي والذي تصاعدت وتيرته مؤخرا ليصبح حربا شاملة تفوق اعتبارات الحروب الاهلية فهى تدور عمليا بين جيشين نظاميين ووفق استراتيجيتين حربيتين وسياسيتين مختلفتين

وعلى الرغم من قوة المبررات التي يستند عليها راي المراقبين المشار اليه فاننا في «القبس» سبق ان ذكرنا ان المكاسب الوطنية والشعبية الكبرى (كالوحدة اليمنية التي اعتبرت نجاحا في المقاييس العربية) لا يمكنها ان تصمد ما لم يدفع لها الثمن الجدير بها وهذا الثمن قد لا يكون بالضرورة حربا اهلية دموية كما هي الحال في الحروب الاوروبية في القرنين الماضيين والتي كان حصيلتها الديمقراطية وتحكيم لغة الحوار فى حل الخلافات وهو ما يعتبر ابرز المكاسب في اوروبا، وانما يمكن ان يكون هذا الثمن وعيا حضاريا وتضحية سياسية من قبل الاطراف المتنافسة وهو الامر الذي لم يحصل في اليمن حيث اصرت كل من قيادتي الشطرين السابقين على الاحتفاظ بنفوذها السياسي والعسكري ..

وعلى الرغم من ان الحرب في اليمن لا يمكن اعتبارها صراعا من اجل الوحدة بقدر ما هي صراع على النفوذ والاستئثار بالمكاسب السياسية والاقتصادية جراء الوحدة من جهة اخرى، قد تكون «تسديدا لثمن الوحدة بأثر رجعي» رغم كل المخاوف التى تحيط بها وتنبئ بانها البداية لحرب اهلية طائفية وقبلية قد تؤدي الى تفتيت اليمن مما تتطلب معه الامور سنوات طويلة لاعادة لملمته او توحيده على اسس جديدة.

عقليات «عسكرية» وغير مثقفة

وقد لا نكون مبالغين اذا قلنا ان الافتقار الى القيادات المتعلمة والمثقفة في اليمن لا سيما في الشمال هو وراء هذا الصراع فالعقلية التي تدير الامور السياسية والعسكرية هى على الاعم عقليات عسكرية قبلية محدودة التعليم والوعي الحضاري، وتقتصر معارفها على العلوم العسكرية وبعض الادبيات السياسية.

وحتى في الجنوب فان الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي سالم صالح محمد على سبيل المثال، لا يتجاوز تعليمه المرحلة الثانوية .. اما الفعاليات الفكرية والمثقفة في اليمن فهى تعيش عمليا في الظل وخارج دائرة السلطة وصنع القرار

فى ظل هذه العقليات والحسابات الخاطئة سياسيا وعسكريا قامت الحرب الدائرة في اليمن ومبعثها الاساسى استحالة العودة الى التشطير دون خسارة سياسية فادحة للجانبين وربما اراقة للدماء لا سيما فى الشمال حيث يستند الحكم رغم شكله الحزبى (حزب المؤتمر الشعبي العام)، على تولي عشيرة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح وهي عشيرة سنحان احد افخاذ قبيلة حاشد احدى اكبر قبيلتين في اليمن، قيادة القوات العسكرية والامنية الشمالية

فقوى المعارضة اليمنية في الشمال والجنوب تقول ان اتخاذ القرار في السلطة اليمنية في الشمال مرتبط بشكل كبير بمصالح اسرة الرئيس صالح المهيمنة كلية على مراكز اتخاذ القرارات الرئيسية، وان الهيمنة العسكرية والامنية التى تمارسها اسرة



المصدر : الشرق/القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣١/١٠/١٩٩٣

الرئيس صالح والتي بدأت في بداية حكمه وتفاقمت خلال الـ ١٦ عاما الماضية (وهي فترة حكمه) والشبيهة الى حد كبير بتركيبة السلطة في النظام العراقي، اصبحت هي العامل الرئيسي المعرقل لاية محاولة تحديث للمجتمع اليمني واحلال السلطات والموسسات المدنية محل العسكر والامن السري والمركزي

اعتماد الرئيس على قوة عائلته العسكرية

وترى تلك القوى المطلعة على الشان الداخلي لليمن ان استمرار حكم علي عبدالله صالح هذه المدة الطويلة مقارنة بعمر الحكومات في صنعاء يعود بسببا الى اعتماده الاساسي على القوة العسكرية والامنية المحضة التي يمثلها افراد من عائلته وعشيرته «سنحان» التي تكونت لها خلال هذه الفترة مصالح اقتصادية وسياسية نافذة ومتعددة بحيث لم يعد من السهل على الرئيس صالح نفسه لو اراد ان يقوم باية عملية تحجيم لها ان ينجح بذلك.

فهو قد اعتمد عليها للبقاء في الحكم واصبح مع مرور الوقت اسيرا لها

اذا لم يحسم المعركة .. تتفكك سلطته!

واستمرت السلطات العسكرية والامنية في الشمال باغداق الاموال والدرجات الحزبية بغرض كسب المزيد من التاييد والولاء والطاعة من الاخرين خارج العائلة الامر الذي مكن الرئيس صالح من ايجاد حاشية كبيرة «تسبح بحمده» الا ان الامر بات مختلفا مع القتال الدائر بشراسة الان، فان لم يستطع الرئيس اليمني حسم الموقف لصالحه خلال ايام فان الامور ستزداد تعقيدا ضده، وهو ما يجمع عليه المراقبون ويرون احتمال تفكك السلطة في صنعاء التي تعاني ايضا من تعدد طائفي وقبلي كبير فهناك حوالي ٤٠ من الطائفة الزيدية و ٦٠ من الشافعية بينما اليمن الجنوبي جميعه من الشوافع، والطائفة الشافعية تشعر نسبيا بالغبن لهيمنة الطائفة الزيدية التي ينتمي اليها الرئيس صالح وعشيرة حاشد، على مقاليد السياسة والاقتصاد في الشمال

وعلى الرغم من ان الطائفية في اليمن لا تمثل فوارق اجتماعية حادة، الا ان الهيمنة السياسية للزيود في الشمال قد تثير القلاقل ضد سلطات صنعاء

في الجانب الاخر يجمع المراقبون على ان السلطة في الجنوب على المستويين السياسي والعسكري والقبلي اكثر تماسكا وتنظيما، فحتى سقوط عدن عسكريا لن يجعل الامر سهلا بالنسبة للرئيس علي عبدالله صالح وقبيلته (حاشد) بل سيجعل الامور اكثر تعقيدا ويتحول الصراع الى طائفي - قبلي، حيث ان قبيلة بكيل وهي القوة القبلية الكبرى في الشمال تؤيد الحزب الاشتراكي عموما، ويعتنق معظمها المذهب الشافعي ويناهضون تقليديا النفوذ الزيدي، هذا على الجانبين السياسي والاجتماعي

تفوق نسبي في الشمال وانضباط في الجنوب

اما على الجانب العسكري فان التصور العام للقوات المسلحة في الشمال يشير الى انها تفتقر الى الانضباط والتاهيل العسكري الضروري، لاعتمادها على الانتماء العشائري اكثر من الكفاءة العسكرية والانضباطية، وان كان البعض يستثني الحرس الجمهوري الذي يقال انه قد تشكل على غرار النموذج المتبع في الحرس الجمهوري للنظام العراقي حيث تتبع معايير اكثر دقة في اختيار افراده وعناصره وقياداته ويحصلون افرادا وضباطا على امتيازات مادية ومعنوية مميزة الى جانب اعطائهم دورات تخصصية واسلحة وتجهيزات تفتقر اليها الالوية العسكرية الاخرى في الجيش الشمالي

كما تقول كثير من المصادر ان كوادر الحرس الجمهوري تم توسيعها وزيادة حجمها خلال السنوات الاخيرة وبعد الوحدة اليمنية الى اكثر من ٣٠ الفا من ضباط وافراد، وقد خصصت للحرس الجمهوري الذي هو عماد القوات المسلحة في الشمال معسكرات خاصة حول العاصمة صنعاء المرتفعات المحيطة بها، كما عمدت القيادة العسكرية الشمالية بعد الوحدة الى تكتيك اخر يتمثل في انضمام كتائب من الحرس الجمهوري وتدعيمها داخل جسم كل لواء عسكري يرابط في المناطق المذكورة وفي المناطق الجنوبية (من اليمن الشمالي) مثل محافظة تعز واب، كما جرت محاولات لتطبيق هذا التكتيك في محافظات اليمن الجنوبي، الا انها لم تنجح، لمعارضة القيادة العسكرية الجنوبية

في ضوء ذلك كله، فان التفوق العسكري لا سيما في افراد القوات المسلحة في الشمال يقلل من اهميته عدم التجانس على مستوى الافراد من جهة، ومن جهة اخرى تقابله قوات حسنة التدريب ومنضبطة وتحت قيادة عسكرية وسياسية متجانسة في الجنوب اليمني وان كانت بطبيعة الحال غير قادرة على تحقيق مكاسب عسكرية على الاراضي الشمالية الا انها اجمالا قد تتمكن من صد الهجمات على المدن الرئيسية في الجنوب وتحكم سيطرتها على الشطر الجنوبي

الملامح الاستراتيجية للحرب

ومع استمرار القتال خلال الايام الاولى من نشوب الحرب الشاملة في اليمن، فان ملامح الاستراتيجية لطرفي القتال في الحرب الاهلية اليمنية بدات تتضح وبرزت مدينة عدن هدفا للاستراتيجيتين : الشماليون يكرسون جهودهم للسيطرة على عدن واسقاطها باعتبارها العاصمة السياسية والمركز الرئيسي للحزب الاشتراكي ومن هذا المنطلق ايضا يستبسل الجنوبيون للدفاع عنها.

ويرى مراقبون عسكريون كما افادت مصادر صحفية ان خطة قيادة صنعاء تتضمن ابقاء ثلث القوات الجنوبية في المحافظات الشمالية، لحرمان جهود الدفاع عن عدن من مشاركتها في الوقت الذي احتفظت فيه باللواء الثاني المدرع (الشمالي) في معسكر الكبسي بمديرية ردفان في محافظة لحج القريبة منها، وبقوات العمالقة (٤ الوية) في محافظة ابين التي تحدها من الشرق وتفصلها عن محافظتي شبوة وحضرموت في الشمال الشرقي، حيث توجد منابع النفط في الشطر الجنوبي.

وقد ظهرت مؤشرات الخطة الشمالية في احداث اشتباكات ابين وشبوة خلال فبراير ومارس الماضيين بينما ظل اللواء الثاني مدرع الاقرب الى عدن (اقل من مائة كيلومتر) ساكنا، حتى وقعت الحرب الشاملة فانتشر في المناطق القريبة، ودخل في معارك مع وحدات من لواء عبود واللواء الخامس مدرع الجنوبي ورجال القبائل المحليين

ومن ثم تركزت خطة القوات الجنوبية على انهاء خطر اللواء الثاني، الذي يتمركز في معسكر الكبسي - بردفان وتصفية وجود قوات العمالقة في ابين، تمهيدا لنقل القتال الى الحدود الشطرية



المصدر : الشرق القطرية

التاريخ : ٣١/١/١٩٩٣

السابقة، بعد ان تمكنت من القضاء على كتائب الامن المركزي والحرس الجمهوري التي كانت موجودة قرب منطقة دار سعد المحاورة لمطار عدن، عندما حاولت ضرب المطار فى الليلة الاولى من القتال، وقت الاشتباك مع لواء باصهيب في ذمار

وفى حين قال بيان عسكري شمالي صدر في صنعاء يوم السبت ان «القوات الشمالية خرجت من قواعدها وتتجمع في اتجاهات مختلفة للزحف على عدن لاسقاطها» واشار الى ان نقاط التجمع هذه تتمثل في ذمار ويريم ومكيراس والبيضاء، وذكر انه سيمكن «احكام القبضة على عدن خلال الساعات المقبلة»، اكدت مصادر جنوبية ان اللواء الاول مدفعية التابع للحزب الاشتراكي التحم مع لواء باصهيب وتضاربت الانباء بشان تحركاتهما معا، اما الى الشمال نحو صنعاء واما الى الجنوب لسد منفذ يرند امام القوات الشمالية بعد ان يسهم لواء المدفعية فى فك الحصار عن لواء باصهيب من الوية الحرس الجمهوري وكتائب الامن المركزي

واضافت المصادر الجنوبية ان قوات العمالقة فى محافظة ابين تتلقى ضربات موجعة من البر بواسطة اللواء ٣٠ وكتائب من اللواء الخامس مدرع والميليشيات الحزبية في لواء مدرم اضافة الى قصف من القوات البحرية يشير الى قرب تصفيتها تماما بعد ان استسلم عدد كبير من افرادها للقوات الجنوبية، يزيد على ٥٠٠ جندي وهرب اخرون.

واشارت المصادر الى ان «لواء الكسي انتهى تماما» في ردفان وقالت ان القوات الجنوبية التي تعاملت معه تتجه حاليا الى منطقة الضالع وقعطبة لدعم اللواء ٢٠ الجنوبي في مكيراس، وقالت ان التضاريس الطبيعية في تلك المناطق الجبلية اضافة لتاييد القبائل فيها تجعل الامور هناك في وضع افضل.

فرض اعادة الشماليين الى الحوار

ويشير المحللون العسكريون الى ان حسم القتال من جانب القوات الجنوبية في ابين وردفان سيمكنها من الانتقال الى مواقع جديدة فى مكيراس والضالع وينعقد الامل لدى القيادة في الشطر الجنوبي بان يفرض ذلك الموقف في حال تحققه، على القيادة الشمالية اعادة النظر في استراتيجيتها والعودة الى مائدة الحوار والاستجابة الى النداءات العربية والدولية لوقف القتال وهو امر منوط في فشل القوات الشمالية في التقدم او السيطرة على عدن.

وقد عبر عدد من المراقبين السياسيين العرب عن دهشتهم من تبني القيادة الشمالية هذه الاستراتيجية الهادفة لفرض سيطرتها على الجنوب ورفض مبدا الفيدرالية عوضا عن المركزية في ضوء الخبرة التاريخية التي توضح ان صنعاء لم تتمكن ابدا من فرض سيطرتها خارج حدود المدينة ومن ثم اعتمدت على ولاء القبائل خارج العاصمة وتركت لهم مساحة واسعة من الحرية .. ولكنهم. اي المراقبين. فسروا ذلك من خلال التكوين الشخصي للرئيس علي عبدالله صالح (ابو صدام حيث اسمى ابنه بذلك تيمنا بصدام حسين)، فصالح ينتمي الى تراث الحكم العسكري المطلق ويعتقد كما يرى المراقبون ان نجاحه في السيطرة على عدن والقضاء على الحزب الاشتراكي الذي نجح في القضاء على القبلية في الجنوب على مدى ٢٥ عاما يمكن ان يوفر نوعا من النجاح لاستراتيجيته في السيطرة المركزية سياسيا واداريا على الشطر الجنوبي بالقوة.

توازن القوى يطيل «الحرب»

في الوقت الذي فشلت فيه كل المحاولات السياسية الداخلية لردم فجوة الخلاف بين الطرفين، وفشلت الوساطات العربية والدولية كذلك، يشير المراقبون الى صعوبة التكهن بمسار المعارك وبنتيجة الحرب الاهلية او الحرب بين الشطرين فى اليمن، فالمعارك تدور بين قوتين متوازيتين عسكريا، مما يشير الى ان الحرب ستكون حربا ضروسا وطويلة ومدمرة

فالقوات الشمالية لا تبدو قادرة على تحقيق نصر عسكري حاسم وسريع حتى وان دخلت عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن الموحدة، ومعقل الحزب الاشتراكي وعاصمة الشطر الجنوبي الذي يبلغ ٢/٣ المساحة الكلية لليمن وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من السيطرة الحاسمة والكلية للحزب الاشتراكي سياسيا وعسكريا على الجنوب والذي جاء بعد الحرب الاهلية الطاحنة التي دارت في الشطر الجنوبي في اوائل عام ١٩٨٦، لا يبدو ان الحزب الاشتراكي يملك من القوة والقدرة العسكرية والسياسية ما يكفي لتحقيق انتصارات حاسمة على ارض المعركة في الشمال الذي تبلغ مساحته اكثر من ١٢٠ الف كيلو متر مربع، وتعداد سكانه اكثر من ٨ ملايين نسمة موزعين على عدد من القبائل المدججة بكل انواع السلاح من الخنجر الى الدبابة والمدافع الثقيلة والمضادة للدبابات والطائرات .. وهذا يعود الى الحروب الاهلية المستمرة والتمرد السياسي والعسكري الدائم خلال العقود الماضية اضافة الى العادات القبلية التي تمجد حمل الاسلحة والاحتفاظ بها.

ثورة شعبية «عسكرية»؟

وعلى الرغم من عدم قدرة كلا الشطرين على تعويض خسائرهما محليا من الاسلحة وخاصة الثقيلة، فان البعض يتوقع ان يجد كل من الطرفين من يتبرع له بالاسلحة او الاموال اللازمة لشرائها وكلاهما يملك موانئ بحرية وحدودا بالامكان استخدامها لادخال الاسلحة اليها بحرا او جوا او برا، دون صعوبة.

فامد الحرب قد يطول والرهان الان على استجابة صنعاء لنداءات السلام، فحتى لو سقطت عدن فان الجنوب يملك بعدا استراتيجيا كبيرا يمكن قيادته من الاستمرار في الحرب وان تحولت الى حرب عصابات واستنزاف مهلكة للطرفين عى غرار الحروب الاهلية في اوروبا (حروب الخنادق الطويلة).

وعلى الرغم من جسامة الخسارة على مستوى الشعب اليمني فان الحرب قد تطيح كما اشرنا بالعليين والاحزاب الائتلافية الحاكمة، وقد تقوم ثورة شعبية تقودها القوات المسلحة في الشطرين وتؤدي الى الالتزام بالديمقراطية والدستور اليمني ولو بعد حين وتتجاوز تعقيدات وثيقة العهد والاتفاق التي جاءت كتصفية حسابات سياسية وتاخذ بالجانب العملي منها .. ورغم صعوبة هذا الاحتمال في ظل الظروف الاقتصادية القاسية لليمن الا ان الشعوب عادة تملك قدرات غير محدودة لاعادة البناء والتوحد.

دبي الحربي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢١ / ١٠ / ١٩٩٤

اليمن: المعارضة تنظم صفوفها

صنعاء – عبدالوهاب المؤيد

يبدو ان مستقبل العلاقة بين الحزبين الحاكمين في اليمن (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح) واحزاب المعارضة سيكون صراعاً سياسياً ساخناً، خصوصاً ان الحزب الاشتراكي اصبح في مقدمة احزاب المعارضة، ولم يعد كما كان يقال عنه «رجل في السلطة ورجل في المعارضة».

وتعيش بقية الأحزاب الخمسة المعارضة وضعاً انتقالياً مشابهاً، فهي غارقة في مشاكلها الداخلية. «فالتجمع الوحدوي اليمني» يعاني من خلاف بين فريقين في هيئته القيادية. ويحاول «اتحاد القوى الشعبية» الاعداد لمؤتمره العام. ويعمل كل من «التنظيم الوحدوي الناصري» و«حزب الحق» على استعادة نشاطه الاعلامي والسياسي والتحضير لاجتماعات الهيئات القيادية. بينما يعتبر «حزب الرابطة» شبه غائب عن الساحة كلياً لانقسامه بين قيادة اعلنت عن نفسها باسم القيادة الشرعية في صنعاء ولم تستطع بعد ان تشكل هيئاتها وبين قيادته الأولى التي شاركت في الانفصال واصبحت محظورة.

ومنذ أن عاد بعض صحف المعارضة الى الصدور اعتباراً من ايلول (سبتمبر) الماضي، وبالذات صحف «الشورى» (اتحاد القوى الشعبية) و«الثوري» (الاشتراكي) و«الوحدوي» (التنظيم الوحدوي الناصري)، بدأت المعارضة تحدد مواقعها وتعيد طرح افكارها ومطالبها بصورة لا تقل وضوحاً واصراراً عنها في الماضي واكثر إثارة لحساسية حزبي الائتلاف، خصوصاً أن طرح المعارضة يأتي في شكل مراجعة لحسابات الماضي وحيال قضايا يعتبرها قادة الائتلاف الثنائي ملغاة ومفروغاً منها بحكم انتهاء الأزمة والحرب وان اثارتها اليوم، حسب قياديين في المؤتمر والاصلاح، يعتبر اعادة لفتح ملف الأزمة من جديد.

وتؤكد المعارضة في طروحاتها النقاط الآتية:

– إحياء «وثيقة العهد والاتفاق» بوصفها حاصلة على الاجماع الوطني. وعودة لجنة حوار القوى السياسية للاشراف على تنفيذ الوثيقة. ويذهب التجمع الوحدوي اليمني الى القول بان الحرب والانفصال كانا ضمن مؤامرة لتدمير اليمن ولم يكن هدف الحرب استعادة الوحدة ولا غرض الانفصال تقسيم البلاد.

– ان التعديلات الدستورية التي اقرها مجلس النواب (في ٢٨ سبتمبر الماضي) تمت بطريقة غير شرعية بل «خرقاً للشرعية والاجماع الوطني المنصوص عليه في الوثيقة..». وان التعديلات يجب ان تتم بحسب ما جاء في الوثيقة (عن طريق لجنة وطنية تتمثل فيها كل الشخصيات السياسية والاجتماعية والأكاديمية). الامين العام للحزب الاشتراكي علي صالح عباد (مقبل) (عضو هيئة رئاسة مجلس النواب) تحفظه عن التعديلات.

– «المطالبة بانتخابات نيابية جديدة نزيهة في عام ١٩٩٥ لوضع اسس جديدة لدولة الوحدة».

– استنكار «التقاسم الجديد (للسلطة) الذي يمارسه الائتلاف الثنائي على نطاق الوظيفة العامة والمال العام».

في الوقت نفسه ترى المعارضة ان الانعكاسات السياسية للحرب والانفصال لا تزال قائمة. وتدلل بما تنشره صحفها وبياناتها من احداث واجراءات من وقت الى آخر. ومنها، حسب مصادر المعارضة، فرض الرقابة والقيود واجراءات الايقاف على صحفها بطرق غير قانونية. واعتقال عناصر من احزابها (المعارضة) والتحقيق معهم من قبل اجهزة الأمن السياسي والتضييق على نشاط الاحزاب وحرياتها وتحركاتها.

من جانب آخر يرى المعنيون في حكومة الائتلاف ان صحف المعارضة لا تلتزم قانون الصحافة بل ترتكب المخالفات المتكررة ضد القانون. وقال مصدر مسؤول في رئاسة الحكومة لـ «الوسط» ان احزاب المعارضة وصحفها «تطعن في الشرعية الدستورية لسلطات الدولة وهي بهذا تعمل لاعادة فتح ملف الأزمة والزج بالبلاد فيها من جديد». ونفى ان تكون اي جهة في الحكومة اتخذت اية اجراءات غير قانونية ضد اي من الأحزاب او عناصرها او صحفها.

الحكومة تقدم برنامجها اليوم الى البرلمان

اليمن: الحزبان الرئيسيان يوقعان وثيقة ائتلافهما

☐ لندن - من فيصل مكرم:
☐ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ وقع في صنعاء امس اتفاق الائتلاف الحكومي الثنائي بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح. وكانت الحكومة اليمنية التي تقاسم الحزبان حقائبها شكلت اوائل تشرين الأول (اكتوبر) الجاري، قبل التوصل الى اتفاق نهائي على وثيقة الائتلاف الحكومي.

وتقدم الحكومة اليمنية التي يرأسها السيد عبدالعزيز عبدالغني برنامجها العام الى مجلس النواب اليمني اليوم الاثنين لنيل ثقة البرلمان. ووقع عبدالغني وثيقة الائتلاف بصفته ايضاً الأمين العام المساعد لحزب المؤتمر الشعبي العام، فيما وقع عن الاصلاح السيد ياسين عبدالعزيز نائب رئيس الهيئة العليا لتجمع الاصلاح.

وينص الاتفاق على ان يقوم الائتلاف وفقاً للاسس الآتية:

١- الاسلام عقيدة وشريعة.

٢- الشرعية الدستورية ونتائج انتخابات ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣.

٣- النهج الديموقراطي الشوروي القائم على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة وضمان الحريات العامة وحقوق الانسان وحق المعارضة في ممارسة دورها البناء لإثراء الممارسة الديموقراطية وترسيخها.

٤- ضمان حيادية وسائل الاعلام الرسمية وحق الأحزاب المعترف بها قانوناً باستخدامها بصورة متكافئة وعدم السماح بهيمنة أي تنظيم عليها أو تسخيرها في الصراع السياسي بين الاحزاب والتنظيمات السياسية.

٥- تمتين عرى الوحدة الوطنية وحمايتها والدفاع عنها.

٦- استكمال بناء دولة المؤسسات - دولة العدل والقانون - وتوطيد دعائم الامن والاستقرار في المجتمع.

٧- تجسيد مبدا استقلال القضاء واصلاحه لضمان نزاهته واقامة العدل.

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ اكتوبر ١٩٩٤

اليمن : الحزبان الرئيسيان

تتمة الصفحة الاولى

٨- قيام الائتلاف الحكومي بين التنظيمين على اساس نسبة كل منهما الى مجموع اعضاء التنظيمين في مجلس النواب بنسبة ١ إلى ٢ على ان يكون رئيس الحكومة من المؤتمر الشعبي ونائبه من التجمع اليمني للاصلاح يساعده في اعماله وينوب عنه عند غيابه.

٩- الاتفاق على التوجهات الأساسية لبرنامج الحكومة الائتلافية.

١٠- الاتفاق والتوافق والتشاور المسبق اساس اتخاذ القرار في الحكومة الائتلافية.

١١- الاتفاقات والوثائق التي يتوصل اليها الطرفان كلها علنية.

ونصت الوثيقة على ان يلتزم الطرفان المؤتلفان بالدستور والقوانين النافذة والتشاور المسبق حول القضايا السيادية والمسائل الأساسية المرتبطة بالسياسة والتوجهات العامة للدولة كما ان من حق عضو الحكومة ان يسجل اعتراضه شفاهة او كتابة في حال تعذر الاجماع في الراي حولها.

كما يلزم اتفاق الائتلاف الحكومة بمسؤولية جماعية امام رئيس الجمهورية ومجلس النواب عن تنفيذ برنامجها وسياستها واداء مهماتها وممارسة صلاحياتها واختصاصاتها الدستورية، ويتحمل كل وزير المسؤولية الشخصية في تنفيذ السياسة العامة للحكومة في وزارته ويمارس كامل صلاحياته القانونية في ادارة شؤونها.

وتلزم الوثيقة الحكومة التقيد بالسياسة الخارجية للدولة على ان ينتهي الائتلاف في نهاية مدة مجلس النواب الحالي ويجوز الانسحاب من الائتلاف قبل ذلك اذا وجد احد الطرفين انه لا يستطيع مواصلة المشاركة في الحكومة «لاسباب جوهرية توجب ذلك».

وعلمت «الحياة» في عدن ان الحكومة الائتلافية الجديدة ستقدم برنامج عملها الى مجلس النواب اليمني اليوم - في غياب رئيس المجلس الشيخ عبدالله الاحمر الذي يزور تركيا حالياً - ويقوم البرلمان بالتعقيب على البرنامج ومناقشته مع رئيس الحكومة واعضائها قبل منحها الثقة.

وتقدم الحكومة برنامجها وسط جدل وتباين بين اعضاء الحكومة حول قرار يرفع الدعم الحكومي عن السلع الغذائية وبعض الخدمات في اطار سياستها لتحرير الاقتصاد اليمني، ويتركز الجدل على امرين: كيفية تنفيذ مثل هذا القرار من جهة، ومن جهة اخرى تاجيل ذلك في الوقت الراهن حتى لا يؤثر سلباً في استقرار البلاد.

وكان مجلس الشورى (اللجنة المركزية) في تجمع الاصلاح اعلن في اجتماعه الاول قبل ايام موقفاً مسانداً لاستمرار الدعم الحكومي للسلع الغذائية والخدمات الضرورية في حين كان نائب رئيس مجلس الشورى في الاصلاح وزير التموين والتجارة السابق الدكتور عبدالرحمن بافضل، وزير الثروة السمكية حالياً، من اشد المطالبين برفع الدعم الحكومي. كما ان السيد عبدالعزيز عبدالغني رئيس الوزراء شدد عقب اعلان تشكيل الحكومة الجديدة على اتخاذ قرارات نافذة تؤدي الى اجراءات سليمة لرفع الدعم الحكومي وان ذلك من اوائل مهمات الحكومة الجديدة، لكن السيد عبدالغني صرح قبل ثلاثة ايام في صنعاء بأن حكومته لا تنوي رفع الدعم في الوقت الراهن.

ولم يعرف حتى الآن ما اذا كان برنامج الحكومة يتضمن اتخاذ قرارات برفع الدعم الحكومي بصورة مباشرة ام لا. ويذكر ان الحكومة الجديدة ستنتقل الى عدن بعد نيلها ثقة البرلمان وفقاً لتوجيهات الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بأن تكون عدن عاصمة شتوية للبلاد.



صنعاء: كشف محاولة لاغتيال الارياني والديلمي

علي صالح يعتبر ان التآمر انتقل الى الجبهة الاقتصادية

□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ تفقد الرئيس علي عبدالله صالح امس عدداً من المواقع العسكرية والمؤسسات التي تؤمن الخدمات العامة في عدن.

وقال امام المسؤولين في المدينة انه «كلف مؤسسات الدولة بإصلاح ما خرب من منشآت في عدن على يد الانفصاليين في الحزب الاشتراكي».

واكد ان «مبلغ ٣٧٠ مليون ريال رصد لاعادة ترميم المساكن التي تهدمت في الحرب وهناك توجهات جدية لدى الدولة لحل قضايا الاراضي والمساكن في المحافظة في إطار الاتجاه المقررة سابقاً بهذا الشان وبما يضمن عدم الاضرار بالمصالح العامة والخاصة».

كذلك اكد «ضرورة الاهتمام بتطوير ميناء عدن وتحديث مرافقه وتنشيط العمل فيه والاهتمام بتشجيع الاستثمار وتقديم كل التسهيلات للمستثمرين طبقاً لقانون الاستثمار الذي يوفر لهم كل الضمانات». وقال ان «اليمن وبعدما رسخت وحدته واخمدت الفتنة التي اشعلها الانفصاليون، تنتقل الان من مرحلة الجهاد الاصغر الى الجهاد الاكبر وهو التنمية والاقتصاد وان المتآمرين على اليمن يتوجهون في تآمرهم الى الجبهة الاقتصادية وهذا يستدعي من الجميع التعاون والتكاتف لتجاوز هذا التحدي الجديد»، وتابع ان «الدولة حريصة على تطبيق الحكم المحلي وان التوجيهات قد صدرت للحكومة بإعداد الموازنة الجديدة على اساس تفويض المحافظات واعطائها الصلاحيات في التصرف في ما تقرر لها في الموازنة وان يكون دور الوزارات دوراً تخطيطياً ورقابياً واشرافياً وذلك حتى انجاز تشريع الحكم المحلي في مجلس النواب»، مشيراً الى ان «ذلك ياتي في اطار الحرص على تطبيق مبدأ اللامركزية المالية والادارية واعطاء الصلاحيات للسلطات المحلية في المحافظات في تصريف امورها الادارية والمالية وبما يحقق المصلحة العامة».

وأشار الى ان «ذلك لا ياتي كما كان يفعل الانفصاليون للمزايدة بل هو توجه وطني من اجل بناء الدولة اليمنية الحديثة».

وعن قانون العفو العام أوضح انه «صدر في الوقت الذي كانت المعارك مع الانفصاليين تدور في مختلف القطاعات والمحاور وكان المنطلق التخفيف من اثار الحرب وايجاد مخرج لمن اقحموا في القتال ولم يكن لهم اي خيار آخر او من كانوا غير راضين او تحت وطأة الخوف والارهاب وكان القرار قرار القيادة ومجلس الدفاع الوطني». واضاف: «نامل بالا يستغل هذا القرار استغلالاً سيئاً من البعض بترويج الاشاعات والبلبلة في الصف الوطني... كما نامل بالا يساء فهمه. فنحن حملنا مبادئ وقضية وكنا حريصين على الدم اليمني وعلى تضميد الجراح وفتح صفحة جديدة يتناسى الناس في ظلها الماضي. وكان قراراً وطنياً ولم يات بضغط من احد او لأي اعتبار آخر غير اعتبار المصلحة الوطنية العليا». وزاد ان «الدم لا يورث إلا الدم والاحقاد لا تورث الا الاحقاد، وقد حان للشعب اليمني ان يستريح من الصراعات والمآسي التي عانى منها كثيراً في الماضي. وعلى الذين استفادوا من العفو العام ان يكونوا عند المسؤولية وحسن الظن وان يساهموا في بناء وطنهم بروح جديدة وعقلية جديدة بعيداً عن ممارسات الماضي وعن المماحكات والصراعات التي ليس وراءها غير الخراب».

وزير المال

وفي القصر الجمهوري في عدن الذي بدأ علي صالح امس ممارسة نشاطه منه، ادى السيد محمد الجنيد اليمين الدستورية امام الرئيس كوزير للمال في الحكومة الجديدة التي شكلت في السادس من تشرين الأول (اكتوبر) الجاري برئاسة السيد عبدالعزيز عبدالغني. ويذكر ان السيد الجنيد كان محافظاً للبنك المركزي قبل تعيينه وزيراً للمال وحل مكانه في البنك وزير المال السابق في حكومة السيد حيدر العطاس السيد علوي صالح السلامي.

عصابة اغتيالات

من جهة اخرى كشف مصدر امني في صنعاء امس ان «اجهزة الامن ألقت القبض على عصابة تخريبية كلفت اغتيال عدد من المسؤولين اليمنيين بتوجيه خارجي». وقال المصدر لـ «الحياة» ان «التحقيقات مع عناصر العصابة كشفت ان بين المستهدفين في الاغتيالات الدكتور عبدالكريم الارياني عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام وزير الخارجية والدكتور عبدالوهاب الديلمي العضو القيادي في التجمع اليمني للاصلاح وزير العدل».

نفي

على صعيد آخر نفى مصدر عسكري في صنعاء بشدة «الانباء التي تناقلتها بعض وسائل الاعلام عن وجود مستشارين عسكريين عراقيين في اليمن».

وقال المصدر في تصريح نشرته امس وكالة الانباء اليمنية (سبأ) ان «هذه الانباء عارية عن الصحة جملة وتفصيلاً وهي افتراء في اطار الحملة الدعائية البائسة التي قامت بها وتقوم بها حثالة من الانفصاليين في الحزب الاشتراكي بعد إفشال مخططهم التآمري الانفصالي ولم يعد لديهم غير الاختلاق وترتيب مثل هذه الاكاذيب التي يحاولون من ورائها الاساءة الى سمعة اليمن إرضاء للحاقدين على الوحدة والديموقراطية».



المصدر : العربي القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ أكتوبر ١٩٩٤

الرئيس اليمنى على عبد الله صالح يروى

أسراراً جديدة عن «الانفصال»

لاتراجع عن الديمقراطية.. والمؤامرات الجديدة على الوحدة فاشلة لامحالة

الجيش مؤسسة وطنية واحدة. ولا أحد يحتل وطنه

أحذر من «التآمر الاقتصادى».. ونحتاج حلولاً غير تقليدية لمشاكلنا الموروثة

ما إن جلست للحوار مع الفريق على عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية والقائد الأعلى للقوات المسلحة فى مبنى القصر الجمهورى بصنعاء حتي بادرنى قائلاً: «طبيعى أن يكون سؤالك الأول عن اسباب ودوافع الأزمة السياسية التى عاشها اليمن واكتوى بنارها ودمارها وضحاياها، إذنْ دعنى اقول لك الآن إننا تصورنا مخطئين أنه آن الأوان أخيراً لعلاج وإصلاح أحوال اليمن ونهاية مآسيه وأحزانه يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠ المجيد حين استعاد الشعب وحدته بعد قرون سوداء عانى خلالها



المصدر : العربي القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ اكتوبر ١٩٩٤

محنة التشطير والتجزئة لكن الذى حدث ولم يكن أبداً فى الحسبان أن تندلع الفتنة من قبل العناصر الانفصالية فى الحزب الاشتراكي الذى قبل بالوحدة وشارك فى صنعها وسار شوطاً فى تفعيلها، فكان تآمرها على الوحدة وعلى الوطن وعلى الشعب، رغم ان الوحدة جاءت عبر الحوار السلمي الديمقراطي وجرى الاستفتاء الشعبي على دستورها كما تمت فى ظلها الانتخابات النيابية التشريعية بطريقة حرة ومباشرة. عندئذ أدركت لماذا كان ولوج الرئيس مباشرة إلى الحوار، حيث وقته مشغول فى ترتيب اوضاع مابعد انتصار الوحدة، عبر التعديلات الدستورية التى صححت مضامين الدستور الذى جاء توفيقياً عام ١٩٨١ وعدلت شكل رئاسة الدولة.. وجاءت به رئيساً للجمهورية بعد انهاء صلاحيات مجلس الرئاسة التى كانت مثاراً للنزاع على سلطة السيادة واختلال القرار السياسى.. وتشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة بين حزب المؤتمر والاصلاح واستبعاد الحزب الاشتراكى من قسمة السلطة

لايوجد معتقل سياسى واحد ولانفتش بيوت أعضاء «الاشتراكى» لم نتلق ريالاً أو دولاراً أو قطعة سلاح.. وانتصرنا بقوانا الذاتية



قلت: متى كانت القشة التى قسمت ظهر البعير واندلاع الحرب؟

الرئيس: فى «دوفس» بمحافظة ابين عندما فجر الحزب الاشتراكى عشية التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق فى عمان الموقف عسكرياً ضد قوات العمالقة التى ارسلت بعد الوحدة إلى محافظة ابين إلى هناك حيث ارسل وحدات عسكرية تابعة له من محافظة حضرموت ووحدات أخرى من محافظة عدن لمحاصرة لواء العمالقة وتدميره تلى ذلك تصعيد الموقف عسكرياً فى منطقة عمران حيث كان هناك اللواء الثالث مدرع وكان يخضع للحزب الاشتراكى وكان متواجداً مع اللواء الأول مدرع ويضمهما معسكر واحد حيث قام اللواء الثالث بالاعتداء على افراد اللواء الأول فى الوقت الذى كان افراده يتناولون طعام الغداء وفى ظل وجود لجنة عسكرية مشتركة شارك فيها الملحقان العسكريان الأمريكى والفرنسى للتخفيف من التوترات التى حدثت عقب الاعتداء على العمالقة فى ابين.. فكانت كارثة الصدام المروع الذى ادى إلى تدمير اللوامين وعلى الفور اعلنا ان المصاب مصاب اليمن كله واعتبرنا كل من استشهد شهداء اليمن والوحدة.. ونقلنا المصابين إلى المستشفيات ومن كانت حالته خطيرة ارسلناه للعلاج فى الخارج.. وبالنسبة لمن تبقى حيا من قوة اللواء الثالث مدرع منحناهم تعويضات كافية واعدنا تسليحهم ومنحناهم إجازة محددة يعودون بعدها إلى وحداتهم.. وهكذا فوتنا على الحزب الاشتراكى الفرصة لتفجير الصراع عسكرياً على نطاق اوسع، لكن الحزب عاد يحرض قواته فى معسكر «باصهيب» فى منطقة ذمار على الانتشار خارج المعسكر ثم توجيه نيرانها فجأة على كتيبة الحرس الجمهورى.. وعلى المقرات الحكومية والمواطنين وتدمير محطة الكهرباء الرئيسية.. وبعدها صدرت الاوامر منا إلى الحرس الجمهورى بعدم الرد بالمثل.. لكن بعد مضى اقل من ساعة كانت قوة أخرى من الأمن المركزى تتعرض للابادة فى عدن اثر قصفها بالمدرعات والمدفعية.. وكذلك قوات اللواء الثانى مدرع فى لحج وهكذا اشعلت قيادة الحزب الاشتراكى الانفصالية الحرب واستمرت منذ يوم ٤ مايو ١٩٩٤ حتى تحقق الانتصار على الانفصاليين يوم ٧ يوليو!

قلت: لماذا فى تقديركم اخطات توقعات معظم المحللين العسكريين التى غلبت فى البداية انتصار القوات الانفصالية؟

الرئيس: لانهم حسبوها بارقام التمويل والتسليح الضخم الذى يحصل عليه الانفصاليون فقط، ولم يحسبوا حساب الوطنية اليمنية بينما كانت حساباتنا مبنية على إرادة الشعب ومبادراته التلقائية لصيانة الوحدة وتمسكه بحبل الله الذى لافرقة بعده أبداً، وبينما كانت القضية التى ندافع عنها وطنية وقومية وشريفة فى اسلوبها وغاياتها، لم يكن للانفصاليين قضية سوى تحقيق اطماعهم الانتهازية حتى لوتمزق اليمن إرباً، إلى حد توجيه صواريخهم «الاسكود» لقتل الابرياء من المواطنين وتخريب البيوت والمنشآت داخل المدن فى إطار مايسمى بمشروعهم الحضارى الذى تشدقوا به كثيراً كمنطلق للنهوض باليمن، وبينما كانت ميزانية الدولة تئن تحت وطأة الديون الخارجية وانقطاع المعونات الدولية والعربية ناهيك عن البطالة، هب الشعب اليمنى عن بكرة ابيه يدافع عن الوحدة ويسد العجز فى تمويل الانفاق على المجهود الحربى عبر تقديم كل مايمكن من وسائل النقل والاغاثة والامداد لقوات الوحدة والشرعية والانخراط للقتال فى صفوفها وتشكيل احتياطى عسكرى كثيف باكثر مما كنا نحتاجه، فضلاً عن حراسة خطوط الامدادات لآلاف الكيلو مترات، وكل ذلك غاب عن تحليلات العسكريين وعن الكتاب والمحللين السياسيين الذين لم يدركوا مفردات الشخصية اليمنية!

قلت: لماذا إذن طالت مدة الحرب؟

الرئيس: اخترنا منذ البداية تحقيق النصر وفق اسلوب «مرحلى» بديلاً عن «الضربة القاضية» لعدة اعتبارات اهمها تقليص الخسائر وتجنب الدمار إلى اقصى حد ممكن بالإضافة إلى اتاحة الفرصة لكشف الانفصاليين على حقيقتهم حى يفصحوا عن نواياهم الخيانية المبيتة ولم تتأخر حساباتنا كثيراً حيث أعلنوا بيانهم الانفصالى، وتكشف للعالم الكم الذى تدفق عليهم من الاموال والأسلحة من الخارج والتعاقد على صفقة طائرات الميج ٢٩ والمدافع ذاتية الحركة الحديثة والقواعد الصاروخية المتطورة وغيرها بهدف تدمير قوات الوحدة والشرعية.. وضرب المنشآت الاقتصادية الحيوية مثل محطات الكهرباء والنفط والمستشفيات وغيرها بواسطة طيارين وخبراء اجانب تم استئجارهم كمرتزقة، وحتى الآن نجحنا فى رصد جملة المبالغ التى تسلمها الانفصاليون «نقداً» من الخارج، بينما لايزال الكثير من الأسرار نواصل البحث فى كشفها!

قلت: سيادة الرئيس: بعض من الحقائق حول التمويل الخارجى؟

الرئيس: نحمد الله اننا انتصرنا بقوانا الذاتية، فلا احد ساعدنا بريال واحد او دولار ولا بقطعة سلاح او طلقة بندقية او مدفع أو صاروخ. وما يجعلنا نحمد الله اكثر عليه ونفتخر به ذلك التلاحم الشعبى الرائع والاصطفاف الوطنى الذى لم يسبق له مثيل فى التاريخ اليمنى.. فعلى مدى أيام الحرب تقلصت الجريمة تباعاً حتى اختفت.. أما فى جانب الانفصاليين فلم يخف عن العالم وإعلامه مصادر السلاح الحديث الذى ظل يتدفق على ميناءى ومطارى عدن والمكلا وغيرها من المنافذ الجوية والأرضية، اما عن نفقات تمويل الانفاق العسكرى والإعلامى فقد تمثلت الدفعة الأولى لكسب نتائج الانتخابات النيابية بنحو ١٧٠ مليون دولار، ثم ارتفع التمويل إلى مليارى دولار اثر التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق، وخلال الأزمة والحرب تتابع التمويل بمبالغ كبيرة تصل إلى المليارات وكانت آخر دفعة يوم ٢١ مايو ١٩٩٤ اى يوم إعلان بيان الانفصال ناهيك عن دعم ومساعدات اخرى، اعذرنى إن تحفظت عن الاسماء لعل وعسى ننجح فى رأب الصدع الذى تخلف عن المأساة!

قلت: مامدى صحة مشاركة شركة كنديان اوكس التى تمارس نشاطاتها البترولية باليمن فى تمويل الانفصاليين بمبلغ ٣٧٠ مليون دولار؟

الرئيس: الشركة قالت انه لاعلم لها بذلك.. ولكن اتضح ان وزير النفط السابق من الحزب الاشتراكى بن حسينون وبعض القيادات المتنفذة فى الاشتراكى رفعت التكلفة المقدرة لمد خطوط انابيب البترول من حقول المسيلة إلى ميناء التصدير إلى أكثر من ٣٧٠ مليون دولار ثم ارتفع المبلغ إلى اكثر من الضعف ولجأوا إلى أساليب ملتوية لتمرير هذا المبلغ الذى نهب لصالح تلك المجموعة وربما لتمويل المؤامرة الانفصالية ومازال التحقيق جارياً فى هذا الموضوع.. علماً بأن الحزب الاشتراكى لم يصرف على المؤامرة إلا اقل القليل من المليارات التى تقاضاها من الخارج.. ونحن نطالب الآن بعض الدول التى تعاقدوا معها على شراء سلاح باسم الجمهورية اليمنية بتسليم ماتبقى

حاوره في صنعاء والمكلا:

يوسف الشريف

ومالم يسلم من تلك الصفقات للدولة، ومن الغريب ان القيادات المتنفذة فى الحزب الاشتراكى اخذت فور إعلان الوحدة مبلغ ٢٨٠ مليون دولار كانت فى البنك المركزى بعدن، ولكن هل تساوى اموال الدنيا البعد عن الوطن والتآمر على وحدته وامنه ومصيره؟

وقلت للرئيس على عبد الله صالح لاشك ان وثيقة العهد والاتفاق كانت تتعلق بمعالجة أخطاء متبادلة فما هو مصيرها الآن؟

الرئيس: الوثيقة انتهت كمسمى بعد اشعالهم الفتنة وتفجيرهم الحرب، إذ كان قبولها من جانبنا وتوقيعها مجرد ابتزاز قبلناه عن رضى صيانة للوحدة وتجنباً لما حدث، لكن هناك بنوداً فى الاتفاقية نحن عازمون على تنفيذها من خلال المؤسسات الدستورية بمايلبى طموحات الشعب ورغباته من بدون أى اعتبار للبنود الخارجة عن الشرعية والدستور؟

عندئذ دخل احد رجال الرئيس ينبهه إلى اقتراب موعد الاحتفال بتكريم أسر شهداء الشعب وقواته المسلحة والأمن لكن الرئيس قال: لدينا فرصة اخرى لاستئناف الحديث . ونهضت شاكراً إلى لقاء اخر.. وانتظرت اياماً حتى ظهر الرئيس فجأة فى مدينة المكلا عاصمة محافظة حضر موت وعبر شاشة التليفزيون كانت الجماهير تستقبله بالحفاوة والاحتفالات العفوية.. وادركت ان الأمل فى مواصلة الحوار معه كاد يتلاشى.. وان «المكلا ليست سوى خطوة ونقطة إنطلاق لزيارة ربوع المحافظات الشرقية الجنوبية والاطلاع على احوالها والتعرف على الخراب والدمار الذى خلفته الحرب.. واحياء الأمل فى التحرر والبناء والنهوض من كبواته.

وكما علمت فإن الرئيس اشار إلى سكرتيره الصحفى سرعة استدعائى من صنعاء.. ووصلت إلى المكلا فى الطائرة العسكرية التى حملت محمد سالم باسندوة وزير الإعلام الجديد لحلف اليمين الدستورية.. وهناك عرفنا أن موكب الرئيس تحرك إلى مدينة «سينون».. ومن جديد ركبنا الطائرة إلى هناك.. ومنها ركبنا طائرة عسكرية لمرافقة الرئيس فى زيارة منطقة «العبر» الحدودية ومحافظة المهرة المتاخمة لسلطنة عمان.. وفى القرية السياحية المطلة على المحيط الهندى عاد الرئيس للاقامة فى المكلا استدعانى الرئيس فى العاشرة مساء لمقر اقامته لاستكمال الحوار الذى بدأناه فى صنعاء.

وقال الرئيس: لعلك شاهدت فى جولاتى بمحافظة حضر موت.. كم الاهمال والتسيب الذى تخلف عن هيمنة الحزب الاشتراكى على ماكان يسمى بالشطر الجنوبى على مدى ٢٧ عاماً وكيف استمر الحال إلى ماهو أسوأ بعد الوحدة، مشاكل بسيطة مثل رصف طريق أو شبكات الكهرباء والماء ناهيك عن سلب ممتلكات الناس واراضيهم وتوزيعها على اعضاء الحزب الاشتراكى ومحاسيبه، وذلك للإرهاب والقهر الذى كان سيفاً مسلطاً على الشعب، واظنك سمعت فى لقاءاتى مع مختلف الفئات والمثقفين والبسطاء عن ٨٠٠ مواطن تعرضوا للقتل والسحل والاختطاف.. بينهم ٨٠ من الضحايا علماء ومثقفين فى حضرموت وحدها.. وكلهم معروفون بالاسم.. رغم ان حضرموت مسقط راس معظم الزعامات الانفصالية للاشتراكى مثل البيض والعطاس وبن حسينون.

قلت: الامر إذن يحتاج إلى ثورة سياسية وتنموية جديدة؟

الرئيس: نعم. نحن نحتاج إلى حلول غير تقليدية لمشكلاتنا الموروثة من عهود الامام والاستعمار والتشطير، وفى ظل الاستقرار وتوحد الإرادة السياسية لامفر من العمل الجاد والمثابر لرفع المعاناة عن كاهل الجماهير، بداية بالقضاء على الفساد وتطبيق القانون ومتابعة كل الذين اثروا على حساب الشعب بالحرام وكل من تآمر على الوطن وتعامل مع الخارج لوأد مسيرته الوحدوية.

وقلت: سيادة الرئيس.. الاتخشى على الوحدة؟

الرئيس: مهما تآمروا.. شكلاً وموضوعاً ومهما كانت الياتهم ودعمهم واساليبهم للتآمر ضد الوحدة.. فسوف يفشلون لامحالة.. وسوف يواجههم الشعب وقواته المسلحة والأمن.. بعدما تكشفت المخططات التآمرية للانفصاليين، وها نحن الآن فى حضرموت التى بيتوا لتحويلها إلى دويلة إذا مافشلت المؤامرة للعودة باليمن إلى ماقبل الـ ٢٢ من مايو ١٩٩٠.

قلت: من الناحية الأمنية بعد فترة الحرب يبدو انه لامفر من استبعاد بعض الشخصيات فى الحزب الاشتراكى من الحكام والولاة لكن هذه المسالة يمكن استغلالها استغلالاً سيئاً وتعج الصحف الخارجية الموالية للانفصاليين بالحديث عن التفتيش وكان احد الكتاب اليمنيين ممن كنت اثق فى مصداقية رؤاهم السياسية ووطنيتهم وإيمانهم بالوحدة اعتبر ماحدث احتلالاً لعدن؟

الرئيس: عندما يقول لك احدهم ان هناك احتلالاً لعدن، فقل له إذا كان هذا مفهومك وانت من غير مواليد صنعاء فانت محتل لصنعاء لانك من مواليد منطقة أخرى فكيف تفسر وجودك فى صنعاء إذاً، هل المواطن يوسف الشريف لكونه من مواليد صنعاء وموظفا فى عدن ومقيما فيها يكون محتلاً.. نحن شعب يمنى واحد موحد منذ الازل من اقصى الشمال إلى اقصى الجنوب ومن اقصى الشرق إلى اقصى الغرب لا احد يمكن ان يكون محتلاً فى وطنه.

قلت: رغم ضرورات تامين الوحدة كنت اتمنى ان تكون هناك عناصر جنوبية فى البوليس والجيش لا ادرى ان كان ذلك متحققاً من عدمه؟

الرئيس أولاً ليس هناك مايسمى بعناصر جنوبية أو شمالية هناك عناصر يمنية من أى منطقة كانت.. ولمعلوماتك فإن الجيش الآن سواء الموجود فى عدن أو بقية محافظات الجمهورية هو من كل انحاء اليمن وبشكل موحد حتى بعض العناصر العسكرية التى كانت موجودة فيما كان يسمى بالشطر الجنوبى سابقاً واعلنت التمرد ووقفت مع الانفصاليين موجودة الآن فى صعدة وفى حجة والمهرة ولحج وكذلك العكس.. الجيش كله انخرط فى إطار مؤسسة وطنية واحدة، فأنت حينما ترى وحدات فى حضرموت ستلاحظ أن هناك وحدات مندمجة وتجسد الوحدة الوطنية، الجيش الآن اندمج واصبح من كل اليمن، والقيادات الموجودة من كل اليمن، الإدارة ايضاً شكلت على اساس وطنى. فمثلاً فى حضرموت - وانت موجود فيها - ستلاحظ ان الإدارة معظمها ان لم يكن كلها من

ابناء المحافظة والقيادات العسكرية من ابناء المحافظة وبقية المحافظات ويمكن ان تقوم بتحقيق صحفي واستطلاع مع الوحدات العسكرية الموجودة واجهزة الأمن . من اين افرادها وقياداتها وضباطها وستجد كلها مختلطة وان الدمج تم بشكل جاد وعلى اسس وطنية!

قلت: لاحظت في حديثكم على المستوى الرسمي والشعبي انكم لم تذكروا الحزب الاشتراكي ولكن ذكرتم الانفصاليين هل لأن الحزب الاشتراكي بعد إعادة تشكيل مؤسساته ومراجعة خطابه العام برىء من المؤامرة الانفصالية؟

الرئيس: الانفصاليون لم يكونوا فقط من كانوا في الحزب الاشتراكي، لأن البعض من الحزب انجروا وراء الانفصاليين بين من خارج الحزب الاشتراكي مثل الجفري وهنا من ساند الانفصاليين ووقف مع الانفصال ولم يكونوا من الحزب الاشتراكي. ●

قلت: ماهي الاخطار التي تتوقعها.. الثورة مستمرة والوحدة مستمرة وانتهم موجودون، كيف تتوقعون شكل التامر؟

الرئيس: لن يكون التآمر الذي سيأتي أكثر مما حدث، الآن التآمر اقتصادي، تآمر على معيشة المواطنين، لكن المواطن يعرف كيف يفشل كل المؤامرات، وهذا ليس شيئاً جديداً علينا، ونحن منذ ٣٢ سنة نواجه التحديات، وباستطاعة إرادة شعبنا ان تفشل كل المؤامرات.. كما افشلتها في الماضي.

قلت: هل هناك حاجة لاشتراك الشعب في تحمل نصيبه من المسئولية الامنية خاصة وان ما شاهدته امس خلال جولاتك في منطقة وادي حضرموت ومحافظة شبوة يؤكد على ضعف الآليات الامنية ؛

الرئيس: الأمن موجود ومستقر، فمثلا حضرموت فيها حوالي ثلاثة الاف من رجال الأمن الذين كانوا تحت سيطرة الانفصاليين ولايزالون يستلمون رواتب.. لكن آداءهم الأمني ضعيف بالنسبة لمعظمهم، نحن ابقينا على رواتبهم فيما اصدرنا تعليمات لاعادة تدريبهم وتأهيلم فاذا لم يحسنوا الأداء ويثبتوا الولاء للوحدة فيتم تغييرهم بآخرين من أبناء المنطقة.

قلت: التقيت بعلي صالح عباد الأمين المؤقت للحزب الاشتراكي وقال لي انه مازالت عملية التفتيش العشوائي مستمرة لبعض اعضاء الحزب، الى حد موت اثنين من رجال الأمن خلال تفتيش بيت احد عناصر الحزب في عدن وبالمناسبة ماهو عدد المعتقلين السياسيين؟

الرئيس: لايوجد اى معتقل سياسي ولكن الحزب الاشتراكي كحزب مني بهزيمة سياسية فمن الطبيعي ان لايتقبلها بسهولة ولذلك يرفع شعار انه مطارد وان هناك اعتقالات حتى يبدو في صورة الضحية لا الجاني وأؤكد لك كمسئول أول انه لايوجد اى معتقل سياسي، ومعروف دائما ان قيادة الحزب الاشتراكي الانفصالية - وليس على صالح عباد - كان نهجها واسلوبها دائما انه في حالة اذا ماسجن شخص على قضية جنائية يقولون هذا من حزبنا وانه معتقل سياسي، والحزب الاشتراكي يدفع بخلاياه التنظيمية الى السجون لتبحث عن المجرمين والجنائيين المودعين في السجون لارتكابهم جرائم ويدعي انه من اعضائه وانهم معتقلون سياسيون، وهذه مازالت من آثار وممارسات الماضي بهدف الاثارة والضجيج لغرض في نفس يعقوب، وربما غاب عن اذهان البعض ان هذه الممارسات اصبحت مكشوفة وقد عرفها شعبنا واتضحت له اهدافها ومراميها السيئة.

قلت: سيادة الرئيس مامدى قناعتك بمصداقية القيادة الجديدة في الحزب الاشتراكي؟ وايمانها بالوحدة؟

الرئيس: انا مقتنع بالقيادة الجديدة اذا بدات تنهج نهجا وطنيا يتسم بالموضوعية، والتحرر من ممارسات القيادات الانفصالية السابقة التي لم تجن من ورائها البلاد سوى الحرب والخراب!

قلت: الحزب فصل اربعة من قياداته الانفصالية بينما امر النائب العام بالقاء القبض القهري تضمن ستة عشر شخصا.. وعلمت انك ناقشت القيادة الجديدة حول هذا الموضوع فأجل الى حين عقد الحزب لمؤتمره الرابع وعندئذ يتم عبر الحوار الديمقراطي بحث كل جوانب الازمة التي أدت الى الحرب فماهو وضع الذين عادوا الى الوطن من الخارج؟

الرئيس: وصلت مجاميع كبيرة من الخارج بالفعل، سواء ممن أيد او راهن على الانفصال او غرر بهم. لكن القيادات والعناصر الانفصالية لن تعود، والقيادة الانفصالية ليست ١٦ شخصا بل اكثر من ذلك، نحن حددنا ذلك العدد كعمل سياسي على سبيل الحرص على الوحدة الوطنية لكنهم يعرفون انفسهم، ونحن نرحب بعودتهم ونأمل ان يعلنوا نقدهم الذاتي لمواقفهم!

قلت: واذا رجع الـ ١٦؟

الرئيس: سنحيلهم الى القضاء فان برأهم فأهلا ومرحبا والا فليتحملوا مسئولية جريمتهم كل بحسب دوره وحجم مشاركته.

قلت: وتفتيش بيوت عناصر الحزب الاشتراكي؟

الرئيس: من حقك كصحفي ان تذهب الى كل المحافظات لتسأل عامة الناس وكل الاحزاب عن هذا حتى تتاكد من الحقيقة وتنشرها!

قلت: خروج الحزب الاشتراكي من توازنات السلطة جعله الآن في المعارضة، وان هذا التغيير الحق اضرارا بكوادره مثل وكلاء الوزارات؟

الرئيس: الحزب الاشتراكي خرج من الائتلاف الحكومي.. اما الكوادر فيحكم وضعها قانون الخدمة المدنية، لأن الائتلاف قام على المناصب السياسية العليا كالوزراء ونواب الوزراء والمحافظين والوكلاء، اما مدراء العموم ورؤساء المؤسسات فمن اثبت ولاءه للوطن واثبت كفاءته فلا غبار عليه.

قلت: الاختيار او التعيين للمجلس الاستشاري المزمع قيامه هل وفقا لمعيار سياسي أم معيار الخبرة؟

الرئيس: سيكون المعيار هو الولاء للوطن. والايمان بالوحدة والخبرة والكفاءة. وسيراعى جانب تمثيل المحافظات وليس ضروريا ان يكون ذلك على اساس المعيار الحزبي.. فاذا كانت هناك عناصر وطنية ذات كفاءة من الحزب الاشتراكي اثبتت ولاءها للشعب ووحدته وأدانت الانفصال وحاكمت المنحرفين والخونة فالطريق امامها مفتوح للمشاركة!

قلت: لمن سلطة الانتقاء اعضاء المجلس الاستشاري وهل له علاقة بما يجب على الحكومة ان تقوم به؟



المصدر : العربي
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣١ أكتوبر ١٩٩٤

الرئيس: الدستور يحدد ذلك ضمن الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية، ولاشك ان المجلس الاستشاري سيساعد الحكومة بالراى وقد وجهنا الحكومة الجديدة برئاسة الاخ عبد العزيز عبد الغنى بتفعيل قانون الحكومة المحلى لتقليص المركزية الحادة، واعلان الحرب على الفساد وكافة المظاهر الموروثة عن حكم الامامة وعهود الاستعمار والتشطير ورفع المعاناة المعيشية عن المواطنين وبالذات محدودى الدخل.. لقد كان لرئيس الوزراء الاشتراكى الخائن حيدر العطاس صلاحيات تفوق صلاحيات رئيس مجلس الرئاسة انذاك لكنة على مدى اربع سنوات لم يقم بمعالجة مشكلة او تنفيذ مشروع واحد عن عمد وسبق اصرار لتفشيل الوحدة وتكفير الجماهير بهذا الانجاز الوطنى العظيم مقدمة لتهيئة اجواء الانفصال.. وحتى لاتدين الجماهير فترة الحكم الشمولى للحزب الاشتراكى.

قلت: المعاهد العلمية التى صدر قرار من مجلس النواب بتبعيتها لوزارة التربية والتعليم حتى الآن لم يحدث ذلك، والاتجاه الاصولى شرع فى بناء جامعة اهلية غير مختلطة والاسلام فى اليمن كما اعلم عميق وسمح ولا فضل لتوجه دينى على آخر؟

الرئيس: اى تطرف سياسى يمينى او دينى وفوضى هو رد فعل على ممارسة العلمانيين الماركسيين، فلو اوجدوا الاعتدال فيهم وعاشوا الواقع وانطلقوا من العقيدة الاسلامية وامنوا بالوطن والانتماء القومى لن يوجد تطرف اسلامى. فمثلا الحركات الاسلامية فى العالم وجدت نتيجة أن الماركسية فشلت والعمل القومى فشل إذاً لماذا نضج على الاسلاميين اينما كانوا ولم نضج على الماركسيين؟ دعونا نجرب.. المهم الولاء والاخلاص للوطن، والالتزام بالدستور والتسليم بالشرعية الدستورية والتداول السلمى للسلطة وهذا ماحدث.. فمثلا نحن فى مجلس الرئاسة كنا خلال الحرب شريكين اساسيين، المؤتمر والاصلاح وجاءت التعديلات الدستورية وسلم الاصلاح بالتداول السلمى للسلطة وخرج من مجلس الرئاسة، لماذا اسلم بوجود الاشتراكى كعلمانى واكون حجر عثرة امام الاسلاميين.. طيب سالم صالح انا اعتبره اصوليا وانتهازيا اما البيض فخائن وباع الوطن، ايهما الافضل؟ أنا مع الاسلاميين بقدر ولائهم للوطن وحرصهم على مصالحه وامنه ووحدته الوطنية، فلو كان الاشتراكى الانفصالى وطنيا وقوميا ومؤمنا بالثوابت الوطنية ماحصلت أى مشكلة، لكن الانسان هكذا يصيب او ينحرف، الاسلاميون يجب ان يكون لهم وجود مثل وجود الاشتراكيين والقوميين، المهم ثقة الشعب والالتزام بالنهج الديمقراطى والثوابت الوطنية.

قلت: د. حسن مكى نائب رئيس الوزراء يقال انه لن يرجع الى اليمن بعد محاولة الاعتداء على حياته؟

الرئيس: مقاطعا: من قال لك هذا؟ هذا غير صحيح د.حسن مكى عزيز على قلوبنا ومناضل وطنى كبير وهو الآن يستكمل علاجه.

قلت: لقد ناقشت الشيخ عبد الله الاحمر رئيس مجلس الشعب ورئيس حزب الاصلاح وحكى لى ماحدث بين الدكتور مكى وبين الشيخ الشايف، الشىء الثانى ان على صالح عباد اعتدى عليه من طارق الفضلى ولم يحدث قصاص فى الحالتين؟

الرئيس: اولا على صالح عباد كأمين عام للحزب الاشتراكى يعرف خلفية ماحدث بينه وبين الفضلى وهما الآن على تفاهم.

قلت: الى متى تحتكمون الى الاعراف الشعبية والقبلية؟

الرئيس: نحن نحتكم الى الشريعة والى العرف الموروث الذى يرتضيه ولايزال يرتضيه الشعب اليمنى ولا يتعارض مع عقيدته.

قلت: كيف تفسر سيادتكم ظاهرة تلاشى الاغتيالات والتفجيرات التى سادت الوحدة قبل التآمر عليها؟

الرئيس: كان هناك حملة اعلامية عدائية لغرض الانفصال، ولم تكن هناك اغتيالات أو تفجيرات سياسية كان هناك شىء متفق عليه بين الانفصاليين وبين من مولوا الانفصاليين بقيام عناصر بالتفجيرات مقابل الحصول على اموال، وعلى هذا الأساس مولوا تلك العناصر باتفاق مع الحزب الاشتراكى لإحداث التفجيرات ولإحداث الضجة الكبيرة فى العالم، وانحصرت ادعاءاتهم بارتكاب الحوادث ضد ١٥٢ من عناصر الحزب الاشتراكى بينما ثبت فيما بعد ارتكاب جرائم سياسية فى حق ٧ حالات عندما تم بحث الأمر فى اجتماع لمجلس الوزراء قبل تفجير الحرب، والحالات السبع فيها شبهة وهو ماأكده تقرير وزير الداخلية الذى شارك فى التوقيع عليه اثنان من وكلاء وزارة الداخلية وهما عناصر من قيادات الحزب الاشتراكى.

قلت: كان هناك اتفاق على استبعاد وجود الجيش داخل المدن متى يعاد النظر فى هذا الاتفاق؟

الرئيس: لمعلوماتك كان فى صنعاء معسكران وفى عدن ١٥ معسكرا لانها كانت مستعمرة من الانجليز وكدسوا فيها المعسكرات والاسلحة والآن لم يعد هناك وجود للجيش داخل المدن.. واجهزة الأمن والشرطة وحدها هى التى تمارس صلاحياتها فى الحفاظ على الأمن والاستقرار.

قلت: هناك فهم لاختياركم الدكتور الاريانى وزيرا للخارجية كونه يمثل خطا سياسيا متشددا، بينما باسندوه جاء فى اعقاب ازمة الخليج ليعبر عن خط سياسى يتسم بالمرونة السياسية هل هذا صحيح؟

الرئيس: الاشخاص تحكمهم مؤسسات ودستور، لكن بعض الدول لم تسلم بعد باننا بلد ديمقراطى وبلد مؤسسات. ونحن نحكم فى اطار رسم سياسة عامة، الاريانى سواء رضيت عنه ام لم ترض سينفذ سياسة اليمن. باسندوه ايضا كذلك، فأى واحد سينفذ سياسة اليمن، ليس هناك شىء اسمه شخص متطرف او متشدد فى سياسته خاصة ليس الفرد هو الحاكم، الدستور والسياسات التى يقرها البرلمان والحكومة هى التى تحكم عمل الجميع، حتى لو وضع اى شخص مهما كان فى اى موقع فهو سينفذ سياسة محددة ومقرة.

قلت: هناك انزعاج مصرى من وجود متطرفين مصريين فى اليمن؟

الرئيس: اى مصرى يخل بأمن مصر ويتآمر على امن مصر فى اليمن اكتب لى اسمه للتحقيق فى امره وعقابه او لكى يمنع عن العمل السياسى ضد مصر أو يطلع خارج البلد، فالدولة لاتدعم ولن تسمح لأى قوى مضادة للشعب المصرى ولن تحتضنها كما هو الحال الآن بمصر حيث يتواجد على ارضها بعض الانفصاليين ويمارسون انشطة معادية للشعب اليمنى ووحدته.. فنحن لن نسمح لأى قوة مهما كانت ان تعادى النظام او الشعب المصرى الشقيق.. ونتمنى فى المقابل ان تتخلص مصر من العناصر الانفصالية اليمنية الموجودة على ارضها والا تكون منطلقا للعمل المعادى لليمن الموحد!

قلت: فى لندن اعلنت القيادات الانفصالية تكوين مايسمى بالجبهة الوطنية المعارضة كيف ستتعاملون معها؟

الرئيس: من خرج من الوطن مصيره مصير البدر المخلوع، وأى انسان يعادى الوطن يصبح الآن فى حكم النظام الرجعى المباد وفى مزبلة التاريخ

قلت: بالنسبة لعدن بشرت بانتقال الحكومة اليها فى الشتاء خاصة وهناك طموحات بان تكون منطقة اقتصادية؟

الرئيس: الحكومة ملتزمة بما تم اعلانه بالنسبة لعدن.. وستتجه الى عدن لممارسة اعمالها من هناك طول الموسم الشتوى!

قلت: هناك مخاوف يمنية وعربية ودولية ازاء احتمالات تقلص مساحة التعبير الديمقراطى فى ضوء ما اسفرت عنه الحقائق حول المؤامرة الانفصالية خاصة بعد التضييق الرقابى الذى تعرضت له احدى صحف المعارضة مؤخرا!

الرئيس: اكتب على لسانى تقطع يدى ولا اوقع على قرار بالتراجع عن الديمقراطية والتعددية السياسية.. لقد كانت هناك رقابة مؤقتة على الصحف خلال فترة الحرب وهذا استثناء طبيعى تلجأ اليه اكثر الدول التى تتسم نظمها بارقى صيغ الحكم الديمقراطى فى أوقات الحروب حفاظا على امنها القومى، الآن زالت تلك القيود الرقابية تماما وشملت حتى الصحف الحزبية والأجنبية ولم تعد الدعوى التى رفعتها تلك الصحيفة ضد وزير الاعلام ذات موضوع الآن!

بالمدونة
المصدر : الحياة اللندنية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٤

الحكومة اليمنية قدمت برنامجها وافورقي في عدن

المؤتمر والاصلاح يتحاوران لتوقيع وثيقة التنسيق السياسي

□ لندن - من فيصل مكرم:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ افادت مصادر سياسية في صنعاء ان الحوار بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح مستمر لاستكمال الصيغة النهائية لوثيقة تحالف جديدة بينهما هي وثيقة التحالف البرلماني اضافة الى وثيقة تحالف اخرى تتعلق بالتنسيق بين الحزبين على الصعيدين التنظيمي والسياسي.

وقالت مصادر قيادية في الحزبين امس ان المعلومات تشير الى ان الوثيقتين ستعرضان على القيادات العليا للمؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح للمصادقة عليهما بصورة نهائية.

واستبعدت هذه المصادر ان يكون التوقيع على وثيقتي التحالف مرتبط بنتائج مناقشة برنامج الحكومة الجديدة في البرلمان الذي قدمته امس في جلسة علنية لمجلس النواب لتنال على اساسه ثقة المجلس قبل مباشرة تنفيذ مهامها الجديدة.

واعتبرت هذه المصادر ان تاخير التوقيع على الوثيقتين مرتبط بالحوار بين ممثلي التنظيمين الرئيسيين في البلاد.

وقبل ان يتلو برنامج حكومته امام النواب قال السيد عبدالعزيز عبدالغني رئيس الوزراء امس ان: «الحكومة الجديدة التي اختير لرئاستها حرصت في بيانها العام على الدقة والموضوعية وعلى ان تنطلق من رؤية واقعية في مواجهة التحديات والصعوبات التي ستواجهها في نشاطها التنفيذي بعد نيل ثقة مجلس النواب».

واشار السيد عبدالغني الى ان «اعادة توحيد البلاد في ٢٢ أيار (مايو) ٩٠ كانت انجازاً عظيماً ناضل من أجل تحقيقه الشعب اليمني طويلاً وزاد من عظمة الانجاز اقترانه بالديموقراطية والتعددية الحزبية كخيار لا رجعة عنه».

واضاف: «غير انه لم يكن يدور في خلدنا ان بعض من شاركوا في تحقيق الوحدة كانوا يريدون وادها والعودة الى التشطير بعد نجاحهم في تجاوز المازق الذي كانوا يجدون انفسهم فيه. ولم يتضح لنا ذلك الا بعد فترة من قيام دولة الوحدة حين بداوا يفتعلون المشاكل ويختلقون الازمات ويمارسون الازدواجية واضعين رجلاً في السلطة واخرى في المعارضة».

وأكد رئيس الحكومة الجديدة انه «مع اقتراب الموعد الذي كان متفقاً عليه لاجراء الانتخابات الاشتراعية عمدوا الى تصعيد الخلافات، وكان لا بد من تاجيل اجرائها من تشرين الثاني (نوفمبر) ٩٢ الى نيسان (ابريل) ٩٣، حرصاً من القيادة بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح على الوحدة وتفادياً للفتنة».

واتهم رئيس الحكومة السابق السيد حيدر العطاس بممارسة «الفساد المالي والاداري وزرع الفتنة بين المسؤولين وإيجاد الاختلالات الامنية التي شهدتها البلاد خلال رئاسته للحكومة».

وشن هجوماً عنيفاً على «القيادة السابقة للاشتراكي وحملها مسؤولية كل الازمات التي تعاني منها البلاد حالياً أهمها الازمة الاقتصادية»، واكد ان «حكومته ستعمل في ازالة آثار كل ما خلفته الحرب واعادة بناء الاقتصاد على اسس سليمة».

ويتوقع ان تنتقل الحكومة بعد نيل الثقة الى عدن لممارسة مهماتها التنفيذية تنفيذاً لتوجيهات علي صالح بنقل سلطات الدولة الى عدن خلال موسم الشتاء باعتبارها عاصمة شتوية.

وفي اول رد فعل على توقيع اتفاقية الائتلاف الحكومي في اليمن بين حزبي المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح قال السيد عبدالسلام العنسي رئيس الدائرة العامة عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي ان «الوثيقة حدث سياسي مهم يضاف الى رصيد الحركة الوطنية» واعتبر التحالف «تجربة ترقى الى النموذج السياسي المتميز لبناء اليمن وعنواناً لمتانة العلاقة التي تربط المؤتمر بالاصلاح منذ زمن طويل وتجسدت بالتحالف في الحرب الاخيرة ضد الانفصاليين في الحزب الاشتراكي».

وأشار العنسي في تصريح ادلى به الى «الحياة» الى ان «اتفاقية التحالف بين المؤتمر والاصلاح تمثل التجسيد العملي الخلاق لمتانة العلاقة التي ربطت بينهما منذ زمن طويل وكللت بالمواقف المشرفة ابان معركة الدفاع عن الوحدة والتصدي

٣٠

للمتآمرين من العملاء في الحزب الاشتراكي الذين ارادوا الانقضاض على الوحدة والديموقراطية وهدفوا الى تمزيق الوطن والاتجار بكرامة الشعب والمساومة على حاضره ومستقبله».

وخلص الى القول «اني على ثقة من مقدرة التنظيمين على ترجمة هذا التحالف الى سلوك يكون بمثابة الحصانة القوية لاحباط تحركات اعداء الوحدة والديموقراطية التي تعتمد على الاصطياد في الماء العكر وفتح ثغرات في جدار هذا الائتلاف للنفاذ منه» موضحاً «ان على اولئك الحاقدين العملاء ان يعوا تماماً انهم يسبحون ضد التيار وان الجميع في المؤتمر الشعبي والاصلاح على مستوى كبير من اليقظة والوعي لافشال اي من تلك المخططات».

والى عدن وصل امس الرئيس الاريتري اسياس افورقي في اول زيارة لرئيس دولة الى اليمن منذ انتهاء الحرب في السابع من تموز (يوليو) الماضي. واستقبله علي عبدالله صالح افورقي لدى وصوله الى مطار عدن.

يذكر ان الرئيس الاريتري قام بزيارات عدة الى صنعاء خلال الازمة بين قيادة الحزب الاشتراكي والقيادة السياسية في البلاد.

علي صالح في أبين

وزار الرئيس اليمني اول من أمس محافظة ابين للمرة الثالثة منذ وصوله الى عدن الاربعاء الماضي.

وطالب في لقاء مع عدد من المسؤولين وممثلي الاحزاب والشخصيات الاجتماعية والدينية في المحافظة «باغلاق ملفات الماضي والبدء بعمل جديد ينبذ فيه الزيف والدجل ويتخلص فيه من كل الولاءات المتخلفة التي ظلت تعيق مسيرة الثورة».

وقال ان «عناصر التخريب ستعمل على الانتقام من هذه المحافظة (ابين) التي دافعت عن الوحدة ببسالة ووقفت ببطولة ضد عناصر الردة والانفصال في الحزب الاشتراكي» مضيفاً ان «ذلك يفرض على ابناء المحافظة ان يتحلوا بالمزيد من اليقظة والحذر وان يكونوا على قدر عال من الوعي الذي يمكنهم من التصدي لاي محاولة تهدف الى زرع الفرقة والتمزق بين ابناء المحافظة او بين ابناء الشعب اليمني».



صدور «الثوري الوحدوي» وحملة على «الثوري»

تشرذم الاشتراكي اليمني يجعل مؤتمره مستبعداً

□ صنعاء -
من إقبال علي عبدالله:

■ زاد وضع الحزب الاشتراكي اليمنى تشرذماً امس، وبات مستبعداً ان يتمكن من عقد مؤتمره الرابع قريباً بعدما هاجمت «اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي» وهي تيار انشق عن قيادة الحزب في الداخل بشدة «القيادة المنتخبة في ايلول (سبتمبر) الماضي بزعامة السيد علي صالح عباد (مقبل)»، ووصفتها بـ «الانفصالية» نافية عنها «شرعية تمثيل الحزب والتحدث باسمه في الداخل».

وقال يحيى حزام الصباحي رئيس اللجنة في حديث نشرته صحيفة «الثوري الوحدوي» في عددها الأول الصادر امس ان «تفريط ما يسمى قيادة الداخل برئاسة مقبل بالثوابت الوطنية افقدها شرعيتها في تمثيل الحزب او التحدث باسمه، ولم يعد لها الحق في ان تقوم بمهمات وطنية سياسية تتعلق بقيادة الحزب وتمثيل هيئاته مهما كانت الظروف والتبريرات». ومعروف ان الحزب الاشتراكي يصدر في الداخل صحيفة «الثوري» التي تعتبر الناطقة باسمه.

واكد الصباحي الذي كان احد قيادات الاشتراكي في محافظة إب (جنوب صنعاء) قبل الحرب ان «اعتبار الانفصال رديفاً للحرب وإعلانه بحجة وقف المعارك، لم يكن سوى نوع من التمثيل الساذج ليبرر لهم الارتماء في احضان اعداء الشعب اليمني»، واشار الى ان «اللجنة التحضيرية العليا التي يراسها شعرت منذ الأيام الأولى باهمية اتخاذ موقف وطني مسؤول وجدي تجاه الحرب واعلان الانفصال، ودعت عدداً من القيادات السابقة في الحزب الى اتخاذ موقف ايجابي للمحافظة على سلامة الوطن ووحدته وامن ابنائه وحقن دمائهم».

وقال ان «تلك القيادات لم تكن ترى في الوحدة غير مصالحها الآنية الضيقة، وتلهث وراء تحقيق المزيد من المكاسب، والامتيازات الشخصية في الوقت الذي تركت فيه المئات من الحزبيين دون عمل ولم تعمل على حل مشاكلهم الحياتية بعدما ضحوا بكل ما لديهم في سبيل بناء الوطن الموحد والحفاظ على تماسك الحزب وتعزيز دوره بين جماهير الشعب».

وعن الحوارات بين قيادة اللجنة التحضيرية والقيادة المنتخبة في ايلول الماضي قال الصباحي ان «اللجنة التحضيرية طرحت شرطاً واحداً يستطيع الحزب من خلاله

التتمة في الصفحة (٤)



تشرذم الاشتراكي اليمني

تتمة الصفحة الاولى

الحفاظ على تماسك هيئاته ومنظماته، وهو ان تلغي ما تسمى اللجنة المركزية قرارات دورة ايلول ٩٤» وزاد انه: «سبقت ذلك حوارات متعددة بادرت اليها اللجنة التحضيرية العليا قبل انعقاد دورة ايلول وحذرت من مغبة عقدها دون موافقة منظمات الحزب وهيئاته، ودون التنسيق معها واخذ آرائها، بعدما عملت تلك القيادات الانفصالية على تغييب دور تلك المنظمات والهيئات وتجاهلت رأيها في ما يختص بسياسة الحزب وتنفيذ قراراته والتزام وثائقه الاساسية».

ويرى سياسيون ان صدور صحيفة «الثوري الوحدوي» وبروز تيار اللجنة التحضيرية العليا الى جانب تيارات «قيادة الداخل» و«قيادة الخارج» وتيار «فتاح» و«الحزب الاشتراكي الديموقراطي» يعكس مدى ما وصل اليه الحزب من تشرذم يهدد وجوده. واكد ان «هزيمة الحزب الاشتراكي في السابع من تموز (يوليو) الماضي احدثت شرخاً كبيراً في البنية الداخلية للحزب، بخاصة بين اعضائه الجنوبيين والشماليين».

وقال السياسيون ان «هذه الانشقاقات ستعيق عقد المؤتمر العام الرابع للحزب المقرر اوائل العام المقبل اذ يرى كل تيار في الحزب انه الممثل الشرعي للحزب وعليه التحضير للمؤتمر».

اليمدا في لندن

من جهة اخرى اعلنت «طيران اليمن» (اليمدا) امس عن استئناف رحلاتها الى لندن من عدن الاحد المقبل، على ان تقوم برحلة اسبوعية الى العاصمة البريطانية. ويذكر ان رحلات «اليمدا» من عدن الى لندن توقفت لدى بدء المعارك في الخامس من ايار (مايو) الماضي بعد تدشين الخط في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) العام الماضي.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم
القاهرة

التاريخ : 1 [illegible] ١٩٩٤

عودة أجواء التوتر إلى الساحة اليمنية

حدة المواجهة تتصاعد بين السلطة والحزب الاشتراكى بالداخل

□ صنعاء – محمد على الديلمى:

عادت أجواء التوتر لتخيم على الساحة اليمنية من جديد فى الوقت الذى تبدو فيه حملة الاتهامات المتبادلة بين الرئيس اليمنى على صالح وقيادات الحزب الاشتراكى فى الداخل على اشدها فالرئيس صالح حمل الاشتراكى نتائج الحرب والانفصال كما شن حملة اعلامية خلال زيارته للمحافظات الجنوبية والشرقية التى كانت خاضعة لنفوذ الاشتراكى حتى يوم 7 يوليو الماضى عندما دخلتها قوات الرئيس صالح

واستهدفت الحملة التى ركز عليها صالح استدرار عواطف المواطنين فى تلك المحافظات بعد أن شهدت اعمال عنف من جراء التدهور الامنى بسبب تنازع القوات الموجودة فى المحافظات الجنوبية الاستئثار بالسلطة ونتيجة الصدامات بين حزب «الاصلاح» والجماعات المتطرفة التابعة له من جهة وبين قوات نائب الرئيس اليمنى عبد ربه منصور هادى (وهو أحد رجال الرئيس اليمنى الاسبق على ناصر محمد).

وبينما كانت السلطة فى المحافظات الجنوبية فى السابق تحت سيطرة الحزب الاشتراكى فقد غدت اليوم موزعة بين القوى السالف ذكرها اضافة إلى بروز قبائل حضرموت التى جنت بعض الثمار من الحرب واستعادت تلك القبائل سيطرتها على قرى وبلدا واصبحت تنصب الحواجز على الطرق على غرار ماهو سائد فى المحافظات الشمالية ومن الواضح ان كل القوى القبلية فى اليمن قد استفادت من انكسار الاشتراكى لتصبح أحد اطراف اللعبة السياسية فى المرحلة القادمة ولتتساوى مع قبائل الشمال.

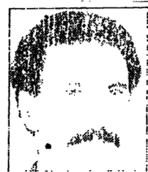
الحزب الاشتراكى اليمنى فى الداخل لم يصمت أمام الحملة الإعلامية التى استهدفته ولهذا جاء الرد على لسان قياداته التى اعتبرت أن تصاعد الحملة يأتى لتصوير الحزب على أنه جهاز لنشر الكفر واضطهاد علماء الدين ومحاربة الاسلام وذلك فى اشارة واضحة إلى الاتهامات التى يرددها الرئيس صالح بأن الاشتراكى كان يقوم بقتل علماء الدين إبان حكمه وقالت تلك القيادات ايضا فى ردها: «تتصاعد هذه الايام على نحو ملحوظ هجمة سياسية واعلامية على الحزب الاشتراكى اليمنى ومن مواقع متعددة، وتحاول أن تصور المرحلة التى حكم فيها الحزب كسلسلة متصلة من الخراب والرعب، وكان شعبنا فقد ذاكرته وضميره وصار عليه أن يكون شاهد زور، وهذه افتراءات واستغلال رخيص للمشاعر الدينية والغباء المفرط والخبث السياسى يتساعدان فى ضبط ايقاع هذه الجوقة التى تحاول – عبثا –

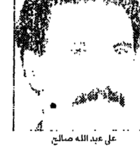


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم
القاهرة

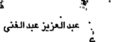
التاريخ : 1 نوفمبر 1994







علي عبد الله صالح — عبد العزيز عبد الغني — ياسين نعمان



ارتفاع الأسعار يهدد بتفجير موجة اضطرابات بانحاء البلاد

ان تجعل من الاكذوبة حقيقة جهارا نهارا، إن هذه الحملة الحمقاء التى تتناول نظرة الحزب إلى الاسلام تريد أن تغطى بخطابها الفارغ على اخطائها وخطاياها فرائحة العفن تتصاعد من اصحاب هذه الاتهامات، فهم الذين يسعون دائما إلى استغلال الدين كمطية للوثوب إلى السلطة وجعله فى خدمة مارب القمع واللصوصية والفساد الذى تئن منه ملايين الشعب اليمنى.

وفى الوقت الذى تصاعدت فيه حدة المواجهة بين الاشتراكى والسلطة عاد إلى صنعاء عدد من كوادر الحزب التى كانت فى الخارج ومنهم محمد حيدره مسدوس الذى شغل منصب نائب رئيس وزراء قبل اندلاع الحرب الأخيرة والدكتور سيف حمايل خالد وعبد الله ناصر مثنى كما يتوقع عودة كل من جار الله عمر وزير الثقافة السابق وأبو بكر باذايب ومحمد قاسم النور والدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب إبان قيام دولة الوحدة ومحمد سعيد عبد الله وزير الاسكان والتخطيط الحضرى السابق.

وعلمت «العالم اليوم» إن عودة تلك العناصر تاتى قبل موعد انعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب بفترة قصيرة ليسهموا فى انجازات مشاريع الوثائق والتوصيات التى ستقدم إلى المؤتمر العام الرابع الذى شهد أكثر من مرة تاجيلا له بسبب الانقسامات داخل الحزب بعد أحداث يناير 86، وإذا قدر للحزب الاشتراكى أن يعقد مؤتمره الرابع فى وقته بعد أن غدا احزابا شتى حزب فى الداخل وحزب الخارج، وفى الشمال والجنوب فإن ذلك سيعطى الحزب دفعة جديدة لاستعادة موقعه فى الساحة اليمنية.

وتزامنت الحملة الاعلامية المتبادلة بين الاشتراكى والسلطة وسط أجواء محمومة وبعد أن ترددت اقوال مصادر مسئولة فى الحكومة برفع الدعم عن السلع الاساسية التى تدعمها الحكومة بمبلغ اجمالى قدره



350 مليون دولار سنويا إلا أن انعكاس ذلك على الشارع اليمنى كان قويا ومدويا الأمر الذى جعل رئيس الحكومة الجديد عبد العزيز عبد الغنى ينفى أن تكون هناك نية فى الوقت الحالى لرفع الدعم عن المواد الاساسية (القمح — الدقيق — الارز)، ومع ذلك قالت مصادر اقتصادية لـ «العالم اليوم» إن النية لدى الحكومة واردة لرفع الدعم ولكن مع بداية العام الجديد أما الاعتمادات التى تم فتحها من سابق لاستيراد المواد الاساسية فستستمر حتى أخر العام فقط وسيتم الاستفادة من المبالغ المخصصة لدعم المواد الاساسية فى رفع مرتبات الموظفين الحكوميين من خلال صرف بدل غلاء معيشة وكذلك دعم المزارعين اليمنيين، ونتيجة لهذه الاجواء السياسية والاقتصادية المتوترة وعوامل أخرى أهمها انخفاض سعر العملة المحلية أمام العملات الصعبة قفزت الاسعار بسرعة هائلة وتضاعف سعر السلع عدة مرات حيث أخذ تصاعد الاسعار خطا موازيا ولكن فى الاتجاه المعاكس، فعند قيام الوحدة كان سعر الدولار الأمريكى يساوى اثنى عشر ريالا سواء فى السوق الموازية او فى البنك المركزى اليمنى غير انه وصل مؤخرا إلى 92 ريالا للدولار الواحد.

وإزاء هذه الاوضاع بدات تتسع حركة المطالبة بزيادة المرتبات وايقاف تصاعد الاسعار، واصبح يخشى ان تشهد المدن اليمنية أحداث عنف كتلك التى شهدتها فى 9 ديسمبر من عام 1993 نتيجة الارتفاع المفاجىء للاسعار وتنظر الاوساط السياسية فى اليمن فى البرنامج الذى ستقدمه حكومة عبد الغنى إلى مجلس النواب بشىء من الأمل على أن يتضمن وضع خطط محكمة لحل الكثير من القضايا التى يعانى منها المواطن اليمنى وفى مقدمتها غلاء الاسعار كما أن الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية حمل الحكومة مسئولية ارتفاع الاسعار واقترح زيادة عدد السلع المدعومة لتشمل حليب الاطفال والزيوت والادوية وكذا تحديد اسلوب المتاجرة بالمواد الغذائية الاساسية المدعومة من الدولة وعلى أن يتحمل القطاع الخاص مسئولية كاملة فى عملية الاستيراد دون التدخل من قبل الحكومة أو القطاع العام التعاونى حتى تتحدد مسئولية الاحتكار واسباب الغلاء، وبما أن الجميع متفق فى اليمن على أن الحكومة القادمة ستواجه متاعب لاحصر لها فإنها فى ذات الوقت، تأمل أن تتخطى الحواجز عبر ترشيد جوانب الانفاق الحكومى الذى بلغ فى السابق حدود التبذير بموارد الدولة والمجتمع وهو ماسمح حتى الآن ببقاء اصابع الفساد فى أجهزة ومؤسسات بالدولة الايرادية والإدارية والفنية ممايفرض ربط الرقابة بالمحاسبة وتضع يد الحكومة على سياسة نقدية واقتصادية تحمى المواطن فهل ستتمكن حكومة عبد الغنى من القضاء على مافيا الفساد فى اليمن؟!



المصدر : الجمهورية
القاهرة

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



هل عاد أحد يتذكر «اليمن» الآن .. رغم ما يجرى فيها ..؟؟
طوال فترة اشتعال نيران الحرب بين أبناء هذا الوطن الواحد ، قفز اسم اليمن إلى الصفحات الأولى من جرائد العالم .. واقتحم عنوة قاعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومجلس الأمن وجامعة الدول العربية .. لكن ما ان توقف قصف المدافع .. حتى خيم الصمت على كل شىء .. بينما يوجد على أرض سبأ .. شعب يئن ، ويتألم ، ويتعذب .. لأنه يعانى قسوة الحياة .. !!

● ● ●

إن المشكلة اليمنية لم تنته بانتصار الشمال على الجنوب .. ومن السذاجة بمكان أن يتصور «عاقل» .. أن مظلة الوحدة قد بسطت جناحيها على «الشطرين» .. أبدا .. لقد دمرت الحرب .. الاقتصاد ، والانسان .. وأصيب كثير من المناطق بالشلل التام .. فلا إنتاج ، ولا بيع ، ولا شراء .. ولا حتى مجرد رغبة فى انتظار الغد .. !!

● ● ●

ربما .. تكون الأحوال قد هدأت ظاهريا .. لكن الواقع يقول إن الناس - لاسيما فى الجنوب - لايجدون طعاما ، ولا شرابا ، ولا دواء .. شأنهم شأن العراقيين بالضبط الذين عصف بحاضرهم ، ومستقبلهم حاكم أحمق مستبد .. أعمته شهوة السلطة عن رؤية مواكب الجوعى ، والمشردين ، والأرامل ، واليتامى .. !

● ● ●

الناس فى جنوب اليمن .. يشعرون بغربة قاتلة .. فهم يعاملون كأسرى حرب وإن كانوا مطلقى السراح «ظاهريا» خصوصا وهم يشعرون فى قرارة أنفسهم بأنهم شعب انهزم فى الحرب .. وبالتالى لابد أن يخضع ، ويستكين ، ويتذلل ، ويصبر .. !!

● ● ●

منذ أيام توجه الرئيس على عبدالله صالح إلى عدن .. فاستقبلته مظاهرات التلاميذ تطلب المساواة ، والعدل ، والرحمة .. و .. تعديل برامج التعليم التى تم تغييرها بالكامل بعد هزيمة الحزب الاشتراكى .. !!

● ● ●

لاجدال أن مناخاً كهذا .. يشجع على الارهاب داخليا .. فى نفس الوقت الذى يجد فيه دعاته الأرضية الخصبة التى تفرخ لهم «أدوات» لا تجد ما يمنعها من ارتكاب أحقر الجرائم ، وأقذرها بأبخس الأسعار .. وتلك قمة الخطر .. !!

سمير رجب

٠٤٠١٣٧



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٤

المؤتمر يدعو الحزب الى التكفير عن اخطائه

الاشتراكي اليمني يبدي تخوفه من اجراءات تستهدف إلغاءه

□ صنعاء -
من إقبال علي عبدالله:
□ القاهرة - «الحياة»:

■ اشتدت الاتهامات المتبادلة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني حدة امس بعد التعليمات التي وجهها الرئيس علي صالح اول من امس القاضية بتحويل موقعين تابعين للاشتراكي في عدن هما مبنى اللجنة المركزية ومعهد عبدالله باذيب الى جامعة عدن. وكانت الحكومة اليمنية اتخذت قراراً بتحويل المعهد جزءاً من الجامعة منذ فترة طويلة قبل اندلاع الحرب الاخيرة. واكدت مصادر مسؤولة في الاشتراكي امس ان هذا «الأمر في غاية الخطورة ومقدمة لاتخاذ اجراءات جديدة ضد الحزب بعد إخراجه بالقوة من الائتلاف السابق الى المعارضة».

وقالت ان «أجهزة السلطة التي يتقاسمها حزبا المؤتمر والاصلاح بدات حملتها ضد الاشتراكي باعتقال عدد من قياداته وكوادره في محافظات تعز وعدن وابين وصنعاء اوائل تشرين الاول (اكتوبر) الماضي واستمرت في مصادرة ممتلكات الحزب بهدف إنهاء وجوده السياسي في الساحة اليمنية واجبار قادته الوحدويين في الداخل على اتخاذ مواقف معادية للسلطة تمهيداً لاعتقال هؤلاء».

لكن مسؤولاً في المؤتمر الشعبي قال لـ «الحياة» ان «الاشتراكي بالغ في هجومه على المؤتمر دون علم بعض قادته المتشددين بوجود اتفاق مع قادته في صنعاء بالاستفادة من بعض ما كان الحزب مسيطراً عليه من ابنية إبان حكمه الشمولي للمحافظات الجنوبية والشرقية سابقاً». وتابع ان «الحاق ما كان يسمى مبنى اللجنة المركزية ومعهد باذيب الذي كان يدرس الفكر الماركسي بالجامعة، وهما من الامور التي قدمت الى الاشتراكي من الدول الاشتراكية (سابقاً) على حساب المشاريع التنموية، امر طبيعي وقانوني».

واضاف المسؤول في المؤتمر ان «على الاشتراكي، اذا كان صادقاً في وحدويته بعدما مارست قيادته الهاربة الانفصال وطعن الوحدة من الخلف، ان يكفر عن اخطائه السابقة في حق ابناء المحافظات الجنوبية من خلال المساهمة في اعادة الاعتبار الى هذه المحافظات».

واكد ان «ما تم تحويله من مواقع كان الاشتراكي مسيطراً عليها جاء في مصلحة طلاب جامعة عدن الذين حرموا من حرم جامعي متكامل خلال فترة سيطرة الانفصاليين».

وعلمت «الحياة» ان «قيادة الاشتراكي الموجودة في صنعاء سترفع دعوى امام القضاء في شان استيلاء السلطة الحاكمة على ممتلكاته دون وجه حق».

وفي عدن التي يواصل الرئيس علي صالح زيارته التفقدية لها منذ الاسبوع الماضي، بدات «اجهزة الامن التحقيقات مع العناصر القيادية السابقة في اجهزة الدولة ومؤسساتها من الذين تتهمهم السلطة بممارسة عمليات النهب والتخريب قبل دخول القوات الحكومية عدن في السابع من تموز (يوليو) الماضي».

وذكرت مصادر موثوق بها ان «التحقيقات تشمل عدداً من العاملين في التلفزيون والاذاعة من القيادات السابقة التي جمدت بعد انتهاء الحرب»، واكدت ان «جميع الموقوفين ينتمون الى الحزب الاشتراكي».

الديلمي

وفي القاهرة، استبعد الشيخ عبدالوهاب الديلمي وزير العدل اليمني وهو من قادة حزب التجمع اليمني للاصلاح بعض قادة الحزب الاشتراكي من أي دور سياسي في المستقبل قائلا: «اعضاؤه كان لهم حظ كبير في مجلس النواب. والذين كانوا يمثلون الحزب انتهوا وهم اصحاب خيانة ووصفوا انفسهم بالانفصاليين، وانتهى حقهم في ان يكون لهم اي دور سياسي في اليمن».

وقال في تصريحات الى «الحياة» خلال وجوده في القاهرة لحضور اجتماعات مجلس وزراء العدل العرب «ان الدولة اتاحت لأي جماعة تريد ان تجعل من نفسها معارضة حرية العمل السياسي وليس هناك اي حظر على اي حزب في اليمن، والانتخابات مفتوحة لكل اليمنيين بمن فيهم اعضاء الحزب الاشتراكي الذين شملهم العفو العام والقانون يؤيدهم في ترشيح انفسهم في اي منطقة يريدون ترشيح انفسهم فيها».

وعن الموقف من السيد علي سالم البيض، قال الديلمي «البيض مطلوب للعدالة في جريمته تجاه اليمن نفسها، وقضيته ليست حقا شخصيا للرئيس عبدالله صالح ولا لاي جهة اخرى، وجريمته لا تغتفر من الرئيس ولا مني ولا من اي شخص اخر».

وعن تصريح المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء السابق عن عودة السيد الاخضر الابراهيمي مبعوث مجلس الامن لاستئناف جهوده من اجل عودة الحوار فى خصوص المصالحة، قال الديلمى «ليس هناك مصالحة والقضية انتهت والوحدة قائمة وإثارة هذه القضية التي عفا عنها الزمن تدخل سافر فى شؤوننا الداخلية (...) واذا كنا رفضنا تدخل اي جهة في أيام الحرب، فهل سنقبل ذلك بعد انتهائها والقضاء على المؤامرة».

وعن اعتقالات في صفوف الاشتراكي قال: «سجوننا مفتوحة لمن يريد ان يرى من فيها، ونحن لا نلفق ولا نتهم اي جماعة وما ينطبق على ابناء الحزب الاشتراكي يطبق على جميع اليمنيين».

وعن العلاقات مع دول الجوار اكد «حرص الحكومة اليمنية على تحسن العلاقات مع كل جيرانها وليس لديها اي مانع في التفاهم والحوار معهم في كل القضايا».

وعن وجود خلافات بينه وبين القيادات الاشتراكية قبل بدء الازمة قال: «ليس بيني وبينهم اي علاقة ولا اي اختلافات وكلها مزايدات من سالم البيض وحيدر العطاس».

وعن تاثير غيابهم على الساحة السياسية اليمنية، قال: «غيابهم ايجابي جدا للساحة لان وجودهم كان يخلق أزمات كثيرة جدا».





من اجل ان يبقى متقدماً على الاصلاح

المؤتمر الشعبي في اليمن يستعد لمؤتمر يخرج بتعديلات

□ لندن – من فيصل مكرم:

■ افادت مصادر المؤتمر الشعبي العام في اليمن الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح ان دوائره تواصل اعمالها استعداداً لعقد المؤتمر العام الخامس في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري.

واوضحت مصادر في اللجنة الدائمة (اللجنة المركزية) للمؤتمر الشعبي اتصلت بها «الحياة» امس ان وثائق المؤتمر العام الخامس جاهزة للإقرار، في اطار جدول اعمال المؤتمر من قبل القيادة العليا للحزب. وتتضمن هذه الوثائق مقترحات عدة تستهدف ادخال تعديلات على المنهج الفكري للمؤتمر (الميثاق الوطني) بما يتوافق والمرحلة الراهنة، كما ان تعديلاً سيطرأ على برنامج النظام الاساسي واللائحة الداخلية لهيئات المؤتمر ومنظماته وقواعده على مختلف المستويات.

وكان الرئيس اليمني اعلن في وقت سابق رغبته في التخلي عن منصب الأمين العام للمؤتمر الشعبي في المؤتمر العام المقبل للحزب والاكتفاء بمنصب الرئيس الفخري لحزبه وفقاً للتعديلات في البرنامج الأساسي واللائحة الداخلية التي

التتمة فى الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المؤتمر الشعبي في اليمن

تتمة الصفحة الاولى

تتضمن استحداث هذا المنصب. وعزا قرار التخلي عن منصبه الحزبي الى انه اصبح رئيساً للجمهورية وراعياً لكل الاحزاب السياسية تالياً، كما انه يحاول بقراره ارساء معيار عدم الانتماء الحزبي المباشر بالنسبة الى رئيس الجمهورية.

لكن هذا الموضوع يثير جدلاً واسعاً في أوساط المؤتمر الشعبي التي تعتقد ان ابتعاد الرئيس عن منصبه الحزبي الذي يخوله الاشراف المباشر على شؤون المؤتمر الشعبي ربما أدى الى اهتزاز مكانة المؤتمر شعبياً وسياسياً. وقد يقود ذلك الى محاولة الضغط على علي صالح في المؤتمر العام للبقاء في منصبه كأمين عام للمؤتمر وانتخاب شخصيات قيادية متفرغة للعمل السياسي والتنظيمي تخفف على رئيس الجمهورية اعباء العمل الحزبي.

واستعداداً لعقد المؤتمر العام الخامس استأنف المؤتمر الشعبي انتخاب قيادات منظماته في عموم المحافظات اليمنية وانتخاب المندوبين عن القواعد والتنظيمات الى المؤتمر العام. وكانت عملية الانتخابات بدأت أواخر العام الماضي لكن ظروف الأزمة السياسية الاخيرة والحرب اوقفتها.

وكان الرئيس اليمني أصدر قبل نحو شهرين توجيهات تقضي بتفرغ اللجنة العامة (المكتب السياسي) واللجنة التنفيذية (هيئة السكرتارية) للتحضير للمؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي واعداد الوثائق التي سيناقشها المؤتمر العام في ضوء نيته اجراء تغيير جوهري داخل الحزب تنظيمياً وقيادياً لتعزيز دوره ومكانته الشعبية وادائه السياسي والتنظيمي باعتباره صاحب المرتبة الأولى على الساحة السياسية اليمنية والطرف الرئيسي في الائتلاف الحاكم مع التجمع اليمني للاصلاح.

ويرى مراقبون سياسيون ان المؤتمر الشعبي يعاني في الوقت الراهن من اختلال في بنيته السياسية وادائه التنظيمي يجعله، اذا ما استمرت حاله كما هي، غير مؤهل للبقاء في موقع الصدارة السياسية في المستقبل القريب خصوصاً امام حليفه الرئيسي التجمع اليمني للاصلاح الذي يعتبر اكثر تماسكاً وتنظيماً من المؤتمر الشعبي رغم فارق الامكانات التي يتمتع بها المؤتمر. ولهذا اصبح الكثير من المنتمين للمؤتمر يأملون بأن يحدث المؤتمر العام الخامس التغيير المطلوب والقفز بالمؤتمر الشعبي الى المستوى الذي يتفق ومكانته السياسية والحزبية بخاصة وان الانتخابات النيابية ستجري بعد اقل من عامين من الآن.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٤

علي صالح عن البيض: سكب مع العطاس دموع التماسيح على عدن

عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ حمل الرئيس علي عبدالله صالح امس بعنف على السيدين علي سالم البيض وحيدر ابو بكر العطاس وقال: «ان البيض والعطاس ظلا طوال السنوات الأربع الماضية منذ تحقيق وحدة البلاد في ٢٢ أيار (مايو) ٩٠ حتى هروبهما من البلاد بعد فشل مخططهما الانفصالي في السابع من تموز (يوليو) الماضي، يسكبان دموع التماسيح على عدن بعدما مارسا مع بعض عناصرهما الانفصالية في الحزب الاشتراكي كل اساليب الارهاب ضد ابناء عدن خلال حكمهما الشمولي للمحافظات الجنوبية قبل الوحدة». واضاف: «لو قدم البيض استقالته من منصبه الرسمي كنائب لرئيس مجلس الرئاسة (سابقاً) والحزبي كامين عام للحزب الاشتراكي قبل اتخاذه قرار الحرب المدمرة واعلان الانفصال لاصبح زعيماً عظيماً لدى الناس بدل ان يكون اليوم بعد فعلته الاجرامية خائناً يعيش خارج الوطن».

وكان علي صالح يتحدث امس امام مسؤولي اجهزة الاعلام في عدن في اول لقاء له معهم منذ دخول القوات الحكومية المدينة في تموز الماضي. واشار الى ان «العناصر الانفصالية في قيادة الاشتراكي وبعض المتامرين الخونة معهم جعلوا، وتحت ارهاب بنادقهم والياتهم العسكرية، اجهزة الاعلام في عدن تمارس سياسة تضليل لابناء المحافظات الجنوبية بالقول ان القوات القادمة من الشمال عند دخولها عدن ستنتهك الاعراض وتسلب الممتلكات وتقتل ابناء الجنوب وتسجنهم». وتابع «كل هذه الافتراءات كشفها الشعب ولم تمارس اي شيء مما ضللوا الناس به».

واضاف: «لقد اصدرنا عفواً عن

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٤

علي صالح يهاجم

تتمة الصفحة الاولى

الذين حملوا السلاح ضد قوات الشرعية وذبحوا الوطن والوحدة وسامحناهم
ولم نتخذ اي اجراء انتقامي ضدهم، بل قلنا لهم عفا الله عما سلف وقلنا لمن هم
خارج الوطن ممن هربوا مع شرذمة الانفصال والردة تعالوا الى وطنكم بكل امان
ليس كقادة سياسيين او عسكريين بل كمواطنين تسهمون في بناء الوطن».

واشار الى ان «الحزب الاشتراكي بعد احداث كانون الثاني (يناير) ٨٦ في
عدن التي ادت الى ابعاد الرئيس علي ناصر محمد عن زعامة الحزب ورئاسة
الدولة في الجنوب سابقاً قتل وعذب كل العناصر الموالية للرئيس علي ناصر
وارتكب ابشع الجرائم الانسانية وعجز عن تطبيع الاوضاع لاكثر من عام». وتابع
«ان قيادة الوحدة رغم الخرب التي لم تشهد مثلها اليمن وما خلفته من مآس
ودمار لم تقدم على اي عمل من الاعمال التي اقدم عليها الاشتراكي بعد احداث
يناير ٨٦، بل استطاعت وخلال زمن قياسي تطبيع الاوضاع في عدن وبعض
المحافظات التي تضررت من الحرب وعاد اكثر من ١٢ الف من الهاربين الى
الوطن بينهم بعض قيادات الاشتراكي».

واكد ان «عدن كبقية محافظات البلاد هي لكل ابناء الوطن وليس للعدنيين
كما كان قادة الانفصال يرددون لضرب الوحدة الوطنية».

٠٤٠١٤٢

المصدر : العالم اليوم
القاهرة
التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٤

رئيس الهيئة العامة للاستثمار فى اليمن

نعم .. الحرب اثرت على مناخ الاستثمار ونحاول تجاوز الأمر

أتوقع قدوم المزيد من الاستثمارات فى ضوء التعديلات الجديدة

□ اليمن- محمد على الديلمى:

تتجه اليمن بعد أن نفضت عن نفسها غبار الحرب الاليمة إلى تشجيع الاستثمار وتهيئة المناخ الملائم له وأزالة جميع المعوقات البيروقراطية والتشريعية التي تحد من اقبال المستثمرين .. واليوم تتجه الهيئة العامة للاستثمار لإنهاء تذبذب اسعار العملة وتضع حدودا للمضاربات التي خسر الكثير من رجال الأعمال بسببها.

ووسط حملة اعلامية مكثفة للترويج للمشروعات الاستثمارية فى اليمن يؤكد عبد الكريم محمد مطير رئيس الهيئة اليمنية العامة للاستثمار فى حديث لـ «العالم اليوم» ان حجم الاستثمارات فى اليمن وصل إلى 52 مليار ريال «4.03 مليار دولار بالسعر الرسمى».

ويضيف ان الاستثمارات لم تتوقف فى اليمن طوال الشهور الاخيرة حتى فى فترة الحرب ويؤكد رئيس الهيئة ان اليمن بصدد زيادة المزايا الاستثمارية ورفع المعوقات التى تواجه رجال الأعمال .. وفيما يلى نص الحديث.

" 4 و 9 مليارات دولار حجم الاستثمارات فى اليمن "

الشهر	عدد المشاريع المرخصة	التكلفة الاستثمارية
ابريل 1994	6	569.607.00 ريال
مايو 1994	8	717.928.000 ريال
يونيو 1994	7	186.366.000 ريال
يوليو 1994	5	551.650.000 ريال
أغسطس 1994	8	215.884.000 ريال
سبتمبر 1994	2	95.244.000 ريال



○ ما مدى تأثير الحرب التي جرت على المشاريع الاستثمارية وعلى مناخ الاستثمار بصفة عامة؟

■ ليس من شك في ان الحرب التي شهدتها بلادنا مؤخرا كان لها اثر في تراجع حجم طلبات الاستثمار التي يتقدم بها المستثمرون للهيئة وتلك نتيجة طبيعية لا تقلقنا على مستقبل اليمن الاستثماري.

وما أود تأكيده انه لم تنقطع طلبات التراخيص للمشاريع الاستثمارية في بلادنا في اي وقت من الاوقات منذ تأسيس الهيئة العامة للاستثمار في مارس 1992 بما في ذلك ظروف الحرب.

ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال المشاريع المرخصة خلال الفترة من 1-4-94 وحتى 31-9-94 مع العلم ان الفتنة التي اشعلها المتمردون كانت في الرابع من مايو 94 وقضي عليها في السابع من يوليو 94 وتم اخذ هذه الفترة لتوضيح حالة ماقبل الحرب واثناء الحرب وبعدها حتى اخر احصائية صدرت عن الهيئة.

○ تردد ان هناك توجها إلى تعويم العملة اليمنية ، فهل سيساعد ذلك على تشجيع العملية الاستثمارية؟

■ مما لاشك فيه ان استقرار قيمة العملة يساعد إلى حد ما على جذب المستثمر ويحافظ على قيمة استثماراته من التآكل وخاصة عندما يفكر المستثمر في تحويل ارباحه أو جزء من استثماراته إلى الخارج بعملة قابلة للتحويل.

والحفاظ على قيمة العملة المحلية يحتاج إلى مجموعة من المعالجات والسياسات المالية ومن ضمن تلك المعالجات تاتي سياسة تعويم العملة والتي تهدف اساسا إلى اعطاء النقد المحلي قيمته الحقيقية وتحد من الاضطرابات الشديدة في اسعار الصرف للنقد الاجنبي مقابل العملة الوطنية.

وهذا ما تتوخاه كثيرا من الدول في مثل هذه المعالجات .. ولكن بالنسبة لنا في اليمن وعلى حد علمي لم تعلن الحكومة او اي جهة رسمية تبني هذه السياسة في الوقت الحالي.

○ اليمن عبر خطابها السياسي تؤكد على انتهاجها نظام الحكم المحلي فهل سيطبق ذلك على الهيئة العامة للاستثمار للتخلص من المركزية الشديدة التي تعاني منها اليمن .. وما مدى حجم التسهيلات التي يمكن ان تقدم في مثل هذا النظام؟

■ انتهجت الهيئة العامة للاستثمار مبدأ المركزية من بداية نشأتها ذلك بموجب قرار رئيس وزراء الصادر في ابريل 1992 ايمانا منها باهمية توفير الجهد والوقت للمستثمر وحصوله على المعلومات والخدمات بسهولة ويسر.

وتوجد للهيئة فروع في كل من عدن وتعز والحديدة والمكلا كما تتوافر مكاتب للاستثمار في بقية عواصم محافظات الجمهورية اليمنية.

وقد حدد القرار الصلاحيات الممنوحة للفروع للموافقة على المشروعات في حدود 49.9 مليون ريال وللمكاتب في حدود 16.6 مليون ريال.

وأتوقع في ضوء التوجه الحالي للحكومة التي تحد من المركزية وتطبيق نظام الحكم المحلي ان تعطى للفروع مزيدا من الصلاحيات والتي تنسجم ونظام الحكم المحلي المتوقع العمل به وضوابطه بصفة عامة.

○ هل هناك مبالغة في الارقام التي تكشف خسائر الحرب ككل وخاصة فيما يتعلق بالجانب الاستثماري بشكل خاص؟

■ انا بطبيعة عملي كفني في شئون الاستثمار لااعرف الرقم الحقيقي والنهائي لتكلفة الحرب ولكن مما لاشك فيه انها كلفت البلاد الكثير من الاموال والضحايا.

وفيما يتعلق بالجانب الاستثماري من سؤلك فهذا القطاع تأثر من جراء الحرب مثل بقية القطاعات الا انني استطيع القول انه يمكن لهذا القطاع اجتذاب المزيد من المستثمرين بعد ان وضحت الرؤية لدى المستثمر المحلي والعربي والاجنبي عن الاوضاع في البلاد وأصبح عامة يمتلك رؤية واضحة واطمئنانا كاملا عن اوضاع البلاد.

○ يؤكد بعض الخبراء ان المشروعات التي يكشف عنها اكثرها لم ينفذ فلماذا يتم الاعلان عنها وما هي المشاريع التي نفذت بالفعل؟

■ الهيئة العامة للاستثمار هي الجهة الوحيدة المعنية باصدار التراخيص للمشاريع الاستثمارية التي تحظى بمزايا قانون الاستثمار الامر الذي ترتب عليه تحويل الهيئة حق اصدار النشرات الاحصائية بالمشاريع المرخصة منها أو عبر فروعها ومكاتبها في مختلف محافظات الجمهورية.

ولا ادري لاي المصادر استندتم للاستفسار عن سبب الاعلان عن عدم التنفيذ لعدد من المشاريع من قبل الهيئة فالهيئة لم تعلن عن هذا بل العكس هو الصحيح فقد نفذت الكثير والعديد من المشاريع المرخصة في مختلف المجالات الانتاجية والخدمية وعلى سبيل المثال : نفذ العديد من المشاريع المرخصة في مجال الصناعات الغذائية وصناعة الادوات المنزلية وصناعة الملابس وصهر المعادن وصناعة الادوات الصحية ومواد البناء والصناعات الدوائية وغيرها من الصناعات.

وفى قطاع السياحة والخدمات نفذ عدد من مشاريع الفندقة والمستشفيات ومحطات تعبئة الغاز وجامعة العلوم والتكنولوجيا ومشاريع اخرى وفى قطاع الزراعة والاسماك انشئت بعض المزارع لتربية المواشى والثروة الحيوانية ومزارع ومشاريع لصيد الاسماك وتعليبها.

○ بماذا تفسرون احجام المستثمر الاجنبى عن الاستثمار فى اليمن؟

■ أود أن أوضح لكم بانه لا يوجد هناك احجام من قبل المستثمرين العرب والاجانب عن الاستثمار فى اليمن سواء قبل او بعد الحرب.

ولكن الامر الطبيعى ان يوجد تراجع طفيف بسبب ظروف الحرب عما هو متوقع من زيادة فى طلبات الاستثمار التى تقدم من المستثمزين الاجانب التى تقدم من المستثمرين.

وقد رخص للعديد من المشاريع الاستثمارية العربية والاجنبية فى مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية خلال الفترة الماضية.

وهناك بعض المشاريع العربية والاجنبية قيد الدراسة وستحصل على الموافقة بترخيصها عند الانتهاء من دراستها.

○ ما مدى الاقبال على الاستثمار فى اليمن بعد الحرب؟

■ هناك مؤشرات طيبة فيما يتعلق بطلبات الاستثمار المقدمة أو لتى تقدم من المستثمرين المحليين والعرب والاجانب فى فترة ما بعد الحرب التى فرضت على بلادنا.

واتوقع قدوم المزيد من الاستثمارات إلى بلادنا وخاصة بعد الموافقة على التعديلا ت المقترح ادخالها على قانون الاستثمار وانقشاع غيمة التخوف التى كان يرقبها المستثمرون عن البلاد.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون السعودية

التاريخ : ٤/ ١١/ ١٩٩٤

يمن «الإصلاح» هل تغير الحال؟

د. الظبياني:

قلة العلم الشرعي والتعصب المذموم أبرز سلبيات الصحوة اليمنية

بالرغم من الأمية وصعوبة الحصول على الخبز، وفرة في الصحف والمنشورات



كانت اليمن محطا لاهتمام متواصل من قبل وسائل الإعلام العالمية منذ نشأة الوحدة اليمنية في عام 1991م، مرورا بالحرب الأهلية عام 1994م، وانتهاء بأحداث هدم القبور في عدن وابين، والتي اظهرت للساحة جماعات يمنية إسلامية لم تكن ظاهرة من قبل. فحتى هدم قبري العيدروس والهاشمي لم يكن يبرز على الصعيد الإعلامي من إسلاميي اليمن سوى من المنتسبين لحزب «التجمع اليمني للإصلاح «قسيم المؤتمر الشعبي العام» في السلطة اليمنية، بعد ان وضعت الحرب اوزارها.

وبعد أن أعلن كفر «الاشتراكي» رفيق الدرب وشريك الحكم السابق، ثم ظهر السلفيون على الساحة اليمنية عندما تم توجيه تهمة هدم القبور لبعض العناصر المنتسبة لهم من قبل اجهزة الدولة، وبعد أن أصدر «التجمع اليمني للإصلاح» بيانه الأول الذي ادان الحادثة وتبرأ منها وشنع على مرتكبيها، ثم اصدر بيانا إلحاقيا يغاير الأول، مما اوجد كثيرا من علامات الاستفهام حول حقيقة ما حدث ويحدث في اليمن.

كانت هذه وغيرها من الاحداث دافعا رئيسيا لوجود «المسلمون» في ساحة يمن ما بعد الحرب.

رسالة اليمن: من تركي الدخيل

لقطات من اليمن السعيد

- من اجل السياحة والسياح يستغرب الزائر لليمن وجود لافتات في الفنادق الكبيرة وبعض الوزارات تقول: «لا تبصق في هذا المكان». لماذا التخصيص؟!
- لا يصارحك العاملون في القطاعات العامة في اليمن بطلب «الرشوة» صراحة لانجاز امورك، لكنهم يخففون وطأة الفساد، بطلب «حق القات»!!
- خريجو الثانويات العامة والذين تجاوزوا هذا العام 20 الفا لم تستوعب الجامعات الحكومية ربعهم، والبقية عنصر رئيسي في البطالة اليمنية.
- الجمعيات الخيرية في اليمن جلها يؤدي دورا اغاثيا جيدا، لكن بعضها يخدم اغراضا حزبية.

نار الأسعار قبل الحرب وبعد الاستقرار!

ترتكز شكوى رجل الشارع اليمني على ارتفاع الاسعار الجنوني لاسيما بعد الحرب، وما يزيد المعاناة هو ان هذا الارتفاع في أسعار المواد الأساسية كان مقابل انخفاض مداخيل الشعب، ولنقف على شيء من هذا الارتفاع لنتأمل اسعار بعض المواد بالريال اليمني قبل الحرب وبعدها

المادة	سعرها بالريال اليمني قبل الحرب	سعرها بالريال اليمني بعد الحرب
كيلو الطماطم	40 ـ 60	120 ـ 150
كيلو الخيار	20 ـ 40	80 ـ 100
كيس الأرز	1000 ـ 1500	2200
قيمة تذكرة «النافل» بين صنعاء وعدن «نقل حكومي»	260	300
سيارة الأجرة الخاصة من عدن لصنعاء	250	500



وهم المؤامرة والرخاء الإعلامي!

□ في الوقت الذى يشكو فيه اليمنيون من تردى الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الاسعار وانخفاض مستوى الدخل الفردى في ظل سطوة «القات» البارزة على نسبة كبيرة من الدخل الفردى شهريا، ارتفعت أعداد الصحف المرخصة وغير المرخصة والتى تخاطب رجل الشارع اليمنى الى حد بلغت ما يزيد عن مائتى مطبوعة مرخصة من وزارة الاعلام اليمنية جلها يصدر، وقليل منها ينتظر فرصته في الصدور، هذا الارتفاع يصنع علامة تعجب كبيرة لاسيما اذا اخذ في الاعتبار تفشى الامية بصورة بارزة قد تجعل اليمن في صدارة الدول العربية في نسبة الامية بين الشعب، وبالاضافة الى ذلك فإن وسائل الاعلام اليمنى عموما تركز على بث وهم الرخاء في رجل الشارع اليمنى الذى يشكو شظف العيش وكثرة الصحف.

ثمة وهم آخر يدندن حوله اليمنيون كثيرا ويبرزون به كل خلل قد يجتاح اليمن في أى قطاع، ذلكم هو وهم المؤامرة، فاليمن - في خطابهم التحذيرى للشعب - يتعرض لمؤامرة، وهو مستهدف دوما.

فمتى يتحرر اليمنيون من وهم المؤامرة ويتفرغون للاصلاح وتلبية حاجات المواطن اليمنى الرئيسية؟! ■

٠٤٠١٤٨



المصدر : المسلمون السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : 4 نوفمبر 1994

□ سبب دخول «التجمع اليمني للإصلاح» في السلطة الحاكمة ـ وهو لسان حال الإسلاميين السياسيين في اليمن ـ مقتسما غنيمة معركة الوحدة الأخيرة مع الحزب الحاكم «المؤتمر الشعبي العام»، سببا في أن أسرح بمخيلتي قبل أن يعلن قائد الطائرة قرب الوصول إلى مطار صنعاء الدولي لاتخيل حقيقة ما يجري في اليمن، وماذا عمل الإسلاميون في اليمن، وما أثرهم على الشارع اليمني عموما، وهي أسئلة بلا شك تتردد في ذهن كل مسلم، فكانت هذه المشاهد إجابة عن هذه التساؤلات.

بعد معاناة في النزول من الطائرة ونقطة الجوازات، حملت حقائبي وخرجت من المطار لاستقل سيارة إلى مقر السكن المفترض. كانت عروض السائقين كثيرة وقد انتصبت فوقهم لوحة كتب عليها «من المطار إلى صنعاء 300 ريال»، استقليت سيارة أجرة يقودها شاب لا يتجاوز العشرين عاما، والذي ما إن سرنا في الطريق حتى اخذ يحدثني عن معاناته مع سيارة الأجرة، والمطار، وكثرة المنافسين، وقلة الزبائن، وبالتالي خواء جيبه من النقود سوى خمسة ريالات يمنية بعد أن اشترى علبة سجائر محلية الصنع بخمسة وأربعين ريالا، مما يجعله يفقد حصة هذا اليوم من تخزين «القات» إذا لم يغدق الزبون عليه مالا جزاء توصيله، وزيادة على ذلك رحمة به وبحاله.

وبعد أن وصلت إلى المكان المقرر وهو في وسط صنعاء وسألت السائق عن أجرته قال لي: «اللي يجي منك»، وبعد أن الححت عليه ليحدد حقه قال: 1200 ريال، فقلت له: ألم تقرأ اللافتة التي في مكان سيارات الأجرة بالمطار والتي حددت سعر النقل الرسمي. قال لي: انا لا أعرف القراءة. وبعد مداولات انخفض السعر فيها قليلا. وضعت رحلي وبدأت اتجول في شارع القيادة احد ابرز الشوارع الرئيسية في صنعاء وبه الكثير من المحلات التجارية.

آثار الحرب

ربما لا يعاين الناظر في صنعاء اثارا حسية كثيرة للحرب الاهلية الأخيرة باستثناء المنطقة التي وقع عليها صاروخ «سكود» والتي اصيبت ببعض الأضرار الطفيفة، إلا أن الآثار المعنوية والاقتصادية بادية بوضوح لكل متامل.

كانت الحرب قد أثرت مباشرة على نحو (380.000) من سكان اليمن وفقا لنداء موحد لمنظمات الامم المتحدة للإغاثة الإنسانية المستعجلة، والذي اشار إلى أن «هذا العدد يمثل اولئك الذين شردوا من منازلهم إما خوفا من القتال وإما لانهم فقدوا مأواهم وقد تأثروا مع غيرهم بنقص في الغذاء والمياه وارتفاع اسعار المواد الضرورية للحياة».

وأبرز النداء «تأثر عدد كبير من السكان خاصة النساء والأطفال الذين يعدون الفئات الأكثر تعرضا للمعاناة. فقد أثرت تلك الأوضاع على توفر مخزون الغذاء البسيط للفئات الأكثر عرضة للمشاكل الصحية والاجتماعية. ففي بعض الأماكن اهملت عمليات حصاد المواد الغذائية المحلية حيث لم تتوفر بها المياه ولم يتمكن أصحابها من حصادها خوفا من الاقتتال، واثر ذلك على الأسر الفقيرة التي كانت تعتمد على ما تزرعه وتحصده، وبالتالي على المستفيد مما يباع من تلك المحاصيل، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية في ارتفاع اسعار الأطعمة وعدم تمكن الفقراء من شرائها».

وبين النداء «أن الاقتصاد اليمني اصلا لم يكن معافى حتى قبل الحرب الأخيرة، مذكرا أنه في وضع يصل فيه الدخل القومي في المتوسط إلى 520 دولارا فقط للنسمة سنويا»، «وتدخل الجمهورية اليمنية في نطاق الدول الاقل نموا»، «ويبلغ متوسط معدل المتعلمين بين الأفراد ما لا يتجاوز 39٪ من مجموع السكان الذين يقطن 82٪ منهم الريف حيث يعملون كزراع ورعاة وفي صيد الأسماك»، «وتبلغ الوفيات بين الرضع والأطفال دون الخامسة ما يصل إلى 177 من بين كل الف مولود حي»، وهو ما يجعل اليمن في المرتبة الثالثة في عدد الوفيات بين الدول العربية.

النهب والسطو مازال جاريا!!

كنت اعتقد أن عمليات النهب والسلب انتهت بانتهاء الحرب، ولكن معايشة الواقع اليمني اكدت انها لم تكن قاصرة على ايام الحرب، بل لا تزال ممتدة حتى هذه الايام، إذ يعاني عدد من مدن وادي حضرموت من انتشار عمليات السطو على المحلات التجارية وممتلكات المواطنين من سيارات ودراجات نارية، وكان كثير منها في وضح النهار، مما جعل المواطنين يعيشون «حالة من الرعب وعدم الاستقرار والطمأنينة» كما تشير إلى ذلك صحيفة «الحق» العدنية، والتي ارجعت ذلك لغياب الكوادر الأمنية القادرة على كشف الجريمة وملاحقة المجرمين لا سيما أن القائمين على الأمن في عدد من مناطق الوادي المذكور هم من الأهالي الذين ليست لديهم خبرات في مجال الأمن.

وساهمت الحرب في سقوط مريع لقيمة العملة اليمنية، إذ أن الريال اليمني كان قبل الحرب يساوي نسبة للدولار الأمريكي 1 ـ 12، واصبح اليوم يساوي ما قيمته 1 ـ 85 ،فيما كان قد وصل في أثناء الحرب إلى نحو 1 ـ 150 دولارا، اما الريال السعودي فقد كان يساوي ثلاثة ريالات يمنية قبل الحرب، وأصبح الآن يساوي 25 ريالا يمنيا، وكان قد وصل في أثناء الحرب إلى 45 ريالا يمنيا.

«القات» آفة الآفات

ويبلغ متوسط دخل الفرد اليمني المتعلم تعليما جامعيا ما بين 3 ـ 4 آلاف ريال يمني يصرف منها ما يزيد على 40 ـ 70٪ في شراء «القات». وسبب انخفاض متوسط الدخل الفردي في اليمن وانصرافه تجاه «القات» وارتفاع الأسعار، انتشار الفساد الإداري بصورة يشكو منها جميع الكادحين وغير المستفيدين منه.



المدروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون
السعودية

التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٤

وكأن أدمان الشعب اليمنى على تخزين القات سببا فى تراجع إنتاج المحاصيل الزراعية اليمنية، إذ أن ما يزيد على 65٪ من المساحات الخضراء التى تستغل فى الإنتاج الزراعى استبدلت البن والفواكه بالقات طلبا لتحصيل قيمة أكبر ونزولا على رغبة المشترى.

ولا يتفق اليمنيون على شيء كاتفاقهم على ضرورة تخزين «القات»، وأهميته بالنسبة لهم. ويلجأ كل يمنى قبل بناء مسكنه إلى تصميم مجلس متميز ليكون مجلسا للتخزين، ويتم الالتقاء فيه لمضغ «القات» سويا لساعات طويلة.

فبرغم أن الدوام الرسمى فى الدوائر الحكومية يستمر حتى الثانية ظهرا، إلا أن العمل الفعلى ينتهى عند الثانية عشرة ظهرا، ليبدأ الدوام فى مجالس التخزين منذ الثانية عشرة وحتى مغيب الشمس بل بعدها بساعات لأصحاب «الكيف» اليمنى.

ويرى البعض أن من ضروريات التخزين أن يصاحبه تعاط للدخان سواء كان بواسطة «الشيشة» أو «السجائر»، وينقسم المخزنون إلى قسمين احدهما يرى أن التخزين جالب للنشاط واليقظة، متفقا والفتاوى الشرعية التى أصدرها علماء الأمة خارج اليمن، والثانى يرى أنه جالب للفتور والخمول.

ويعد بعض المراقبين من المهتمين بالشؤون اليمنية، أن «القات» كان ولا يزال سببا فى تدهور كثير من الأوضاع اليمنية، بل ينص البعض على جعله السبب الرئيسى فى تفشى الفساد الإدارى المتمثل فى (الرشوة) فى أجهزة القطاع العام.

تسلح الشعب

يعد الشعب اليمنى فى طليعة شعوب العالم فى التسلح الفردى، إذ لا يكاد فرد بالغ فى اليمن يخرج بدون سلاحه سواء كان مسدسا خفيفا أو رشاشا اليا.

ولا يشترط فى اليمن لحمل السلاح سوى استخراج تصريح بحمله، وهى عملية ادارية سهلة تشترط الا يحمل السلاح فى الاحتفالات التى يحضرها الرئيس ولا فى الدوائر الحكومية، مما أسهم فى صعوبة ضبط الجانب الامنى نظرا لكثرة التسلح، الامر الذى زاد فى عدد حوادث اطلاق النار فى كثير من المناطق والتى تسفر عادة عن سقوط عدد ليس بالقليل من القتلى، وهو ما يذكى الصراعات القبلية «لاسيما والتركيبة الرئيسية للشعب اليمنى تقوم على العديد من القبائل» ويزيد حدة العداوات بينها، وطلب تعويض كل قتيل من القبيلة بقتيل من القبيلة الاخرى.

ففى محافظة لحج على سبيل المثال اطلق فى الشهر الماضى مجهولون الرصاص ليلا على مركز شرطة طور الباحة، وتكررت العملية فى اليوم الثانى، وقام افراد مركز الشرطة بمبادلة الطلقات النارية بمثلها على جهة صدور الطلقات وهى جهة أهلة بالسكان، وفى نفس المحافظة اطلق شخص الرصاص على احد افراد الشرطة فى مدينة الحوطة التابعة لمحافظة لحج ذاتها، وذلك فى الشارع الرئيسى وأمام المارة وأصحاب المحلات التجارية مما اسفر عن سقوط المصاب ونقله الى غرفة الانعاش!

وتأتى هذه الحوادث الناتجة عن التسلح الشعبى الفردى فى اليمن كأمثلة على واقع منتشر فى وقت تؤكد فيه بعض قيادات الاحزاب اليمنية ان التسلح الفردى فى صالح الشعب!

تلك المظاهر ليست جديدة على اليمن، بل هى عوارض مزمنة للعلة اليمنية من عهد الامام الى عهد الاصلاح مرورا بعهد وحدة المؤتمر والاشتراكى.. والجديد فى الساحة اليمنية اليوم الصوت الاسلامى فماذا عنه؟

إسلاميون أم «اصلاح»

يعتبر صوت «التجمع اليمنى



المصدر : المسلمون
السعودية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٤

للاصلاح» هو ابرز اصوات الاسلاميين فى اليمن ظهورا، وذلك لمشاركته فى حكومة الائتلاف قبل الحرب مع «المؤتمر الشعبى العام» والحزب الاشتراكى اليمنى»، وفى اقتسامه لغنيمة سقوط الحزب الاشتراكى السياسية بعد الحرب مع المؤتمر الشعبى.

بيد ان للسلفيين وجودا كبيرا فى اليمن، الا ان سبب ضعف ظهورهم هو موقفهم من المشاركة فى التعددية السياسية من منطلق شرعى.

فيؤكد الشيخ عقيل بن محمد المقطرى أحد مشايخ السلفيين «ان عدم مشاركتهم فى الاحزاب السياسية والمجالس النيابية تنطلق من موقف السلفيين عموما وليس من اليمن فقط، فهم لا يحرمون أساسا الدخول فى المجالس النيابية او البرلمانات أو مجالس الشعب، وإنما نظرا لأن التحاكم فى مثل هذه المجالس ليس الى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم تتجنبها». ويضيف المقطرى ناقدا هذه المجالس «وربما صوتوا فيها على نص من كتاب الله أو سنة رسوله عليه الصلاة والسلام، ويكون اقرار الامر ليس لثبوت شرعيته بالنص، بل لأن اغلبية الاصوات ايدته. وهكذا لو لم تؤيده الاغلبية لما أقر»، «وفى هذه المجالس يستوى العالم والسفيه الجاهل فى الصوت، وهذه مخالفة شرعية، إذ كيف يساوى بين صوت العالم الفاضل وصوت المنحرف الملحد الخارج عن دين الله».

وفيما يهتم «الاصلاح» والذى يرتكز فى تكوينه، فى المقام الاول، على «الاخوان المسلمين» بتحقيق مكاسب سياسية فى المقام الاول، يرى السلفيون أن تغير المجتمعات وتحويلها للاسلام يبدأ بتعليم الناس أصول دينهم وفروعه، ولذلك فإنك تجد العلم الشرعى لدى السلفيين أقوى منه بكثير لدى «الاصلاحيين».

ويأخذ السلفيون على «الاصلاحيين» اهتمامهم بجوانب شكلية لا تثمر على أرض الواقع كثيراً، ففى الوقت الذى رحبوا فيه بتغير المادة الثالثة من الدستور اليمنى والتى كانت مثارا للجدل، إذ كانت تنص على ان الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريعات وأصبحت بعد التعديل المصدر الوحيد، استنكر «السلفيون» ان تظل المظاهر المنافية للشريعة، التى باتت بعد التعديل الدستورى مصدرا وحيدا للتشريع فى الجمهورية اليمنية، سائدة.

مظاهر منافية للشريعة

ومن ابرز هذه المظاهر المنافية للشريعة وجود الخمور وبيعها فى الفنادق اليمنية فى صنعاء وغيرها، وانتشار صالات «الديسكو» والحفلات الراقصة حتى مطلع الفجر وبصورة علنية ومقننة، اضافة الى وجود مظاهر خرافية حول القبور كرفعها وتقديم القرابين لها ونحو ذلك، وهو ما يقر جل «الاصلاحيين» انه منكر، لكنهم شغلوا عنه بالركض خلف تحقيق مصالح سياسية.

ويزيد «الاصلاحيون» أنهم عند تأسيس حزبهم «التجمع اليمنى للاصلاح» فتحوا باب الانضمام الى عضوية الحزب أمام كل مسلم، لكن السلفيين رفضوا الانضمام اليه.

ويرد الشيخ محمد المهدى - احد مشايخ السلفيين ورئيس فرع جمعية الحكمة اليمانية الخيرية فى اب - على ذلك بقوله: «من الخطأ البين أن يقال ان «الاصلاح» هوجماعة المسلمين، ومن لم ينضم اليه فهو خارج عن الجماعة، فنحن لنا تحفظات كثيرة على «الاصلاح»، فهو عبارة عن حركة الاخوان المسلمين فى اليمن بالاضافة الى بعض مشايخ القبائل، وتغير الاسم من الخفية الى الظهور، ونحن نعتقد ان هؤلاء العلماء الاخيار والفضلاء والصالحين بالاضافة الى بعض الجهال الذين دخلوه تحت مظلة التجميع، وليس دخول التجمع والانضمام اليه لازما على كل مسلم ممن لا يخالفهم، فكيف بمن يتحفظ على كثير مما لديهم».

ويتبادل كل من «الاصلاحيين» و«السلفيين» الشكوى من الآخر، فيشتكى الاصلاحيون من تنفير عامة الناس منهم من قبل السلفيين، فيما يشكو السلفيون من موقف بعض قيادات الاصلاح وشبابه من الحركة السلفية، متخذين من سيطرة «الاصلاح» على الجهات الدينية الرسمية بحكم مشاركته فى الحكومة، وسيلة من وسائل الضغط على السلفيين والتضييق عليهم فى محاضراتهم ومساجدهم.

وهذه الشكاوى تثير تساؤلا كثيرا ما يتبادر للذهن فى كل تجمع اسلامى: لماذا لا تتحد الجهود؟ ومن المستفيد من هذه الخلافات؟

الصحوة فى اليمن

اليمن جزء من العالم كله الذى انتشرت فيه الصحوة الاسلامية بصورة لافتة للنظر. حول الصحوة وهمومها فى اليمن التقت «المسلمون» بالدكتور صالح الظبيانى عضو مجلس النواب اليمنى وهو احد الاعضاء الذين شاركوا فى التعديلات الدستورية الاخيرة، بالاضافة الى كونه عضوا فى هيئة التدريس بكلية الشريعة والقانون التابعة لجامعة صنعاء فكان هذا الحوار:

● **كيف تقيمون الصحوة الاسلامية فى اليمن؟ وما ابرز سلبياتها وايجابياتها؟**

- الصحوة الاسلامية فى اليمن صحوة مباركة عمت البلاد، وهى تتبنى الاصلاح. اصلاح افرادها اصلاحا شاملا، واصلاح المجتمع، والامر بالمعروف والنهى عن المنكر بما يتوفر لها من وسائل شرعية ممكنة، وفق اصول وقواعد الشرع الاسلامى، وهى تبشر ببزوغ فجر جديد وحياة مشرقة ويتجاوب الشعب معها ويساعدها فى تحقيق رسالتها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون
السعودية

التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٤

ويمضي د. الظبياني مبينا ابرز سلبيات الصحوة فيقول: إن ابرز سلبياتها قلة العلم الشرعي، وضعف التعاون بين العاملين في الحقل الاسلامي، وعدم الالتزام بأدب الخلاف، والتعصب المذموم للرأي عند اختلاف وجهات النظر في بعض الاجتهادات الطارئة، والتهويل من قبل بعض التلاميذ، مما يعطي انطباعا سيئا عند العامة ويبلبل اذهانهم، بالاضافة الى عدم فقه الاولويات عند بعض الجماعات.

وحول ابرز ايجابيات الصحوة الاسلامية في اليمن يقول د. صالح الظبياني: تشارك الصحوة الاسلامية بفعالية قوية وجادة في اصلاح الاوضاع في جميع سلطات الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية لاصلاح الفساد والتقليل منه، وتستفيد من تجارب العاملين في الحقل الاسلامي في البلاد المختلفة، كما انها تهتم بالجانب التعليمي وخصوصا مناهج التربية الاسلامية، وابراز الاصول التي ينطلق الناس من خلالها في ظل وحدة البلاد والقضاء على آثار ثقافة الانحطاط والاستعمار. ■



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٤

باسندوة لـ«الحياة»: الانفصاليون غسلوا دماغ الناس في عدن

□ عدن – من إقبال علي عبدالله:

■ اعتبر وزير الاعلام اليمني السيد محمد سالم باسندوة «عودة الكثير من الانفصاليين الهاربين الى الوطن متمتعين بكل حقوق المواطنة شيئاً غير عادي ولم يحدث في تاريخ الكثير من الدول بل ربما في كل دول العالم».

واكد في تصريح الى «الحياة» أمس في عدن ان «ذلك يعكس تسامح الرئيس علي عبدالله صالح والقيادة السياسية والشعب اليمني رغم ما ارتكبه الانفصاليون من جرائم في حق الوطن والشعب».

وقال باسندوة الذي عين وزيراً للاعلام في الحكومة الجديدة التي يرأسها السيد عبدالعزيز عبدالغني ان «العفو العام الذي أصدره الرئيس علي صالح جاء من موقع الاقتدار وليس من ضعف كما جاء في اعقاب انتصار وليس في اعقاب هزيمة». وتابع ان «الانفصاليين ظنوا باعلانهم الحرب على الشرعية ان الفرصة لواد الوحدة واجهاضها وواد الديموقراطية وإلغائها جاءت لكن ارادة الله شاءت منذ البداية ان تتحقق الانتصارات تباعاً وبسرعة لم تكن حتى في تقديراتنا».

ورأى باسندوة وهو من ابناء محافظة عدن ان «عدن تعرضت لغسيل دماغ من الانفصاليين الذين حكموها حكماً شمولياً على مدى فترة طويلة، وكانت هدفاً لتغيير فكري جذري على مستوى الأجيال التي نشأت في ظل هذا الحكم الشمولي البغيض».

واتهم باسندوة «السيد سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي بممارسة الطائفية وشق وحدة ابناء اليمن». وقال: «لقد سمعت سالم صالح يقول في عدن في اثناء الأزمة التي افتعلها البيض (السيد علي سالم البيض) في اب (اغسطس) ٩٣: نحن ما نقبل حتى اصحاب الحجرية (منطقة في تعز شمال عدن) رغم وجود زميله في الحزب محمد سعيد عبدالله (محسن) الشرجبي وهو من ابناء الحجرية». وتابع باسندوة «كيف لنا ان نصدقه بانه يؤمن بوحدة اليمن وبوحدة ابنائها اذا كان يؤكد انه لن يقبل أحداً من ابناء الشمال».

وأشار الى ان «قيادة الانفصال التي تباكت على عدن بعد الوحدة مارست في حقها قبل الوحدة أبشع الجرائم الانسانية والاخلاقية». وقال: «إنهم كانوا يأخذون الفتيات من مواقع عرسهن لأن العريس مختلف مع سياساتهم التآمرية... وهذا شيء يعرفه كل أبناء عدن».

ويذكر ان وزير الاعلام السيد محمد سالم باسندوة يقوم بزيارة تفقدية لعدن مع عدد من الوزراء.



أكد انتقال الحكومة الى عدن قبل نهاية السنة

رئيس الوزراء اليمني لـ «الحياة»: لن نرفع الدعم عن السلع الاساسية

□ لندن - من فيصل مكرم:

■ قال السيد عبدالعزيز عبدالغني رئيس الوزراء اليمني امس ان استكمال عملية تعيين المحافظين ونواب الوزراء والسفراء لن يتم قبل حصول حكومته الجديدة على ثقة مجلس النواب.

واكد ان حكومته ستنتقل الى عدن لممارسة مهماتها قبل نهاية العام الجاري. واشار الى عدم وجود خطة لحكومته تستهدف رفع الدعم الحكومي عن السلع الاساسية في المدى القريب.

جاء ذلك في تصريح ادلى به رئيس الحكومة الجديدة في اليمن الى «الحياة» التي اتصلت به من لندن وقال ان «المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح وهما متحالفان في الحكم استكملا حوارهما في ما يخص استكمال التعيينات في مفاصل الدولة على صعيد المحافظين ونواب الوزراء ورجال السلك الديبلوماسي وأن اتخاذ القرارات في شأن التعيينات لن يتم قبل ان تحصل الحكومة الجديدة على ثقة مجلس النواب» (البرلمان). وتوقع السيد عبدالغني «ان تنال حكومته الجديدة ثقة البرلمان الثلثاء او الاربعاء المقبل خصوصاً ان برنامج الحكومة يهدف الى اعادة البناء والاعمار في مختلف الميادين، كما ان حكومته ملتزمة الاخذ بالملاحظات والتوصيات التي يقرها البرلمان او يضيفها الى برنامج الحكومة الذي يناقش داخل مجلس النواب بحضور ممثلين عن الحكومة».

ورداً على سؤال عن امكان انتقال الحكومة الجديدة الى مدينة عدن لتمارس مهماتها منها في ضوء قرار الرئيس علي عبدالله صالح ان تكون عدن عاصمة شتوية لليمن قال «ان حكومته ستنتقل بالفعل لتمارس مهماتها في مدينة عدن قبل نهاية هذا العام». وأكد انه «لا توجد عراقيل تمنع الحكومة واجهزة الدولة من الانتقال الى عدن وممارسة مهماتها وانشطتها من هناك، لكن العقبة الوحيدة تكمن في عدم توافر المساكن للوزراء والمسؤولين الكبار في الدولة. ونحن في الحكومة في صدد البحث عن حل هذه المشكلة قريباً».



المصدر : .... الحياة اللندنية ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....
٥ نوفمبر ١٩٩٤

وأشار رئيس الوزراء اليمني في تصريحه الى أن «على راس أوليات الحكومة الجديدة اتخاذ الاجراءات الكفيلة اعادة الوضع الاقتصادي المتدهور الى طبيعته والتغلب على مشاكل الوضع النقدي للعملة المحلية بتثبيت سعر الريال اليمني في مقابل العملات الاجنبية وفي مقدمها الدولار في السوق الموازية. وستتخذ الحكومة اجراءات في المدى القريب والمدى البعيد في هذا الصدد».

وأكد ان حكومته لا تفكر حالياً في اتخاذ اية اجراءات تستهدف رفع الدعم الحكومي للسلع الغذائية والخدمات الرئيسية للمواطنين. وفي حال وجود تفكير في ذلك ستاخذ الاجراءات وقتها وفقاً لمعايير لا تضر المواطن ولا تزيد الاعباء

عليه خصوصاً ان همنا محصور في التخفيف عن كاهل المواطنين من اعباء الحياة» وكرر «ان حكومته لا تفكر حالياً في رفع الدعم الحكومي وان مثل هذا الموضوع لا يندرج في اولوياتها المقبلة».

وخلص السيد عبدالغني في تصريحه الى القول «ان الاوضاع السياسية في البلاد طبيعية للغاية في ظل التعددية السياسية والممارسة الديموقراطية القائمة في البلاد ما يعني وجود استقرار سياسي في البلاد بخاصة مع عودة اعداد كبيرة من النازحين من الخارج بسبب الحرب. ومن بقي من غير المطلوبين سيعود قريباً».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة المصرية
القاهرة

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٤

الائتلاف ينتهي بانتهاء مدة مجلس النواب

اليمن

اصدر الرئيس على عبدالله صالح قرارا يقضى بتحويل مبنى اللجنة المركزية للحزب الاشتركي ومعهدا تابعا للحزب فى عدن الى مبنيين تابعين لجامعة عدن .

وقال فى كلمة له امام اساتذة وطلاب الجامعة ان المبنيين سوف ينفعان فى استيعاب الاعداد المتزايدة من الطلاب الذين ينتسبون الى الجامعة كل سنة .

ومن جهتها وصفت قيادات الحزب قرارالرئيس على عبد الله صالح بانه غير قانونى

واكدت ان للحزب الحق فى رفع القضية امام القضاء وفق احكام قانون الاحزاب واحترام مبدأ الديموقراطية والتعددية الحزبية التى هى من اهم ثمار الوحدة .

وقالت هذه الاوساط انه « فى الوقت الذى يجرى فيه الحوار مع السلطات الحاكمة بشأن اعادة ممتلكات الحزب وامواله بعدما ادانت قيادته الجديدة المنتخبة قرار الحرب والانفصال وقامت بفصل اربعة من قيادات الحزب السابقين على راسهم الامين العام على سالم البيض ففاجأ باتخاذ الرئيس على صالح قرارا بتحويل اكبر موقعين يمتلكهما الحزب فى البلاد الى احد مؤسسات الدوله ؟

فى حين ابدت خطوة الرئيس مصادر فى حزب التجمع ايدت للاصلاح وقالت انه قرار صائب لأن الحزب الاشتراكى مازال متمسكا ببعض قياداته الانفصالية ●

□ على عبدالله صالح

من جهة [illegible] الحزبان « المؤتمر والاصلاح » اتفاقا بينهما للائتلاف جاء فى اسسه

١ ـ الاسلام عقيدة وشريعة .

٢ ـ الشرعية الدستورية ونتائج انتخابات ١٩٩٣ .

٣ ـ الاسلوب الديموقراطى الشورى القائم على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمى للسلطة وضمان الحريات العامة وحقوق الانسان وحق المعارضة فى ممارسة دورها البناء لاثراء الممارسة الديموقراطية وترسيخها .

٤ ـ ضمان حيادية وسائل الاعلام الرسمية وحق الاحزاب المعترف بها قانونا باستخدامها بصورة متكافئة وعدم السماح بهيمنه اى تنظيم عليها او تسخيرها فى الصراع السياسى بين الاحزاب والتنظيمات السياسية .

كما نصت الوثيقة على التزام الطرفين المؤتلفين بالدستور والقوانين النافذة والتشاور المسبق حول القضايا السيادية والمسائل الاساسية المرتبطة بالسياسة التوجهات العامة للدولة .

كما يلزم الاتفاق الحكومة بمسئولية جماعية امام رئيس الجمهورية ومجلس النواب على تنفيذ برنامجها وسياستها واداء مهماتا وممارسة صلاحياتها .

وتلزم الوثيقة الحكومة بالتقيد بالسياسة الخارجية للدولة على ان ينتهى الائتلاف فى نهاية مدة مجلس النواب الحالى ويجوز الانسحاب من الائتلاف قبل ذلك اذا وجد احد الطرفين انه لا يستطيع مواصلة المشاركة فى الحكومة لاسباب جوهرية

ومن ناحية اخرى قام الرئيس على عبد لله صالح بزيارة محافظة ابين لثالث مرة بعد وصولة الى عدن . وفى لقائه مع المسئولين وممثلى الاحزاب والشخصيات الدينية والاجتماعية فى المحافظة طالب باغلاق ملفات الماضى والبدء بعمل جديد ينبذ الزيف والدجل



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٤

المعارضة اليمنية تبحث موقفها من الثقة على برنامج الحكومة

صنعاء: من ناجي الحرازي
لندن: «الشرق الاوسط»

اكد علي صالح عباد مقبل ـ الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني ـ ان الاولوية التي يبحثها حزبه حاليا هي اتخاذ موقف من مناقشة برنامج الحكومة، التي يتراسها عبد العزيز عبد الغني ـ في مجلس النواب، تمهيدا لحصولها على الثقة البرلمانية واضاف ـ في تصريحات خاصة لـ«الشرق الاوسط» ـ ان هذه المسألة «تجري دراستها حاليا على مستوى الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي، والكتل البرلمانية المعارضة للاحزاب الاخرى والمستقلين، وكذلك القوى السياسية اليمنية خارج المجلس».

وافاد مقبل ان الاجتماع الذي عقدته القوى والاحزاب السياسية المعارضة تمخض عن طرح 3 تصورات بشأن موقف من برنامج الحكومة، احدها من جانب الحزب الاشتراكي والثاني من التكتل الوطني للمعارضة والثالث من المستقلين داخل البرلمان. وقال ان اللجنة المشكلة من اللقاء المشترك تدرس هذه التصورات للخروج بموقف موحد وتوقع التوصل الى ذلك الموقف خلال اليومين المقبلين.



رداً على مذكرة وجهها ٨ برلمانيين

اليمن: الاشتراكي يؤيد فصل نواب

□ صنعاء -
من إقبال علي عبدالله:

■ اعتبرت قيادة الداخل للحزب الاشتراكي اليمني امس ان «ما جاء في مذكرة ثمانية من نواب الحزب موجودين في الخارج بشأن الدعوة الى مصالحة وطنية، امر يتنافى مع ما اتفق عليه في الدورة الاستثنائية للحزب المنعقدة أوائل ايلول (سبتمبر) الماضي في صنعاء». واوضحت ان هذه الدورة اكدت ان القيادة الشرعية للحزب في الداخل وهي التي تتحدث باسمه وهي تؤيد فصل اي نائب يرفض العودة الى البلاد.

وكان ثمانية من نواب الاشتراكي موجودين حالياً في الخارج وجهوا مذكرة الى رئيس مجلس النواب واعضائه والى رئيس الجمهورية الفريق علي عبدالله صالح والأمين العام للاشتراكي السيد علي صالح عباد (مقبل) تتناول دعوتهم الى اجراء مصالحة وطنية على اساس

التتمة في الصفحة (٤)

اليمن: الاشتراكي

تتمة الصفحة الاولى

وثيقة العهد والاتفاق التي وقعت في شباط (فبراير) الماضي في عمان.

وقالت مذكرة نواب الاشتراكي في الخارج وعلى راسهم الرئيس السابق للكتلة النيابية في الحزب السيد انيس حسن يحيى ان «الازمة السياسية التي عصفت بالوطن وما تلاها من تداعيات ادت الى حرب مدمرة سببت شرخاً عميقاً في التلاحم الوطني. وقد حان الوقت الآن لتوحيد الصفوف وتضميد الجراح والعمل على بدء الحوار الوطني وتحقيق المصالحة الوطنية» وزادت المذكرة التي تسلمت «الحياة» نسخة منها امس في صنعاء ان «مجلس النواب، كمؤسسة ديموقراطية، معني قبل غيره بالمبادرة والسعي الى الدعوة الى تحقيق هذه المصالحة، محافظاً بذلك على محتوى وثيقة العهد والاتفاق وجوهرها والمصالح العليا للوطن، وبان يقف مدافعاً عن حقوق اعضائه وحمايتهم من الانتهاكات غير القانونية التي تعرض لها البعض منهم من سلب ونهب للمنازل والممتلكات الاخرى وبعلم السلطة ومباركتها وبتاكيد منها».

واشار النواب الثمانية في مذكرتهم الى قرار النائب العام للجمهورية الصادر في اب (اغسطس) الماضي والداعي الى رفع الحصانة البرلمانية على عدد من اعضاء الاشتراكي في البرلمان ممن هم في الخارج بتهمة مشاركتهم في الحرب ضد قوات الوحدة وتاييدهم الكامل لقرار الانفصال. وقالوا ان «هذا القرار لا يتفق مع النصوص الدستورية واللائحة الداخلية لمجلس النواب، ويعتبر مخالفاً للقرارات والبيانات السياسية التي تؤكد تحقيق المصالحة الوطنية» وتابعوا انه «اذا اخذنا حيثيات القرار سنجد انه لا يساعد في تحقيق خطوات مؤثرة على طريق هذه المصالحة والتي اجمعت عليها القوى الوطنية في وثيقة العهد والاتفاق التي ما زالت تعتبر اساساً صالحاً للعمل بها من اجل الخروج من الازمة السياسية الراهنة في اليمن».

واضاف الثمانية «لقد بلغنا ان هناك من يرى من اعضاء المجلس (اشارة الى نواب المؤتمر الشعبي والاصلاح) مناقشة وضع بعض الدوائر الانتخابية بهدف الاعلان عن شغورها بعد فصلنا من المجلس، وهو عمل سيمثل في حال حصوله خرقاً للاعراف والقواعد البرلمانية واللائحة الداخلية للمجلس».

واوضح نواب الاشتراكي في الخارج الذين يطالب البرلمان بفصلهم وإحالة قضيتهم على النيابة العامة لمحاكمتهم ان «من الاسباب التي حالت دون تمكننا من العودة الى البلاد ومزاولة مهماتنا البرلمانية تكريس بعض الممارسات الخاطئة والتي انتهك بموجبها حقنا الدستوري وعدم مراعاة الحصانة البرلمانية، اذ تم الاستيلاء على منازلنا وممتلكاتنا» واكدوا ان «هذه الممارسات والملاحقات متواصلة حتى الآن».

وفي رده على ما ورد في المذكرة قال السيد علي صالح عباد (مقبل): «لا يشرف الحزب الاشتراكي ان يكون لديه عضو برلماني انتخبه الشعب لا يمارس وجوده السياسي داخل البلاد يتبنى قضايا الشعب الذي اختاره وهمومه». وتابع: «ان يختار المواطن عضواً في البرلمان وان يمنحه ثقته يعنيان ان على هذا النائب ان يكون وفياً لهذه الثقة حتى ينال ثقته مرة اخرى في الانتخابات المقبلة، ولكن ان يتخلى النائب عن المواطن بمجرد ان يعطيه صوته، فهذا شيء مؤسف لا يشرف الحزب انتماء هذا البرلماني اليه».

واكد زعيم الاشتراكي وهو عضو في رئاسة مجلس النواب لـ «الحياة» ان «القيادة الشرعية للحزب في الداخل وهي انتخبت في ايلول الماضي في الدورة الاستثنائية للجنة المركزية، وقد دعت القيادات السابقة للحزب، بما في ذلك النواب الذين في الخارج الى العودة الى الوطن». واضاف: «قلنا لهم عودوا حتى الى السجون ونحن مستعدون لترشيحكم مرة اخرى وانتم في السجون واكدنا لهم ان الشعب سيقف معهم وسيمنحهم ثقته، ولكن ان يمنح الشعب ثقته لعضو وهو في الخارج فذلك غير مقبول (...) نحن مع فصل اي عضو في الاشتراكي داخل البرلمان اذا لم يحضر الى البلاد ويشارك في النشاط البرلماني».

المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٤

وزير العدل اليمني في حديث لـ الشرق الأوسط

أنباء محاولة اغتيال الإرياني شائعة مغرضة والاشتراكيون عملوا على تشويه صورة الوحدة



المصدر : الشرق الأوسط

المدينة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٤

القاهرة: من سوسن ابو حسين

نفى وزير العدل اليمني الدكتور عبد الوهاب الديلمي تعرضه لمحاولة اغتيال هو ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الدكتور عبد الكريم الارياني. واتهم الحزب الاشتراكي «باطلاق الشائعات حول الاغتيالات السياسية، لاثارة الراي العام ضد الحكومة اليمنية، وتشويه صورة اليمن، مثلما حدث في مسالة دعم الارهاب التي اختلقها الاشتراكي». واكد الديلمي في حديث مع «الشرق الاوسط» في القاهرة، بمناسبة حضوره اجتماعات وزراء العدل العرب، ان «الاشتراكيين انفصاليون، يطالبون بالوحدة ولم يعملوا لها». وقال ان «الاوضاع في عدن كانت افضل في عصور الاستعمار، منها في عهد الاشتراكي» واكد على «سعة صدر الحكومة في عفوها السياسي العام عن مخالفيها، دون التفريط في المسائل القضائية، التي تترك للقضاء وحده». وفي ما يلي نص الحوار:

● هل أسفرت التحقيقات عن نتائج بشان محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرضت لها منذ ايام ومعك وزير الخارجية الدكتور عبد الكريم الايرياني؟

- محاولة الاغتيال هذه لم اسمع بها على الاطلاق، الا من خلال الصحف وعندما تحدثت عنها كنت موجودا هنا في القاهرة، كما ان الاخوان في صنعاء لم يتصلوا بي لابلاغي عن اية تفاصيل، حتى النائب العام موجود معي ومن جانبي طلبت منه بعد العودة الى صنعاء سرعة التحقيق في هذا الامر، والتاكد من مدى صحة ما نشرته الصحف في هذا الموضوع.

● الى من تشير اصابع الاتهام؟

- ننتظر نتائج التحقيقات لان كل ما اعلمه انه قد تم ضبط شبكة ارهابية تخطط لاغتيال شخصيات سياسية وهي مدفوعة من الخارج.

● هل اتخذت صنعاء اجراءات جديدة بشان قضية الاغتيالات السياسية، والتي كانت واحدة من اسباب الخلاف بينكم وبين الحزب الاشتراكي قبل الحرب؟

- قضية الاغتيالات السياسية من نسج خيال الاشتراكي، ومفتعلة. لانه كان يدعي وجود جهات تستهدف كوادره السياسية والهدف الحقيقي كان مجرد احداث الشغب وزعزعة الامن واعطاء صورة غير حقيقية للمواطنين بان الدول الشرقية لا تستطيع ضبط امنها والسيطرة على مقاليد دولة الوحدة، وقد اثبتت التحقيقات التي قمنا باجرائها أنه لا يوجد شيء على الاطلاق اسمه الاغتيالات السياسية في اليمن.

● هل تتهم الاشتراكي كحزب بهذه الافتعالات ام هناك شخصيات معينة في الحزب؟

- يبدو ان سياسة الحزب الاشتراكي تقوم على هذا الاساس من الاصل وهو خط لن يحيد عنه ابدا وهذا سبب في انشقاقه على نفسه وانفصاله عن بعضه حاليا.

● قرار العفو العام وعودة القيادات الموجودة في الخارج، هل يمكن ان يساهم في استقرار الاوضاع في اليمن؟

- الرئيس علي عبد الله صالح كان صدره واسعا، عندما اصدر هذا القرار، وانه كان يعني امرين فهو عفو سياسي، ولكن الحقوق الشخصية ليست ملكا لاحد، ومجالها متروك للقضاء للحكم فيها في قضايا القتل ومصادرة الاموال من قبل الحزب الاشتراكي. وفي ما عدا ذلك فالرئيس صالح يرحب باي شخص يعود الى وطنه.

● هل استقر الامر على ان يكون الوضع النهائي للحزب الاشتراكي في صفوف المعارضة؟ وهل يساعد هذا في تحقيق الاستقرار السياسي في اليمن؟

- الاستقرار موجود، والامور تسير من حسن الى احسن وكون الاشتراكي موجودا في المعارضة فهذه مسالة لم تتضح بعد، ولم تظهر اية بوادر لدى الحزب الاشتراكي لاعادة تكوين نفسه حتى اليوم.

● قد يكون هذا بسبب محاصرة الائتلاف الحاكم له واغلاق ملف الحوار حتى تتم ازالة اثار الحرب كما يقال؟

- الحزب الاشتراكي غير قادر على اعادة تكوين نفسه من جديد بعد الشتات والتمزق والحرب والاختلافات الذي شهدها بين كوادره كما ان الائتلاف الحاكم لم يحاصر الاشتراكي وانما هو الذي حاصر نفسه عندما قام باشعال نار الفتنة والحرب.

انسجام الائتلاف الحاكم

● هل تعتقد ان برنامج حكومة الائتلاف الحالية قادر على ازالة اثار الحرب خلال فترة وجيزة؟

- نعم هناك تنسيق كامل وشامل داخل حكومة الائتلاف وتصميم على اهمية اجتياز هذه المرحلة وعادة ما يكون البرنامج مجرد خطوط لسياسات عامة من دون ذكر لجزئيات وتفاصيل. وبالنسبة لوزارة العدل. كاحدى السلطات التي لها اهميتها ودورها . فسوف تبذل كل الجهد لتحقيق الامن والاستقرار في اليمن ومحاربة كل مظاهر الفساد والظلم.

● بالنسبة لمشاركتكم في اجتماع المكتب التنفيذي لوزراء العدل العرب هل تم الاتفاق على اهمية توقيع اتفاقية لتبادل المجرمين؟

- لم يتم الاتفاق على شيء من هذا القبيل بل اتفقنا على تاجيل هذا الموضوع حتى الاطلاع على الصيغة التي توصل اليها وزراء الداخلية العرب في تونس لبحثها ودراستها ومناقشتها ومن ثم فمسالة التصويت على هذه الاتفاقية من عدمه سابقة لاوانها.

● إذن فما هي النتائج التي اسفر عنها الاجتماع؟

- تم اقرار جدول اعمال اللجان المتفرعة من مؤتمر مجلس وزراء العدل العرب، الذي انعقد في القاهرة واصدر عددا من المشروعات تتعلق ببعض القوانين الموحدة في مجالات جنائية ومدنية ومع ذلك نحن ما زلنا في مرحلة المناقشة واتفقنا فقط على ادراج هذه القرارات على جدول الاعمال والقرار النهائي سيكون خاضعا لرغبة الدول العربية.

● بالنسبة لاتفاقية تبادل المجرمين هل وقع اليمن عليها بشكل ثنائي مع أي بلد عربي؟

- لا يوجد عندنا مثل هذا النوع ونحن لا نعمل به ونرى ان كلمة «مجرم» مطاطة وتحمل الكثير من التفسيرات وقد يكون لكل دولة هدف معين في قضية سياسية وتريد استخدامها وبالتالي نحن نحتاج لدقة في التعبير والتفسير حتى نتفق في شانها.

● لكن هذا الموضوع الامني معمول به بين الكثير من الدول العربية والاوروبية؟

- لا اذكر شيئا من هذا بالنسبة لليمن.

● اذن على أي اساس يطالب اليمن بعض الدول العربية بتسليم المطلوبين للمحاكمة أو مخالفي القانون في بلادكم؟

- اليمن لم يقم بهذا الاجراء على الاطلاق مع اي دولة عربية ولم يطالب احدا بالتسليم مهما كان الموقع والحدث فاليمن يرحب باي شخصية تعود اليه والرئيس علي عبد الله صالح يسمح ومن خلال تطبيق مبادئ



الدستور والقوانين والانظمة لاي جبهة معارضة للعمل داخل اليمن والمجال مفتوح.

● هل تسمح صنعاء لحركة المعارضة «موج» بأن تمارس نشاطها داخل البلاد؟

- نحن لا نمانع في ذلك باستثناء الشخصيات المطلوبة للمحاكمة في قضايا خارج نطاق العفو السياسي.

نحن اعلم بمصالحنا

● لكننا نسمع من وقت لاخر ان جهود الامم المتحدة والولايات المتحدة الاميركية ما زالت منصبة على اهمية اجراء الحوار، مع من اطلقتم عليهم «الانفصاليين» هل القيادة السياسية تضع هذا الموضوع في الاعتبار؟

- في تقديري ان هذه القضية بالتحديد داخلية، وينبغي على الولايات المتحدة الاميركية والامم المتحدة الا يتدخلا في مثل هذه الشؤون الداخلية، فكل بلد اعلم بمصلحته.

● هل اصبحت الوحدة اليمنية امنة وغير مهددة من جديد؟

- كل ما يقال عن تهديدات أو مخاطر تمس الوحدة في المستقبل هي مجرد بالونات لا معنى لها ولا تخرج عن اطار المزايدات والكذب، فالوحدة استقرت والشعب اليمني متمسك بها، ولن يعطي الفرصة لان يعود الوضع الى ما كان عليه قبل الوحدة في 22 مايو (ايار) 1990. وتوجد حاليا اثار الحرب وتتمثل في صور الدمار التي خلفتها الحرب في بعض المنشات والدولة مهتمة حاليا لاعادة بناء ما تم تدميره.

● لكن الوضع في المناطق الجنوبية صعب جدا على مستوى معيشة المواطنين والمنشآت، فهل تحاول صنعاء اصلاح ذلك؟

- اولا المواطنون في المناطق الجنوبية رحبوا بانتصار الوحدة، اما بالنسبة لانهيار البنية الاساسية في اليمن فهي تعود الى مخلفات الحزب الاشتراكي والذي لم يقم باي اصلاح لدرجة ان المناطق الجنوبية كانت افضل في عهد الاستعمار وما تبقى منها دمره الحزب الاشتراكي فانا لا ادافع عن الاستعمار لكنني اتهم الاشتراكي بانه لم يبن شيئا قبل او اثناء او بعد الوحدة.

الروح الانفصالية موجودة

● هذا امر غير مفهوم خاصة ان رئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس ينتمي الى حضرموت والاجدر ان يقوم باصلاح هذه المناطق واتصور انه فعل ذلك؟ لكنك ترى عكس ذلك؟

- العطاس ومن معه من كبار رجال الحزب الاشتراكي كانوا يتحاشون حدوث اي اصلاح في دولة الوحدة حتى لا يشعر مواطنو الجنوب بالصورة المشرقة للوحدة فقد كانوا انفصاليين منذ ان دخلوا الوحدة بمعنى ان الروح الانفصالية في نفوسهم منذ البداية.

● لكن وكما هو معروف وجاء على لسان القيادة الشمالية ان الحزب الاشتراكي بزعامة علي سالم البيض هو الذي بادر بقيام الوحدة واليوم انتم تتهمونه بانه انفصالي كيف يستقيم هذا الوضع؟

- مبادرة الوحدة موجودة من قبل الحزب الاشتراكي والتي اعلنها علي سالم البيض في عام 1989 ووقع عليها رسميا في 22 مايو (ايار) 1990 كانت مجرد مزايدة وللدعاية كمقدمة للسيطرة، وكما قلت ان الروح الانفصالية موجودة في المجموعة هذه بشكل غير مسبوق وقاموا بتخريب اليمن في عهد الوحدة حتى لا يتمسك بها الشعب ويثور على هذه السلبيات.

● ما مغزى قرار الرئيس صالح بأن تكون عدن العاصمة الشتوية الاقتصادية لليمن هل نعتبر هذا محاولة لملء الفراغ السياسي الذي تركه الحزب الاشتراكي ومحاولة أخرى لعدم انفراد حزب الاصلاح بهذه المناطق؟

- لا اعتقد هذا بالضبط ولكن من العدل ان يكون هناك وجود للحكومة في عدن طالما اصبحت العاصمة الاقتصادية للبلاد الى جانب ذلك هناك الكثير من المشاكل في عدن وان حلها سيكون افضل في وجود الحكومة بها.

● في بداية الحرب اليمنية كانت لكم فتوى تحل قتل النساء والاطفال في عدن؟

- هذا غير صحيح فلم اقل هذا الكلام واتهم الحزب الاشتراكي بانه وراء ترويج وتحريف هذه الفتوى.

● كما كانت هناك فتوى اخرى نسبت اليك وهي ان القتال ضد الحزب الاشتراكي حلال لانه كافر.

- أود تسجيل جزء من الحقيقة وهي ان التلفزيون اليمني سالني في سؤال محدد «هل يجوز أن نقاتل من يقاتلنا» وكانت الأسئلة كلها تسير في هذا الاتجاه. فقلت له نعم يجوز أن نقاتل من يقاتلنا. لان الاسلام يدعو كل مسلم الى القيام بواجبه بأن يدافع عن دينه وعرضه وماله ومن قتل دون دينه فهو شهيد والقتال كان للدفاع عن النفس وبالتالي فكل الادلة التي سقتها كانت في اطار اجازة القتال ضد من يحمل السلاح ضدنا من الحزب الاشتراكي.

اليمن

التيار الاسلامي اليمني من الفضل الورتلاني الى الشيخ الأحمر

الاصلاح: بين الاستيلاء على السلطة وتحاشي «حرق الأصابع»

تحقيق من صنعاء بقلم فيصل جلول



«لا يدخل استيلاء الاصلاح على الدولة في باب التكهنات. لقد صار مؤكداً ان الاسلاميين سيحكمون اليمن في فترة قريبة» هذا التصور تطرحه فئات معارضة يمنية تعيش في الخارج وتكرره وسائل اعلام تعبّر عن مواقف مختلفة.

ويستند هذا التاكيد الى تحليل للوضع اليمني بعد الحرب، مفاده ان الطرف الوحيد الذي كان في وسعه عرقلة مشروع «الاصلاح» هو الحزب الاشتراكي، وان هزيمة الحزب في حرب الصيف الماضي أزاحت العقبة الوحيدة الجدية التي كانت تعترض «الاصوليين»، وان هؤلاء باتوا على مقربة من الامساك بالسلطة.

ويعتقد اصحاب وجهة النظر هذه ان «الاسلاميين» الذين ساندوا الرئيس علي عبدالله صالح في الحرب الاخيرة يريدون ثمناً لمشاركتهم في الحرب وهذا الثمن حصلوا على نصفه من خلال تقاسمهم مقاعد الحكومة مع «المؤتمر الشعبي»، والنصف الآخر ياتي لاحقاً من خلال سيطرتهم على كل اجهزة السلطة. أما الحزب الحاكم، اي المؤتمر الشعبي فلا يشكل قوة اعتراض لانه عبارة عن موظفين وعناصر سياسية لا يختلفون في تكوينهم السياسي عن «الاصلاح». ويختم هؤلاء ان ابواب السلطة باتت مشرعة امام الاسلاميين الذين سيختارون اللحظة المناسبة لتسلم الحكم.

ليس الخائفون من تنامي قوة «الاصلاح» كلهم من التيار اليساري أو الاشتراكي، فهناك ايضاً ليبراليون في الداخل والخارج اما وسائل الاعلام الغربية التي تتبنى هذه المخاوف فتهتم عادة بالدفاع عن الحداثيين، وامامها ما حصل في إيران وما يحصل يومياً في الجزائر، فهل لهذه المخاوف ما يبررها فعلا في الحالة اليمنية؟ بتعبير آخر هل يستولي «الاصلاح» على السلطة ويتمكن بالتالي من قلب حكومة الرئيس علي عبدالله صالح؟

لا يمكن الرد على هذا السؤال بالعودة فقط الى تصريحات قادة «الاصلاح» الذين اكدوا لـ «الوسط» ان حزبهم لا يستهدف السلطة وانه يضع ثقته كاملة بالرئيس علي عبدالله صالح. ولا يمكن ختم الموضوع باسترجاع ما قاله زعيم «الاصلاح» الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر من ان حزبه لا يفكر في تسلم الرئاسة الأولى حتى وإن حصل على الغالبية المطلقة من مقاعد البرلمان في الانتخابات المقبلة (١٩٩٧). فهذه التاكيدات التي لم تطلق جزافاً ليست موجهة الى الخارج ولا تهدف الى طمانة المخاوف الخارجية والداخلية، بل تعبّر عن واقع شديد التعقيد يحيط بالتيار الاسلامي اليمني.

يستدعي ما سبق الدخول الى عالم الاسلاميين اليمنيين للتحقق من المخاوف التي يُنسب مصدرها اليهم وتشاع حول نياتهم ما دام ان مواقفهم العلنية لا تثير الهلع خصوصاً بعد مؤتمرهم الأخير. ولعل افضل وسيلة لاجتياز عتبة عالم الاسلاميين تكمن في قراءة نتائج مؤتمرهم التاسيسي الأول (أواخر ايلول/ سبتمبر الماضي).

٣ تيارات

نشا «التجمع اليمني للاصلاح» في العام ١٩٩٠ وترافقت ولادته مع ولادة الوحدة اليمنية (٢٢ ايار/ مايو ١٩٩٠). وتجمع مصادر مختلفة في صنعاء على ان التجمع - كما يشير اسمه - هو عبارة عن ائتلاف تيارات اسلامية متفاوتة الالتزام بـ «الاسلام السياسي»: التيار الاول يضم القبائل التي تتميز عموماً بالتزام اسلامي طبيعي شعبي لا علاقة له من حيث المبدا بنظريات سياسية محددة كتلك التي وضع اسسها «أبو الأعلى المودودي» والتي تتبناها كما هي أو معدّلة حركات اسلامية عدة شأن «النهضة» التونسية أو «الانقاذ» الجزائرية أو الجبهة القومية الاسلامية في السودان، ولا علاقة مباشرة لهذا التيار بأفكار «الاخوان المسلمين» المصريين خصوصاً حسن البنا وسيد قطب. والتيار القبلي يظل الاقوى في «الاصلاح» ويمثله الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس التجمع.

والتيار الثاني في «الاصلاح» تعبّر عنه جماعة من التجار المحليين المتدينين ويمثلهم عبدالوهاب الآنسي احد اهم منظري التجمع. ويزود هؤلاء التجار الحزب مداخيل مهمة لتغطية نشاطاته المختلفة لكنهم لا يمثلون الحلقة المحورية في هذا التيار.

ويضم التيار الثالث في «الاصلاح» كل الاسلاميين الذين يعتنقون نظريات «الاسلام السياسي». ويغلب على هؤلاء تنظيم «الاخوان المسلمين». وهو تنظيم وضع اسسه في الأربعينات داعية جزائري معروف هو الفضل الورتلاني الذي كان عضواً في هيئة الدعوة والارشاد التابعة لـ «الاخوان» المصريين، وقد ارسله الى اليمن مرشدهم حسن البنا. ونجح الورتلاني في تاسيس تيار لـ «الاخوان» اليمنيين شارك بفعالية في ثورة ١٩٤٨ ضد الامام يحيى، وكان لشدة تاثيره أن قرّر الثوار يومها تعيين حسن البنا ممثلاً لليمن في جامعة الدول العربية قبل ان تفشل الثورة ويستعيد الامام احمد السلطة خلفاً لأبيه الذي قتل اثناء الثورة.

ويضم هذا التيار ايضاً نخبة يمنية تاثرت بـ «الصحوة الاسلامية» المنتشرة منذ أواخر السبعينات، وهي نخبة متنوعة الانتماءات الطائفية والقبلية والمناطقية وتطمح الى بناء دولة اسلامية. ومن بين هؤلاء يمكن العثور على قدامى المجاهدين في أفغانستان من الذين امتنعوا عن نقل التجربة الأفغانية الى اليمن، فضلاً عن مثقفين اصوليين متشددين نشأوا على هامش التيار «الاخواني». ويلعب هذا التيار دوراً شديد

الأهمية في نشر «الاسلام السياسي» في اليمن وينشط اعضاؤه في المساجد والأحياء والقرى ويكثر وجودهم في وزارة التربية والتعليم التي اصبحت في عهدة وزير «اصلاحي» في الحكومة الجديدة، هو عبده علي قباطي وهم يلعبون دوراً كبيراً في نشر «المعاهد التعليمية» الاسلامية وإدارتها في انحاء البلاد ولا سيما منها المحافظات الجنوبية والشرقية وكان انصار هذا التيار يعارضون بشدة مشاركة «الاصلاح» في الحكم حتى شهر ايلول الماضي، وما زال بعضهم يعارض مثل هذه المشاركة.

ويجمع عدد من المتابعين عن كثب لشؤون هذا التيار في صنعاء ان منظره الاساسي هو ياسين عبدالعزيز القباطي الذي درس في عدن ثم انتقل الى القاهرة للتخصص في اصول الدين والشريعة

وتخرج من الازهر عام ١٩٦٧ وشغل بعد تخرجه منصب مدير مكتب التربية والتعليم في مدينة تعز. واصبح لاحقاً مستشاراً للهيئة العامة لـ «المعاهد العلمية». وتدرج في تنظيم «الاخوان» اليمنيين حتى اصبح في العام ١٩٨٠ اميناً عاماً له خلفاً للشيخ عبدالمجيد الزنداني. لكن مؤيديه يؤكدون انه المنظر الأهم لـ «الاخوان» بعد رائدهم عبده محمد المخلافي.

في المقابل يصنّف الشيخ الزنداني في مرتبة الزعيم السياسي للحركة الاسلامية اليمنية والشخصية الثانية في «الاصلاح» بعد الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس التجمع منذ انشائه.

جماعات متطرفة

لا يختصر هذا التيار كل المجموعات الاسلامية في اليمن ولا يمثّل كل الحساسيات على ما يؤكد الشيخ عبدالله الأحمر، فهناك جماعات متطرفة تعمل خارج الاطار التنظيمي للاصلاح وتعتبر المشاركة في السلطة بمثابة الكفر، وإذا كانت هذه المجموعات ضعيفة التمثيل فانها في المقابل تركز على وسائل العنف لتحقيق اهدافها، ويصعب حصر هذه المجموعات التي تظهر فجاة وتختفي مستخدمة تسميات من نوع «الجهاد» او «السلفيين» او ما شابه ذلك. وينسب الى هذه

المجموعات تدمير الأضرحة والقبور في عدن وفي مناطق يمنية اخرى.

ويسود اعتقاد بان بعض المنضوين في هذه المجموعات كان ينتمي الى «الاصلاح»، لكن انخراط الاصلاحيين في الحكم دفع هؤلاء الى التخلي عن هذا التيار والعمل على نحو مستقل. ولعل انتقال «الاصلاح» من المعارضة الى الحكم جرّد المجموعات الاسلامية المتطرفة من التغطية السياسية وهمّش تحركاتها وعملياتها العنفية الامر

الذي سهّل ضبطها ومعاقبة بعض أفرادها بوسائل قضائية.

وغلب على تيارات «الاصلاح» هذه طابع التعايش خلال المرحلة السابقة التي تلت تكوينه وكان التجمع اشبه بائتلاف احزاب او تجمعات سياسية، الى ان وقعت الحرب وانتهت بهزيمة الحزب الاشتراكي، ثم فرضت على القوى السياسية المؤثرة اعادة ترتيب أوضاعها في ضوء نتائج الحرب. وكان على «الاصلاح» ان يفعل ذلك، فعقد مؤتمره التاسيسي الأول في الكلية الحربية في صنعاء (٢٠ - ٢٤ ايلول ١٩٩٤) وخرج بقرارات وتشكيلات تنظيمية تكرس انصهار وحداته وبالتالي خضوعها لسلطة حزبية تراتبية ولخط سياسي محدد المعالم وملزم للجميع.

انتقال الى الحكم

واكدت مصادر يمنية موثوق بها لـ «الوسط» ان اندماج تيارات «الاصلاح» الثلاثة في اطار تنظيمي - سياسي واحد، ترافق مع التطورات الآتية:

١ - شارك «الاصلاح» بفعالية في الحرب ولعب دوراً مهماً في حشد القوى الدينية تاييداً للرئيس علي عبدالله صالح، وكان له دور مؤثر في اجتماع العلماء ورجال الدين الشهير في مدينة تعز عشية الحرب، وشارك اصلاحيون واسلاميون في القتال لكن «الاصلاح» لم يحسم الحرب على رغم كونه حليفاً مهماً للدولة ولمشروع الوحدة.

٢ - لعبت الوحدات العسكرية النظامية الدور الحاسم في الحرب، خصوصاً المنتمية الى محافظتي شبوة وابين، والتي كانت هزمت في الصراع على السلطة في الجنوب في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦. ولما كانت هذه المجموعات منخرطة في الحزب الحاكم الذي يتزعمه الرئيس فان الانتصار في الحرب وبالتالي الحفاظ على الوحدة كان لا بد ان يصب في خانة الرئيس اولاً واخيراً وليس في خانة «الاصلاح» كما يعتقد كثيرون.

٣ - يرتبط الرئيس صالح مع رئيس «التجمع اليمني للاصلاح» الشيخ عبدالله الاحمر بصلات قرابة عصبية وسياسية في آن. ولعل الانتصار الذي تحقق بفعل الحرب هو انتصار مشترك للطرفين انعكس على ميزان القوى الداخلي في «الاصلاح» وعزز ارتباط هذا الحزب بالمشروع السياسي للدولة وضبط تيار «الاسلام السياسي» في هذا الاطار.

٤ - أصبح «الاصلاح» بعد مؤتمره التأسيسي الأول شريكاً في السلطة، ولاحت بوادر هذه



الشراكة عشية الحرب حيث انتخب الشيخ الزنداني للمرة الأولى عضواً في مجلس الرئاسة واشترك وزراء من «الاصلاح» في حكومة المهندس حيدر ابو بكر العطاس الثانية، ومن بينهم عبدالوهاب الآنسي احد ابرز منظري الحزب.

خلاصة القول إن تيار «الاسلام السياسي» في «الاصلاح» انتقل بفعل الحرب، وبسبب تعديل ميزان القوى الداخلي في الحزب، من المعارضة الى الحكم ومن الشارع الى الدولة، فهل يكون دخوله الحكم مقدمة لاستيلائه على السلطة كاملة، وبالتالي السيطرة على زمام الأمور في اليمن؟

قبضة «الاصلاح»

تختلف الاجابة عن هذا السؤال باختلاف المصادر المعنية مباشرة بهذا الموضوع فالتيار اليساري والاشتراكي عموماً يحيل السائل الى الدور المتعاظم للاصلاحيين في المناطق الجنوبية. ويؤكد اشتراكيون التقتهم «الوسط» في صنعاء ان «الاصلاحيين» يبسطون قبضتهم على المحافظات الشرقية والجنوبية من خلال الوسائل الآتية:

- ينشرون المعاهد العلمية بكثافة ويسيطرون على قطاع شديد الحساسية بالنسبة الى المستقبل وهو قطاع التربية والتعليم ويرى الاشتراكيون أن جيلاً بكامله سينشأ نشأة «اصلاحية» وان هذا الأمر من شانه توسيع قاعدة التجمع في المستقبل.
- أسس «الاصلاحيون» اجهزة أمنية، وهم يتمتعون بقوة ضبط وتنظيم واستقصاء في عدن وفي المدن الجنوبية ويستخدمون نفوذهم في السلطة لنشر أجهزتهم في المحافظات اليمنية.
- عمد «الاصلاحيون» الى نشر العادات الاصولية في عدن، فجلدوا الذين يشربون البيرة ودمروا مصنعها في عدن غداة الحرب، واعترضوا النساء السافرات.
- لن يتمكن المؤتمر الشعبي من احتواء حركتهم لانه لا يختلف جوهرياً عن «الاصلاح» وهو ليس مُعداً للعب ادوار من هذا النوع. انه اطار عريض وغير متماسك، لذا لا يمكن الرهان عليه في التصدي للمشروع الاصلاحي، ما يعني في نظر الاشتراكيين ان فرص الاصوليين في تسلم السلطة كبيرة.

خطر غير واقعي

لا يوافق انصار الدولة على هذه الحجج ويعتبرون ان الاشتراكي يسعى الى بث المخاوف والتهويل من خطر اصولي لا أساس له على ارض الواقع. ويرى هؤلاء ان صعود التيار الاصلاحي في المحافظات الجنوبية والشرقية ناتج من الظلم الذي لحق بالمتدينين في تلك المحافظات اثناء فترة «الحكم الشمولي» وان انهيار الحزب الاشتراكي اتاح المجال لبروز المتضررين منه خلال فترة حكمه.

ويعتقد هؤلاء بان الدور الذي يلعبه «الاصلاح» في المحافظات المذكورة، لا يخرج عن اطار الشرعية، وان مشاركة «الاصلاح» في السلطة تتيح ضبط تحركاته في تلك المحافظات في اطار الدولة وليس خارجها.

ويعترف انصار الدولة بحصول تجاوزات، خصوصاً في الأسابيع الأولى التي تلت الحرب، لكنهم يؤكدون ان السلطة وضعت حداً لهذه التجاوزات وان الاصلاحيين يظهرون الآن انضباطاً كبيراً في علاقتهم باهالي المحافظات الجنوبية والشرقية.

ويقول انصار الدولة ان «المعاهد العلمية» منتشرة في اليمن قبل الحرب وانها كانت قائمة في المحافظات الشرقية والجنوبية، لكنها تزايدت بعد الحرب، لأنها اخذت تحلّ محل المدارس الماركسية مثل «النجمة الحمراء ومدارس البدو الرحل».

ويقلل هؤلاء من خطر «المعاهد العلمية» فهي في نظرهم تابعة لوزارة التربية والتعليم وان تسلم اصلاحي هذه الوزارة جاء مشروطاً بتوحيد مناهج التعليم وهو أمر سيتم في المستقبل القريب فتنتهي بذلك ازدواجية المناهج لمصلحة منهج تربوي وطني عام لخدمة كل اليمنيين وليس فئة منهم.

ويلفت انصار الدولة الى ان السلاح الفردي منتشر لدى كل اليمنيين وليس حكراً على «الاصلاح» وان حصر انتشاره بالاصلاحيين يفصح عن سوء نية ويهدف الى اشاعة البلبلة ونشر مخاوف لا علاقة لها بحقيقة الأمور.

تنافس ديموقراطي

ولا يرى انصار الدولة ان مهمة «المؤتمر الشعبي» تكمن في احتواء التيارات السياسية وضبطها، وهم يؤكدون ان هذه التيارات تتنافس في الاطار الديموقراطي وتحت سقف الثوابت الوطنية، وان الخروج عن هذه الثوابت سيصطدم بشرعية الدولة ومؤسساتها وان هذا الأمر يشمل الجميع وليس محصوراً بتيار من دون غيره. ويقول هؤلاء ان الحزب الاشتراكي خرج عن هذه الثوابت واعلن الانفصال فتصدت له اجهزة الدولة التي ستتصدى لغيره اذا خرج عن الثوابت الوطنية، وبالتالي لا حاجة الى الحديث عن مهمات لم ينتدب المؤتمر نفسه اليها في اي يوم.

ولا يعتقد مراقبون في صنعاء بوجود مخاطر حقيقة من استيلاء الأصوليين على السلطة. ويرون ان تركيب السلطة والأسس التي ترتكز اليها تخلو الى حد كبير من تكتلات اصولية. وان الجيش والأمن السياسي ليسا مخترقين من الاصوليين، ولعل القرار الجمهوري الأخير الذي صدر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط - لندن

التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩٤

اثر الحرب ويقضي بمنع اى نشاط حزبي في المؤسسة العسكرية سيقلل من فرص الاصوليين في التسرب الى هذه المؤسسة التي تحمي النظام والحكم. ما يعني ان انقلاباً اصولياً في الدولة امر مستبعد ما دامت السيطرة على هذه المؤسسة مضمونة للفريق الحاكم بقيادة الرئيس صالح.

حقائب وزارية صعبة

وتعتقد المصادر المحايدة نفسها بان الدولة لم تقدم اية تنازلات في مقابل مشاركة الاسلاميين في الحكومة، فهم كانوا يرغبون في الحصول على حقائب وزارية سهلة لكن هذه الرغبة اصطدمت باصرار من الدولة على اعطائهم حقائب خدمات حساسة وبقول مصدر مقرب من السلطة ان الاسلاميين وافقوا على شرطين لتسلم وزارة التربية. الأول يقضي بتوحيد مناهج التعليم الامر الذي سيحرم الاسلاميين من موقعهم المميز في الوزارة ويلغي ازدواجية المناهج الثاني يقضي بتسلم وزارة التموين التي تهرّب الاسلاميون منها نظراً الى المشاكل التي تطرحها والتي ستؤثر في شعبيتهم

وتؤكد هذه المصادر ان مشاركة الاسلاميين في حكومة شعارها مكافحة الفساد، وتسلم وزارات خدمات يجعلانهم في موقف شديد الحرج، فهم ان امتنعوا عن اتخاذ اجراءات اصلاحية سيصاب انصارهم بخيبة أمل وستضعف حججهم الاخلاقية امام الراي العام. وإذا اتخذوا مثل هذه الاجراءات يغامرون باثارة خصوم ومراكز قوى في الدولة والقطاع الخاص مستفيدة من ظواهر الفساد. وباختصار سيضطر الاسلاميون في الحكومة الى تبني سياسات دفاعية أبعد ما تكون عن الهجوم على السلطة والاستيلاء عليها كما يعتقد خصومهم وكما يؤكد انصار الحزب الاشتراكي.

«نحن متضررون من مشاركتنا في السلطة لاننا سنضطر الى تحمل تركة الدولة وهي تركة ثقيلة». هذا الكلام قاله لـ «الوسط» الوزير «الاصلاحي» عبدالوهاب الآنسي الذي يدرك أن التيار الاسلامي خرج من موقع التبشر في الشارع الى موقع المشاركة في السلطة، مع ما يترتب على هذه المشاركة من نتائج سلبية على شعبية «الاصلاح».

يبقى القول ان وثيقة الائتلاف الحكومي الموقعة بين «الاصلاح» والمؤتمر الشعبي تلزم الطرفين، والتجمع خصوصاً، ثوابت لئلا نقول قيوداً، من نوع التزام الشرعية الدستورية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وضمان الحريات العامة وحقوق الانسان وحق المعارضة في ممارسة دورها لترسيخ الممارسة الديموقراطية وضمان حياد وسائل الاعلام الرسمية واستكمال بناء دولة المؤسسات والدفاع عن الوحدة الوطنية وتوطيد دعائم الامن والاستقرار وتجسيد استقلال القضاء والقبول بنسبة ١ على ٢ الموازية لنسبة التمثيل البرلماني... الخ. وربما شكلت هذه البنود - الشروط اطاراً ضابطاً يحيل المخاوف من الاصوليين الى مشاعر لا علاقة لها بحقيقة ميزان القوى في الدولة وموقع الاصوليين في المعادلة السياسية اليمنية بعد الحرب.

اما الخطاب السياسي «الاصلاحي» فيتجه أكثر فاكثر نحو الاعتدال والواقعية. فـ «الاصلاح» بات من المدافعين عن «الاقتصاد الحر» في اليمن ان لم نقل «اقتصاد السوق»، وقادته يقبلون، ضمناً على الأقل، بمصارف تعمل بالفائدة ويطالبون برفع الدعم عن اسعار المواد الغذائية وتوفير شروط محلية للاستثمارات الخارجية.

واغلب الظن ان «الاصلاح» لا يضع الخطط الآن للاستيلاء على السلطة، والراجح أنه سيجتهد ما استطاع للحؤول دون «حرق اصابعه» في المرحلة الانتقالية التي قادته من الشارع الى الحكم ■

عبدالوهاب الآنسي لـ «الوسط»: لن نستخدم القوة ولن ننافس صالح على الرئاسة

التقت «الوسط» في صنعاء نائب رئيس الوزراء ممثل التجمع اليمني للاصلاح في الحكومة عبدالوهاب الآنسي الذي حدد موقف «التجمع» من قضايا بارزة. وبدأ حديثه بطرفة متفائلة مفادها ان أهالي «البيضاء»، وهي محافظة يمنية عرف أهلها بنزعتهم المتشائمة بيوم «الاربعاء»، أصبحوا متفائلين بعد الحرب باليوم المذكور. والسبب في ذلك أن الجيش اليمني حقق خلال الحرب انتصارات حاسمة وقعت كلها يوم «الاربعاء»، وبلغ عددها ستة. فيوم الاربعاء حسم الموقف في عمران. ويوم الاربعاء الثاني حسم الموقف في ذمار وبعده في مكراس وبعده في العند وسقطت عدن يوم الاربعاء وإخيراً تم الاقتراع على التعديلات الدستورية في اليوم نفسه. وتمنى الآنسي ان يكون لقاء «الوسط» معه يوم الاربعاء مندرجاً في سلسلة الأيام التي تدعو الى التفاؤل.

مواقف «الاصلاح» من القضايا الحالية في اليمن نلخصها نقلاً عن الآنسي في الآتي:

● الانتقال من المعارضة الى الحكم.

– يؤكد الآنسي «ان الشخصيات الاسلامية اليمنية كانت تتولى التبشير وبلغت مراتب عالية في الاعجاز القرآني والتفكير الاسلامي، لكنها ظلت في حاجة الى الانخراط في الواقع السياسي. وان الشيخ عبدالمجيد الزنداني يندرج في هذه الفئة وان مفارقات كانت موجودة بين آرائه وآرائنا بسبب ابتعاده عن الواقع. ودفعناه الى المشاركة في مجلس الرئاسة للتقرب من الواقع أكثر من القضايا الفكرية». ويستنتج «ان مشاركة الاصلاح في الحكم هي محاولة للتقرب من الواقع وامتحان للقضايا الفكرية التي يؤمن بها التجمع».

● انصهار التيارات المختلفة («الاصلاح») في اطار تنظيمي واحد بعد المؤتمر التأسيسي الأول للتجمع.

– عن هذا الموضوع يقول لآنسي «ان التجمع ليس حزباً شمولياً كي تنصهر وحداته بطريقة صارمة. عندنا تجار ومشايخ ومثقفون يعملون في اطار من التعددية الداخلية، وهذه الفئات ليست متصادمة وإنما مكملة بعضها لبعض وفق ترتيب للأولويات. فانا آنسي ويمني – وعربي ومسلم – وانسان وانتمائي الى هذه الدوائر ليس متناقضاً.

● التغيير والاندماج مع المؤتمر الشعبي وتولي الرئاسة الأولى:

– «لا تغيير بالقوة ولا نؤمن باستخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية داخلية. اما الاندماج مع المؤتمر الشعبي أو عدمه فمرجعه الوحدة الوطنية وضمان النهج الديموقراطي. ونحن نرى الآن ان عدم الاندماج يخدم هذه الأهداف أكثر من الاندماج.

أما عن الرئاسة الأولى فنقول انه في الفترة الحالية وفي المستقبل القريب يجب ان تكون رئاسة الفريق علي عبدالله صالح موضع اجماع وطني. وسنمتنع مختارين في الانتخابات المقبلة عن ترشيح «اصلاحي» للرئاسة، حتى وان حصلنا على الأكثرية في هذه الانتخابات. وهذا الموقف مبني على ٣ حقائق لا خيار فيها، نتجت عن الحرب:

الأولى، قضية رئاسة الرئيس علي عبدالله صالح.

الثانية تتعلق بالتنسيق بين المؤتمر والاصلاح. والثالثة لا بديل من



محاربة الفساد.

اما بالنسبة الى الرئاسة في المستقبل البعيد فإذا تمت لنا بواسطة الآلية الديموقراطية فاننا نقبلها ولا يمكن اي حزب سياسي ان يتخذ موقفاً مغايراً، سواء في اليمن او في غيره.

● ميليشيات وأجهزة أمنية في الجنوب.

– يؤكد الانسي ان حزبه لا يحتفظ بجهاز مخابرات في الجنوب ولا للميليشيات وانما باعضاء عاديين ينتمون الى حزب شرعي، «وحزبي يزودني المعلومات كما يزود حزبيون آخرون تنظيماتهم معلومات عن الواقع على الأرض».

● المعاهد العلمية.

– «هذه المعاهد ليست تابعة لنا وانما للدولة، وهي تعطي شهادات موقعة من الدولة ومختومة بخاتمها. انها شهادات رسمية بالكامل. وكتب المعاهد تطبعها وزارة التربية. والذين يثيرون قضية هذه المعاهد يريدون التغطية على مدارس البدو الرحل والنجمة الحمراء التي كانت سائدة في العهد الاشتراكي وتعلم الالحاد. المعاهد العلمية ليست خارج القانون والمعلمون فيها هم موظفون في الدولة».

● السلفيون

– «لا نتهم السلفيين حسب نياتهم، لكنهم يعيشون في النص ومراجعهم من العصور السابقة وادواتهم ومناهجهم مأخوذة من الماضي.

● الاقتداء بالمثال الأميركي

– «إذا كان الأمر يتصل بالنظام الفيديرالي فهذا موضوع انتهى لأن الوحدة تحققت. اما إذا كان الامر يتعلق ببعض آليات الحكم فاننا ناخذ بها من دون عقد، شرط ان تكون قابلة للواقع اليمني. ونحن عموماً مع الاقتصاد الحر».

● العلاقات بالتيارات الاسلامية

– «نحن على علاقة بالتيارات الاسلامية وتنظيمنا عضو في المؤتمر الشعبي العربي – الاسلامي الذي تاسس في الخرطوم عام ١٩٩١، لكن هذه العلاقة لا تفرض علينا شيئاً في الداخل، فنحن لسنا جزءاً من تنظيم عالمي وانما يمنيون أولاً وأخيراً» ■

المدونة

المصدر : الحياة اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٤

محاولة لاغتيال شقيق حسن مكي

علي ناصر الى صنعاء منتصف الشهر الجاري

□ صنعاء -
من إقبال علي عبدالله:

■ قالت مصادر سياسية مطلعة ان الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد سيزور صنعاء منتصف الشهر الجاري، للمرة الاولى منذ خروجه من العاصمة قبل تحقيق الوحدة بين الشمال والجنوب في ٢٢ ايار (مايو) ٩٠ الى العاصمة السورية دمشق.

واوضحت المصادر لـ «الحياة» ان زيارة علي ناصر تهدف الى تفقد الموقع المخصص لإنشاء معهد الدراسات الذي ينوي اقامته في صنعاء بعد ابتعاده عن العمل السياسي وتركيزه على انشاء هذا المعهد. واشارت الى ان عدداً من معاوني الرئيس السابق وصلوا الى صنعاء قبل فترة للاعداد لزيارته.

وعلم ان الرئيس الجنوبي السابق سيزور عدن للمرة الاولى منذ ١٩٨٦، وسيلتقي الرئيس علي عبدالله صالح الموجود فيها منذ اسبوعين.

من جهة اخرى ذكرت مصادر صحافية امس في صنعاء ان شقيق الدكتور حسن مكي النائب الاول لرئيس الوزراء السابق حيدر العطاس، تعرض لمحاولة اغتيال مساء الخميس الماضي في وسط صنعاء.

وقالت المصادر ان الدكتور زين مكي، وهو وكيل في الهيئة العامة للسياحة فوجئ بعد مغادرته مع سائقه الخاص واحد زملائه منزل احد اعضاء البرلمان السيد شعيب الفاشق باطلاق نار في اتجاه سيارته، وقد منع سائقه الذي كان مسلحاً من الرد على ثلاث سيارات كانت تلاحقه وهي تطلق النار على سيارته.

يذكر ان الدكتور حسن مكي الذي عين اخيراً مستشاراً للرئيس علي صالح، تعرض لمحاولة اغتيال مطلع العام الجاري بالقرب من مبنى المؤتمر الشعبي العام ونقل الى الخارج لاصابته البليغة ولا يزال يتلقى العلاج في احد المستشفيات الالمانية. وكانت قريبة للدكتور حسن مكي قد اكدت في وقت سابق «عدم عودته الى البلاد بسبب عجز السلطة عن محاكمة المتهمين في محاولة اغتياله او اتخاذ اجراءات ضدهم».

الهموم تحاصر الحكومة اليمنية الجديدة

قضية المليارديرالنصاب تفجر الوضع الأمنى فى مأرب

□ صنعاء ـ العالم اليوم:

مازال المراقبون السياسيون فى اليمن ينتظرون ما يمكن ان تقدمه الحكومة اليمنية الجديدة التى لم تنل حتى الان ثقة البرلمان خاصة وان حكومة عبدالعزيز عبدالغنى انقسم الشارع اليمنى حولها بين متفائل ومتحفظ ومتشائم من امكانية تغيير الاوضاع على صعيد تخفيف المعاناة المعيشية للمواطن بتخفيض الاسعار او تثبيتها على الاقل ورفع اجور الموظفين وذوى الدخل المحدود.

وسيظل نجاح الحكومة الجديدة بصيغتها الثنائية (مؤتمر واصلاح) مرهونا بمعالجة الاوضاع الاقتصادية المتردية واستعادة الريال اليمنى لمكانته المفقودة والقضاء على اخطبوط الفساد الذى استشرى فى كل مرافق الدولة، وهو الامر الذى دعا اليه الرئيس اليمنى على عبدالله صالح اكثر من مرة.

وذكرت مصادر مستقلة «للعالم اليوم» ان الاتفاقية التى تم توقيعها مؤخراً بين المؤتمر والاصلاح تشكل اختباراً عمليا لإمكانية التعايش والتحالف بين التنظيمين، فالمؤتمر يجمع لفيفا من الاحزاب المتباينة فى رؤاها بينما حليفة الاخر الاصلاح يجمع بين طياته جناحين متناقضين «تيار المتشددين الاصوليين برئاسة عبدالمجيد الزندانى، وتيار الجناح القبلى بزعامة الشيخ عبدالله الاحمر رئيس مجلس النواب وشيخ مشايخ قبائل (حاشد) وابدت المصادر تشككها من امكانية التعايش لاختلاف المصالح التى تقودها قيادات الحزبين وان تلك المصالح ستصطدم فى اثناء الممارسات السياسية ولعل اول اختبار للحكومة تواجهه هو تضميد جراح كارثة الحرب على جميع الاصعدة وازالة كل العوائق التى برزت فى السابق.

ومع ان الحكومة اليمنية قد ركزت فى برنامجها المقدم للبرلمان

المصدر : العالم اليوم
القاهرة
التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٤



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على معالجة المعضلة الاقتصادية من خلال العمل على رفع المعاناة المعيشية عن المواطنين ومنع التلاعب في اسعار المواد الغذائية خاصة الا ان الواقع الملموس وخلافاً لتوجهات الحكومة وتعهداتها يشير الى ارتفاع معظم اسعار المواد الاستهلاكية اليومية فاللحوم والالبان والمشروبات الغازية ومعظم السلع زادت 30٪ ورغم الاعلان عن اسعار تلك المواد في وسائل الاعلام المختلفة الا ان التجار ورجال الاعمال والمصنعين المحليين لم يلتزموا بتعهداتهم للحكومة بالتقيد بالتسعيرة التي عممتها وزارة التموين والتجارة، ولا تنظر احزاب المعارضة اليمنية إلى برنامج الحكومة بتفاؤل.

وفي خط مواز لاضطراب الاسعار والمضاربات التجارية عادت الحالة الامنية إلى الاهتزاز مجدداً بعد ان قام عدد من المواطنين بقطع الطريق بين محافظة مارب حيث تقع ابار النفط والعاصمة صنعاء واحتجزت بعض قبائل مارب خمس قاطرات لنقل الغاز بسبب تجدد مشكلة الملياردير اليمني النصاب عقلان الراشدي الذي كان جزءاً من اليات الصراع اليمني قبل اندلاع الحرب، والذي تسبب في خسارة تتجاوز المليارات وكان قد نصب فيها على العديد من افراد قبيلة مارب بقيامه لشراء سلع معمرة بمبالغ اجلة خيالية تصل إلى ضعفي الثمن للسلعة مقابل شيكات اجلة الدفع، فيما كان يقوم الملياردير النصاب ببيع السلع خاصة السيارات الفارهة بابخس الاثمان وترتب على تلك الاعمال مطالبة النصاب من قبل بعض قبائل مارب بملياري ريال يمني ولعدم حصول تلك القبائل علي احقها كاملا عبر الجهات الحكومية فقد اقدمت تلك القبائل إلى قطع الطريق المؤدي إلى صنعاء من مارب التي تقع فيها حقول النفط اليمنية ومصفاة صافر التي تغذي ما تحتاجه المحافظات الشمالية من مواد بترولية مكررة وسائل الغاز المستخدم في المنازل، واوقفوا كافة سيارات الشحن الكبيرة الى تنقل المواد البترولية والغاز مما ادى إلى ازمة لدى المستهلكين ارتفع على اثرها اسعار تلك المواد واصبح ثمن اسطوانة الغاز 100 ريال في حين ان سعرها الرسمي 40 ريالا.

واضاف إلى تردي الحالتين الاجتماعية والامنية فإن مصادرة الحريات بدأت تتسع فقد اقدمت وزارة الاعلام اليمنية على مصادرة العديد من صحف المعارضة كصحيفة البلاغ والوحدوي والشورى والتعميم إلى المطابع الحكومية بعدم طبع اى صحف من صحف المعارضة الا بعد الاطلاع عليها من قبل وزارة الاعلام اليمنية وادى ذلك التعامل الجديد إلى قيام الناشرين الصحفيين اليمنيين وفي مقدمتهم صحافة الاحزاب إلى تدارس المشكلة ووضع الحلول العملية لها ومن تلك الحلول انشاء دار طباعة ونشر تحت اسم الشركة اليمنية للنشر مساهمة محدودة، وذكرت مصادر مطلعة «للعالم اليوم» ان تكاليف دار النشر ستصل إلى قرابة المليوني دولار امريكي.

وهناك العديد من التحديات امام حكومة عبدالغني تتمثل في مواجهة الاثار الاقتصادية المتدهورة في الأصل وتلك الناشئة عن فتنة الحرب والفساد المالي والاداري وتثبيت الامن.



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العربى القاهرية

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٤

الامين العام الجديد للحزب الاشتراكى اليمنى لـ «العربى»:

يستحيل إلغاء الاشتراكى بجرة قلم .. والانفصال خطأ قاتل

٧ الاف كادر اشتراكى فى الخارج.. ونطالب بمصالحة وطنية شاملة

من حسن الحظ ان تنتصر الإرادة اليمنية على نعرات الشماتة والانتقام، وان يعود الحزب الاشتراكى إلى الساحة السياسية شريكاً من موقع المعارضة لا السلطة فى الصيغة الديمقراطية التعددية، وان يرتفع صوته تدريجياً معبراً عن توجهاته الجديدة ورؤاه الخاصة عبر عضويته فى مجلس النواب ومؤسساته وصحفه الخاصة.

على صالح عباد الأمين العام الجديد للحزب الاشتراكى واسمه الحركى «مقبل»، والذى ظل ملتزماً الصمت والامتناع عن الإدلاء بالتصريحات والأحاديث الصحفية إلى حين إعادة ترتيب اوضاع الحزب، واقتنع أخيراً بحق الرأى العام فى الداخل والخارج فى معرفة الحقائق كاملة حول ماجرى ومايجرى على الساحة السياسية اليمنية واستطلاع أفاق المستقبل فكان هذا الحوار الذى توخى وضع النقاط على حروف الأزمة الخطيرة التى عاشها اليمن وتداعياتها العسكرية الدامية و..

● قلت له: رغم ان مسئولية الحزب الاشتراكى عن تأزيم مسيرة الوحدة والتآمر على اجهاضها لم تعد محل شك لدى الشعب اليمنى.. إلا ان الرئيس على عبد الله صالح بادر من جانبه فور نهاية الحرب إلى رأب الصدع فكان لقاؤه وحواره مع القيادات بعد ان اكدت ولاءها للوحدة والتزمت بحتمياتها.. ماهى النتائج التى اسفرت عنها المناقاشات المتبادلة؟

□ قال: لاشك أن مبادرة الرئيس كانت تمثل اعترافاً صريحاً بكيان حزبنا السياسى والشعبى الذى يستحيل إلغاؤه او الاستغناء عنه بجرة قلم.. وخطوة ايجابية لانصاف قياداته التى ظلت على التزامها بالوحدة وفرز غيرهم ممن تآمر عليها، وقيل لنا ان هناك وثائق وادله مادية تدين الانفصاليين ونحن بالطبع فى مسيس الحاجة إليها حتى نحاكم حزبيا لكنها لم تسلم لنا.. ومازالت أموال الحزب محتجزة حتى الآن ولم يفرج بعد عن مقراتنا.. فكيف بالتالى نستطيع ان ننهض بمسئولياتنا السياسية. الرئيس ومن جانبه كلف الدكتور عبد الكريم الإيريانى ببحث هذه الموضوعات المعلقة ومازلنا ننتظر.

● قلت: تطالبون بسريان العفو العام على جميع القيادات وعناصر الحزب السياسية والعسكرية التى ارتكبت جريمة الانفصال.. إذن من المسئول عن الحرب وإعلان الانفصال والتحالف مع القوى الخارجية التى قامت بتمويل المؤامرة مالياً وعسكرياً وإعلامياً؟

□ قال: نعم طالبنا بسريان العفو الشامل على الجميع بما فيهم قيادات الحزب الذين حددتهم السلطة بستة عشر اسماء، ولامانع بالطبع من محاكمتهم او إعفائهم من المحاكمة وهذا أفضل حتى نتفرغ للبناء والتعمير وتكريس وحدتنا الوطنية.. نحن نطمح إلى مصالحة وطنية حقيقية وشاملة بين الجميع تجب اخطاء الماضى فى إطار التعددية السياسية ولانطالب بعودتهم كوزراء أو ذوى مناصب، ولكن حتى يعودوا كمواطنين يمنيين لهم ماللمواطنين من حقوق وعليهم ماعلى كل يمنى من واجبات، بمعنى قيام معارضة قوية تعبر عن رؤاها وتمارس نشاطاتها فى إطار

الصيغة الديمقراطية والالتزام بالدستور . وبذلك نضمن الأمن القومي واستقرار اليمن من التهديدات الخارجية ومحاولات أعدائنا للصيد في المياه الآسنه!

● **قلت: كم يبلغ عدد الفارين إلى الخارج من قيادات الحزب الاشتراكي وعناصره والمغرر بهم؟**

☐ قال. لا أعرف تحديداً ،لكن يقال إن عددهم نحو ٧ الاف بينهم ٤٠ من قيادات الحزب التى طلبت اللجوء السياسى إلى سلطنة عمان.

● **قلت: هل هناك مساع من جانبكم لإقناعهم بالعودة؟**

☐ قال: ارسلت مبعوثين من جانبى إلى المنطقة الحدودية الفاصلة بين اليمن وسلطنة عمان وهناك نجحوا فى اقناع بضع مئات من الفارين بالعودة إلى اليمن فى إطار العفو العام.. وسفارات اليمن فى الخارج لاتزال تواصل هذا الدور ويعود العشرات تباعا والرئيس شخصيا يواصل اتصالاته الشخصية بعدد من القيادات ويطمئنهم على حياتهم وضمان معاشهم!

● **قلت: لماذا لا تبادر بنفسك إلى السفر لمقابلة قيادات الحزب وإقناعهم بالعودة وبعدها بالتالى تعود القواعد؟**

☐ قال: لا استطيع الآن بحكم الاوضاع الداخلية ومهام إعادة بناء الحزب الاشتراكى مغادرة اليمن.. لكن فى الحسبان إضطلاعى بهذه المهمة فى وقت لاحق!

● **قلت: الأوضاع الاقتصادية المتردية كيف يرى الحزب امكانات مواجهتها وانفراجها؟**

☐ قال: اولا عبر المصالحة الوطنية الحقيقية والرغبة الصادقة من الجميع فى تجسيدها، فى يونيو الماضى كانت مديونية اليمن الخارجية ٨ مليارات دولار، وجاءت الحرب لتضيف نحو ١٠ مليارات دولار من الخسائر..، والبلاد تعاني الآن من وطأة الديون والخسائر وغلاء الأسعار والبطالة والتسول والإثراء غير المشروع، ونحن الآن فى مسيس الحاجة إلى تفعيل اداء الدولة ومؤسساتها التنفيذية وفرض هيبة القانون وتضافر جهود الجميع وفق خطة للنهوض القومي، إلى جانب تحسين العلاقات مع دول الجوار على قاعدة المصالحة السياسية المتبادلة، وعندئذ فقط سوف يتدفق المال العربي

حاوره في صنعاء:
يوسف الشريف

والاجنبى وأموال المغتربين اليمنيين لاستثمار إمكاناتنا وثرواتنا الزاخرة والمهدرة نتيجة عدم الاستقرار.. ومالم يتحقق ذلك سوف يظل اليمن على حافة الهاوية!

● **قلت: استبعد الحزب الاشتراكى بعد الحرب من قسمة السلطة.. هل تعتقد ان وقوفة فى المعارضة يمثل إخلالاً بالتوازنات السياسية والفكرية فى اليمن؟**

☐ قال: فى الواقع اننا استبعدنا بالحرب، لكن السؤال لماذا نستبعد الآن فى ظل السلام من الوظائف الأساسية بسبب الانتماء للحزب، وبأى حق تحرم البلاد من كفاءاتها وكوادرها رغم حاجتها لهم..

● **قلت: الرئيس فى حوارى معه أكد أن الاستبعاد قاصر على المناصب ذات الصفة السياسية فقط مثل وكلاء الوزارات وغيرهم، ان قانون الخدمة المدنية ضامن لحقوق موظفى الدولة وتكافؤ الفرص بين الجميع بصرف النظر عن الانتماءات الحزبية!**

☐ قال: النوايا الطيبة شيء والواقع شيء أخر بالنسبة لبعض الحالات!

● **قلت: واكد الرئيس كذلك فى حوارى معه من ان التراجع عن الديمقراطية والتعددية وحريات التعبير من رابع المستحيلات كيف ترى ذلك على صعيد الممارسة والتطبيق؟**

☐ قال: نحن بالفعل فى حاجة إلى حرية الصحافة ورفع كل القيود التى تكبل حريات التعبير، التى لاتزال تمارس بشكل عملى وبطريقة مباشرة او غير مباشرة.. إذان بعض مطابع الصحف الحكومية لاتزال ترفض طبع الصحف الحزبية؟

● **قلت: لكن السوق عامرة بإصدارات مختلف الصحف الحزبية؟**

☐ قال: مطابعنا على سبيل المثال لاتزال مصادرة ولذلك نلجأ للمطابع الأهلية!

● **قلت: البعض يحمل على سالم البيض وحده مسئولية زرع بذور الأزمة إثرعودته من رحلته العلاجية فى امريكا وتصعيدها الذى انتهى بالحرب؟**

☐ قال: ليس كل الـ ١٦ قياديا المتهمين باشعال الحرب والانفصال من اعضاء اللجنة المركزية أو المكتب السياسى، بينما رايى ان أحمد بغور عضو مجلس النواب الذى اختير محافظاً كان يستحق وضعه فى القائمة، وليس كل الـ ١٦ كانوا على اتصال بالخارج ولاتلقوا تحويلات مالية للتآمر على الوحدة، والبيض الذى دعا إلى الوحدة والاندماجية هو نفسه الآن موضع الاتهام بالالتفاف حولها وتحميله مسئولية الانفصال!

● **قلت: تقول إن الوحدة تمت من وراء الحزب الاشتراكى إذن؟**

☐ قال: عندما دخلت المفاوضات بين عدن وصنعاء خطواتها العملية على صعيد انجاز الوحدة، تقدم الاخوة فى شمال الوطن بصيغتين فيدرالية وكونفدرالية، لكن قيادة الحزب الاشتراكى لم تاخذ الصيغتين فى الاعتبار واستعاضت عنهما بالوحدة الاندماجية على اساس مركزى، بحيث تتولى صنعاء جميع القضايا الإدارية والتنفيذية بشكل مركزى، تم ذلك دون معرفة قواعد الحزب على أى اساس قامت الوحدة الاندماجية ولاعرضت للنقاش على المنظمات الاجتماعية، ومن هنا تعقدت الامور وبدأ الناس يشعرون بنوع من الطبقية.. وكذلك حدث الانفصال بقرار فردى!

● **قلت: هناك شبه إجماع لدى الائتلاف الحاكم بين حزبى المؤتمر والاصلاح على اتهام حيدر العطاس رئيس الحكومة السابق بمسئوليته عن تعطيل اداء اجهزة الدولة وحل مشكلات الجماهير لتكفيرها بالوحدة؟**

☐ قال: ليس لدى معلومات دقيقة حول هذا الموضوع واعتقد ان التباكى والسخط على مافات لن يحل قضايا الشعب الملحة.. وحتى إذا ثبت تعطيل العطاس لأداء الحكومة عن عمد فالمطلوب الآن بشكل عاجل أن تتمكن الحكومة الجديدة من الإنجاز حتى يثبت بالدليل القاطع ان العطاس كان السبب.

● **قلت:فى تقديركم.. لماذا كانت هزيمة الحزب الاشتراكى فى الحرب؟**

☐ قال: منذ اليوم الأول بادرونا إلى إدانة الحرب ثم ادانة الانفصال كونهما مجافيان لطموحات الشعب وضد ارادته!

● **قلت: بشكل شخصى كونك قيادة سياسية بارزة له رؤية**



وقناعات خاصة كيف ترى الاخطاء التى ادت إلى الحرب وإعلان الحزب الاشتراكى الانفصال؟

☐ قال: الاخطاء ولاشك كانت متبادلة بين احزاب السلطة والمعارضة.. وقد يكون قصر الفترة الانتقالية سبباً مباشراً فى تعطيل اندماج القوات المسلحة التى ظلت مشطرة خلال ٤ اعوام من قيام الوحدة، وإلا لكان صعبا الحزج بها فى الأزمة، وأعتقد انه لم تتوافر الإرادة السياسية لدى الرئيس ونائبه لحل المشكلات المعلقة، وبالنسبة للحزب الاشتراكى فقد كان الخطا القاتل الذى ارتكبته قيادته يكمن فى إعلان الانفصال، ولو لم يعلن هذه الخطوات كما اتاح للشرعية شن الحملة المسعورة التى يواجه الحزب نتائجها الآن، ويمكن القول إن إعلان الانفصال عجل بالهزيمة العسكرية التى لحقت به.. وأخيراً لانه أدار ظهره للجماهير وإيمانها المطلق بالوحدة، فضلاً عن انه قطع الطريق على تحالفاته السياسية الطبيعية.. واستعار عنها بقوى سياسية معادية للوحدة مثل عبد الرحمن الجفرى رئيس حزب رابطة الجنوب العربى المعروف بتاريخه المعادى للثورة والوحدة!

عبد الرحمن الجفرى :

المصالحة الوطنية فى اليمن .. ضرورة لعودة الاستقرار

● اكد عبد الرحمن الجفرى رئيس حزب رابطة ابناء اليمن واحد قيادات الجبهة الوطنية للمعارضة اليمنية والتى اعلنت مؤخرا ان الخروج من ازمة اليمن وعودة الاستقرار إليه لن يكون إلا بالمصالحة الوطنية ، وقال ليس امامنا جميعا الا هذه المصلحة وقال على حكومة صنعاء أن توافق على المبدأ وبعدها يمكننا التوصل إلى الية لهذه المصالحة فهى المخرج الوحيد ونفى الجفرى أن تكون جبهة المعارضة اليمنية عوامل فنائها وقال على العكس ، هى تحمل عوامل انتشارها وبقائها وقوتها ، فليس هناك تباين جوهرى فى الرؤى ، ولم يعد هناك خلاف ايديولوجى او فى المعتقد خاصة بعد المواقف الجديدة للحزب الاشتراكى من الاسلام والملكية الخاصة ، واذا كان هناك خلاف فى الاسلوب فهو مطلوب فى اى عمل جبهوى لانه يثرى اساليب العمل لتحقيق الاهداف المتفق عليها .

واكد عبد الرحمن الجفرى بأن جبهة المعارضة الأخيرة قامت بين تيارات سياسية ويضم رابطة ابناء اليمن ، والحزب الاشتراكى والتجمع الوطنى واليمنى والمستقلين وقال أن القيادات اليمنية فى الحزب الاشتراكى التى شاركت فى الجبهة حرصت على التأكيد على أنها تمثل قيادات فى الحزب الاشتراكى ولم يقولوا انهم يمثلون الحزب الاشتراكى وهاجم الجفرى قيادات الاشتراكى فى صنعاء وابوظبى وقال انهم معارضة من تحت عباءة النظام سيستجيبون لطلبات الحكومة واضاف بأن البيان الذى صدر من ابوظبى من بعض قيادات الاشتراكى والذى ندد بالجبهة قد اثار استياء الجميع خاصة وانهم استخدموا اسماء اشخاص دون التشاور معهم ومنهم هيثم قاسم وعبد العزيز الدالى .

ونفى الجفرى أن يكون هو وحزبه ضد الوحدة ، رغم أنه استفاد سياسيا منها . وقال اننا لسنا ضد الوحدة نحن ضد هذه الوحدة الحالية فى اليمن ، نحن مع وحدة نتفق على اسسها وطبيعتها وما يتم الآن هو فرض سيطرة لفئة على باقى الشعب اليمنى وانتقد الجفرى التشكيلة الوزارية الجديدة فى اليمن وقال « ان



● عبد الرحمن الجفرى

الجنوبيين الذين اشتركوا فيها لم يكن لها تاريخ ولا يمثلون الجنوب حتى منصب نائب الرئيس الذى عين جنوبيا فيه فقد تم افراغه من محتواه ، بعد التعديلات الدستورية التى انهت اى دور لنائب الرئيس .

وعن امكانية عودته لليمن اذا انتهى العمل بمحاكمة القيادات الـ ١٦ قال الجفرى لست معنيا بهذا القرار ، فمن يدين من ؟ ، المدان من اصدر قرار الحرب . ومن يعفو عمن ، الذى يؤخر عودتنا لليمن أن الوضع كله غير صالح أو مناسب لأى عمل سياسى الحركة مقيدة والصحف ممنوعة ، ماذا نفعل فى الداخل وعما ذكره محمد سالم باسندوة من ضرورة أن يثبت الـ ١٦ عدم تورطهم فى الانفصال قال الجفرى عليهم هم أن يثبتوا عدم تورطهم فى اعلان الحرب ، وفى القتل هم الذين اعلنوا الانفصال بالحرب ، واعلان الجمهورية فى الجنوب كان تحصيل حاصل لنتائج الحرب .

وأكد عبد الرحمن الجفرى بأنه قد جرت اتصالات مع على سالم البيض والذى اكد خلالها تأييده ودعمه للجبهة الوطنية للمعارضة فى اليمن واشار إلى الدور الأمريكى فى احداث اليمن وقال : إن واشنطن لم تؤيد على عبد الله صالح ولم تؤيدنا ، هم لهم مصالحهم فى المنطقة ويسعون إلى تحقيقها وهو أمر معروف ومقبول .

المدونة

المصدر: الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٩ نوفمبر ١٩٩٤

لأنها لم تكن «سوى ورقة للمزايدة»

علي صالح يعلن من لحج نهاية وثيقة العهد والاتفاق

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ واصل الرئيس علي عبدالله صالح هجومه على قيادة الحزب الاشتراكي اليمني الموجودة خارج البلاد. وقال في لقاء امس مع المسؤولين في محافظة لحج ان وثيقة العهد والاتفاق «لم يعد لها معنى لانها لم تكن سوى ورقة للمزايدة».

واضاف ان ما حدث من قبل عناصر الردة والانفصال في قيادة الحزب الاشتراكي السابقة في اثناء الفتنة لا يعكس مواقف ابناء هذه المحافظة وان تلك الشرذمة من الانفصاليين لا تمثل إلا نفسها. وزاد ان «زيارتنا الى لحج ما هي إلا رد اعتبار لابنائها وان العناصر الانفصالية التي حاولت الاساءة الى ابناء المحافظة ستنال عقابها على يد ابناء لحج بسبب ما ارتكبته من خيانة في حق الوطن والوحدة». وكان علي صالح انتقل امس الى لحج من عدن مقر اقامته الحالية في زيارة تفقدية للعاصمة وعاد في المساء الى عدن بعدما عرج على معسكر العند الذي كان خط الدفاع الاول للقوات الموالية للحزب الاشتراكي في اثناء الحرب في عدن.

العفو

واكد في لقائه مسؤولي لحج «ضرورة ان يتفاعل الذين استفادوا من قرار العفو العام وعادوا الى اعمالهم مع قضايا الوطن وان يكونوا عند حسن الظن بهم ومستوى المسؤولية الوطنية التي تتطلبها مهام الوطن منهم». ودعا «الذين تسلموا اسلحة من الانفصاليين الى ايداعها لدى الأجهزة الامنية، لأن هذه الأسلحة ملك الشعب». وقال: «انّ من يتقاعس في عمله لا بد من اتخاذ الاجراءات القانونية في حقه».

وعن برنامج الحكومة الجديدة التي يرأسها السيد عبدالعزيز عبدالغني والمقدم حالياً الى البرلمان لمناقشته قال: «ليس امام الائتلاف الحكومي إلا العمل كفريق واحد ليؤدي واجبه خير تادية وفقاً للبرنامج المقدم الى البرلمان».

دمج العسكر

وفي معسكر العند (شمال عدن) اعلن الرئيس اليمني بصفته القائد العام للقوات المسلحة عن تحويل اسم المعسكر الى «السابع من يوليو» في اشارة الى يوم النصر على قوات الاشتراكي ودخول عدن. وقال امام جنود المعسكر وضباطه من اللواء الثالث للمشاة (الشمالي) واللواء الثلاثين (الجنوبي) ان «ما نشاهده اليوم من عملية دمج في هذا المعسكر بين افراد اللواءين هو التجسيد الحقيقي للوحدة الوطنية ولوحدة القوات المسلحة وتماسكها ولجهود اعادة بنائها على اسس وطنية».

وقال ان «القوات المسلحة اليمنية هي قوة بيد الشعب ولم تعد في اي تنظيم او حزب سياسي، فهي حزب الوطن كله»، وزاد: «كنا نتمنى الا يحصل ما حصل من قتال بين الاخوة وزملاء السلاح فرضه الانفصاليون ومن وقف معهم وساندهم، وطوال الفترة الماضية حرصنا على الحوار وتكرر تنقل اللجان بين صنعاء وعدن وتعز ووقعنا وثيقة العهد والاتفاق في عمان في شباط (فبراير) الماضي تجنباً لما حدث في ذلك اليوم المشؤوم الذي اندلعت فيه الحرب في الخامس من ايار (مايو) الماضي، رغم ان ما تضمنته الوثيقة لم يكن يعبر عن متطلبات الشعب بل رغبات افراد واشخاص. لكننا قدمنا التنازلات تلو التنازلات تجنباً للقتال على رغم انها لا تمثل طموحات الشعب اليمني لأن طموحاته عبر عنها دستور الجمهورية اليمنية الذي استفتي عليه والتعديلات الدستورية التي تمت مجسدة الارادة اليمنية. اليوم وبعدما انقشعت الحرب وقدمنا قوافل من خيرة الشهداء والشرفاء المخلصين، فإن وثيقة العهد والاتفاق لم يعد لها اي معنى او مكانة لانها مجرد ورقة للمزايدة من قبل الانفصاليين ومن وقف معهم ليس إلا». واكد ان «لا مكان للخونة في الوطن وان الوطن لن يحتضن إلا الشرفاء من ابنائه وكل من ساهم في صيانة الثورة والوحدة والمكاسب الوطنية».



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علي ناصر لـ «الحياة»: عائد الى اليمن والتوقيت مرتبط بتعهدات

□ دمشق -
من ابراهيم حميدي:

■ اكد الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد انه سينتقل من دمشق الى اليمن قبل نهاية الشهر الجاري لزيارة صنعاء للمرة الاولى منذ خروجه منها قبل قيام الوحدة بين شطري اليمن في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ والانتقال الى عدن في زيارة هي الاولى ايضاً منذ خروجه منها بعد احداث كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦.

واوضح في حديث الى «الحياة» ادلى به في دمشق، انه سيحضر الاحتفال بذكرى استقلال الجنوب عن بريطانيا، وافتتاح «مركز الدراسات الاستراتيجية» في اليمن، الذي كان مقرراً افتتاحه في الذكرى الـ ٢٦ للاستقلال، لكنه تاخر بسبب الازمة والحرب. واوضح ان توقيت العودة مرهون بتلبية الرئيس علي صالح تعهدات كان اكدها في اتصال جرى بينهما قبل اسبوع حول توفير قاعدة افتتاح المركز.

وشدد علي ناصر على رفضه تسلم اي منصب سياسي. وقال انه رفض «عروضاً كثيرة لتحمل مسؤولية مباشرة» من كبار المسؤولين اليمنيين «وما يهمني الآن هو استقرار الوضع في اليمن والمنطقة» لكنه اشار الى انه سيجري مشاورات مع القوى السياسية ومع الرئيس علي عبدالله صالح لتداول «الرؤى والافكار حول حاضر اليمن ومستقبله» ملمحاً الى انه سيلعب دوراً سياسياً من دون تسلم منصب

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : .... الحياة اللندنية ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ١ نوفمبر ١٩٩٤ ......

علي ناصر لـ «الحياة»

تتمة الصفحة الاولى

في السلطة.

● هل تعني عودتكم الى اليمن انكم ستلعبون دوراً سياسياً معيناً في الوضع القائم؟ لماذا انتم عائدون الآن؟

– من الطبيعي ان اكون في اليمن، ومن الطبيعي ان اعود الى وطني. وعدم عودتي الى البلاد هو وضع استثنائي جاء نتيجة تطورات الفترة الماضية اذ كانت هناك شروط حولي منذ الوحدة ثم جاءت الحرب بعد ازمة سياسية... كل ذلك لم يسمح بعودتي ولم اجد العودة مجدية.

لكني اعتقد ان الظروف مناسبة في المرحلة الراهنة، واعتقد ايضاً ان المرحلة الجديدة تتطلب تشاوراً واسعاً مع الاخ الرئيس علي عبدالله صالح ومع مختلف القوى السياسية في اليمن للاطلاع على الاوضاع والتعرف الى ما جرى ويجري وسيتيح ذلك مناقشة العديد من الافكار والرؤى والمقترحات حول حاضر اليمن ومستقبله. اما اذا قصدتم تحمل مسؤولية مباشرة في السلطة، فكما قلت مراراً انى لا ارى ما يوجب ذلك.

وللعودة هدف آخر هو اتخاذ الترتيبات النهائية لاشهار المركز العربي للدراسات الاستراتيجية وافتتاح مقره الموقت في صنعاء الذي آمل بان يتم خلال شهر خصوصاً وان الاخ الرئيس ابدى حماسة كبيرة لدعم الموضوع واصدر توجيهاته بتوفير المقر وتجهيزه واعتماد موازنة أولية للشروع به.

ويكمن الهدف الثالث في مشاركة شعبنا اليمني احتفالاته في الذكرى السابعة والعشرين لجلاء القوات البريطانية عن مدينة عدن الباسلة وعن الشطر الجنوبي من الوطن والتي خاض شعبنا ضدها اشرس المعارك ليظفر بالحرية والاستقلال واستعادة وحدته الوطنية.

● كان متوقعاً حصولكم على منصب سياسي بعد مساهمة القوات المؤيدة لكم في الحسم العسكري؟

– لقد رفضت كل العروض التي قدمت لتحمل مسؤوليات في اليمن في اثناء الازمة السياسية والحرب في البلاد. اعلنت ذلك صراحة في غير مناسبة، وكل ما يهمني هو استقرار الاوضاع في اليمن واستقرار الوضع في المنطقة، لاننا في اليمن كالجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى سائر الجسم.

اما في ما يتعلق بالشق الثاني من السؤال، اقول ان بعض انصارنا قاتلوا الى جانب الوحدة وبعضهم الآخر دافع عن عدن. لكن ما يهمنا الآن تجاوز آثار الحرب وتعزيز الوحدة الوطنية في اليمن من اجل الحفاظ على الوحدة.

● وما اسباب صمتكم المستمر منذ الحسم العسكري في السابع من تموز (يوليو) الماضي؟

– لم اتحدث بسبب شعوري بان البلد في حاجة الى الاستقرار وتجاوز آثار الحرب. لكني بقيت على اتصال مباشر مع كبار المسؤولين وفي مقدمهم الرئيس علي صالح وكل القوى السياسية للمساهمة في تعزيز الوحدة الوطنية وتجاوز آثار الحرب وإعادة بناء ما دمرته الحرب.

● هل بحثت مع الرئيس في الوضع السياسي اليمني؟

– كان الاتصال بيننا قبل اسبوع، وبحثنا في الترتيبات الخاصة بالعودة لافتتاح المركز، اذ انني سازور عدن بعد زيارة صنعاء. وآمل في تجهيز سكني قبل وصولي وتجهيز المركز وموازنته والتزام استضافة الوفود (اكثر من ٥٥ شخصية) التي ستشارك في افتتاح المركز واتفقنا على ان تكون عودتي قبل الـ ٣٠ من الشهر الجاري.

● هل ستعود للسكن في المنزل الذي عشت فيه قبل احداث العام ١٩٨٦ وسكن فيه لاحقاً قادة اشتراكيون؟

– اريد العودة والسكن كأي يمني، كنت اعيش قبل احداث كانون الثاني (يناير) في منزل متواضع تابع للحكومة واصدر الرئيس علي صالح في ١٩ كانون الثاني من العام ١٩٩٢ توجيهاته لتوفير سكن لي، ولم ينفذ القرار الى الآن، لكنه جدد تاكيد توجيهاته لاعادة السكن اليّ كما ان الرئاسة ستوفر سكناً لي ومقراً للمركز في صنعاء.

● ما هو البرنامج الذي ترى ان على الدولة والحكومة تبنيه وتنفيذه؟

– لقد خلقت الحرب مآسي كثيرة ودماراً في المنشآت والمؤسسات اضافة الى الحالة الاقتصادية المزرية التي وصلت اليها معيشة المواطنين. ومن اولى المسائل تعزيز الوحدة الوطنية وتجسيدها في كل خطواتنا. والقضية المهمة الاخرى هي انه لا بد من البدء في برنامج شامل للاعمار والتنمية. ويمكن ان نشكل لهذا الغرض هيئة عليا تضع خطة شاملة بالتعاون مع المؤسسات الاقتصادية المختصة اقليمياً ودولياً ونسخّر لها كل الموارد ونوقف النزيف الحاصل في الامكانات والثروات. ولا بد ايضاً من اشراك اشقائنا من الجيران ليتمكنوا من المساهمة في هذا البرنامج الشامل.

● هل انتم مرتاحون الى مشاركة انصار لكم في الحكومة؟

- لا ادري كيف لا اكون مرتاحاً لاشراك العديد من اصدقائي وانصاري في السلطة. العكس يجب ان يكون صحيحاً، وهو كذلك. بل انني اتصلت مباشرة بالاخ اللواء عبد ربه منصور هادي عندما عين نائباً للرئيس وتمنيت له التوفيق في مهماته الجديدة.

● وما رايك بانتقال «الحزب الاشتراكي» الى المعارضة؟

- هذا قرار يخصهم، اتخذته قيادة الحزب.

● لمَ قصدت الابتعاد عن دمشق اثناء انعقاد اجتماع قادة الحزب فيها؟

- ليست لي علاقة بالاجتماع، وموضوعه يخص العناصر التي شاركت فيه من الحزب. وعدم وجودي يعود لالتزامي لقاءات في شان الاعداد للمركز في لندن وباريس وسويسرا.

● وما اسباب الهجوم عليك في الداخل والخارج؟

- لم اتعود الدخول في مهاترات مع احد حتى مع خصومي السياسيين في السابق، وتعرضت منذ العام ١٩٨٦ لمثل هذا النوع الرخيص من التخرصات لكني لم ارد عليها اطلاقاً. هناك للأسف بعض الاقلام الرخيصة وبعض المهرجين الذين يسعون الى النيل من بعض الشخصيات السياسية لتحقيق منافع شخصية عبر هذا الاسلوب الرخيص لكن هذا شانهم وليس شاني. غير انني اريد التنويه الى ان مثل هذه الشخصيات هي التي تخلق الفتن وتؤجج النيران وتعمق الاختلافات. واذا عدنا الى تاريخ هذه الشخصيات، نجد انها لعبت دوراً سلبياً وانها عدو دائم للاستقرار والوئام وهي ضحت دائماً بالمصلحة العامة للوطن والمواطنين في مقابل الحصول على منافع شخصية ضيقة.

● هل تتوقعون نجاح مؤتمر قوى المعارضة اليمنية (موج) في لعب دور سياسي ما؟

- يتوافر للمعارضة مجال واسع للعمل داخل البلاد. واعتقد ان على الجميع العمل في هذه الساحة الواسعة والمشاركة في تحمل تبعات النضال لخلق التجربة الديموقراطية وترسيخها على الارض اليمنية وفي اوساط الشعب تجنباً لاي مضاعفات سلبية تؤثر في مسيرته الوحدوية وفي مستقبل الوطن والشعب.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٤



عدن : منع السلاح واستجواب المواطنين خارج المراكز الامنية

عدن – من إقبال علي عبدالله:

■ اكدت مصادر حكومية موجودة في عدن امس ان «الترتيبات لاقامة اعضاء الحكومة في عدن لدى انتقالهم اليها من صنعاء اوائل الشهر المقبل كانون الاول (ديسمبر) استكملت وفقاً لتوجيهات رئيس الجمهورية الفريق علي عبدالله صالح بنقل سلطات الدولة الى عدن خلال فترة الشتاء باعتبارها عاصمة شتوية».

واشارت هذه المصادر الى ان «الرئيس علي صالح وجه اول من امس كل اجهزة الدولة نحو سرعة تهيئة عدن من كل النواحي لجعلها عاصمة اقتصادية وتجارية خلال ما تبقى من العام الجاري وإقامة العديد من المنتزهات وبناء شوارع جديدة وتحسين الشواطئ بهدف تغيير وجه المدينة التي ستكون مركزاً للاحتفالات بمناسبة جلاء الاستعمار البريطاني عنها في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ٦٧».

وقالت ان «لقاء علي صالح امس بالقيادات الأمنية تميز بتشديده على ضرورة اخلاء المدينة من اي مظاهر مسلحة اياً يكن منصب المسؤول فيها او موقعه وسحب الآليات العسكرية التي كانت تجوب الشوارع والميادين ورفع كل النقاط الامنية والعسكرية من داخل المدينة الى خارجها والامتناع عن استجواب المواطنين في الشوارع او المواقع العامة والمنتزهات والاكتفاء بذلك في مراكز الامن وبعد اذن من النيابة العامة».

وعلم ان «الحملة الوطنية التي ستدشن الاسبوع المقبل في عدن تحت شعار من اجل عدن عاصمة شتوية جميلة ستكون بمشاركة كل محافظات الجمهورية. اذ ستزال الأوساخ والقمامات ومخلفات البناء واصلاح المجاري وإنارة الشوارع وسيعاد ترميم المواقع السياحية تمهيداً لتنفيذ خطوة اعلان عدن عاصمة تجارية واقتصادية أوائل العام المقبل وبحضور عدد من مسؤولي الشركات الاستثمارية والتجارية الوطنية والعربية والاجنبية».



المصدر : الأهرام
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٤

قضية

في حوار

محمد بن على المنصور قاضى اليمن:

الاجتهاد الجماعى وسيلة للقضاء على تضارب الفتاوى

التجديد الفقهى ضرورة لمعالجة قضايا العصر

ضعف المستوى العلمى والتعصب والتمسك بحرفية النصوص.. أهم أسباب الخلاف بين علماء المسلمين

ثمة شروط يجب أن تتوافر، وصفات يجب أن يتحلى بها قبل أن يتصدى للاجتهاد وابداء الرأى فيما يعرض للمسلمين من قضايا او مشكلات تتصل بالدين..

وقد أفاض علماء الإسلام فى بيان هذه الشروط والصفات التى من أهمها العلم بالقرآن والحديث، وتقوى الله، والسيرة المحمودة بين الناس.. ومع ذلك رأينا وسمعنا فى السنوات الأخيرة من يجتهد على غير اساس، ويفتى دون أن ينال من العلم حظاً يؤهله لهذا العمل الخطير.. ومن ناحية أخرى يقف المسلمون حيارى ازاء تضارب فتاوى العلماء فى المسألة الواحدة أحيانا.. وكان هذا هو موضوع حوارنا مع العلامة اليمني القاضى محمد بن على المنصور عضو هيئة التدريس بمعهد الدراسات القضائية بالجمهورية اليمنية.



المصدر : الأهـــــرام
القاهرة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٤

حوار

أحمد عطية

الخلاف والتضارب

● يعاني المسلمون في مختلف بلاد الإسلام من تضارب الفتاوى فما هو السبيل للخروج من تلك المعاناة؟

●● في الحقيقة هناك اتفاق بين المسلمين في الأصول والخلاف يقع في الفروع ، وهذا الخلاف لايمثل مشكلة كبيرة كما يتصور البعض ، والاختلاف والتضارب يأتي من عدة أوجه:

- فقد يأتي من ضعف المستوى العلمي لمن يتصدى للافتاء ،وهذا أمر خطير لأن المفتي في الأمة له دور مهم في ارساء قواعد الشريعة الإسلامية.

لذلك يجب أن يكون المفتي على مستوى علمي يتناسب مع مكانته.

- أيضا قد يأتي الخلاف والتضارب في الأمور والمشكلات الجديدة التي تأتي مع تطور العصر وقد يختلف العلماء في إدراك مغزاها من قطر إلى قطر وحتى داخل القطر الواحد، وبعض من يقومون بالافتاء يسعون وراء تحقيق مصالح خاصة وهذا خطأ كبير والبعض الآخر قد يتمسك بالنصوص تمسكا حرفيا فيعاني في حكمه وفتواه إذن لابد أن يكون المفتي أو المجتهد جامعا بين فقه النصوص وفقه الواقع الذي يعيش فيه

- وغالبا- يحدث الخلاف والتضارب بين الذين يتمسكون بحرفية النصوص وبين الذين يؤولونها لتحقيق المقصود منها، وهذه قضية قديمة تتجدد في كل عصر ولعل واقعة «لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة» تشير إلى وجود الفريقين منذ عصر الرسول «صلى الله عليه وسلم» فالبعض تمسك بحرفية النص ولم يصل العصر إلا في بني قريظة والبعض الآخر فهم أن النبي «صلى الله عليه وسلم» يقصد بذلك الإسراع والتعجيل فصلى العصر قبل أن يصل إلى بني قريظة، وقد أقر الرسول «صلى الله عليه وسلم» الفريقين ولم ينكر على أحد منهما.

ويأتي الخلاف والتضارب من التعصب لآراء بعض الأئمة السابقين وقد تكون بعض آرائهم لاتعبر عن وجهة نظر الشرع، لأنهم بشر وليسوا معصومين ، وقد كان الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه يقول : «هذا أحسن ماقدرنا عليه فمن جاءنا بأحسن منه أخذنا به».

● قلتم إن الخلاف والتضارب قد يأتي من ضعف المستوى العلمي لمن يتصدى للافتاء، فما هي الشروط الواجب توافرها في المفتي؟

●● حدد الفقهاء العديد من الشروط لذلك فبالإضافة إلى الشروط العامة وهي الإسلام والبلوغ والعقل لابد أن يكون المفتي - من أهل الثقة والعدل وعالما بكتاب الله، والمحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ والعام والخاص والمجمل والمفصل.

وعالما بسنة رسول الله «صلى الله عليه وسلم» وطرق رواية الحديث.

وعالما بمواضع الاتفاق، السلف ومواضع اختلافهم.

وعارفا بالقياس.

ويشترط في المفتي المقلد أن يعرف حال من يفتي عنه من العلماء السابقين ، حاله في الرواية من حيث الثقة وعدمها ودرجته في الدراية وطبقته من بين طبقات الفقهاء حتى يستطيع التمييز بين الآراء المتعارضة والترجيح بينها.

الاجتهاد الجماعي

● يطرح البعض فكرة الاجتهاد الجماعي للقضاء على الخلافات ومواجهة مشكلات العصر وتطوراته فما رأيكم ؟

●● إذا أردنا حسم الخلاف فلابد من من اختيار من يتصدون للفتوى بحيث يكونون علماء أتقياء مخلصين لايخشون في الله لومة لائم، يقولون الحق ولو كان مرا وقد طرحت فكرة الاجتهاد الجماعي «بمعنى أن يتم الجمع بين المتخصصين في المجالات المختلفة وذلك بسبب صعوبة وجود الشروط التي وضعها الفقهاء في المجتهد في الوقت الحاضر، وذلك راجع إلى كثرة التخصصات وتشعبها وتراكم المعارف ، وقد أرشدت السنة المطهرة إلى هذا الاجتهاد ، فعن علي رضي الله عنه قال: قلت يارسول الله إن عرض لي أمر لم ينزل فيه قضاء في أمره ولاسنة كيف تأمرني؟

قال: «تجعلونه شورى بين أهل الفقه والعابدين من المؤمنين ولاتقضي فيه برأيك خاصة».

وعلى المجامع الفقهية تبني هذه الفكرة وعليها أيضا التنسيق فيما بينها ومراجعة جميع الفتاوى التي تصدر عن الهيئات والأشخاص بحيث تكون المرجع الأخير للمسلمين ، فما تقره يعمل به، وما ترفضه يترك والاجتهاد الجماعي سوف يقضي على الخلاف بين المسلمين ،لكن علينا أن نراعي أن هناك أمورا خلافية وهي توسعة على المسلمين ، ومن الخطأ التفكير في توحيدها ففي ذلك تضييق على المسلمين ومضيعة للوقت.

وفي مقابل الاجتهاد الجماعي يطرح البعض فكرة الاجتهاد الجزئي، بمعنى أن يتخصص كل فقيه في جزئية معينة ويتعمق في دراستها ويلم بجميع جوانبها.

والاجتهاد الجزئي لن يغني عن الاجتهاد الجماعي فكلاهما مطلوب لتحقيق صالح المسلمين والتيسير عليهم.

التسرع في الفتوى

● التسرع في الفتوى ظاهرة ملحوظة في هذه الأيام ، بماذا تنصح هؤلاء المتسرعين ؟

●● أقول لهؤلاء ليكن السلف الصالح قدوة لكم فقد كانوا يتخوفون من الفتوى ويتدافعونها بينهم، وقد روى أن البراء قال: «لقد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام
القاهرة

التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٤

رايت ثلاثمائة من اهل بدر ما منهم من احد إلا وهو يحب ان يكفيه صاحبه الفتوى».

ويقول احد التابعين ايضا: «ادركت مائة وعشرين من الانصار من اصحاب رسول الله «صلى الله عليه وسلم» يسال احدهم عن المسالة فيردها هذا إلى هذا إلى هذا حتى ترجع إلى الاول ، ومامنهم من احد يحدث بحديث او يسال عن شيء إلا ود ان اخاه كفاه».

فعلى من يتعرض للفتوى ان يتق الله والا يستعجل بالرد حتى يتبين له الحق في المسالة وان يتحلي بالشجاعة ويقول «لا ادرى» إذا لم يتبين له الحق.

وقد سئل الشعبى رحمه الله عن مسالة فقال: «لا ادرى» فقيل له: الا تستحى من قولك لا ادرى وانت فقيه اهل العراق- فقال : لكن الملائكة لم تستح حين قالوا : «لا علم لنا إلا ما علمتنا».

التجديد الفقهي

● البعض ينادى بضرورة التجديد الفقهى ، فما رايك فى هذه الدعوة ، وهل هناك دوافع ملحة لهذا التجديد؟

●● قلت إن الفقه واحكامه تتغير باختلاف المكان والزمان والظروف لأن الفقه يرتبط بالواقع الذى نعيشه ولم يعشه الفقهاء السابقون والتجديد الفقهى ضرورة للخروج من الأزمة التى وقعت فيها المجتمعات الإسلامية بسبب تطبيق قوانين وضعية غريبة عنها.

والمسلمون لم يتفقوا على ضرورة التجديد فهناك ثلاثة اتجاهات مختلفة حول هذه المسالة:

- الاول يرفض التجديد مطلقا ، ويرى ان التقليد هو الواجب وان فتح باب الاجتهاد سوف يفتح ابواب الشر.

- الثانى : يدعو إلى التجديد لكن فى إطار التقليد ايضا، بمعنى اختيار الأراء الراجحة من أراء الفقهاء السابقين.

- الثالث: يدعو إلى التجديد الفقهى وممارسة الاجتهاد فى جميع المجالات وعدم التوقف عند التخير من المذاهب والآراء السابقة.

اما دوافع التجديد الفقهى فتتمثل فى :

- ايجاد حلول المشكلات التى ظهرت نتيجة اقصاء الفقة الإسلامى عن التطبيق والوصول لأحكام شرعية حول الانشطة والمجالات التى ظهرت فى العصر الحديث ولم يكن لها وجود فى عصور الإسلام الاولى مثل المصارف والبورصات والشركات المساهمة .. وغيرها.

إلى جانب تعقد المصالح وتشابكها فلا يستطيع احد اليوم بمفرده ان يحدد العلاقة بين المالك والمستاجر دون وضع المصالح الاجتماعية فى الاعتبار .

فلا يمكن لعصر أن يكتفى بفقه عصر سابق وإلا لاكتفى المسلمون الاوائل بفقه الصحابة



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٤

البيض ما زال في سلطنة عمان

□ لندن - «الحياة»:

■ تلقت «الحياة» امس بياناً باسم «المعارضة» اليمنية ينفي الانباء التي تحدثت عن مغادرة السيد علي سالم البيض سلطنة عمان الى دولة الامارات. وجاء في البيان: «صرح مصدر مسؤول في المعارضة بأن ما تداولته وسائل الاعلام عن مغادرة السيد علي سالم البيض سلطنة عمان الى احدى الدول المجاورة غير صحيح وعار من الصحة وان السيد علي سالم البيض ما زال في سلطنة عمان في مدينة مسقط ولم يغادرها الى اي مكان».

البنك الدولي ينصح بصرف ثلثي موظفي الدولة

اليمن: المجلس ناقش بيان الحكومة والأزمة الاقتصادية زادت سوءا

□ صنعاء - من فيصل مكرم واقبال علي عبدالله:

■ انتهى مجلس النواب اليمني امس من مناقشة بيان الحكومة الجديدة الذي قدمته قبل عشرة ايام لنيل ثقة المجلس على اساسه. ومن المتوقع ان تمثل الحكومة امام المجلس الاحد او الاثنين المقبل للحصول على ثقته في وقت تعيش اليمن ظروفاً اقتصادية صعبة رغم الاستقرار الامني والهدوء على الجبهات السياسية. في غضون ذلك نفى مصدر امني مسؤول حصول محاولة لاغتيال شقيق الدكتور حسن مكي النائب السابق لرئيس الوزراء، وقال ان هذه المحاولة لم تسمع بها اجهزة الامن اليمنية الا من الصحف والوكالات الاجنبية.

واكدت مصادر برلمانية يمنية في صنعاء امس ان الحكومة الجديدة التي يراسها السيد عبدالعزيز عبدالغني لن تحصل على ثقة المجلس قبل الاحد المقبل شرط ان يلتزم رئيس الحكومة والاعضاء توصيات مجلس النواب وتوجيهاته الواردة في التعقيب الذي سيصدر عن المجلس على بيان الحكومة الجديدة خصوصاً لجهة تحديد الفترات الزمنية لتنفيذ برنامج للبناء والاصلاح المالي والاداري والتغلب على المشاكل الاقتصادية الراهنة واعادة الاعتبار الى العملة اليمنية امام العملات الاجنبية في اسواق الصرف الموازية.

وعلمت «الحياة» ان اللجنة الخاصة المشكلة من اعضاء في مجلس النواب انتهت امس من وضع اللمسات الاخيرة على تعقيب مجلس النواب على بيان الحكومة تمهيداً لتقديمه في جلسة غد للتصويت عليه بصورة نهائية وتحديد موعد لمثول الحكومة في جلسة خاصة تمنح فيها الثقة. وفي انتظار بدء تنفيذ الاصلاحات زاد الوضع الاقتصادي صعوبة اذ هبط سعر الريال امام الدولار بنسبة ٢٥ في المئة منذ نهاية الحرب الاخيرة وكان الدولار يساوي امس ٩٠ ريالا في السوق السوداء.

وياتي انخفاض سعر صرف الريال في وقت ارتفعت اسعار السلع الغذائية والخدمات الاساسية بنسبة الضعفين رغم ان البلاد تعيش وضعاً امنياً مستقراً منذ نحو ثلاثة شهور خلت خلالها اليمن من القلاقل الامنية التي عادة ما كانت تحدث بسبب الازمات والخلافات السياسية.

الى ذلك اكد مصدر امني رفيع المستوى ان الاجهزة الامنية اليمنية التابعة لوزارة الداخلية وجهاز الامن السياسي لم تتلق اي بلاغ عن محاولة جرت في صنعاء استهدفت اغتيال الدكتور زين مكي (ويعمل طبيباً) وهو شقيق الدكتور حسن مكي النائب السابق لرئيس الوزراء.

على صعيد اخر ذكرت انباء في صنعاء أمس ان «وفد البنك الدولي الذي يزور الجمهورية اليمنية حالياً اقترح على الحكومة لاصلاح اوضاع الاقتصاد اليمني النقاط الآتية:

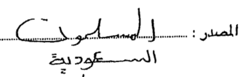
١ - ان يكون هناك سعر واحد للدولار ما يعني ان يتساوى سعر الصرف الرسمي له بسعر السوق الموازية (السوداء).

٢ - رفع الدعم الحكومي عن كل السلع (كان رئيس الحكومة اكد عدم نية حكومته الجديدة القيام بذلك اقله في المدى المنظور).

٣ - التزام سياسة الاصلاح المالي والاداري جدياً.

٤ - خفض عدد موظفي الدولة الى الثلث من خلال فتح باب التقاعد بهدف المساهمة في تقليص الانفاق الحكومي الكبير المقدر بعشرات بلايين الريالات سنوياً». واضافت هذه الانباء ان «وفد البنك الدولي ابلغ الحكومة اليمنية انه سيوقف كل المساعدات والقروض المقدمة الى اليمن اذا لم تقبل الشروع في تنفيذ مقترحاته التي يعتبرها البنك المخرج الوحيد لتجاوز الازمة الاقتصادية في البلاد».





المصدر : المسلمون السعودية

التاريخ : ١١/١١/١٩٩٤

خفايا أحداث «الهاشمى والعيدروس» فى اليمن

خلاف على ملكية منزل

أشعل الشرارة

الشرطة أوقفت هدم «العيدروس» بسبب الفوضى



ما خفايا حادثة هدم القبور في اليمن، وما الجوانب المجهولة في احداث هدم قبري الهاشمي والعيدروس؟

هذا التحقيق جرى في مناطق عدة بالشمال والجنوب، يحاول تسليط الاضواء على تلك الخفايا لكشف ما تجاهله الكثيرون في نقلهم لتلك الاحداث.

بين عدن وصنعاء، تواترت حكايات الأضرحة والقبور، حاملة في ثناياها ملامح جديدة للصراع القادم، الذي يختلط فيه اندفاع الشباب، مع غياب التوجيه السديد. الاسئلة حول هذه المسالة لا تبدو ذات جدوى، خصوصا ان مسالة «الهاشمي» و«العيدروس» لها جذور، وثمة شارات تؤكد أن أمرا رسميا قد جعل عجلة الاحداث تدور لتصل الى حدود ايقاظ الفتن والضغائن.. هنا كان على العقلاء أن يقولوا كفى، وأن يعلنوا صراحة اين يقف تغيير المنكر؟

تحدث مشايخ السلفيين المتهمون بانهم وراء تلك الاحداث، وادلى الدكتور عبدالوهاب الديلمي بدلوه في هذه القضية، واجاب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر على ما قيل انه موقف متباين للتجمع اليمني للاصلاح من الموضوع، وكذلك محمد اليدومي، ثم عرض الشيخ عبدالمجيد الزنداني رؤيته.

رسالة اليمن من:
تركي الدخيل

☐ يقول د. صالح الظبياني عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة بجامعة صنعاء وعضو مجلس النواب اليمني ان اليمن كغيره من جملة بلاد العالم الاسلامي اصيب بآثار عهود الانحطاط والاستعمار، ففي شمال اليمن ـ قبل قيام الثورة ـ انتشر الجهل وخيم على البلاد. ويصف الدكتور الظبياني الجهل بأنه مفتاح كل شر، فلا يتسنى للمنكرات والبدع أن تنتشر الا من خلاله، وكنتيجة لذلك الجهل، فقد حصل اهتمام غير مشروع بالقبور في تلك المرحلة فزخرفت واسبلت الستور عليها وسرجت وتأنق بعضهم في تحسينها، واتخذت بعضها مزارات، ونشأ عن ذلك اعتقادات باطلة.

وعن وضع القبور في جنوب اليمن يقول د. الظبياني: شجع الاستعمار ذلك التوجه كوسيلة من وسائله في القضاء على شعور الناس به والهائهم بتلك البدع عن فكره الذي عمل على نشره وسيطرته على البلاد، ثم جاء الحزب الاشتراكي فحجب عن الناس حقائق الاسلام وبديهياته، وزاد تشجيعه لتلك التوجهات حتى على المستوى الرسمي.

علماء اليمن المجتهدون

لما كان تفشي القبور في ارض اليمن في العصر الحديث على نحو ما سبق، فلقد اعلن عدد من علماء اليمن رفضهم لمظاهر الجهل وظهور البدع وانتشار الخرافات التي تلبس ثوب الدين وهو منها براء، فجاء محمد بن ابراهيم الوزير، والحسن بن احمد الجلال، وصالح بن مهدي المقبلي، والامام محمد بن اسماعيل الامير الصنعاني، والامام محمد بن علي الشوكاني، وكان الاخير من ابرز الذين اعلنوا الرفض عبر كتبهم، وكان ابرز ما كتب في بابه كتاب الامام المجتهد الشوكاني «شفاء الصدور في تحريم رفع القبور»، والذي بين فيه عدم مشروعية رفع القبور والبناء عليها وتزيينها وتسريجها بأدلة الكتاب والسنة.

ماذا حدث في عدن؟

جاء في مقابلة مع شخص يدعى «عيدروس» وهو السادن المسؤول لقبة العيدروس وكان كما تصفه الجريدة «يتحدث بمرارة» ويقول ان الشباب الذين جاءوا لهدم القبور أقبلوا بالمئات وكانوا مدججين بالسلاح، وكان معهم افراد من الشرطة يتصلون بمحافظ عدن فيوصيهم بضبط النفس.

كما بين عدد من المواطنين المتعاطفين مع الاضرحة والقباب والمستفيدين منها ان اصحاب القبور الذين هدموها كانوا يتصلون بالامن ويتصلون خصوصا بالمحافظ فيوصيهم المسؤولون بضبط النفس، ووصف هؤلاء المتعاطفون المسؤولين بالتنسيق مع الشباب الذين هدموا القبور، والذين كان معهم طاقم يساعدهم ويحميهم من الغوغاء.

من جهته يقول محمد بن محمد المهدي ـ احد مشايخ السلفيين ـ إن الشباب الذين هدموا الاضرحة دخلوا عدن كغيرهم بعد هزيمة الاشتراكيين، لكن الفارق بينهم وبين الاحزاب الاخرى انها انصرفت الى ما كانت تطمع اليه وهو اقتسام تركة الحزب الاشتراكي من البنايات والمؤسسات والمرافق التي كان الحزب يمتلكها فيما كان طموح هؤلاء الشباب الوحيد هو ـ كما يقول المهدي ـ تغيير البدع والمنكرات التي تحصل عند القبور والتي تعتبر وجود القباب على القبور ذريعة رئيسية لها.

ويؤكد المهدي على ان هؤلاء الشباب لم تكن قضيتهم هي الصدام مع الناس، بل كان همهم



المصدر : ....المسلمون.......
السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....١١ نوفمبر ١٩٩٤..........

د. الديلمي: بيان «الإصلاح» الأول سببه التسرع

تغيير المنكر، وقد حصل ما ارادوا يوم الجمعة «اليوم الاول من ايام هدم القبور» وبهدوء، وفى يوم السبت حصل خلاف على مكان من الاماكن حول المنطقة التى غير المنكر فيها، وكان المكان مقرا لميليشيا تابعة للحزب الاشتراكى، وهو اصلا منزل لأحد الاخوة ولديه بذلك اوراق يثبت بها دعواه، وحصل الصدام بسبب الخلاف على ملكية البيت لا بسبب تغيير المنكر.

● اذن لم يفرضوا هدم القبور بالقوة؟

ـ نحن نعلم القاعدة التى تقول ان المنكر اذا ادى الى منكر اكبر منه فتركه واجب، ولا يجوز تغييره، ولذلك لن نتعاطف مع هؤلاء الشباب لو انهم غيروا المنكر دون تنسيق مع المسؤولين.

● وما موقفكم من الذين هدموا «الهاشمى» و«العيدروس»؟

ـ نحن لسنا مع الاخوة لو انهم ذهبوا وغيروا القبور بطريقة المواجهة مع الشرطة، ولكننا نعلم ان تغييرهم لهذا المنكر هو امتداد لتغيير المنكر الذى حصل فى عدن ابتداء من إزالة مصنع الخمر الذى خطب فيه من انكر الاهتمام بتغيير شرك القبور وبشر الناس بإزالة مصنع الخمر، فأى الامرين اضر، مصانع الشرك وعبادة غير الله، أم مصانع الخمور؟

باتفاق العلماء ان من مات مشركا وقد اقيمت عليه الحجة فهو مخلد فى جهنم. أما من مات وهو يشرب الخمر اذا لم يكن مستحلا لها فليس بكافر ولا هو مخلد فى جهنم، بل نجزم قطعا انه سيخرج من النار يوما ما من الدهر، فالفرق واضح جدا، ومن ناحية اخرى ذكر شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما، ان البدعة اضر من المعصية واحب الى ابليس منها، ومع ذلك فصاحب البدعة يعتقد انه على خير، فعباد القبور الذين يدعون الاموات من دون الله ـ والدعاء هو العبادة ـ يعتقدون انهم على خير، بينما شاربو الخمور يعتقدون انهم على شر.

فهؤلاء الشباب تعاونوا مع الدولة وازالوا مصنع الخمر، ثم اماكن بيع الخمور فى عدن، ثم اماكن الدعارة، ثم جاءوا الى القبور واستمروا منذ ذلك الوقت، الى ان جاء وقت تغيير المنكر فى 28 ربيع الاول من هذا العام، فأزالوا «الهاشمى» ثم جاءوا لـ«العيدروس» وهو أكبر مكان يقع فيه الشرك فى عدن، فبدأوا يغيرون، فأخبرتهم الشرطة ان هناك فوضى ستحدث، فانصرفوا، وليس هناك رابط بين تغيير المنكر الذى هو تغيير ما حول القبور من منكرات، وبين الرماية التى وقعت حول القبور بينهم وبين الشرطة، فهم اتوا بالطريقة الصحيحة.

ان هؤلاء الشباب كانو قد دخلوا عدن كغيرهم ممن دخلوا ضد الاشتراكيين، لكن الاحزاب الاخرى كانت تطمح الى اقتسام تركة الحزب الاشتراكى من خلال البنايات والمؤسسات التى كانوا يملكونها. اما هؤلاء الشباب فقد كان طموحهم الوحيد تغيير هذه البدع والمنكرات فتركوا التركة للآخرين يقسمونها، وهم اقبلوا وغيروا هذه المنكرات، فلم تكن القضية قضية صدام مع الناس. لا لم يكن هناك صدام مع الناس، بل كان تغيير المنكر يوم الجمعة، وفى يوم السبت حصل الخلاف على مكان من الاماكن التى كانت فيها الميليشيات الاشتراكية وكان الشباب جالسين فى هذا المكان، فهناك عدة روايات نقلت لنا من القادمين من هناك وفى بعض الصحف ايضا منها ان هذا المكان كان لبعض الاخوة، ومنها انه كان مقرا للميليشيات ،والاصل انه بيت لاحد الاخوة، فجاءوا ليأخذوا بيتهم وعندهم فى ذلك اوراق ومنها انهم كانوا قد اخذوا ورقة من احد المسؤولين بأن يكون مقرا لهم، ومهما يكن من شىء سواء كان هذا أو ذاك، فالخلاف والصدام حصل بسبب البيت لا بسبب تغيير القبور، والا فإننا نعلم أن القاعدة التى تقول ان المنكر اذا أدى الى منكر اكبر منه فتركه واجب ولا يجوز تغييره ولن نتعاطف مع هؤلاء الشباب، فلذلك اصدر العلماء هنا بيانا يبين موقف العلماء من هذا الحدث، وهم مجموعة من علماء اليمن اكثرهم من السلفيين، وايضا وقع بعض العلماء من الاصلاح، وقع عليه الديلمى وزير العدل الآن وبعض اعضاء مجلس النواب من الاصلاح، كعبدالله سنان، ووقع عليه على البعدانى عضو مجلس النواب فى إب وهو مستقل، ووقع عليه بعض المشايخ الآخرين، وهو يبين اننا مع تغيير المنكر ولسنا مع هؤلاء الشباب فى تغيير المنكر الذى يؤدى الى الفتنة، ولكن نحن متأكدون انه لا ربط بين القضيتين، هذه القضية منفصلة عن القضية الاخرى. اما ما جاء فى بعض البيانات ان الذين كانوا وراء الحزب الاشتراكى فى الانفصال كانوا وراء هؤلاء الشباب، فهو بيان سياسى بحت ليس فيه تحر، وكذلك قولهم انها مسألة فرعية، فنحن مع

المقطري: كان همّ الشباب تغيير المنكر

احترامنا لهم وتقديرنا لجهودهم الا اننا نعتبرهم في هذه النقطة استعجلوا ولم يتحروا في ذلك.

● **ولكن ألا ترون ان الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر يجب ان يكون ذا سلطة؟**

ـ نحن نعتقد انه حسب ما يتيسر، فإن وجد ولي الامر الذي يستطيع ان يغير المنكر بدون صدام فذلك الذي نبغيه، وان وجد شيخ القبيلة او العالم الذي له كلمته في المجتمع حيث اذا غير المنكر بنفسه لا يحصل من الناس اي اعتراض، هذه الطريقة اعتبرها جائزة ومشروعة.

وتناول د. عبدالوهاب الديلمي وزير العدل اليمني، ورئيس الدائرة القضائية في «الاصلاح» قضية القبور من شقين هما: الشق الاول ان تعظيم القبور محرم بنصوص القرآن.

● **هل هناك في المسألة خلاف كما ذكر البعض؟**

ـ خلاف قائم على هوى، اما الخلاف القائم على نص فلا يوجد، ولا يعتد بخلاف في هذا الباب. لايعتد به لأن الخلاف القائم على مصادمة النص لا يعتبر. اما الشباب الصالح جزاهم الله خيرا فقبل ان يعودوا الى العلماء وقبل ان يستقوا الفتوى التي تتناسب مع الزمان والمكان، فعلوا ما فعلوا، وهم يعلمون ان الناس بعد الحرب وبعد فترة الحكم الاشتراكي لايزال عندهم تصورات كثيرة بعيدة عن الاسلام، والكثير من الناس ربما يصل الى مرحلة الصفر في قضايا الفهم للاسلام. فكونك تأتي لمنكر من المنكرات فتزيله بالقوة ومازال الناس متعلقين بها ولايزال الفهم للاسلام قاصرا او منعدما. هذا انا أعتقد انه اسلوب غير شرعي وغير حكيم في هذا الظرف. فانا قلت لما سمعت ما احدث الشباب جزاهم الله خيرا، قلت كان الاولى ان يبدأ بنزع القبور من صدور الناس فينزع تعظيمها وحبها والتعلق بها ثم بعد ذلك الناس ربما انفسهم يباشرون ازالة هذه القبور. فكما قلت القضية ذات شقين والشق الثاني اسلوب التغيير، فنحن لا نقول ان هذا ليس منكرا، بل هو منكر، ولكن اسلوب التغيير. فنحن لسنا مع الشباب جزاهم الله خيراً في هذا التصرف.

● **الا ترون ان بيان الاصلاح كان فيه نوع من تسهيل هذا المنكر والتركيز على ان التغيير كان خطأ؟**

ـ والله هذا البيان اريد ان اقول ان العدد الذي صدر فيه صدر بعده عدد والذي تحدث عن المؤتمر، اي مؤتمر الاصلاح التأسيسي، في هذا العدد في الصفحة قبل الاخيرة تصحيح للبيان الذي صدر من الاصلاح لو رجعت اليه لانتهى اللبس. وقد يتساءل البعض ما السبب لظهور البيان خاطئا؟

السبب لظهور البيان ان بعض الاخوة تسرعوا، فقد خافوا من الفتنة، او إلصاق التهمة بالاصلاح والجو مكفهر حينها والناس لايزالون بعد حرب والوضع مضطرب، فأراد ان يخبت فتنة، وجزاه الله خيرا، اجتهد فوقع في شيء من الخطأ، لكن صحح الخطأ والحمد لله في بيان لاحق، ولذلك لما عوتب تحمل المسؤولية شخصيا، واعتقد ان الايضاح في العدد الآخر كان كافيا بإذن الله عز وجل.

● **انتم تصفكم جهة رسمية ـ ممثلين بوزارة العدل ـ التي تتراسونها، ما دوركم في تغيير مثل هذه المنكرات بحق السلطة؟**

ـ القضية قبل ان ترفع الى العدل والقضاء وتعالج بالقوة نريد ان تعالج قبل هذا عن طريق الدعاة بالحكمة والبيان وبالايضاح، فقد يمارس الانسان الكفر ولا يقال له إنه كافر، فكثير من الناس يطوف حول القبور ويظن انها عبادة لله لأن المتاكلين من هذه الظواهر من الذين يتأكلون باسم الاسلام ويتاجرون باسم الدين، يخدعون الناس ويقولون هذا هو الاسلام، فنحن نريد ان نوصل الحق والخير والبيان والايضاح الى الناس أولا. طبعا هذا يتم عن طريق الدعوة وهذا يحتاج الى جهود ليست سهلة، فإن انصار هذا الخط المنحرف كثر في البلد، وطبيعة الناس الذين همهم خدمة شهوتهم وطبعا بعد البيان والحكمة لابد من استخدام الوسائل الاخرى. مشاكل البلد كثيرة ولا ندري الى أية جهة يتجه الانسان في هذه المسائل. ونأمل ان شاء الله في الايام القادمة ان ييسر الله لنا الفرص للإصلاح في مثل هذه القضايا.

● **ما ابرز الاولويات التي يجب ان تعتني بها الدعوة الإسلامية من وجهة نظرك؟**

ـ انا أعتقد انه لا نرتب شغل الاولويات، لكن نقول البيان، البيان واجب على العلماء، كل منكر يرونه صغيرا كان أو كبيرا يجب المسارعة الى البيان والايضاح الى الناس، فالرسول صلى الله عليه وسلم قال: «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان».

● **اذن متى ترون مشروعية التغيير باليد؟**

ـ كما قلت لك اذا كان التغيير باليد سيؤدي الى منكر، فما ينبغي على الانسان ان ينكره، والتغيير باللسان هو الذي يجب ان يبدأ به الانسان. وطرق الانكار على المنكرات لها وسائل كثيرة جدا والحمد لله اليوم الدعاة في المساجد يتلمسون كثيرا من المنكرات الموجودة في الساحة ويصححون كثيرا من المفاهيم وكثيرا من المنكرات ويبينونها للناس. الى جانب ان كل مسلم، لا اقول الاصلاحي والمؤتمري ولا كذا، بل كل مسلم مطالب بتغيير المنكر، فهذا واجب اسلامي.

وقد اعتبر محمد اليدومي

الشيخ الزنداني: هناك ثلاثة جوانب لأحداث عدن

امين عام «الاصلاح» ورئيس تحرير جريدة «الصحوة» صوت «الاصلاح» الاعلامي موقف حزبه منطلقا من فهمه للكتاب والسنة، واشار الى ان علاجهم للمشكلة ينبع من خلال فهمهم لها، نافيا ان يكون للاصلاح موقف متباين من احداث هدم قبور عدن.

● اذن نستطيع ان نقول انكم تسمون التصرف الذى حدث فى عدن غوغائيا؟

- اسلوب المعالجة خاطئ. نحن لا نقر ماهو موجود من التصورات الخاطئة لما تعنيه بعض القبور، ولا نقر فى نفس الوقت الاسلوب الذى حدث فى المعالجة، ولكننا ندعو ونتمنى من كل اخواننا الدعاة ان ينتزعوا الخرافات من صدور الناس قبل اى شىء اخر من خلال الاقناع، ومن خلال التفهيم، ومن خلال غرس المفاهيم الاسلامية الصحيحة فى عقول وقلوب المواطنين.

كما وصف الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر شيخ مشايخ قبيلة حاشد «كبرى القبائل اليمنية» ورئيس مجلس النواب «البرلمان اليمنى»، ورئيس «التجمع اليمنى للاصلاح» الذين قاموا بأحداث عدن بأنهم «مهووسين»، وكان الاحمر قد طالب عبر تصريح صحفى فور وقوع الاحداث بتوقيع اقصى العقوبات على مرتكبى الاحداث ثم صدر العفو عنهم، فكيف ينظر الاحمر لقرار العفو بعد ان كان يطالب بأشد العقوبات، وما نظراته وخلفياته ومواقفه من الحدث؟

هذا ما تراه من خلال سطور لقاء «المسلمون» به فى احد مجالس قصره فى صنعاء:

● بصفتك رئيسا «للتجمع اليمنى للاصلاح» ما الموقف الذى اعلنتموه حول احداث القبور الاخيرة فى عدن؟

- الحقيقة ان ما حدث فى عدن من بعض الشباب المتحمس كان ممارسات خاطئة، ورايى ان ما حصل كان خطأ وكان يجب الا يحصل، واذا كان هناك من موقف - من وجهة نظر هذه المجموعة من الشبان - تجاه القبور وزيارتها، والاعتقاد فى الاولياء من الموتى، فالذى كان يجب عليهم هو تنبيه الدولة، والقيام بالوعظ والارشاد، وقول الحقيقة قولا.

وما كان ينبغى عليهم ان يمارسوا التبديل بأنفسهم ابدا، فمادام هناك دولة فعليهم ان يحملوها الحجة والامانة؛ فما فعلوه كان خطأ، ورأينا فى «الاصلاح» انه خطأ منكر، واستنكرناه، ومع هذا فأولئك لم يكونوا من شباب الاصلاح.

● كيف ترون قرار العفو وما تقييمكم له؟

- القضية قضية جنائية، ودافعها شخصى نابع من اعتقاد كون هؤلاء الشباب ادوا واجبا اسلاميا من وجهة نظرهم.

● ولكن بصفتك رجل سلطة كرئيس لمجلس النواب، ورئيس لـ«الاصلاح» ما موقفكم من البناء على القبور وتشييدها، وما يجلبه ذلك من بعض التصرفات؟

- هذه قضية خلافية بين علماء المسلمين، وهى مسألة فيها خلافات كثيرة!؟ وليس من حقى ان افتى فيها أو أرجح رأيا على رأى لأن هذا من اختصاص العلماء، والخلاف موجود بين العلماء فى مثل هذه القضايا الخلافية والفرعية وهى ليست من اصول الدين!!

من جهته برر الشيخ عبدالمجيد الزندانى رئيس مجلس الشورى فى «الاصلاح» موقف الاصلاح من احداث القبور فى لقاء «المسلمون» به حول الاحداث حيث قال:

- هناك ثلاثة جوانب لما حدث فى عدن: الجانب الاول فيما يتعلق بالقبور نفسها، وبناء القباب، ورفعها وتشييدها، نرى ان هذا يخالف السنة التى تنهى عن رفع القبور، فلقد بعث الرسول صلى الله عليه وسلم سيدنا على الا يدع قبرا مشرفا الا سواه، والا يجد صورة الا طمسها، كما ورد ذلك فى صحيح مسلم، فهذه مخالفة لسنة النبى صلى الله عليه وسلم.

وما يجرى عند القبور من بعض الجهلة ربما يوقع بعضهم فى دعاء غير الله، والتعلق بغير الله، وطلب الحاجات من الاموات، والتوسل بهم، وهذا خطأ عظيم. لان الله يقول: «ذلكم الله



المصدر : المسلمون السعودية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٤

ربكم له الملك والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير، ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم، ولو سمعوا ما استجابوا لكم، ويوم القيامة يكفرون بشرككم، ولاينبئك مثل خبير».

وهذا الجانب هو الثاني، اما الثالث وهو التغيير باليد ومعاملة الناس بالخطأ، فهذا امر واجب العلماء والدعاة البيان فيه، وواجب الدولة هو التغيير، فتجاوز التغيير باللسان الى التغيير باليد خطأ، ولذلك «الاصلاح» ركز على هذا التنبيه الاخير، وهو ان هذا التغيير للمنكر الذي حصل عند القبور والذى ارادت بعض الاطراف ان تستغله لاهداف اكبر من ذلك ولاشياء اخرى كتصفية حسابات معينة، فقد استنكر «الاصلاح» ذلك.

● من هم الذين قاموا بهدم القبور في عدن كما ترون؟

ـ لا استطيع ان اقول فلان وفلان حتى يكون هناك تحقيق وتظهر نتائج التحقيق.

● الا ترون ان صدور عفو «رسمي» عنهم دليل معرفة هويتهم؟

ـ أنا رايي الذى تحدثت به اننا فتحنا قلوبنا لابنائنا ابناء اليمن، حتى اولئك الشيوعيين الذين فجروا الحرب «ولا ادرى هل تستطيع ان تنشر هذا أم لا؟!»، حتى هؤلاء صدر بحقهم عفو عام، وابناؤنا هؤلاء لم يفرقوا الصف، بل أرادوا تغيير منكر فاخطأوا الاسلوب، فمن باب اولى ان نفتح ايدينا لهم ونعفو عنهم.

● لكن سؤالى عن هويتهم ! فماذا عن القول الشائع إنهم ينتمون الى «السلفيين» وقد حرضهم ودخل في صفوفهم بعض الاشتراكيين هل تميلون له؟

ـ لاشك ان بعض الشباب الذى ينتمي الى اخواننا الذين يطلق عليهم «السلفيين»، وان كنا نظن ان من اتبع ابا بكر وعمر وعثمان وعلى فقد اتبع السلف ومن سار على منهجهم فقد سار على نهج السلف، كان بعضهم موجودا في الاحداث، وكان البعض الآخر لا علاقة له به.

ومقولات الشارع كثيرة، ولكني اؤكد كما سبق انه لابد من التحقيق، والله يقول: «ولا تَقْفُ ما ليس لك به علم».

اما الشيخ عقيل بن محمد بن زيد المقطرى إمام مسجد الدعوة بتعز واحد مشايخ السلفيين فقد انتقد امر الرئيس اليمنى ببناء القبور والاضرحة المهدومة ثانية وبالرخام، مبينا ان هذا أمر محرم.

● الأحداث التى حدثت مؤخرا في عدن، ما موقف الحركة السلفية منها؟

ـ بالنسبة لتهديم البناء المبنى على القبور هذه مسألة شرعية ولا اظن ان عالما ينكر هذه القضية، إذ ان النبي صلى الله عليه وسلم ارسل عليا على الا يدع قبرا مشرفا الا سواه، ولا صورة الا طمسها، فهذه القضية قضية شرعية بلاشك، ولكن تغيير المنكر له ضوابط ذكرها العلماء رحمة الله عليهم، ومنها الا يؤدى تغيير المنكر الى منكر اكبر منه، وان يكون التوقيت مناسبا لتغيير هذا المنكر، والمقصود هو انتزاع المنكر من قلوب الناس والغائه من قلوب الناس، هذا هو المقصود، وان كان ازالة مظاهر المنكرات امر مطلوب، ولو كان بالقهر أو بقهر السلطان وغلبة اهل البدع والاهواء واصحاب الشركيات والمنكرات.

فالمنكر أو تغييره قد وقع وانتهى وزال والواجب هو الا تثار هذه القضية مرة اخرى من خلال اعادة تشييد القباب والبناء على تلك الاضرحة التى افتتن بها كثير من المسلمين. ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون
السعودية

التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٤

شيخ السلفيين لدى الرئيس

□ استدعى الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ابرز مشايخ «السلفيين» فى اليمن الشيخ مقبل بن هادى الوادعى لمساءلته عن مدى تنظيم هدم القبور من قبل «السلفيين» والذين يعتبرون الوادعى شيخهم الاول فى اليمن والمصدر الرئيسى للتوجيه والارشاد، وساله الرئيس عن علاقته بالحدث فبين الوادعى للرئيس ان الذين هدموا القبور سالوه عن شرعية فعله قبل القيام به، فافتاهم بانه نظرا للشركيات التى تحصل لدى القبور فبإمكانهم السير لهدم الاضرحة والقبور مالم يترتب على تغييرهم لهذا المنكر منكر اعظم منه من سفك دم أو نحوه. ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون
السعودية

التاريخ : ٢٠١ نوفمبر ١٩٩٤

عناية رسمية

□ لم يكتف المسؤولون اليمنيون باستنكار حادثة القبور والتنديد بمرتكبيها، بل لقد امتد تبني الحكومة لها إلى الامر باعادة بناء ما هدم من قبور وبالرخام الفاخر، برغم ان بناءها القديم كان بدائيا ومتواضعا. وقد استنكر علماء اليمن هذا القرار الرسمي مبينين ان خطأ تغيير المنكر لا يستدعي بحال الاصرار على المنكر. هذا بالنسبة لعامة الامة، فكيف بالخاصة! ■



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٤

عدن تشهد أوسع حملة لإزالة السلاح من المدينة

□ عدن –
من إقبال علي عبدالله:

■ شهدت عدن اوسع حملة تفتيش عن السلاح في المواقع الرئيسية التي تربط انحاء المدينة ببعضها البعض.

وذكرت مصادر امنية لـ «الحياة» امس ان الحملة التفتيشية التي شهدتها عدن اول من امس «ستستمر بهدف سحب الاسلحة من المواطنين حتى ولو كانوا من المسؤولين باستثناء رجال الامن».

واكدت ان «ذلك ياتي تنفيذاً لتوجيهات الرئيس علي عبدالله صالح في اللقاء الذي عقده مع القيادات الامنية في عدن الثلثاء الماضي والقاضية بسحب كل الاسلحة من عدن تمهيداً لجعل المدينة منطقة اقتصادية وتجارية قبل البدء في تحويلها الى منطقة حرة فعلاً».

وقالت المصادر الامنية ان «رجال الامن الذين اقاموا نقاط تفتيش في المواقع الرئيسية في المدينة تمكنوا من مصادرة كميات كبيرة من الاسلحة كانت في حوزة المواطنين وبعض المسؤولين في المدينة من غير رجال الامن الذين سيسمح لهم بحمل الاسلحة عند تادية واجبهم الامني فقط».

واثارت عملية التفتيش المكثفة التي بدات اول من امس «قلق المواطنين وخوفهم من ان تكون المدينة التي بدات تشهد الهدوء والامن منذ وصول الرئيس علي صالح اليها تعرضت لاخلال امني استوجب هذه العملية التي لم تشهد عدن مثلها منذ دخول القوات الحكومية اليها في السابع من تموز (يوليو) الماضي».

واكد عدد من المواطنين تعرّضوا للتفتيش ان «العملية استهدفت البحث عن اسلحة فقط ولم تطرح عليهم اي اسئلة اخرى».

واضاف هؤلاء ان «نقاط التفتيش اقيمت عند النقاط الرئيسية التي تربط مناطق المدينة ببعضها البعض واقتصر التفتيش على السيارات والركاب ولم يتعرض اي مواطن كان ماراً في الشوارع لهذا الاجراء».

وعلمت «الحياة» ان «اجهزة الامن ستوجه نداء اخيراً الى المواطنين الذين يمتلكون اسلحة في منازلهم بغية تسليمها على وجه السرعة الى السلطات الامنية قبل تعرض المنازل للتفتيش باذن من النيابة العامة وذلك حفاظاً على الامن والاستقرار في المدينة التي يتوقع ان تشهد في الاشهر القليلة المقبلة نشاطاً استثمارياً».

وكان وفد من مجموعة «هارلو» البريطانية ومجموعات تمويلية اخرى وصل الى صنعاء امس لمناقشة التفاصيل الخاصة بتمويل المنطقة الحرة في عدن والاتفاق على برنامج في هذا الصدد مع الحكومة اليمنية، ومن المقرر ان يزور الوفد عدن في اليومين المقبلين.



الجيش يؤكد التزامه بالحياد وينفي تحرك قواته

بوادر انفراج الأزمة اليمنية

قرارات هامة للحكومة والأحمر يتوقع عودة البيض قريباً لصنعاء

صنعاء ـ وكالات ـ نفى مصدر عسكري يمني مسئول صحة الانباء التي ترددت عن تحركات لقوات من الجيش في بعض مناطق اليمن.. مؤكدا ان افراد القوات المسلحة اليمنية ملتزمون بالحياد التام ازاء الصراع السياسي بين الاحزاب.

واضاف المصدر في تصريح نشرته امس صحيفة (٢٦ سبتمبر) اليمنية ان افراد القوات المسلحة يجددون باستمرار حرصهم على حماية الشرعية الدستورية والحفاظ على المصالح العليا للوطن وسيادته واستقلاله.

وكانت وكالة الانباء الفرنسية قد ذكرت الاربعاء ان تحركات عسكرية لقوات من الجيش اليمني حدثت خلال الايام الماضية في اطار الازمة التي تشهدها البلاد حاليا نتيجة الخلاف القائم بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض.

وفي غضون ذلك دعا الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب اليمني ابناء بلاده الى توخي الحذر وتفويت الفرصة على اعدائه الذين يريدون له الويلات والمآسي باشعال الحروب.

واكد الشيخ الاحمر في كلمة له خلال اجتماع مجلس النواب الليلة قبل الماضية الى تحرير اللجنة المكلفة بتقصي الحقائق ونشرتها صحيفة ٢٦ سبتمبر اليمنية امس ان الازمة الراهنة في طريقها الى الانفراج وان علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة سيعود الى صنعاء قريبا لمباشرة مهامه بعد اداء اليمين الدستورية.

واوضح رئيس مجلس النواب اليمني ان الامور في بلاده ليست معقدة بالشكل الذي تصوره البعض.. محذرا الصحف ووكالات الانباء من مغبة الجري وراء تصعيد الاخبار عن واقع الاستقرار [illegible] والدسائس بغرض المساس بالوحدة اليمنية.

وقال الشيخ الاحمر ان المجلس سيبحث [illegible] الامنية مع وزارة الاعلام لوضع الضوابط الكفيلة لردع الصحف ووكالات الانباء التي تسيء [illegible] دورها.

وفي غضون ذلك اصدر مجلس الوزراء بيانا الليلة الماضية اعلن فيه عن تشكيل لجنة برئاسة رئيسه المهندس حيدر أبوبكر العطاس وعضوية نواب الرئيس لمتابعة الأزمة والعمل على المساهمة في حلها وعن منع جميع وسائل الاعلام الرسمية من بث واذاعة خطب او بيانات او تصريحات او مقابلات اعلامية بشان الازمة اضافة إلى دعوة وسائل الاعلام غير الرسمية إلى عدم نشر كل ما من شانه اعاقة الجهود المبذولة لاحتواء الأزمة.

وكلف المجلس وزير الداخلية والنائب العام ورئيس الجهاز المركزي للامن السياسي بمواصلة التحقيق مع



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ / ١١ / ١٩٩٤

المحتجزين من المتهمين بالاغتيالات ونقديمهم للمحاكمة وملاحقة المتهمين بما فيهم اولئك الذي اعلنت اجهزة الامن اسماءهم والفارين من السجون والتحقيق معهم وتقديمهم للمحاكمة ورفع تقرير لمجلس الوزراء كل اسبوعين بهذا الصدد.

كما كلف المجلس وزيري الداخلية والدفاع بمعالجة موضوع النقاط الامنية والعسكرية وازالة جميع النقاط التي لا مبرر لوجودها على ان تتولى قوات الامن والجيش الاشراف على مايتقرر الابقاء عليه منها للضرورة الامنية مع اتباع هذه النقاط مباشرة لوزارة الداخلية.

وكلف مجلس الوزراء اليمني وزير الداخلية بتعزيز قوات الامن في مواجهة الحملات المسعورة لقطاع الطرق ولصوص السيارات والمهربين، مع تنظيم حملات عسكرية وامنية مشتركة من الجيش والامن لمداهمة مخابيء او مواقع هذه العصابات والقاء القبض عليها لمحاكمتها

ودعا المجلس كافة ابناء الشعب اليمني الى التمسك بالوحدة والديمقراطية والحفاظ على السيادة الوطنية والتنبيه للدعايات المغرضة الرامية إلى تمزيق وحدة الوطن وادكاء الفرقة بين ابنائه.

وجاء بيان مجلس الوزراء بعد اجتماعات متواصلة عقدها في مدينة (عدن) منذ يوم الاربعاء الماضي لمتابعة الازمة واكد المجلس في بيانه عزمه للعمل مع مجلس النواب للمساهمة في تهيئة الظروف والاجواء المناسبة لحل الازمة

في غضون ذلك اعلن مجلس النواب انه سيعقد اليوم السبت جلسة لمناقشة اسباب وعوامل الازمة القائمة في البلاد والسبل الكفيلة بالخروج منها

وسيناقش مجلس النواب في جلسته التي سيحضرها رئيس الحكومة تقريرا مقدما من اللجنة الخاصة التي شكلها المجلس مؤخرا لهذه الغاية

وكانت اللجنة الخاصة قد واصلت مساء امس اجتماعاتها وناقشت تقارير قدمتها لجان فرعية منبثقة عنها بعد ان قامت هذه اللجان بزيارات ميدانية شملت الاطراف المعنية في الازمة

وذكرت مصادر رسمية ان اللجنة وجدت من خلال تقارير لجانها الفرعية تجاوبا وتعاونا ملموسا من جميع الاطراف باتجاه رفع وإزالة النقاط والمظاهر العسكرية المستحدثة

وقالت ان لدى اللجنة ثقة كاملة بالتزام الجميع بازالة ما تبقى من المظاهر المستحدثة وذلك خلال فترة لا تتجاوز اليوم السبت الامر الذي سيتيح لها الانتقال إلى المرحلة الثانية من برنامجها لحل الازمة

